غراهام هانكوك

سادة الفقر

ترجمة : د. ناصر السيد
وسمار السعيد



سادة الفقر



الكتاب: سادة الفقر

المؤلف: غراهام هانكوك

ترجمة: د. ناصر السيد ومسمار السقيد

القياس ٧٠ × ١٠٠

عدد الصفحات: ١٩٠

تصميم الغلاف: الفنان أحمد العلي

خطوط: عماد أحمد

الطبعة الاولى: ١٩٩٤



دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م.

بيروت - طريق المطار - شارع مدرسة القتال - بناية حلمي عويدات

ص. ب: ٥٦٣٦ - ١٤ ت: ٨٣٣٩٨٩




al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين

الاهداء

سادة الفقر

أهديه الى كبار المسؤولين في البنك الدولي الذين حصلوا وبطريقة غير مشروعة على مخطوطتي الأولى للكتاب في مطلع اهتمامي بالمشروع. ولمحاولتهم منذ البداية للحيلولة دون حصولي على المعلومات الداخلية. لقد أقنعوني بأن صناعة العون لديها الكثير مما تريد إخفاءه حقاً.



المؤلف:

غراهام هانكوك:

عمل مراسلاً لصحيفة «الايكونومست» الاقتصادي اللندنية في شرق افريقيا ومحرراً لجريدة «الدولي الجديد» الانجليزية، للمجلة، ومحرراً «المرشد لافريقيا»، ومنذ مطلع السبعينات عمل وعاش في عدد من بلدان العالم التامية واتيحت له فرص مراقبة أنشطة وكالات العون والغوث عن كثب في ظروف مختلفة وأحوال عديدة. ورغم انه نال جائزة لجهوده إبان المجاعة من اثيوبيا عام ١٩٨٤ - ١٩٨٥ إلا انه وبالرغم من ذلك قد انجلت عنه الغشاوة وأبصر حقيقة العون وأعماله بل وحقيقة وسلوك كثير من كيار العاملين في مجالات العون والغوث.



السرف

أنماط حياة السرف والبذخ والسلطة والحياة والفساد، وكيف تصرف مليارات الدولارات فيما يسمى بأعمال العون للبلدان النامية، والتسمية من البلدان النامية انه ليس نهب الشمال للجنوب فحسب بل نهب الشمال والجنوب معاً.

يجيء هذا الكتاب عقب حملات الاعلام عن المجاعة في السودان والزلازل في أرمينيا، وبعد ظواهر بث العون الحية والرياضية من أجل العون ودعواتهما الى انقاذ العالم.

«سادة الفقر» كتاب يهز بل ويغضب حقاً ألوفاً عديدة من الناس. فهو يقدم وللمرة الاولى كتابا موثقاً جداً وناقداً شديداً وعارضاً لحقائق صناعة العون والاغاثة التي تصرف اليوم ما يقدر بستين مليار دولارٍ سنويا من البلدان الغنية الى البلدان الفقيرة من العالم الثالث.

فكتاب «سادة الفقر» يوضح أن هذه المليارات من الدولارات مولت مشروعات عملاقة وبتكاليف باهظة، دمّرت البيئة وحطمت الحياة، وساعدت وشرعنت أنظمة دكتاتورية بشعة بل وسهلت بروز بيروقراطية بيزنطية حشدت بطوابير من الموظفين الذين يلهثون وراء ذواتهم ونزواتهم ونفاقهم مما امتص حيوية ومبادرة الناس العاديين، واستبدلها بلمعان زائف لنصائح سطحية مستوردة لا صلة لها بالواقع المعيوش بل خلق طبقة جديدة قوية غنية من الطفيليين ذوي الامتيازات ومن المتسلقين في مئات الالوف من «الوظائف للاولاد» مما أدخل معايير جديدة من الغرور، والابوة الزائفة، والخور الخلقي والسقوط. بل وأخفى وأحياناً سهل العدوان الغاشم على حقوق الانسان.

سادة الفقر، واحد من اكثر الكتب اختلافاً. إنه ينشر في وقت أصبحت فيه صناعة العون والاغاثة قوة متجمعة كبرى، أضفت على نفسها سمتا بارزاً أكثر من أي وقت مضى.

ونتائج هذا الكتاب لا خفاء ولا لبس فيها، بل هي عميقة ومقنعة بصورة رائعة. «آن الأوان لسادة الفقر ان يذهبوا».




http://www.al-maktabeh.com

المقدمة:

ملوك المطر

هذا الكتاب موجه ضد مجموعة البيروقراطية الفنية التي اختطفت من قلوبنا الرحمة، والبيروقراطية التي أعني هي أولئك الذين يديرون المعونة الغربية ثم يرسلونها الى فقراء العالم الثالث بطريقة وصفها «بوب غيلدوف» مرة بانها «تشويه لفعل الكرم الانساني».

أود أن أوضح بدايةً بأن هجومي منصبّ بصورة مبدئية على منظمات العون الرسمية، وبخلاف الاشارة لعمليات الاغاثة التي قامت بها بعض الجمعيات الخيرية في الجزء الاول من الكتاب فقد أمسكت عن الهجوم على الوكالات التطوعية مثل «اوكسفام» صندوق انقاذ الطفل، «باند ايد» في بريطانيا أو خدمات الاغاثة الكاثولكية، عملية كاليفورنيا وافريكير في الولايات المتحدة فبالرغم من أنه لدى انتقادات على العمل التنموي طويل المدى لمعظم هذه المنظمات غير الحكومية، الا أنني أعتقد أن مجموعة العاملين في هذه المنظمات لديهم البواعث الطيبة وأن مجهوداتهم تستحق التقدير، علاوة على ذلك فان تمويلهم يتم على أسس تطوعية وباسهامات من عامة الناس، وبذلك فهم تحت ضغط مباشر لاستخدام الاموال التي استلموها بطريقة سليمة، فهم نادرا ما يحدثون اذى كبيرا بل أنهم في بعض الاحيان يؤدون اعمالا عظيمة؛ الشيء الذي لا يمكن أن يقال عن وكالات العون الرسمية سواء أكانت متعددة المشاركين كالبنك الدولي أو ثنائية كالمعونة الامريكية أو «الأودي ايه» البريطانية ادارة تنمية ما وراء البحار.. فمثل هذه الوكالات تمول بطريقة غير تطوعية، عن طريق دافعي الضرائب والذين لا يملكون أي كلمة في الطريقة التي تنفق بها أموالهم. ان المعونة الرسمية تشمل ايضا نقل كميات ضخمة من المال وتبدو مصادر القطاع التطوعي إزاءها ضئيلة لا أهمية لها.

ولذلك فانه يبدو معقولا – على الاقل – أن تكون هذه الوكالات الرسمية مسؤولة مباشرة امام الجمهور وأن تتم معاملاتها بأمانة ووضوح وجلاء، ولكن لسوء الحظ فان الامر يسير على غير ذلك.

ان كل دراسة نقدية جادة تتم عرقلتها بحدة وفاعلية. فالبعض منا الذي ينوي مثلا أن يقيس درجة نمو أو فاعلية أو نوعية المساعدة التنموية فانه حالما يكتشف ان بيروقراطية العون قد غطت كل التقويمات التي نراها ضرورية، كما أنها قد أعدت نفسها لتقاوم وبتصميم حديدي اهتمامات الغرباء

«الجاهلة» أو «المتحيزة» أو «العدائية»، حتى الدراسات التي تبدو مستغلة في هذا الحقل، وضح أنها في معظم الحالات كانت ممولة من احدى وكالات العون أو من معاهد أنشئت بمال العون، وعندما لا يكون مثل هذا الارتباط مباشرا فانه عادة ما يكون هناك نفوذ يسرى في الخفاء فالاكاديميون في معاهد الدراسة التنموية مثلا عادة ما يتطلعون الى الوظائف ذات الدخول العالية في الامم المتحدة أو البنك الدولي وبذلك فهم معذورون في عدم عض اليد التي تطعمهم بقسوة. والصحفيون الغربيون الذين يحققون في المشروعات التي اقيمت في الدول الفقيرة عادة ما يفعلون ذلك تحت رعاية وكالة العون ويتجهون للعودة بوجهة نظر أكثر ولاءاً لما رأوه. وبالمثل فان النداءات من أجل الاغاثة في الكوارث والتي لعبت دورا مهما في تشكيل رؤية الجمهور تجاه قضايا العون في السنوات الاخيرة – قد صورت الوكالات والعاملين فيها في ضوء ايجابي بالكامل ان لم يكن مقدسا بالفعل. وعلى مستوى أكثر عمومية فالمعونة الاجنبية – بلغت الان ٦٠ بليون دولار في العام – قد غيرت وجه العالم الذي نعيش فيه ولها تأثير عميق على كل تفكيرنا – فنحن بوعي أو بدون وعي ننظر الى عديد من القضايا العالمية الحرجة من خلال عدسات زودتنا بها صناعة العون. وعندما نأتي لتحليل هذه القضايا فاننا نرسم على قاعدة عريضة من المعلومات قامت صناعة العون بتحريكها وتحديد معظم الاتجاهات التي قد نسير عليها.

نحن هنا إذاً امام مؤسسة ذات دعم مالي عام مزودة بمسؤوليات عالمية جادة لا تضع فقط حائطا يمنع الجمهور من معاينة أعمالها الداخلية ولكنها أيضا تضع أهدافها الخاصة وترسم الكيفية التي يمكن أن تحقق بها تلك الاهداف وفي الوقت نفسه تصدر الحكم على مجهوداتها الخاصة. وربما كان حتميا في مثل هذا العالم المحكم الاغلاق أن تنحو مثل هذه الاحكام لتكون مفضلة وأن تسعى في أن تؤكد لنا أن الأمر «على ما يرام» وأن تلك الصعوبات الحقيقية وان كان الامر يسير بطيئا الا انه بالتأكيد قد تم تجاوزها وبالتالي فان العون في الاساس أمر طيب، وبالقطع فان ترقية هذا النوع من المخدر تظهر في الرسائل المستبشرة الرافعة للروح والتي أصبحت ممارسة عالمية ضخمة تستخدم آلاف الناس وتستوعب ميزانيات العلاقات العامة والتي تقدر بمئات الملايين من الدولارات في كل عام. وقد أصبحت الاعانات الاجنبية الآن بقرة مقدسة نتيجة لنجاح حملات العلاقات العامة.

ففي كل الدول الغربية – دون اعتبار لثرواتها أو لمواقفها الايديولوجية – فان تنمية ما وراء البحار قد ارتفعت فوق مستوى الجدل السياسي لتصبح أقل اشكالات الانفاق الحكومي عرضة للمساءلة. وقد يوضح ذلك السبب الذي جعل ميزانيات الاعانة الخارجية في تزايد. وقد تبدو نسبة التوسع بطيئة نسبيا هنا، سريعة نسبيا هناك الا انه في كل الدول المانحة حتى في أزمان التقشف العام فان الانفاق على تنمية ما وراء البحار يزيد كل عام.

وهكذا. ففي الوقت الذي قد نقطع نفقاتنا العسكرية، نسلخ أنظمتنا التعليمية حتى العظام ونضع خدماتنا الصحية تحت المجهر، فان مخصصات العون الاجنبية دائما ما تهرب من تحليل التكلفة

والفائدة وأن القليل من الجهود قد بذلت للربط بين الانفاق الواسع وما تحقق من نتائج في الميدان. وقد لاحظ بروفسور بودير من مدرسة لندن للاقتصاد بدقة ان كل ما يحدث في الدول المستقبلة يمكن أن يبرر دعم أو توسيع نطاق العون. فالتقدم دليل على كفاءة العون وحجة لتوسيع نطاقه وعدم التقدم دليل على أن الجرعة غير كافية ويجب أن تزاد. ويحتج بعض المدافعين بأنه من غير المفيد أن ننكر العون على الدول التي أحرزت تقدما ويقول آخرون أنه من القسوة ان ننكر العون على المحتاجين، فالعون في هذه الحالة كالشمبانيا نستحقها في حالة النجاح ونحتاجها في حالة الفشل.

هناك بالطبع انتقادات على صناعة العون ولكن مثل هذه الانتقادات تنحو لان تكون محصورة في نطاق ضيق. غالبا ما نسمع أصوات أولئك الذين يقولون بان العون غير كافٍ وأنه يجب أن يزاد. ويبرز بعض الذين يقللون من جهود العون في أنواع محددة من العون باعتبارها غير مناسبة – كالعون الغذائي أو برنامج المعونة او الاعانة لتطوير الصناعات الثقيلة – ويركز بعضهم على حوادث بعينها كان استخدام العون فيها خاسرا أو فاسدا أو ذهب الى حكومات لا تحظى بشعبية سياسية في الغرب. ويجمع كل هذه الانتقادات شيء واحد انها فشلت كما قال بروفسور بوير في أن تبحث في أصل العون كما هو وقد كان هدفي الواضح في كتاب (سادة الفقر) أن أفعل ذلك – البحث في أصل العون كما هو.

انّ هذا الكتاب – في النهاية – ليس حملة من أجل مزيد من العون فانني أرى أن مزيداً من السوء لا يؤدي الا الى الأسوأ، كما أنه ليس كتابا يبحث في تعديل مسار العون مثلا لمشاريع حسنة التصميم أو الأقطار الأكثر استحقاقا – أنني لا أقول ان العون قد يسير بصورة أفضل اذا اتبعت الطريقة (س) بدلا عن الطريقة (ص) أو أن يوجه الى الفقراء بدلا عن الذين هم أحسن حالا. مثل هذه الوصفات والتي تجد ترحيبا أكبر من قبل (صناعة العون) – تملك من الصلاحية العلمية مثل اعتذارات – (صنّاع المطر) عند بعض القبائل – الذين ينكرون في قرارة أنفسهم السخف والعبث المتمثل في الرقص تحت السماء الخانقة الانفاس ويبحثون بدلا عن ذلك في توضيح فشل مجهوداتهم الذي يرجعونه لاخطاء غامضة في اداء الطقوس ولكنها قابلة للتصحيح. وأيضا مثل صناع المطر فان قساوسة العون الكبار دائما ما يكونون مستعدين لاعلان النجاح المشرف عندما تنتهي بعض الاشياء نهاية حسنة نتيجة لمصادفة بحتة – كنوع من التغيير بدلا من أن تنتهي نهاية خاطئة كما هو الحال غالباً.

ان المهارة في (الزوغان) من القضايا الحقيقية هي التي تسمح لصنّاع المطر الاستمرار في العمل في المجتمع القبلي بالرغم من أنهم لا يصنعون المطر. وبالمثل ففي مجال الانفاق العام في الغرب فان نفس الخدع تؤكد أن الكميات الضخمة من أموالنا مستمرة في التحول الى منظمات العون والتي نادرا ما تحقق أي نتائج ملموسة. وبغض النظر عن الاحلام والتقنيات الجديدة. والاتجاهات الجديدة، وسياسة اعادة النظر التي لا تنتهي والتي ميزت (شغل) التنمية على مدى نصف القرن المنصرم وبغض

النظر عن انفاق بلايين الدولارات فانه ليس هناك دليل قوي يبرهن على أن فقراء العالم الثالث قد استفادوا حقا. وبمرور الوقت فانه ليس هناك شك في أن الاعانة ترفع المرتبات الضخمة وتتحمل نفقات أنماط الحياة المتميزة التي يتمتع بها رجال الخدمة المدنية العالمية، خبراء التنمية، المستشارون، المتعهدون المكرسون والذين يوظفون وكالات العون نفسها.

ولانني عرضت هؤلاء الموظفين للاساءة في (سادة الفقر) فانه من المحتم أن البعض سيرى هذا الكتاب كهجوم غير مؤسس على مجموعة من الناس تستحق الاهتمام. وبالمثل فانني على علم تام بانه في جذب الانتباه الى سلوكيات صناعة العون التي تتميز بالجشع والغباء والخطورة فانني أكون سابحا ضد تيار الحكمة المتعارف عليها وفي بعض الوجوه أكون جلفا. ما أريد أن أقوله سيكون قاسيا على كثير من الناس فانا لا أقدم اعتذارا. لذلك ففي المجتمعات الديمقراطية للناس الحق في معرفة الحقيقة الكاملة عن المؤسسات التي تمول من قبل الجمهور لا الحقيقة الجزئية التي يود البيروقراطيون الذين يديرون تلك المؤسسات منا أن نعرفها.



الفصل الاول

سادة الكارثة

. هذه المرأة البيضاء في الرواء الازرق المكشكش متعبة ولكنها جميلة ماذا تفعل هنا؟ تحت الشمس الاجنبية الحارقة ترقد قطرة من العرق على حاجبيها، شاحبة، مشغولة، قلقة ومنهكة ما الذي يشغلها؟ انها تقيس محيط اذرع أطفال سود، تقوم بوزن رضيع في خرق بالية، انها تقوم بتوزيع البسكويت ذي الطاقة العالية على قوائم لا تنتهي من الاطفال الضعفاء وهي تخلط محاليل مكافحة الاسهال وهي تشرف على توزيع الحصص من الحبوب أو حفر المراحيض. قد تكون خبيرة تغذية أو ممرضة أو مهندسة، انها متطوعة دون مهارات خاصة أو مهنية من أي تخصص، فهي مبشرة أو ملحدة انها مع (اوكسفام) أو (اليونسيف) مع وراد فيشن - رؤية العالم - أو الصليب الاحمر.

لقد كانت عام ١٩٨٩ في موزمبيق، في السودان، في أثيوبيا وفي معسكرات اللاجئين على طول الحدود بين كمبوديا وتايلاند لقد كانت في تلك الاماكن أيضا في عامي ٨٧ و١٩٨٨ وستبقى فيها عامي ٩٠ و١٩٩١م انها تجسيد الاخلاص والامل أرسل الى الدول النامية عن طريق احساننا، هي موجودة اينما وحيثما ضربت الكارثة. انها ذلك الفرد الذي تركز عليه الكاميرا لفترة قصيرة. تشرف على ضحايا الكوليرا في المستشفى الميداني والذي يأخذ عنه الصحفي بعض المقتطفات من امام محطة تغذية أنها ذلك الشخص الذي تنبيء عيناه المنهكتان بأنها قد رأت كلّ ذلك من قبل وهي تتوقع أن تستمر في رؤيته مرة أخرى ومرات.

أصدقاء بالفعل

لقد أصبح العاملون في مجال الاغاثة الغربية في كوارث العالم الثالث رموزا فعالة للاتزان الجذري - والاستقامة المرتبطة بالعون الدولي؛ بالطبع يجب علينا أن نساعد الناس الذين يعانون عندما تكون الأرواح في خطر مرعب. عندما تفتح السماء أبوابها للمطر أو عندما تجف الأرض. قد نشد قبضاتنا في وجوه بعضنا في أوقات أخرى الا أن الازمات المفاجئة تجعلنا أكثر عطفا. تعلم الاعانات التي أتت لتقديم اعمال جليلة للفقراء انها يمكن أن تستفيد من هذه الاريحية القوية الانتقالية ثم تمضي في علاقات عامة تهرع عندما تظهر عملية اغاثة في الافق. انها احدى حقائق



الحياة البسيطة في القطاع التطوعي: بوسيلة اعلامية مناسبة يمكن أن تكون المجاعات والتدفق الدرامي للاجئي الفيضانات والزلازل وغيرها من أنواع الكوارث، «آلات حقيقية لغزل النقود».

نظرة واحدة لحسابات أوكسفام توضح هذه الحقيقة، فبعد سنوات من التوسع البطيء نسبيا قامت المنظمة التطوعية البريطانية عالميا بمضاعفة وارداتها في الفترة من ٧٨ - ١٩٨٠ من خلال الضغط الشديد لرفع اعاناتها لضحايا المجاعة والحرب في كمبوديا بعد الغزو الفيتنامي لذلك البلد في جنوب شرق آسيا عام ١٩٧٩، وبعد ذلك ظلت المنح التي يقدمها الجمهور ثابتة نسبيا حتى عام ١٩٨٥ عندما تصاعدت الالتماسات من أجل الجوعى في أثيوبيا حيث تضاعفت حصيلة أوكسفام مرة أخرى لتبلغ ٥١،١ مليون جنيه استرليني مقارنة بأقل من ٢٠ مليون فقط في عامي ١٩٨٤/٨٣م.

ومن الواضح أن عمل الاغاثة الطارىء له قدرة عالية على تحريك الكرم الشعبي اكثر من نشاطات أوكسفام الروتينية التنموية طويلة المدى. وهذا ينطبق على المنظمات الخيرية الاخرى أيضا. ففي عام ١٩٨٥ مثلا جمعت بان ايد ٧٦ مليونا من الجنيهات من الشعب البريطاني من أجل الجياع. يدفع الامريكيون أكثر من بليون دولار كل عام للمنظمات التطوعية الخاصة التي تعمل في العالم الثالث وقد تمكنت هذه المنظمات من جمع هذه الاموال من خلال التماسات عبر التلفزيون من أجل المجاعة واغاثة الكوارث، ويمكن القول عموما أن المنظمات التطوعية البريطانية والامريكية والفرنسية تعمل بميزانية تبلغ ٢،٤ بليون دولار سنويا كمنح خيرية لتمويل برامجها ومشاريعها في الدول النامية.

ونتيجة لجهود أجهزة الاعلام العالمية في الاحاطة بالمجاعة في أثيوبيا عام ١٩٨٥م فقد ارتفع الدعم في تلك السنة حوالي ٤ بليون دولار.

وقد انعكس دعمنا للمحاولات الانسانية التي تقوم بها المنظمات الطوعية في استطلاعات الرأي. ففي مسح أجري مؤخرا في الولايات المتحدة للبنك الدولي تمخض عن أن الشك في كفاءة الحكومة في معالجة الاعانة أدى الى تفضيل القنوات غير الحكومية لتوزيع الاعانات. وبالمثل فقد تم سؤال الناس في عشر دول أوروبية ما هي أكثر المنظمات التي تقوم بتقديم مساعدات مفيدة للدول النامية؟ وكانت الاجابة ١٢٪ الحكومة و٢٥٪ المنظمات الخاصة وفي استطلاع آخر في الولايات المتحدة اتضح أن الامريكان يفضلون مساعدة الدول الفقيرة لاسباب أخلاقية وانسانية كما أن مساعدة الجمهور تكون أقوى من أجل تخفيف المشاكل الاساسية كالجوع، سوء التغذية، المرض، الامية. وفي الولايات المتحدة أوضحت اللجنة الرئاسية للجوع في العالم أنه عندما توصف المساعدة بانها عون من أجل مكافحة الجوع فان ٧٧٪ من الامريكين يكونون في جانب دعمها أو زيادتها أما اذا وضعت في صورة (مساعدة اقتصادية) للدول النامية فان المساندة تنخفض الى ٤٩٪ ان المطالبة العاطفية للمعاناة الجماعية (الضخمة الكبيرة) تكون قوية ومباشرة. انها تدفعنا للبحث عن دفاتر شيكاتنا

استجابة لنداءات الكارثة التي تطلقها المنظمات التطوعية. ومن خلالنا أيضا يؤثر على سلوك حكومتنا المنتخبة. فبالرغم من الخطر طويل المدى الذي فرضته بريطانيا والولايات المتحدة على المساعدات التنموية لأثيوبيا الاشتراكية الا أنهما كانتا أكثر كرما في المساعدة (الانسانية) خلال مجاعة ٨٤ - ١٩٨٥ ومرة أخرى خلال ٨٧ - ١٩٨٨م.

تقوم الحكومات بالتحكم في خيوط المحفظة الخاصة بميزانيات العون الرسمية الأمر الذي يحجم المصادر المتاحة للمنظمات الخيرية - ومهما يكن من أمر فاننا يجب الا ننسى أننا نحن الذين نزود هذه الميزانيات.

كل الاعانة الرسمية سواء أكانت مخصصة لاهداف طويلة المدى أو طارئة تمول من عائدات الضرائب - ثم يتم تحويلها للعالم الثالث عن طريق نوعين من المنظمات (ثنائية كالأودي ايه البريطانية ووكالة التنمية العالمية الامريكية) أو متعددة المساهمين كالادارة العامة للتنمية التابعة للسوق الاوروبية، البنك الدولي والوكالات المتعددة التابعة لنظام الامم المتحدة كالفاو، ومنظمة الصحة العالمية والمفوض السامي للاجئين.

عموما فانه كلما كان عمل الوكالة الرسمية مصنفا كانساني أو خيري كلما كان ذلك ادعى لكسب التفويض بالموافقة الشعبية. أخبرني أحد كبار العاملين في اليونسيف أنه قد وجد الامر مثيرا ومشبعا للرغبات عندما يعمل في وكالة لها مثل هذا المكون (الجنسي) ويضيف بالطبع فان مصادر تمويلنا تأتي مباشرة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة لكن عامة الناس هم الذين ينزعجون ومن ثم يهتمون بالاطفال الذين يعانون وهذا يفسر اقبال الناس لشراء بطاقات عيد الميلاد التي توزعها. اننا مصنفون ضمن الشباب الصالحين.

ان الرغبة في عمل الخير الكامنة وراء التبرعات تكون في قمة فعاليتها في ازمان الكوارث والطوارىء. انها سلاح ذو حدين فهي من جانب ترفع من كمية أموال الدعم ومن ناحية أخرى تخنق أي أسئلة عن طريق استخدام هذه الاموال مما يجعل أولئك الذين يسألون مثل هذه الاسئلة اناسا عديمي الاخلاق، ان أي نقد للكرم والاعمال الانسانية هو بمثابة نقد لمؤسسة الامومة، انه ليس بالشيء المطلوب المتحضر وقد عبر أحد المراقبين عن هذه المسألة بان العاملين في هذه الاعمال الانسانية يسألون الافراد والحكومات مستنفرين فيهم روح الخير لتقديم الدعم الذي يسمح لهم بتضميد الجراح واراحة الضعفاء وانقاذ الارواح. فالعاطفة تتوقع الموافقة من كل فرد على هذه الطريقة.

وبما أن هؤلاء مدفوعون بفضائل أخلاقية فان أي معوق في طريق انجاز هذه الاهداف الانسانية يعتبر لا أخلاقيا - وبما أن الهدف نبيل فانه من غير المتصور ان يعجز المعانون عن ابداء العرفان والامتنان.

ولكن ما هو بالتحديد الشيء الذي نتوقع أن يدي المعانون امتنانهم عليه في بعض الاحيان يكون اقل بكثير مما يتوقع المانحون ودافعو الضرائب المنقادون. ففي اغسطس ١٩٨٨ مثلا تعرض السودان (والذي كان قد أصابه الجفاف) الى فيضان النيل وفي خلال ليلة اعتبر أكثر من مليون من سكان العاصمة بلا مأوى. ومع استمرار ارتفاع الماء أصبحت الاوبئة مثل الكوليرا والتايفويد مهددات حقيقية متزايدة بالاضافة الى ان عدداً من ضحايا الفيضان أصبحوا مشردين وبدون أي نوع من الغذاء أو المأوى. تجاوبت وكالات العون في الدول الصناعية مع هذه الكارثة بنداءات في الصحف والتلفزيون تبرع أثرها المانحون بملايين الدولارات. ولكن بعد مرور اسبوعين على الفيضان لم تظهر أي جهود ملموسة للاغاثة على أرض المأساة دسته أو نحوها من مشمعات البلاستيك هنا، كمية من البطاطين من الهلال الاحمر هناك ومحطة لتوزيع الدقيق بحوزتها اثنا عشر جوالا من الدقيق.

وقد أظهر مراسلو الاعلام الزائرون – مفتخرين – معسكرا حديث التشييد مكون من ٣٠٠ خيمة مرسلة من بريطانيا ولاسباب لا يمكن لاحد أن يوضحها كانت كل الخيام خالية وتحت حراسة مسلحة بالرغم من وجود عشرات الالاف يتخبطون وسط بيوت الطين بلا مأوى.

وفي هذا الوقت وصلت من أوروبا وأمريكا حوالي خمس وثمانون رحلة طيران اغاثية جالبة ١٢٠٠ طنا من المؤن. الامر المؤسف أن هذه الحمولة كانت تحوي فقط اربعمائة طن من الاغذية في مقابل ١٢٠٠ طن من تقديرات الامم المتحدة وقد علق عبد الرحمن نقد الله احد البرلمانيين المحليين (هذا يوضح السبب الذي يجعلك اذا ذهبت الى أي ركن تجد أن معظم الناس لم ينالوا شيئا) من ضمن الاغذية التي أرسلت حاوية ضخمة تحمل لحوماً طازجةً سرعان ما فسدت لعدم وجود الثلاجات وعند توزيعها كانت متعفنة على حد قول أحد العاملين في الاغاثة. وبالمقابل فان المواد التي تتحمل الانتظار كالملابس، الصابون وخيام المستشفيات كانت مفقودة تماما من ارساليات الاغاثة في الاسبوعين الاولين. وبغض النظر عن الاخفاقات التي حدثت في الايام الحاسمة فان جهودا مقدرة قد حدثت فيما بعد في فيضانات السودان لمساعدة المحتاجين وقد اصبح من المعتاد الا تتبع النداءات من أجل جمع المال أي برامج عملية. واحدة من الوكالات التي تجيد في الكلام والعطاء القليل (برنامج الجوع). مؤسسة تمكنت من رفع دعمها بدعوى انها سخرت نفسها للقضاء على الجوع المخيم على العالم الثالث. واستنادا على مكتب المعلومات الوطني للاعمال الخيرية الامريكي فقد استلم (برنامج الجوع) هبات تصل الى حوالي ٧ مليون دولار عام ١٩٨٥ ذهب حوالي ١/٤ مليون منها في شكل معونات لمنظمات تعمل في حقل الاغاثة في الاقطار الجائعة. واتفق كل المتبقي في الولايات المتحدة تحت البنود الآتية: الدعم العام وقد وصلت نفقات الهاتف نصف مليون دولار في السنة وفي عام ١٩٨٤ قام مكتب بريطانيا (برنامج الجوع) بجمع ١٩٣ مائة وثلاثة وتسعين ألف جنيه من الجمهور ذهب منها فقط ٧ سبعة آلاف جنيه للعالم الثالث.

في عام ١٩٨٥ اتهمت المعونة المسيحية العالمية (ICA) احدى كبريات المنظمات التطوعية الامريكية من قبل مسؤولين في الامم المتحدة والادارة الحكومية الامريكية بعجزها عن ارسال اي سنت لاثيوبيا من مجموع ١٨ مليون دولار خصصت لاغاثة ذلك البلد الافريقي. ردت المنظمة على

تلك الادعاءات بأنه بناء على حساباتها فان ٢٨٪ من دخلها يستخدم في رفع الدعم والادارة في الولايات المتحدة ويذهب الباقي ٧٨٪ للعالم الثالث.

ولكن التحقيقات التي أجراها مكتب العمل الامريكي أثبت عكس ذلك. وبتحليل نفقات المنظمة المذكورة (ICA) لعام ١٩٨٣ أوضحت أن ٤١٪ فقط من دخلها في السنة قد ذهب لدعم البرامج التي بموجبها تلقت الاموال. مثال آخر لمنظمة الافضلية رقم واحد العالمية والتي مقرها في دالاس أنها أرسلت في سنة ١٨ سنتا فقط من كل دولار جمعته لما وراء البحار.

ومن حسن الظن أن العمل الانساني ليس دائما آخر الملاجيء للمتلاعبين الأرذال فقد أوضحت «مؤسسة العون الخيرية» أن معظم المنظمات الطوعية البريطانية التي تأتي في قائمة المنظمات الواحدة والعشرين قد حولت ١٠ بنس من كل جنيه للانفاق على الافراد، والادارة ورفع الدعم. وقد ربحت (باند ايد) ربحا حسنا خلال المجاعة الاثيوبية ٨٤ – ١٩٨٥ بخفضها نفقاتها الى ٧ بنسات من كل مائة جنيه جمعتها. أما «الحرب والحاجة» والتي تعرضت للهجوم في أكتوبر ١٩٨٦ باتهام مديرها جورج قالواي بانفاق ٢٠ ألف جنيه لاقامته في فنادق فاخرة فقد اتضح انها أنفقت فقط ١،٧٪ من دخلها على الادارة ورفع الدعم. وقد قالت منظمة (صندوق انقاذ الاطفال) – والتي أنفقت ٧،٤٢٪ في نفس العام –: «نحن نملك سياسة أن نحتفظ برؤوسنا تحت ١٥٪ من دخلنا... نحن نريد دخلا عاليا لنعطي اعانة عالية».

المقاولون، المتلاعبون، والاغبياء، وفرقة الرب:

سواء أكانت الاعانة رسمية أو خيرية، سواء أكانت ممولة من منح الجمهور مباشرة أو من الضرائب فان المستخدمين في كل الوكالات المعنية يلعبون في النهاية دورا أساسياً في الحقل ويتحملون مسؤولية ضخمة. يجب عليهم أن يشرحوا بدقة حاجات الفقراء كما يجب عليهم أن يلبوا تلك الحاجات بسرعة وكفاءة.

من الاشياء المسلم بها عموما انهم يقومون بهاتين المسألتين خير قيام وفي هذا المنحى فان تقارير التلفزيون والصحافة تظهر العاملين في الاغاثة في صورة قديسين مفترى عليهم. ولكن بعض المتلقين للمساعدة العاجلة قد سمعوا وهم يعبرون عن شكوك غير مهذبة عن أولئك الذين حضروا للمساعدة.

وكما سأل أحد اللاجئين الافارقة بضيق (لماذا يأتي مع كل دولار أمريكي عشرون امريكيا ملتصقين به) في كثير من كوارث العالم ينفق جزء كبير من مال الاغاثة لشراء الخبرة التي يوفرها الاوروبيون والامريكان. بناء على دراسة مفصلة لاغاثة اللاجئين في جنوب شرق آسيا فان تكلفة الوكالات الخاصة بالتحريك – والنقل ومتنوعات ضخمة ويصعب اختراقها. فكل وكالة تجري حساباتها على قاعدة مختلفة عن الاخرى؛ تعامل المفوضية العالمية للصليب الاحمر العاملين بها معاملة متفوقة ففي «فنوم بنه» كان كثير من طعامهم يستورد من أوروبا ويتبرم العاملون بالامم المتحدة في

تايلاند من أن السويسريين بعرباتهم المكيفة وعطلات نهاية الاسبوع على المصايف يعيشون أفضل من أي أحد آخر...

طلب أحد موظفي منظمة الصحة العالمية مرتباً يبلغ ٥٠ ألف دولار، بدل سفرية محترم وتذكرة لزوجته وذلك ليحضر في مهمة قصيرة لبنوم بنه ثم أخذ في النهاية يساوم على ١٦ ألف دولار، بدل سفرية وبدون زوجة. أنّ ما يأخذه موظف في علاوة يومين يفوق ما يقدمه برنامج الاغاثة لكمبودي متوسط في فترة ٢٧ شهرا.

ومن المألوف ابان كوارث العالم الثالث الا يتعرض الموظفون، الخبراء والمستشارون لاي نوع من الاختبارات قبل ارسالهم للحقل ففي زحمة الاندفاع للمساعدة يكون الاعتماد على البديهة هو المتوفر.

يمكن القول من النظرة الخارجية أن معظم هذه المساعدة قلما يكون ملموسا لضحايا الكوارث. كثير من خبراء الكوارث الغربيين يعتقدون أنهم في مهام مكلفة لتقصي الحقائق وهذا عمليا يعني أنهم يحضرون وأيديهم خاوية ويغادرون ورؤوسهم مشحونة بالمعلومات والتي قد تترجم - أو لا تترجم الى أفعال. ففي ذروة الجفاف السوداني في فبراير ١٩٨٥ كان هيلتون الخرطوم (الغرفة تكلف ١٥٠ دولاراً دون الافطار) يعج بالوفود التي أتت لتقييم الموقف. وبالرغم من النقص الحاد في المياه في أجزاء كثيرة من البلاد وبالرغم من أن مدى التدمير المحتاج للطوارىء قد قيم في الشهور الاربعة السابقة الا أنه حتى ذلك الوقت لم تأت أي معدات للحفر (للمياه). وأسوأ من ذلك ما لاحظه أحد علماء الاجتماع الذي قضى لمدة سنوات بين اللاجئين الافريقيين «في حالة الطوارىء أن أي وجه أبيض يظهر في الصورة سيعد وظيفة مهما كانت خلفيته».

وقد قابلت ما يؤكد ذلك المثال اثناء المجاعة التي اجتاحت الصومال عام ١٩٨٧. على رئاسة احد عمليات التغذية الطارئة التابعة لاحدى الوكالات التطوعية البريطانية المشهورة قابلت متجولا برونزي اللون: مؤهلاته الوحيدة لذلك المنصب انه متزوج بافريقية - وبالرغم من أنها ليست صومالية فقد قام بتعيينها مما سبب احتجاجا صاخبا وسط العاملين المحليين الذين يعتقدون وبحق أنه بامكانهم القيام بالعمل أفضل منها. وقد أخبرني بأن الوكالة أخذته في مجال صرف المرتبات في اثيوبيا التي كان يزورها كسائح عام ١٩٨٥ (نوع من الحظ) ثم نقل لوظيفة أعلى في تنزانيا. حيث كان متلهفا للعودة اليها فهي بلد زوجته وعندما عبرت له عن شكوكي في امكانية تقديم فائدة لاي شخص في الصومال - التي لم يزرها من قبل ويكن لها عدم استلطاف شديد - أكد بأنه هنالك في اعارة قصيرة المدى. وان عدم معرفته وعدم حصوله على أي خبرة فنية تتناسب وعمله تضاعفت بجهله التام بالاحوال والعادات الصومالية. كل ما يعرفه انه درس الفلسفة يوما ما في الجامعة.

وقبل سنوات في الصومال أيضا، أضاعت (ICA) ورؤية العالم وعدد آخر من المنظمات الامريكية دولارات المانحين بتعيينها لجماعة من المسيحيين المتطرفين للاشراف على برامجها في معسكرات اللاجئين والتي أقيمت في أعقاب الحرب على الحدود مع أثيوبيا. بالاضافة الى معاداة واغضاب

المسلمين الذين يعملون في أوساطهم فقد كان هؤلاء الناس صغار السن عديمي التدريب والخبرة. وقد أحدث روبرت سميث أحد العاملين في منظمة رؤية العالم في الصومال ارتباكا وحيرة وسط متعهدي المواد والمعدات بتوقيعه لكل المكاتبات التلكسية بعبارة (بارك الله في روبرت) الى أي حد يمكن أن يستجيب الرب؟ شيء غير معلوم. أما الواضح فهو أن الطلبيات من الاعانات الامريكية في الغالب غير مفيدة وينظر اليها نظرة سيئة.

كان للـ (ICA) مشروع لبناء مظلات بمواد مستوردة لم تعامل جيدا بالمبيدات فانهار معظمها بعد أن تآكلت بفعل الارضه وبناء على قول احدى الممرضات التي استقالت في «قرف» أن المشرفين على المعسكرات غير مدربين على هذا النوع من العمل. بعضهم يضع التبشير في مقام أعلى من ادارة المتطلبات المادية للآجئين. وقد وقعت كثير من الاخطاء الفادحة نتيجة لوضع التبشير قبل الادارة الجيدة؛ طلبت احدى المنظمات الامريكية مبلغ ١٠٠،٠٠٠ دولار لمؤن ومعدات للمعسكرات ثم الغت ذلك عندما اتضح أن الميزانية قد استهلكت بصورة رديئة. والأسوأ من ذلك أن المسيحيين من المستخدمين المشاركين في هذه العملية قد اختاروا لتوفير النفقات الغاء العمل الجاري في المجال الصحي الذي كان متضمنا كل الجرعات المنشطة في المرحلة الثانية لحملة تطعيم قامت بجولاتها الاولى في أحد عشر معسكرا. نتيجة ذلك أصبح آلاف الاطفال الذين تناولوا الجرعة الاولى أكثر تعرضا للوبائيات المميتة مما لو تركوا دون الجرعة الاولى.

وأينّما اختلط الدين بالعمل الاغاثي فان تكاليف بشرية يجب أن تدفع. وبغض النظر عن الدليل المتوفر لذلك فان تقدم مسيرة المسيحية تبقى هي الاهتمام الاول لدى كثير من المنظمات التطوعية. وبناء على (نيد أنغستروم) والذي كان رئيسا لمنظمة، رؤية العالم، حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٧ والذي يقول «اننا نحلل أي مشروع أو برنامج نقوم بتنفيذه للتأكد بأن ذلك البرنامج يمثل الجانب التبشيري (الدعوة) فيه مكونا مهما اننا لا نستطيع أن نطعم الناس ثم نتركهم يذهبون الى جهنم».

في خلال عام ٨٠ – ١٩٨١م قادت هذه السياسة الاتهامات الخطيرة التي رفعت ضد كبرى المنظمات الخيرية الامريكية للاجئين في هندوراس والتي كانت تنفذ تحت الاشراف الكامل لمفوضية وكالة الغوث الدولية التابعة للامم المتحدة. كانت معظم التهم.. والتي نفى معظمها – قد أتت من موظفين لمنظمات أخرى تعمل في نفس الموقع. وبناء على تلك الشهادات فان العاملين في رؤية العالم كانوا عادة ما يستخدمون التهديد بوقف الطعام لاجبار اللاجئين من السلفادور لحضور القداس البروتستانتي. واتهام آخر ثم نفيه أيضا – أن منظمة رؤية العالم استخدمت عدداً من أعضاء البوليس السري السابقين وأنها تتبنى سياسة منح قوات هندوراس مطلق اليد في معسكرات اللاجئين التي تديرها. الا أن أكثر الاتهامات خطورة أنه حدث في ليلة ٢٢ مايو ١٩٨١ أن اثنين من اللاجئين السلفادوريين كانا يبحثان عن ملجأ في قرية «كولمون كافوا» الهندورية قد تم التقاطهما بواسطة منظمة رؤية العالم وحشرا في عربة وأخبرا بأنهما سيقادان الى أحد معسكرات اللاجئين في «ليمونتير»، وبدلا من ذلك فقد تم تسليمهما للعساكر وبعد أيام وجد اللاجئان ميتين على الحدود. مرة أخرى أنكرت رؤية العالم تورطها في تلك الحوادث.

مفوض سامي جدا:

في مجال اغاثة اللاجئين - كما وضح في مثال هندوراس فان وكالة غوث اللاجئين التابعة للامم المتحدة تتعاون وتموّل نشاطات مجموعة من المنظمات الطوعية الخاصة. وبالرغم من أن هذا الامر لا يعرف على نطاق واسع فوكالة الغوث الدولية لا تقوم بتنفيذ المشروعات بنفسها بل تقوم بجمع أموال الدول الاعضاء في الامم المتحدة ثم تقوم بتوزيعها على المنظمات التي تقوم بالعمل المتعاقد عليه في موقع العمل.

وعليه فان مقاييس المراقبة عادة ما تكون ضعيفة أو غائبة كليا ويكون بذلك حدوث المفاسد سهلا. فقد حدث مؤخرا أن احدى المنظمات الطوعية التي كانت تنفذ برنامجاً لوكالة الغوث الدولية في بيروت قد استخدمت دعم الامم المتحدة لشراء خيام، وأسرة وبطاطين وملايات عبر أربع شركات وهمية بثلاثة أضعاف أسعارها وفي معظم الاحوال - كما كشف المراجعون فان الكميات المشتراة كانت أكثر من عدد اللاجئين وأن هنالك فروقات واضحة بين الكميات التي تم الدفع بها والكميات التي استلمت حقيقة. كانت الخسارة الناجمة عن هذه المقاصات في حدود نصف مليون دولار.

ان أموال وكالة الغوث كثيرا ما لا تصل الى الدول التي تستضيف اللاجئين دعك من اللاجئين أنفسهم، قامت احدى المنظمات الطوعية الامريكية التي تعمل في شرق افريقيا بانفاق ٤٠٠ ألف دولار - كانت قد استلمتها من الهيئة الدولية - في الولايات المتحدة على أساس أنها نفقات تكلفة العاملين في الاغاثة، والعاملون المعنيون معظمهم من خريجي جامعة كولمبيا الجدد وما زالوا (قليلي الخبرة) صغارا لم يذهب منهم أحد الى افريقيا من قبل كما لم تكن لهم خبرة في هذا المجال ورغما عن ذلك فانهم يرسلون الى الحقل على نفقة الأمم المتحدة - لان الامم المتحدة تسير بأموال دافعي الضرائب في الغرب. ثم يمنحون هنالك القوة والسلطة كمديري معسكرات تشرف على حياة مئات الآلاف من اللاجئين العاجزين وكثير منهم أكثر تأهيلا من أولئك المديرين. فقد حدث في السودان عام ١٩٨٥م أن أحد المهاجرين دون مهارات مناسبة قد استخدم على نفقة وكالة الغوث الدولية لتجنيد عاملين في الحقل الصحي للعمل في أحد برامج اللاجئين. وبالرغم من أن أحد اللاجئين أنفسهم - من يوغندا - كان يحمل مؤهلات طيبة الا انه لا المهاجر المعنى ولا الوكالة الطوعية التي ينتمي اليها قد أبديا أي اهتمام للاتصال به، نتيجة لذلك فقد وقعت أخطاء فادحة.

ان موظفي وكالة الغوث أنفسهم غير مبرئين من مثل هذا النوع من العجرفة والبلادة. في عام ١٩٨٧ تقدم بشارة علي - صومالي يعيش في كندا والتي تحصل منها على شهادات جامعية في الاقتصاد والاجتماع والاعمال الاجتماعية - للعمل في وظيفة مساعد ميدان في مكتب وكالة غوث اللاجئين بمدينة (بيليت) في أواسط الصومال الا أن روبن ما كلياين مساعد ممثل الوكالة بالصومال - قد قام برفض الطلب، لسبب مدهش هو أن المقدم مؤهل أكثر مما يجب. كتب روبن رادا: نسبة لخبرتك الواسعة في كندا فقد اعتبر من غير الممكن أن تقضي سنوات في ذلك الموقع دون أن تشعر

باحباط. وقد ذكر بشارة عام ١٩٨٨: أحسست بالغضب والاهانة والرفض عند تسلمي الخطاب. وقد أثبت لي ذلك أننا نحن شعوب العالم الثالث - مهما فعلنا في التأهيل الاكاديمي والمهني والفني فسنظل غير مقبولين من قبل البيروقراطيات البيضاء التي تستمتع بالحياة الطيبة على حسابنا.

ومن المثير أن نشير الى نوع الناس الذين تعتبرهم وكالة الغوث مناسبين للعمل في (بيليت وين). ذكر سدني والدرون. مهندس مباني يعمل لدى احدى المنظمات الخيرية الامريكية ويقوم بتنفيذ برنامج لوكالة الغوث في الصومال - ذكر أنه استدعى ليتعامل مع «حالة صحية طارئة» في أواسط الصومال، كان والدرون مشغولا في انشاءات الوكالة قرب مقديشو - العاصمة - الا أن الأوامر قد صدرت من شخص ليس أدنى من الممثل الاقليمي لوكالة الغوث في «بيليت وين» ففكر بأن عليه أن يستجيب، الى جانب ذلك فان المدينة تقع على ضفاف نهر شبيلي المعرض للفيضان وقريبة من مجموعة اللاجئين وأن الكوليرا تمثل خطرا ماثلاً. وقد اعتبر والدروب عبارة «حالة صحية طارئة» حذلقة دبلوماسية لتعبير وباء قاتل، وخوفا من ذلك فقد اتصل مسرعا بأحد المهندسين الصوماليين المختصين بخصوص حفر أساس الخنادق، تعيين العمل، خطط الرفع توفر الالات وغيرها من الخطط اللازمة لامداد التسهيلات الصحيّة لـ ٢٠٠ ألف لاجىء. ثم أضاف مقررا: بعد سبع عشرة ساعة من السفر المتعب وصلت الى بيليت وين لاكتشاف طبيعة الحالة الصحية الطارئة التي استدعتني من هنالك. فقد أجبر الرئيس الاقليمي لوكالة الغوث لتغيير مكان اقامته لآخر مؤقت بعد تعرض المدينة للفيضان» وكان عملي في مجمله هو توفير حفرة مرحاض وتسويرها وتسوير الحمام فقد قام بالفعل بتحويلي من الاحتياجات الانشائية التي أشار اليها في خطابه الى توفير راحته الشخصية. كان تعاملي مع هذه المشكلة الانشائية مثالا للكفاءة فقد حولت كمية من قطع النقود من يده لاربعة من العمال الصوماليين الذين قاموا بحفر المرحاض المطلوب.

نام والدرون تلك الليلة في مكان غير معقول - على راس ثلاجتين في المنزل كانتا مؤجرتين من قبل المنظمة الطوعية التي يعمل بها وقد لاحظ أن الثلاجتين تم شحنهما جوا من الولايات المتحدة بنفقات باهظة الا أنهما غير صالحتين الا للنوم عليهما ذلك لانهما تعملان بأنظمة ١١٠ فولت وكمعظم بلدان افريقيا فان الصومال تعمل على التيار الكهربي ٢٢٠ فولت.

الاوساخ، المهملات والبلادة:

ليست الثلاجات وحدها هي الاشياء المكلفة غير ذات القيمة التي شحنت للصومال في هذا الوقت كنتيجة لسوء الادارة وسوء التخطيط للمنظمات الانسانية العاملة في اغاثة اللاجئين. ربما كانت أكثر الأقيال البيضاء (من التقنيات المكلفة المزعجة) والتي أنشئت على نطاق واسع تتمثل في مراكز العلاج لكافة الاغراض التي جهزت في فنلندا بميزانية مبدئية تقدر بمليون دولار للكل. مرة أخرى يقول «والدرون» في الوقت الذي كانت فيه تلك المراكز جاهزة للشحن كان سعرها قد تضاعف لحوالي ٢ مليون وكان السبب في ذلك القرار باضافة حمامين بدلا عن حمام واحد لكل مركز في الوقت الذي لم تكن فيه هنالك مصادر لترتبط فيها تلك الحمامات في المعسكرات. وعندما بدأت

المراكز الصحية في الوصول الى مقديشو مؤخرا ظهرت هنالك مشكلة في التصميم فقد كانت أجزاؤها غير المحمية ضعف عرض الناقلات المتاحة التي تنقلها. وقد كلفت بكل جدية بمهمة قطع تلك الاجزاء الى نصفين في ارصفة مقديشو. المركز الوحيد الذي أقيم أثناء اقامتي في الصومال كان غير صالح لانه كان حارا من الداخل بصورة شديدة. لانه لم تكن هنالك كهرباء في المعسكر لتشغيل مكيفات الهواء التابعة للمركز. ان البلاهة وعدم الموضوعية وأحيانا الغباء الخطير المرتبط بكثير مما كان يعتبر مساعدة انسانية لم ينشر من قبل منظمات الاعانة بالمرة لاسباب مفهومة وعلى عكس ذلك فقد كانت صحافتها تنشر صورا وردية. ان على ضحايا الكوارث ان يتعايشوا مع واقع الاغاثة؛ ربما لانهم لا يقرأون ما تكتبه الصحافة فقد أصبح بعضهم حذرا في اختيار الاشياء التي يمكن أن يقبلها.

في حوالي نفس الوقت الذي كان فيه سدني والدرون يواجه مشكلة قطع المراكز الى النصف في الصومال كانت مذيعة أخبار ديترويت «بيفرا ورا» في مهمة لذلك البلد المنكوب على متن طائرة الهيركوليس التابعة لسلاح الجو الامريكي محملة بالاغذية والادوية والملابس قامت بجمعها لمعسكرات اللاجئين؛ كانت الادوية – معظمها عينات مجانية منحها اطباء وصيادلة قد ابيدت بواسطة السلطات الصحية الصومالية التي اعتبرتها فاسدة. والى جانب الادوية غير الصالحة والتي صممت لعلاج أمراض الاغنياء فقد استقبل الفقراء والجوعى في أكثر البلاد حرارة أقراصاً لمقاومة البرد شحنت من (منيسوتا): بطاطين كهربائية وشحنات ضخمة من حساء النحافة ومشروبات نكهة الشوكلاته للذين يتبعون نظاما غذائيا خاصا.

وحتى عندما تكون المحتويات مناسبة فان طوارىء الاغاثة تتدخل احيانا لتسبب مشاكل أكثر مما تستحق ففي يوم عيد الميلاد عام ١٩٨٦ مثلا – تحركت قافلة الاغاثة من الخرطوم عاصمة السودان الى واو في أقاص الجنوب حيث قاد الاقتتال والجفاف الى مجاعة، كانت القافلة تحمل ٢٠٠ طن من الاغذية عندما تحركت وعند وصولها في أواخر يناير ١٩٨٧ تبين أن ٢٢ طنا قد اختفت بطريقة غامضة، وتم تفكيك بعض أجزاء مولد كهربائي للمستشفى المحلي كان محمولا على احدى الناقلات، ونتيجة لاخذ تلك الاجزاء فقد أصبح المولد غير صالح للاستعمال. ومما زاد الطين بلة أن البترول الذي كان مقدرا أن يعيد الشاحنات للخرطوم قد تمت سرقته وعليه فقد تم بيع الاغذية المتبقية لسد نفقات البدائل ونفقات القوات التي صاحبت القافلة. كتب جوزيف تبكندي أسقف واو ورئيس لجنة الاغاثة بالمدينة للمانحين يقول «اننا نقدر مجهوداتكم لكن واذا كان هذا ما تسمونه بالمعونة الغذائية اننا لا نريدها».

ان الغذاء المقدم من المجموعة الاوروبية كهدية عادة ما تصحبه كثير من الشكاوى من المنتفعين بناء على قول عضو البرلمان الاوروبي رتشارد بالف: «انه من غير المقبول تماما ان نقوم بتصدير غذاء لا نأكله نحن أنفسنا» وفي أعقاب انتشار الاشعاع الصادر عن حادث شرنوبل في روسيا عام ١٩٨٦ تحولت كميات من الاغذية الملوثة التي تعتبر غير قانونية في أوروبا الى شحنات اعانة. مثلا تم اغلاق مصنع للباسطة في البحر الاحمر بعد أن استخدم دقيقا ايطاليا من قمح يوناني ملوث بالاشعاع وفي عام ١٩٨٨ أجبرت مجموعة من الدول الافريقية المسحوقة لرفض أغذية من المجموعة الاوروبية لانه ثبت انها ملوثة تلوثا خطيرا.

«في أوقات الكارثة» تتدحرج الينا كل أنواع القاذورات «هذا ما قاله لاري سيمون المسؤول عن أوكس فام – امريكا – وهو على حق. قامت احدى المنظمات التطوعية الامريكية الخاصة – الغذاء للجوعى – بشحن ١٩ طنا من الأدوية والاغذية المنقذة للحياة الى كمبوشيا ابان المجاعة الكبرى ١٩٧٩ – ١٩٨٠ كان الغذاء قديما لدرجة أن أصحاب حدائق الحيوان رفضوا اعطاءه لحيواناتهم في سان فرنسسكو، كما أن فعالية الادوية قد انتهت قبل خمسة عشرة سنة. واستجابة لنداء اغاثة افريقي أرسلت احدى المنظمات البريطانية صناديق شاي ومناديل ورق بينما قامت وكالة المانية بارسال مخيمات مقاومة للبرودة تبين أنها شديدة الحرارة للعيش بداخلها وبما أن تلك المخيمات لا يمكن تفكيكها فقد تم حرقها. ولضحايا المجاعة في الهند أرسلت بطاطين لم يكونوا في حاجة اليها فلم تستعمل فقامت الحكومة الهندية بدورها بمنحها لنيبال التي اعادتها مرة أخرى للهند.

تعتبر الملينات والادوية المضادة لعسر الهضم من الاشياء المفضلة لدى الوكالات التي تمنح الاغاثة للجوعى. تقول ماري دي زلفيا احدى موظفي الصحة العامة في نيكاراغوا أنه في كل منح الادوية تكون هنالك جرعات اضافية من حليب المانيزيا. وقد ذكر بعضهم انه يمكن استخدامه في طلاء المبنى!. كما قامت منظمات الاغاثة مؤخرا بشحن ٨٠٠ حقيبة من اغذية الاطفال الفاسدة لاحد معسكرات اللاجئين في هندوراس وبالمثل وبغض النظر عن الاخطاء الصحية المعروفة التي يتعرض لها الاطفال سيئي التغذية عن طريق عدم اضافة الفيتامينات للبن المجفف الا أن هذه البضاعة تبقى الاكثر شعبية بين بنود الاغاثة.

استنادا على تقرير خاص لمراجعي المجموعة الاوروبية فقد استلمت بتسوانا ٥٠٠ طن من الالبان المجففة التي لم نضف اليها الفيتامينات الامر الذي يعتبر مخالفا لابسط القواعد البديهية. وبما أن هذا اللبن مخصص لاستعمال الاطفال المباشر في المدارس والعيادات الصحية فانه يجب أن يعالج بالفيتامينات لمنع اخطار الاضطرابات المعوية. وقد تحصلت جزر موريس على ٥٠٠ طن مماثلة؛ فقد اورد تقرير المراجعين.. «ان اضافة الفيتامينات أمر أساس لان البودرة «مصممة» للتوزيع المباشر لاكثر من ١٠٠ ألف شخص من المجموعات المعرضة للامراض وقد كانت الاتفاقية المبرمة مع الحكومة تنص على اضافة الفيتامينات لكن الادارة العامة للتنمية في المفوضية لم تذكر هذه الاحتياجات في طلبها الذي ارسلته لادارة المفوضية العامة للزراعة. ومن الامثلة البارزة الاخرى لاغاثات المجموعة الاوروبية الخاطئة شحنة من الذرة الشامي – ١٥ ألف طن – شحنت في «هانوفر» مخصصة لمناطق موزمبيق المتأثرة بالمجاعة؛ عند وصول تلك الشحنة وجدت انها قديمة ومليئة بالحبوب المكسرة والاوساخ والطين وبذلك أصبحت غير صالحة لاستهلاك الانسان. شحنة أخرى من ٢٦ ألف طن من الذرة الشامي أرسلت كمساعدة غذائية لشعب النيجر تبين عند فحصها بواسطة المراجعين أنها لا يمكن أن تكون مقبولة حتى كغذاء للحيوانات. في عام ١٩٨٢ قامت جيبوتي الجمهورية الافريقية الصغيرة التي خربها الجفاف برفض شحنة اغاثة من السوق الاوروبية تقدر بـ ٩٧٤ طنا من دقيق القمح باعتبارها غير مناسبة للاستهلاك البشري وبالرغم من ذلك فان المجموعة الاوروبية كانت مصممة على فرض شحنتها الغذائية على الافريقيين الجائعين بأي طريقة وأخيرا قبلت نفس الشحنة من زائير بعد مضي عامين في عام ١٩٨٤. في عام ١٩٨٣ أوقفت المغرب استخدام ٢٤٠ طنا من الشحوم

لصناعة الصابون تبين أن الزيت يحتوي على أربعة أضعاف لأعلى معدل جرثومي مسموح به من قبل النظم الاوروبية، في نفس العام اتلفت تونس ٣٤٥ طناً من زيت شحوم من نوعية أكثر خطورة لاحتوائه على نسبة عالية من البروكسيد وتلوثه بالديدان. ومن ناحية أخرى فان شحوم المجموعة الاوروبية التي سمح ببيعها لليبيا - احدى الدول البترولية - بسعر مخفض ١٦ بنس للرطل - في عام ١٩٨٦ كانت سليمة. وكانت الصفقة التي تقدر بـ ٧ مليون جنيه متضمنة ٧٠٠ طن من اللحم مخفض السعر - والذي يعتبر بندا شعبيا في فواتير الليبيين الذين يعتبرون من أعلى أصحاب الدخول في العالم. ودفاعا عن هذا الموقف فقد احتجت المحافظة «بأنه من الارخص بيع شحوم الدرجة الاولى لليبيا بدلا من تخزينها في أوروبا. ومهما يكن من أمر وكما علق عضو البرلمان البريطاني «طوني مارلو» ماذا عن الفقراء؟ ماذا عن الجوعى في العالم الثالث؟».

والحقيقة المؤسفة كما عبر عنها المراجعون أنفسهم بحسرة أن سجل الاعمال الانسانية للمجموعة الاوروبية للفقراء هو (كاتلوج من الكوارث) مع أخطاء بيروقراطية وعدم كفاءة وتبديد وعدم تناسب وتأخير غير مغتفر. في يونيه ١٩٨٣ تلقت المفوضية طلبا للمساعدة من أندونيسيا التي عانت من موسم حصاد فقير. استجابة لذلك الطلب، فقد شحنت ١٥ ألف طن وصلت في أغسطس ١٩٨٤ بعد أن كاد الحصاد التالي أن ينتهي. وفي اعقاب الاعاصير البحرية في جزر موريس اعتمدت المفوضية ٢ ألف طن من الحبوب كاغاثة عاجلة في ٢٥ مارس ١٩٨١ وصلت فعليا بعد خمسة عشر شهرا في ٢٠ يونيو ١٩٨٢. طلب آخر من الصين في مارس ١٩٨١ لمساعدة عاجلة بعد الجفاف في مديرية هوبكة لم يسفر عن أي شحنات غذائية حتى يوليو ١٩٨٢. وبالمثل فانه بالرغم من أن المجموعة الاوروبية كانت تعلم أن المخزون المحلي للذرة الشامي في زامبيا سينتهي في ابريل ١٩٨٣م فان شحنات الاغذية لم تبدأ الا في يوليو في تلك السنة.

في موزمبيق عام ١٩٨٨ تبين ان كل المعونات الغذائية العاجلة بما في ذلك اعانة المجموعة الاوروبية تأخذ حوالي تسعة أشهر حتى تستلم. وهنالك ظاهرة أخرى واضحة وهي أنه عندما تصل الشحنة فان المانحين المعنيين دائما ما يصرون على ارسالها الى المديريات التي حددت لها أصلا حتى ولو كانت تلك المديريات قد غطيت وأن مناطق أخرى في حاجة اليها. وقد سبب ذلك مشاكل للمزارعين الموزمبيقيين والذين تمكنوا رغم كل الظروف من انتاج محصول الا أن ظهور المانحين بالغذاء قد أفسد عليهم السوق.

عندما تكون الاغاثة الانسانية الغذائية في أيدي أمينة الا أنها جاهلة غالباً ما تقود الى اخطار اكثر من أن تنفع. بناء على دراسة من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية فقد تلقت غواتيمالا ٤١ ألف طن من الاغذية من متعاطفين من الخارج بعد تعرضها لزلزال مدمر؛ لم يحدث الزلزال تدميرا كثيرا في مخزون الاغذية لذلك القطر في أميركا الوسطى، بل تمكن بعض المزارعين من كسر الرقم القياسي للحصاد. وقد كانت أكثر النتائج وضوحاً لظهور الاغاثة هو الانهيار التام لاسعار الحبوب المحلية في غواتيمالا مما أضر بالمنتجين الريفيين. اما منظمة «باند ايد» المنظمة الحيوية التي أسسها بوب غيلدوف برغبة شديدة في الاستجابة للحاجات الحقيقية للعالم الثالث فقد بددت أكثر من ٤ مليون دولار من أموال المانحين في شراء ٨٠ لوري مستعملة - سكند هاند - للسودان وقد ثبت أن تلك العربات

والتي اشتريت من الكويت غير صالحة للاستعمال وقد تطلب الامر خمسة أشهر ومزيدا من الدولارات لاصلاحها. وقد قاد بتصميم «الباند ايد» بعدم السماح للمشاكل السياسية المحلية بافساد مساعيها الانسانية الى طلب المساعدة من الشعب الاريتري والتيغري من خلال حركات التحرير التي تسيطر على المناطق الريفية في تلك المديريات. في هذا السباق أرسل لوري على ظهر سفينة الى بور سودان ليسافر بحرا الى تيغراي. الا انه لسوء الحظ فقد توقفت السفينة في ميناء عصب الاثيوبي - في ذلك الوقت - وقد وقف اللوري وعلى جانبه الكلمات المثيرة - الى شعب التيغري من شعب واتفورد «كان اللوري يقف على الرصيف على مرأى كامل من مسؤولي الجمارك الاثيوبية الذين قاموا بمصادرته على أساس أن التيقري جزء من أثيوبيا.

وبالرغم من هذه الاخطاء فان مجهودات الباند ايد مؤثرة وتسعى حقا في مجال انقاذ الحياة. وعلى عكس ذلك فان بعضاً من العون الانساني قد يقتل، على سبيل المثال فقد تسلمت منظمة ماب أنترناشيونال من ويتون بالينوس - منحة قدرها ١٧ مليون دولار قيمة منظمات لضربات القلب من «هيئة المستشفى الامريكي للامداد» بهذا تكون قد حلت لنفسها من مشكلة الضرائب في منطقة عملياتها التي كان قد تقرر الغاؤها. أخذت هذه المنظمات تسبب مشاكل لدول العالم الثالث التي استقبلتها، مثل قابلية معظم الوحدات لخسارة البطاريات وبعض صور سوء الاستخدام الذي يهدد الحياة.

رفع الدعم:

ان طرق رفع الدعم التي تحرك المعونة الغربية يمكنها أن تكون معرضة للوم بنفس المستوى الذي تتعرض له طرق الاستخدام التي وضعت لتلك المعونة، فهي تتشكل في الغالب من التضرعات ومشاهدة الاطفال الجوعى واللاجئين المرتاعين من القذائف وتتحول ليس الى اهتمام أحيل لفقراء الارض ولكن الى نوع من راسمالية الرحمة تتنافس فيها منظمات الاغاثة لترفع من حجمها ومكانتها مع اشارات نادرة الى أولئك الذين قصدوا بالاستفادة من برامجها. من المشكوك فيه أن الغاية تبرر الوسيلة لكن هذا بمعنى آخر غير موضوعي؛ فالموقف الذي عندنا هنا أصبحت الوسيلة فيه هي الغاية نفسها.

في أواخر عام ١٩٨٤ نظمت شركة تلفزيون فرنسيّة قافلة أسمتها (ناقلات للأمل) اخترقت الصحراء الكبرى من البحر الابيض المتوسط جالبة الأدوية والمعدات والاغذية لاقطار ساحل غرب افريقيا المحتاجة؛ الا أن المشاهدين لم يخبروا بأن ما أنفقته على جعل القافلة على اتصال حتى بالاقمار الصناعية مع فرنسا يعادل ما أنفقته على مواد الاغاثة.

معظم المعدات الطبية قد تحطم الى أجزاء في الطريق بسبب المتطلبات الدرامية لتوفير الخطوة السريعة للكاميرا دون مراعاة لرداءة الطرق وعدم وجودها أحيانا. "لقد اخترنا شكل الماراثون لشد انتباه الجمهور. هذا ما صرح به منظم ما عرف في ذلك الوقت «بالمقابل الانساني» لسباق «باريس - دكار». و«رؤية العالم» التي أجرت عملية ناجحة في بريطانيا كما في الولايات المتحدة تصنع بانتظام

توسلات عاطفية قوية موجهة نحو انسانيتنا. إن التقنيات ذات – الضغط العالي تبدو كأنها تعتمد على قانون الغاب أكثر من أي شيء آخر وتقوم بحركة احياء لأكثر الفلسفات كفاءة في سوق المتنافسين وعادة ما تعرف الكفاءة ليس على أساس ما تقوم به بين الفقراء ولكن على أساس كمية الدعم المجموعة. إن رؤية العالم ليست فوق ميستوى تخريب مجهودات المنظمات الاخرى لتملأ خزائنها هي.

مثال كلاسيكي آخر لهذا النوع من الاستراتيجية يعود تاريخه الى بداية الثمانينات عندما نظمت «عملية كالفورنيا» – منظمة اغاثة متمركزة في لوس أنجلوس – حفلا (لكونشرتو البوب) لجمع الاموال للاجئي كمبوديا وفي نهاية الحفل الذي كان متلفزا عن طريق محطة (C.B.S) فتحت عملية «كالفورنيا» باب التبرعات – للمشاهدين الراغبين والشيء الذي لم تكن تعرفه هو أن رؤية العالم كانت قد اشترت حق الاعلانات للمشاهدين خارج لوس أنجلوس لتتزامن مع الحفل والذي كانت تقدم فيه على فترات الارقام التي علي المشاهدين التبرع من خلالها «فان كثيراً من المشاهدين لم يكن يعلم ان تلك الأرقام تخص «رؤية العالم». وعندما قام إدوارد فيلدمان مساعد المدعي العام لمقاطعة لوس انجلس بالإتصال بالأرقام سائلاً «هل هذه «عملية كاليفورنيا» نفس الجماعة الذين يقيمون الحفل؟ كانت الإجابة «نعم» في وجهة نظر فيلدمان أن ذلك ليس غير أخلاقي فحسب بل غش وجريمة فيدرالية – استخدام الموجات الاثيرية والتلفونات لوضع رسالة مزيفة من أجل جمع المال... أنه من وجهة نظرنا يتضمن استغلالاً خادعاً لحفل جمع التبرعات.

وبسرعة قامت «عملية كالفورنيا».. التي تقوم بعملياتها في غرفة واحدة في «بقرا هلز» بالتعبير عن غضبها للمنظمة ذات الثراء غير المحدود وهددت بالذهاب بشكواها للجمهور حينها قامت رؤية العالم بهدوء بتحرير شيك بـ ٢٥٠ ألف دولار والشيء الذي لم يكن واضحا ما اذا كان ذلك المال تعويضا للعائدات التي فقدتها عملية كالفورنيا في الحفل كنتيجة لاعلانات رؤية العالم أم قصد به اسكات المنظمة.

في ٢١ ديسمبر ١٩٨٤ لم تستطع رؤية العالم مقاومة اغراء الصور التي تصورها المجاعة الاثيوبية فقامت باجراء عرض تلفزيوني عبر استراليا أسمته (خاص – عيد الميلاد) تنادى فيه الجمهور بالتبرع. وقد قامت بفعلها ذلك كاسرة بذلك التفاهم الواضح عند مجلس الكنائس الاسترالي والخاص بعدم اجراء مثل هذه العروض الجماهيرية في منافسة مع برنامج المجلس التقليدي – نداء مسرح عيد الميلاد. كان لمثل هذه المعاملات القاسية تجاه المنافسين نتائجها في جعل المنظمة الامريكية رؤية العالم – أكبر المنظمات التطوعية في استراليا اليوم.

غير أن استخدام التنافس لوسائل الاعلام من قبل وورلد فيشن (رؤية العالم) في بريطانيا لم يلق نجاحاً في مناسبات عديدة. ففي عام ١٩٨٥ مثلا قام مكتب المنظمة في نورث هاملتون بدفع ٢٥ ألف دولار لمحمد أمين المصور الذي فجر أول الاخبار عن المجاعة الاثيوبية في أكتوبر ١٩٨٤. دفع المبلغ في مقابل الفيلم الوثائقي المدر للدموع – الذي أسماه أمين (جبل الصلب الافريقي) وقد دفع

المال على أساس ان يطلب من المشاهدين في آخر الفيلم أن يقدموا تبرعاتهم لرؤية العالم في بريطانيا وقد جاء المال لتمويل برامج الوكالة الاغاثية السخية في اثيوبيا. والتي تمثلت في ذلك الوقت في جدولة خدمات طيران خاصة للمحافظات الشمالية في ولو والتيقري عبر أسطول رؤية العالم المكون من خمس طائرات من بينها (تون اوتر) التي يفوق سعرها الـ ٢ مليون دولار.

لكن البي بي سي - التي كانت تعرض الفيلم - لم توافق على فكرة ذهاب المال الى منظمة واحدة مفضلة ان تتحول التبرعات الى (لجنة طوارىء الكوارث) وهي مظلة تجمع مجموعة من المنظمات البريطانية مثل أوكسفام، الصليب الاحمر صندوق انقاذ الاطفال، كانود، الاغاثة المسيحية. وقبل أن يبدأ العرض على الهواء بساعة كانت البي بي سي مهددة باجراء قانوني وبذلك أجبرت على عرض طلب رؤية العالم الا أنها أيضا قامت بعرض تفاصيل عن «لجنة طوارىء الكوارث» تاركة الامر للجمهور ليقرر.

ومن أمثلة استهتار «رؤية العالم». تضخيمها لحجم الكوارث في العالم الثالث ففي اعلان وضعته رئاسة المنظمة في الولايات المتحدة في ناشونال كاثوليك ريبورتر في ٢ أكتوبر ١٩٨١ يدعي أن ١٢ مليونا من سكان شرق افريقيا على شفير الموت انها أعظم الازمات الانسانية في زماننا لم يكن ذلك صحيحا كما أقرت بذلك رؤية العالم بعد أن تقدم المسؤولون في الامم المتحدة بشكوى للناشر. في عام ١٩٨٢ ظلت المنظمة العالمية العملاقة غير متراجعة فيما يبدو، فقد عرضت اعلانات تلفزيونية في الولايات المتحدة مفجرة الأخبار بتدفق اللاجئين الى الصومال من أثيوبيا المجاورة وما عجزت الاعلانات عن الاشارة اليه هو أن المعلومات والصور يرجع تاريخها الى ثلاث سنوات.

لم تكن رؤية العالم هو أسوأ المزعجين في هذا المجال فقد قامت في ذلك الوقت وكالة المعونة المسيحية العالمية (ICA) بعرض اعلاناتها عن اللاجئين الصوماليين. استنادا على أرثر ايوي من مكتب شؤون اللاجئين قال أن فيلم (اي.سي.ايه) قد ادعى خطأ ان ١،٥ مليون لاجىء يعيشون في الصومال بينما العدد الحقيقي هو ثلث ذلك وأن القتال في ازدياد بينما هو في انحسار وأن الاطفال ينالون بين ٦٠٠ - ٨٠٠ من السعرات الحرارية بينما يستلم اللاجئون بالفعل أكثر من ذلك بكثير.

وبالمثل فان منظمة «بريورتي ون انترناشونال» قد جمعت أموالا تحت زعم أن مبشريها في كولمبيا بأمريكا الجنوبية قد وصلوا درجة للفقر جعلتهم يعيشون على أوراق الذرة الشامية، كان المبشرون أكثر أمانة عندما تم الاتصال بهم تلفونياً؛ فعندما سئلوا لماذا تأكلون أوراق الذرة الشامية ذكروا بأنهم يحبون ذلك وأضافوا أنهم يستلمون حصصهم من الغذاء على الطريقة الامريكية إذ يرسل اليهم بالطائرة من المدينة المجاورة.

ربما كان أسوأ جوانب الاعلانات الخيرية هو الاثارة والتي يصعب على كثير من المنظمات اجتنابها في زمن الكوارث لتخلق منها توسلات أكثر. لا شك بأن مثل هذه الاعلانات ترفع من حجم الدعم الا انها ايضا تحط من كرامة المنتفعين وتصورهم كضحايا خاملين غير قادرين على فعل شيء لانفسهم. قام موريس موسلي رئيس منظمة «بريورتي ون انترناشونال» في التلفزيون الامريكي

مرة بكشف كفن أحد الاطفال الصوماليين لتصوره الكاميرا بينما كان أهل الطفل ينوحون في الخلفية، مخبرا الجمهور «ليست هنالك هدية كبيرة، على مثل هؤلاء».

لم تكن هذه المشاعر المزيفة والمهنية قاصرة على قطاع التبرعات في صناعة الاغاثة. هنالك أمثلة مماثلة من أجزاء اخرى تتضمن الملصقات التي أصدرتها وكالة غوث اللاجئين وما كانت تعرضه كل الملصقات بصور اللاجئين في مواقف خنوع وعجز. قال مارتن نارير مدير المجلس البريطاني للاجئين معلقا على ما أسماه رد الفعل النفسي المتواصل – الملح – للاجئين «علينا أن نفعل شيئا من أجلهم كبشر». وأضاف معلقاً على شخوص موضوعات حملة وكالة الغوث: «بأنهم في انتظار شيء ما ليحدث (تراهم) يمدون أيديهم وهم جلوس بينما المصور في حالة وقوف».

بوب غيلدون والذي كان رافضا باستمرار ان يصور وهو ممسك بيد طفل جائع. ولكن حتى إعانة الحياة لايف ايد والتي بدأت على الاقل بتوجه أكثر تحليلية وايجابية لم تستطع في النهاية تجنب الدخول في المشهد التمثيلي. عبر عن ذلك ستيف بونست من مجموعة تنمية التكنولوجيا الوسيطة.

لقد كان نجاح (باند ايد) نتيجة للعرض المستمر للصور السلبية في وسائل الاعلام التي تحث على الدعم. كانت نفس الآلية السلبية نشطة في العام التام. فقد أعلنت اعانة الرياضة «السبورت أيد – بأنهم سيجمعون الدعم لتنمية الاعتماد على النفس طويلة المدى. ولكن بعد مرور الاحداث كان نفس السيل من صور ضحايا المجاعة تظهر في كل مكان في وسائل الاعلام بدلا عن الصور الايجابية للناس وهي في أعمالها وهي تبني مستقبلها. وقد كان لشريط الفيديو الذي صور في الاستوديو عن فئران تزحف على أقدام الكمبارس صورة لجماعة من البلهاء تبحث في التراب عن حبوب الذرة – أكبر الاثر في تدعيم المقولة الاستعلائية: بأن الافارقة غير قادرين على فعل أي شيء لمساعدة أنفسهم».

ان تضرعات الكوارث التي من هذا النوع دائما ما تدعم الفهم السائد بأن فقراء العالم الثالث عاجزون بصورة أساسية. ان ضحايا الازمات والكوارث التي لا حصر لها لا يستطيعون فعل شيء الا اذا تدخلنا نحن الاغنياء الاقوياء لانقاذهم من أنفسهم.

ان المفهوم بأننا يمكن أن نفعل أي شيء من هذا القبيل مفهوم استعلائي كاذب خصوصا بعد أن أصبح سجلنا – في هذا المجال ملطخاً بالفشل والخداع والحماقات. وبعيدا من كونها حوادث متباعدة فان ما عرضته من صور الفشل لعمليات الاغاثة تشير الى خلل في المشاكل البنيويةأدى الى «لخبطة» كل أنواع الاغاثة الاخرى.

بعض المشاكل القابلة للحل:

انني أقرر بأن عددا من المشاكل والصعوبات التي تخص الاغاثة الطارئة يمكن التعامل معها بسهولة نسبية. فان وكالة غوث اللاجئين مثلا يمكنها توجيه الوكالات الطوعية التي تتعاقد معها في تنفيذ بعض مسؤولياتها في الحقل وبذلك تكون مطمئنة على التخفيف من المفاسد التي تقع على

اللاجئين، الا أنه ليس هنالك نظام مؤسس لذلك حتى الآن. وفي الوقت الراهن كما لاحظ سدني والدرون فان أي مجموعة قادرة على كتابة مقترحات تكون مؤهلة للمشاركة في مجهودات وكالة الغوث الاغاثية.

هنالك قضية خطيرة أخرى ليست عسيرة الحل على العقل البشري وهي ضخامة عدد المنظمات مختلفة الانواع والتي تنقض كالصقور على مشهد أي كارثة في العالم الثالث. واذا تركنا جانباً المنظمات الخيرية الخاصة – وهي بحكم طبيعتها متفرقة وذات مهارات واهتمامات مختلفة – فان الحقيقة التي لا يعرفها الكثيرون أن هنالك على الاقل ست عشرة وكالة متخصصة تابعة للامم المتحدة يمكن استيعابها في نشاطات الاغاثة وهي تعمل كلها في نفس الوقت. والنتيجة انها تسير في اعقاب بعضها ماسحة لاثارها وتدخل فيما بينها في تنافس وتطاحن من أجل أن تنال شهرة أكثر من غيرها، أننا نجد اليونسيف، منظمة الصحة العالمية، وكالة غوث اللاجئين، برنامج الامم المتحدة للتنمية، الفاو، برنامج الغذاء العالمي، المنظمة الدولية للارصاد، برنامج الامم المتحدة للبيئة، ومكتب الامم المتحدة لاعمال الطوارىء. فبالاضافة الى علاقاتها الداخلية المتوترة مطلوب منها أيضا أن تتعامل مع المنظمات الخيرية الاخرى كالصليب الاحمر وبعض المنظمات الحكومية كالمعونة الامريكية، وادارة التنمية لما وراء البحار البريطانية. وبالقطع فان ذلك يسبب كابوسا في التنسيق وكثيرا من الجهود المكررة التي لا طائل من ورائها.

ان جانبا من المشكلة يتمثل في أن كل المنظمات سواء كانت طوعية، ثنائية، أو متعددة فان لكل مجال تخصصه؛ وقد يقودها ذلك الى الاستجابة للكوارث بطريقة ذاتية في المجال الذي يعتقدون اجادته. وليس بطريقة موضوعية بمعنى عمل الشيء الذي يجب أن يعمل. وكما لاحظ غويدر من «أوكسفام» في كثير من عمليات الاغاثة فان عادة ما ينشأ نزاع بين المنظمات التي تعتقد بأن الاولوية للمعالجة الطبية وبين تلك التي تعتقد أن الاولوية للغذاء. ان مثل هذه النزاعات كثيرا ما تكون لها نتائج مميتة في دراسة أجريت عام ١٩٨٧ في معسكر لاغاثة المجاعة في السودان كشفت أن المانحين الذين يصرون على تقديم الاغذية اولا قد تمكنوا من اسكات الذين يطالبون بالاولوية للخدمات الصحية ونتيجة لذلك فان كثيرا من الارواح قد فقدت نتيجة لتفشي وباء الحصبة وغيره من الامراض بسبب سوء التغذية.

قد يكون من المفيد أن يستشار ضحايا الكارثة أنفسهم في الاولويات التي يحتاجونها لكن هذا لا يحدث في العادة. بعد الغزو الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢ دمر كثير من معسكرات اللاجئين الفلسطينيين وقد خلف ذلك حاجة عاجلة لبناء معسكرات جديدة وبالرغم من أهمية ذلك للاجئين الا أن المنظمات التي جاءت لم تكن ترى ذلك لان كثيرا منها لم يكن مختصا ببناء المعسكرات. علق احد المراقبين في ذلك الوقت قائلا لم يكن هنالك جائع، ليس هنالك سوء تغذية ولكن احدى المنظمات المختصة بالتغذية وصلت وطالبت ببناء مركز للتغذية العلاجية لم يكن هنالك سوء تغذية بالمرة الا أن المنظمة أصرت على بناء مركز التغذية. منظمات اخرى قد تحتاج لامداد بعض الاشياء كعربات الاسعاف أو ملاجىء الايتام لان ذلك تخصصها، قد يكون ذلك ما اعتادوا عليه في

الولايات المتحدة وأنهم يودون أن يساعدوا أثيوبيا والصومال وعليه فلندعم ملاجىء الايتام. الا انه ليس هنالك أيتام كثر في معسكرات اللاجئين الفلسطينيين.

ولأن الصراعات بين المنظمات وسوء التخطيط والاستجابة غير المناسبة تحدث في كل مجاعة أو تدفق لاجئين أو أي كوارث مشابهة في العالم الثالث فان كل مناسبة مثل تلك دائما ما تكون متبوعة بصيحات تطالب بتنسيق أفضل في المستقبل، هذه الصيحات نادرا ما يستجاب لها حتى عندما تكون البنيات قد وضعت تماما لتؤكد هذا التنسيق. منذ عام ١٩٧١ على سبيل المثال وبتكلفة تفوق الـ ٣٠ مليون دولار من دافعي الضرائب الغربيين قامت الامم المتحدة بتمويل مكتب الامم المتحدة لاغاثة الكوارث بتفويض محدد لتحريك وتوجيه وتنسيق عهود الاغاثة الدولية وتطوير وتحضير وتخطيط وقف الكوارث. وبناء على تقرير سري لمراجعي الامم المتحدة نفسها فان المكتب قد فشل كليا في تحقيق ذلك التفويض بالعمل في تنسيق الاغاثة. أما النشاطات التنسيقية الاخرى فلم تتم كما هو مخطط لها وبالرغم من البعثات المتعددة فانه لم يتم تطوير أي برنامج للتعاون الفني المتناسق أو أي مشاريع كبرى. معظم النشاطات والابحاث التي خطط لها قد تم تأجيلها أو لم تنفذ كما ان نشر المعلومات ورعاية الاجتماعيات كانت محددة.... لم تقبل بعض منظمات الامم المتحدة قيادة المكتب وبذلك فان النشاطات المهمة المشتركة كانت قليلة. وقد تورط مكتب الامم المتحدة نفسه في نفقات لا فائدة منها تماما كتلك الانواع التي كان من المفترض عليه أن يقوم بتخفيضها أو بازالتها بتنسيق الجهود في ١٩٧٥ مثلا وكجزء من برنامج واسع لتحسين فاعلية اتصالات الامم المتحدة، أنفق المكتب ٩٠ ألف دولار لشراء جهازي راديو عالي الذبذبة خفيفي الحمل لاغاثة الكوارث والطوارىء العاملة لاستخدامهما في الميدان، لاحظ المراجعون ان الجهازين قد استخدما مرة واحدة بدون نجاح عام ١٩٧٦ ثم تم تخزينهما. ناقش المكتب أمر بيعهما لمكتب الامم المتحدة للخدمات - الميدانية الا أن البيع لم يتم.

وبالمثل فان المكتب «يندرو» قد أنسس مكتبة في ١٩٧٦ بقصد انتاج وتحديث كاتلوج مرجعي وتوفير المعلومات لكل الذين يريدون استخدامها. هذه الاهداف لم تحقق؛ بناء على تقرير المراجعين لم يكن للمكتبة مراقب أو بناء تنظيمي منتظم؛ ليس هنالك كتالوج خلاف بطاقات الفهارس والذي كان نادرا ما يستخدم بواسطة العاملين في (يندرو). والامر الاكثر خطورة أنه بينما تقوم وحدات الكوارث الاقل حجما بتبادل المعلومات بنشاط مع مجتمع البحث وأن الاقتراحات يتم تطويرها لشبكة معلومات بحثية للكوارث على مستوى العالم فان «يندرو» لم تعمل كمنشط بحثي: كل الاستفسارات الخارجية نادرا ما يتم استلامها كما أنه ليس لها خطة واضحة للرد على تلك التي ترد.

كما أن «يندرو» لا تقوم بانفاق ميزانيتها الاساسية لسفر العاملين بالطرق التي خصصت لها؛ ففي عام ١٩٧٥ عندما كانت صغيرة السن قدرت المنظمة بأنه يجب عليها أن تنفق ٩٧ ألف دولار لنفقات الترحيل لتنسيق الاغاثة على أن تكون ٩٢٪ للسفر لمناطق الكوارث. وبغض النظر عن الزيادة الدرامية في الميزانية منذ ذلك التاريخ فقد وجد المراجعون أن ٢٧٪ فقط قد أنفق للسفر الى مناطق الكوارث. كانت معظم رحلات «يندرو» لحضور المؤتمرات والاجتماعات ورحلات تمثيل المكتب في الدول والمنظمات المانحة.

ليس غريبا أن تكون «يندرو» غير قادرة للمساهمة كثيرا لتنسيق جهود الاغاثة في العالم الثالث بينما يقضي العاملون فيها معظم وقتهم في اجتماعات العالم الاول؛ مهما يكن من أمر فانه يمكن فعل شيء ما لتحسين الاوضاع السيئة وفي حالة «يندرو» الغير مساعدة الى حد ما – من العدل حقا القول بأن الخبرة المكتسبة من الكوارث المتعددة التي حدثت في الفترة من منتصف الى أواخر الثمانينات قد تعلم منها مجتمع الاعانة على الاقل بعض الدروس حول التعاون – وأن مجتمع الاعانة قد بدأ في وضع تلك الدروس في طور الممارسة. ان التأخير غير العادي الذي يحدث احياناً في ارسال الاغذية الطارئة خلال المجاعات لا تحتاج لان يعتبر شيئا حتمياً؛ هذا التأخير كما ورد سابقا، كان أكثر جذباً للانتباه في حالة المجموعة الاوروبية والتي ما زالت تأخذ في المتوسط ٤٠٠ يوم للاستجابة لطلبات الاغاثة وقد حدثت بعض المشاكل المشابهة لكل وكالات الاغاثة العالمية ففي دراسة لاستجابة برنامج الغذاء العالمي لـ ٨٤ من الحالات الطارئة – مثلا – أوضحت أنها تأخذ في المتوسط حوالي ١٩٦ يوما لطلبات المساعدة حتى يتم دراستها ومن ثم ارسال الغذاء: لا شك أن كثيرا من الناس قد يموتون في خلال تلك الايام؛ انه من الممكن بادارة جيدة وضع مخزون استراتيجي في اماكن متعددة لخفض أثر التأخير، قد بدأ برنامج الغذاء العالمي يعمل الان بنشاط ليحقق هذه الغاية.

العجرفة وعقدة الابوة:

الا أن هنالك مشاكل أخرى ملحة تتحدى الحلول الادارية السهلة. في عمق تلك المشاكل المفهوم الاخلاقي والانساني نفسه والذي تكون فيه الاغاثة شيئا يمنحه الاغنياء بعطف للفقراء لانقاذهم من أنفسهم. وقد لخصت مسز تاتشر – رئيسة الوزارة البريطانية السابقة ذلك الاتجاه الأبوي – الرعوي – عندما قالت عن المزارعين الاثيوبيين: «علينا أن نحاول تعليمهم قواعد الزراعة طويلة المدى».

والحقيقة أن القليل جدا هو الذي يمكن تعليمه لاولئك الناس المتمسكين الشجعان حول قواعد مهنتهم والتي يعرفونها أكثر منا بكثير، لقد كانوا يستخلصون معيشتهم – مع فائض في العادة – من سفوح الجبال القاسية التي تعرضت للتعرية لازمان طويلة.

ان ما يحتاجون اليه حقاً – ان كان هناك ما يحتاجون اليه – هو الوسيلة لاستعادة انتاجيتهم في وجه الكارثة الايكولوجية المتصاعدة. ويأتي تفكير السيدة / تاتشر في هذا الموضوع اشارة للطريقة التي تتحول بها الاعانة بالقدرة السحرية للرحمة من مادة مساعدة محايدة الى شيء نفعله نحن الاغنياء لتهم الفقراء. وبين الاغنياء ودوائر الفقراء يوجد ممثلونا في الميدان – الوسطاء: المنظمات الطوعية والحكومية ومتعددة المساهمين التي تحرك وترسل الاغاثة. هذه المنظمات قد تشبعت بهواجس الشفقة والتي تبدو كما صورها أحد المراقبين بأنها في الاساس عنصرية وأبوية رعوية وغير مهنية. دائما ما يكون العاملون فيها غرباء في المجتمعات غير الصناعية التي يعملون بها. انهم ينحدرون من مجتمعات تعتقد انها أكثر تطوراً ورقياً من الآخرين (بمعنى أنهم من مجتمعات متطورة في مقابل مجتمعات متخلفة، وأنهم على اعتقاد عميق بتفوق قيمهم وسيادة معرفتهم التقنية.

وبسبب ذلك الاتجاه في التفكير فقد أجرى برنامج علاجي للاجئين يوغنديين في جنوب السودان خلال عام ١٩٨٤ بواسطة ممرضة أوروبية بينما أعطى طبيب يوغندي مؤهل تأهيلا كاملا – وهو لاجيء – مسؤوليات صغيرة. كان هنالك ضمن اللاجئين عميد لاحدى كليات الزراعة اليوغندية على حد قول عالمة الاجتماع باربارة هاريل بوند من أكسفورد والتي كانت تجري بحثا في المعسكر حيث قالت: «قامت الوكالة بتعيين مجموعة من العاملين قليلي الخبرة والمؤهلات من الولايات المتحدة وأوروبا لتنفيذ البرنامج الزراعي للاجئين». وفي اعلان عن وظيفة واحدة لمستشار زراعي في هذه المنطقة طلب من المتقدمين أن يكونوا قادرين على تعليم اليوغنديين كيف يزرعون الدخن، البامبي، والكسافا بينما كانت المشكلة الصعبة التي واجهت اللاجئين هي عدم توفر المعدات والآلات الزراعية والبذور.

قابلت في قطر أفريقي أحد علماء الاجتماع من جامعة مانشستر كان متعاقدا مع «الأو.دي.ايه» لعمل مسح بين المزارعين المستقرين في منطقة مدارية على وشك أن ترش بالمبيدات للقضاء على ذبابة التسي تسي – والتي بدأت فيها عمليات رش محدودة – وبعد عدة مقابلات اكتشف أن السكان يعارضون المشروع بشدة: فقد نفق كثير من الدجاج الذي يسهم بقدر كبير في غذائهم بسبب المبيد وأنهم ليسوا على استعداد لفقدان المزيد. اضافة الى ذلك فهم متخوفون من الرعاة المتجولين الذين سيزحفون بمواشيهم ويدمرون زراعتهم بمجرد انتهاء الذبابة.. ذلك لان الماشية لا تستطيع الرعي في مناطق ذبابة التسي تسي التي تسبب مرض النوم – ثم تجاهل أبحاث عالم الاجتماع من قبل (الأودي ايه) التي واصلت العمل في رش المنطقة (ويبدو من الصعب فهم اجازة المسح من قبل؟ لقد اتخذ القرار برش المنطقة منذ زمن، وهو قرار – كما أوضح عالم الاجتماع – لا رجعة فيه) هذا لسوء الحظ مثال للطريقة التي تتخذ فيها قرارات الاعانة دون الرجوع الى أولئك الذين سيتأثرون مباشرة. قليل جدا من الباحثين – معظمهم علماء اجتماع وليس لهم نفوذ فيما يجري – يستمع الى آراء المقترضين والمنتفعين بعمليات التنمية والذين لديهم الفرصة – بما أسماه أحد المراقبين – «بالغنى ونظام المعرفة التفصيلي للفقير». ومن ناحية أخرى فان العاملين في الاغاثة والمرتبطين مباشرة بالتنمية جهلة يُشْتَرط عليهم احتقار تلك المعرفة، وعلى العموم فان الوكالة الأكثر مكانة والأكثر بيروقراطية غالبا ما تكون ميالة لاحتقار واهمال رغبات وآراء عملائها.

مرة أخرى فان النتائج السلبية القاتلة – غالبا – بسبب شيوع هذه الحالة العقلية بين المغتربين الذين يديرون برامج الاغاثة، تظهر أكثر مأساوية في الاستجابات المتأخرة وغير المتناسبة التي يقومون بها في مواجهة الكوارث. ان استجاباتهم لانواع التحدي الاغاثي – تلك التي تتعلق بالتنمية طويلة المدى أكثر من الاغاثة قصيرة المدى – مشروطة بنفس مفاهيم التفوق التقني والثقافي وهي بذلك تكون مخطئة كما ستوضح أجزاء أخرى من هذا الكتاب.

لكن الكوارث بطبيعتها تنحو الى وضع الاشياء في الضوء ولان اخفاقات وكالات المعونة في هذا الوضع بالتحديد أكثر وضوحاً من غيرها في أي مكان آخر فقد أصبح عرضها متكرراً بواسطة وسائل الاعلام.

الجفاف الصومالي:

بينما كنت أقوم ببحث ميداني في الصومال عام ١٩٨٧ صادفت مثل ذلك الفشل من جانب مجموعة كبيرة من منظمات الاغاثة لم يكن الفشل ناتجا عن سوء قصد مبيت أو من أي مؤامرة – وهم بالفعل على عداء مع بعضهم – ولكنه ناتج ببساطة عن الاتجاهات العقلية للمغتربين المهمين الموجودين في الساحة ومن طرق العمل الروتينية للمنظمات التي يخدمونها. أن ما حدث في الصومال في تلك السنة كان مثالا منهجياً للاغاثة وهي تذهب في الطريق الخطأ. ولهذا السبب سأقوم بايرادها بشيء من التفصيل في الصفحات القادمة.

هنالك معادلة معينة تسمى نسبة خدمات الدين. وهي ذات أهمية كبيرة لكل الاقطار النامية والتي لعبت دورا مهما في الصومال في تعريف وتحديد العلاقة بين المانحين والحكومة. في جانب من هذه المعادلة توضع كمية العملة الصعبة التي يجنيها القطر المعني من صادراته وفي الجانب الآخر توجد كمية العملات الصعبة التي يجب على الدولة دفعها سنويا على رأس المال والفائدة عن ديونها الخارجية فاذا فاقت عائدات الصادر خدمات الدين يكون الامر مفرحا أما اذا فاقت خدمات الدين عائد الصادر تكون المصيبة. وقد وقع الصومال في المعسكر الثاني: التزامات خدمات الدين المقدرة عام ١٩٨٧ قد بلغت ١٦٧٪ من عائد الصادر حيث وصلت الى ١٣٥ مليون دولار في السنة وفي المقابل بلغت قيمة المعونة عيناً ونقداً حوالي ٤٠٠ مليون دولار. هذه الارقام تعني أن الاقتصاد الصومالي تتحكم فيه المعونة الاجنبية والتي يعتمد عليها في تمويل كل وارداته الرسمية وجزء كبير من التزامات خدمات الدين. هذا يعني أن الحكومة الصومالية تعتمد على المعونة في الحفاظ على حياتها وأن عليها أن تعتمد بقوة على أموال المعونة لاي مبادرة تنموية تود القيام بها. وبذلك فانه من غير المستغرب أن كل المنظمات تقريبا ممثلة في مقديشو العاصمة الصومالية فلمعظم المنظمات الخاصة المعروفة مكاتب مكتظة بالموظفين هنا كما تفعل كثير من المنظمات المشتركة والحكومية.

ولان الصومال ينتفع من برنامج المعونة الامريكية الضخم لافريقيا شبه الصحراوية فان الوكالة الامريكية للتنمية العالمية – المعونة الامريكية – تعتبر عضوا بارزا بصورة خاصة في مجتمع المانحين. وللمعونة الامريكية حضور فعال فهي تدير عملياتها من حظيرة ضخمة محصنة قرب ضاحية «ميدينا» وعلى الزائرين لها أن يمروا عبر سلسلة من الاجراءات الأمنية المتعبة والمهينة. وبمجرد دخولهم اليها سيقتنعون بأنهم أعطوا الفرصة لدخول مكان مهم جدا. وقد توطّد هذا الانطباع عام ١٩٨٧ عن طريق شخصية ممثل المعونة الامريكية آنذاك؛ فبنظراته الغاضبة وتدخينه الغليون مع تقطيب الحاجبين وطريقته التي لا تقبل المزاح يحتل مكتبا فاخرا ملامحه الرئيسية علم الولايات المتحدة ومنضدة خشبية ضخمة ودائما ما يجلس خلف مكتبه كناظر المدرسة المتمسك بعادة الظهور بمظهر المشغول بالنظر الى أوراقه عندما يسمح للزائرين بالدخول عليه؛ وقد تستمر قراءته وتوقيعه على الخطابات ما يقارب العشر دقائق قبل أن يلفت انتباهه لزائره الذي يكون حتى ذلك الوقت قد أصابته الرهبة التي تمنعه من ايضاح مسألته بصورة متماسكة.



وتعتبر وكالات الامم المتحدة المتخصصة - التي تقع مكاتبها الرئيسية في بناء ضخم عند نهاية الكورنيش الذي يعرف بالليدو - من الاعضاء المهمين في مجتمع المانحين. هنالك أيضا توجد رئاسة اليونسيف وبرنامج الامم المتحدة للتنمية محمية بحيطان عالية وبوابة حديدية وفرقة من رجال الامن في ملابسهم الرسمية. وتتمركز المنظمات الاخرى مثل الفاو وبرنامج الغذاء العالمي ومنظمة الصحة العالمية في أجزاء أخرى من مقديشو الا أن العاملين بها يأتون جميعا لحضور اجتماعات منظمة في برنامج الامم المتحدة للتنمية التي تمثل الوكالة المنسقة. وبالرغم من أن الصومال يعتبر منطقة شدة - وبهذا يرتفع مرتب العاملين في المعونة الامريكية بنسبة ٢٥٪ زيادة على رصائفهم في المواقع الاخرى إلا أن أساليب حياة المغتربين فيها تبدو أنها ليست في حاجة الى أي شيء.

يتمتع موظفو الامم المتحدة باعفاءات جمركية - مثلا - في الكحول وغيرها، كما يتمتعون بمرتبات عالية تبلغ في المتوسط ٥٥ ألف دولار سنويا وبالمقابل فان وزراء الحكومة الصوماليين الذين يتقاضون أعلى المرتبات عليهم أن يعملوا خمسين عاما ليتحصلوا على نفس المبلغ.

وبعيدا عن موظفي الوكالات الطوعية - كاوكسفام - والذين لا يمنحون مرتبات عالية بالمقاييس العالمية والذين يجب عليهم أن يعيشوا حياة متوسطة في مساكن مشتركة فان غالبية موظفي المعونة في مقديشو يحتلون منازل كبيرة وفيلات ويستخدم الفرد منهم اثنين أو أكثر من عمال المنازل ويمتلك الجميع عربات خاصة للاستعمال الشخص الى جانب عربات الاستخدام الرسمي.

كما أن وسائل الترفيه المتاحة للعاملين الاجانب في الاغاثة ممتعة بصورة استثنائية. ومنطقة الجذب الرئيسية هي النادي الدولي للغولف والتنس الذي يقع عبر الشارع المقابل لرئاسة المعونة الإمريكية؛ هنالك أيضا المطعم الفاخر الذي يقدم «الاشيك» والهامبرجر والمشروبات المثلجة للذين يأخذون حمام الشمس الى جانب حوض السباحة الذي لا يقل عن مستوى الهيلتون والانتركونتننتال. وتعتبر عضوية النادي مفتوحة لكل الاجانب في مقديشو الذين يجتمعون بعد الظهيرة على مدار الاسبوع في مجموعات كبيرة - تمتد ساعات العمل من السابعة صباحا حتى الثانية بعد الظهر -.. وتشتمل البدائل الاخرى على النادي البحري البريطاني - الامريكي والنادي الايطالي اللذين يقعان في شارع الليدو: حيث تمتاز المطاعم في مقديشو بتقديم المأكولات البحرية الطازجة. أما في نهاية الاسبوع فان الفرص متاحة للمغامرات المرحة الواسعة والمسابقات المائية التي تلقى قبوْلا خاصا.

في أثناء زيارتي للصومال عام ١٩٨٧ كان الجفاف قد ضرب المناطق الجبلية الوسطى من الصومال التي تبعد مسافة عشر ساعات بالعربة من مقديشو. كان هذا الجفاف الذي أعقب ثلاثة مواسم من المطر القليل قد سمح له بأن يتحول الى مجاعة؛ ذلك لان موظفي الاغاثة الاجانب وخبراء التنمية من مختلف المنظمات لا يودون مغادرة مكاتبهم في العاصمة ليبحثوا عما يجري في المناطق الاخرى: اضافة الى أنهم متعجرفون، واثقون أكثر مما يجب بأحكامهم وغير مستعدين للاستماع الى آراء السكان المحليين. لم تكن المجاعة في الصومال أكبر ولا أفخم مقارنة بمجاعة أثيوبيا ٨٤ -

١٩٨٥ أو كمبوديا ٧٩ – ١٩٨٠ بالرغم من ذلك فقد تسببت في كثير من المعاناة التي كان يمكن تجنبها في واحد من أفقر أقطار العالم.

في خلال شهر فبراير، مارس، ابريل ١٩٨٧ الحاسمة كانت الفكرة السائدة في مجتمع الاغاثة أن المشكلة ليست خطيرة وأن ما يمر به الصومال هو فصل قليل المطر طويل وليس جفافاً. ومن المؤسف أن هذه الفكرة قد غطت على تحليل الحكومة الأقرب للواقع والذي كان يقول: بغض النظر عما اذا كان المطر سينزل أم لا فان المشكلة ستكون خطيرة حقاً.

وقد أثبتت تحرياتي الخاصة في مقديشو أنه منذ بداية ديسمبر ١٩٨٦ كانت وزارة الداخلية والثروة الحيوانية على اتصال ببرنامج التنمية التابع للامم المتحدة بخصوص الاحوال السيئة في المناطق الوسطى وغيرها. في فبراير ١٩٨٧ بدأت الحكومة اتصالاتها الرسمية لتنبيه شركائها الرئيسيين في الاغاثة بأنها تعتقد أن المصيبة قد أوشكت وأنها قد وضعت طلبات مفصلة للمعونة الغذائية في بداية مارس قبل حدوث وفيات. وقد دعمت أوكسفام واليونسيف تقديرات الحكومة وتحذيراتها الاولى وحاولنا جذب انتباه المانحين للحاجة للاستعداد. الا أن كل تلك النداءات لم تجد أي أذن صاغية.

ان جانبا من المشكلة قد نتج عن المشاحنات التافهة التي تحدث بين الوكالات: مثال لذلك الضجة التي حدثت بين اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية والتي كان لكل منها مسؤوليات محددة في الرعاية الصحية الاولية في مقاطعات الصومال المختلفة فقد طلبت وزارة الداخلية في أوائل أبريل التحري حول وفاة ٢٦ شخصا من أمراض الاسهال في أقليم شبيلي الاسفل: قامت اليونسيف بأخطار منظمة الصحة العالمية وهي الوكالة المسؤولة عن المنطقة، رفضت منظمة الصحة العالمية التعاون مع اليونسيف في نوبة من عدم الرضا بسبب عدم اخطارها من قبل وزارة الداخلية مباشرة ومن ثم قامت اليونسيف بمعاينة الحالات وتبين أن سبب الوفاة هو النقص في الغذاء.. لقد تعرضت البلاد لثلاث سنوات من الجفاف وأن مستوى الغذاء الحالي في القرى منخفض بدرجة كبيرة ويبدو أن هنالك عدم كفاية من الغذاء للسكان من مصادرهم الذاتية فقد نفقت المئات من الماشية. رفضت منظمة الصحة العالمية العمل على ضوء هذا التحليل عندما قدم أمام اجتماع المانحين الدوري بل أنكرت أهميته واتهمت اليونسيف بأنها «تعمل من الحبة قبة».

كما قامت منظمة الصحة العالمية في نفس الاجتماع بانتقاد التقرير المقدم من أوكسفام حول الوضع الغذائي في اثنين من المناطق الصومالية الوسطى (هيران وفالقادون) وقد كان تقرير أوكسفام – الذي أعقب مذكرة انطباعية ولكنها محذرة وزعت على المانحين في فبراير – نتيجة لمسح غذائي تفصيلي أجري في مارس؛ أوضح التقرير أن أعدادا كبيرة من الاطفال يعانون من نقص حاد في أوزانهم وأن سكان الاقليمين المترحلين يعانون من خسائر فادحة في حيواناتهم. وقد جاء في ختام التقرير أن قدوم الجفاف والفاقة وسوء التغذية المؤدي الى الموت قد أصبح وشيكا. ان الدرس المتمثل في تجاهل الاشارات المحذرة من أن يصبح انتشار الجوع غذاء لكاميرا وسائل الاعلام الغربية يجب أن ينسى فورا.

رفضت منظمة الصحة العالمية كل نتائج أوكسفام مدعية بأن التعليقات الختامية في التقرير تبالغ في تخوفها. ولم تكن منظمة الصحة العالمية المنظمة الوحيدة الكبيرة التي ترفض الاستماع للأصوات المحذرة. هنالك أيضا المعونة الامريكية. أكبر مصادر العون الغذائي التي تساويها في الخرس: ففي أحد الاجتماعات قام العاملون في مشروع تنمية المرتفعات الوسطى بمحاولة وصف الوضع المتدهور في منطقتهم المنكوبة لمانحين آخرين منتظرين تدخل اغاثة عاجلة الا أنه تمت مقاطعتهم خلال العرض الذي تقدموا به من قبل مسؤول كبير في المعونة الامريكية موضحا بأنهم هنا لعمل التنمية وليس لعمل الاغاثة وأن عليهم أن يصمتوا ويهتموا بعملهم فقط.

ان الدور الحاسم الذي قامت به المعونة الامريكية في عدم تشجيع استجابات المانحين الاخرين وسد الباب أما الطلبات الحكومية هو أحد جوانب مأساة الجفاف الغامضة، كل ذلك بسبب النفوذ السياسي والاقتصادي الذي تتمتع به الوكالة في الصومال.

كان أول الرجاءات المكتوبة ما تقدمت به وزارة الثروة الحيوانية للمعونة الامريكية في ٧ فبراير ١٩٨٧ فقد طلب الخطاب مساعدة عاجلة في شكل حبوب لتغذية الحيوانات وحبوب للاستهلاك البشري وأدوية بشرية وبيطرية لمقاومة الحشرات التي أصبحت تهدد الحيوانات التي هي في حالة سيئة أصلا. كان رد المعونة الامريكية الذي استغرق حوالي عشرة ايام عبارة عن مذكرة صغيرة مؤرخة في ١٧ فبراير تطلب تحديد الكميات لكل صنف على حدة أكدت الوكالة في خطابها على أنها تتوقع أن تسد الحكومة هذه الاحتياجات من مخزونها الا أنها أكدت بأن الولايات المتحدة قد تكون مستعدة لتمويل هذه العملية، ولن يأخذ التمويل شكل معونة جديدة ولكنه سيأتي من الدعم المقابل – وهو عبارة عن عائدات في يد الحكومة جاءت من بيع بعض أغذية المعونة الامريكية السابقة في السوق المحلي وهذه العائدات قد وضعت في حسابات خاصة لا تصرف الا بموافقة كتابية من المعونة الامريكية.

في أواخر فبراير أرسلت الحكومة خطابا آخر للمعونة الامريكية هذه المرة من وزارة المالية تلفت فيه الانتباه للكارثة الوشيكة وطالبة المساعدة العاجلة مرة أخرى. جاء الرد في الثاني من مارس يعيد ما كتب في الرد السابق بأن على الحكومة أن تقوم بوضع خطة لتوزيع الغذاء من مخزونها وأن المعونة قد تقوم بصرف عائدات الدعم المقابل للنفقات. في ٥ مارس كتبت وزارة الداخلية للمعونة الامريكية بالنفقات وبخطة تفصيلية للتوزيع لثلاث مناطق اعتبرت أكثر تضررا في ذلك الوقت وهي: هيران، فالقادون، ومودوق. هذه التقديرات التي جاءت متأخرة لمدة شهرين بدأت متحفظة أكثر منها محذرة وقد بنيت على افتراض بأن ٨٨ ألف شخص سيكونون في حاجة غذائية ماسة لمدة شهر وأن الاحتياجات العاجلة تبلغ ١٣،٢٠٠ طن متري من الدخن الى جانب اللبن الجاف وزيت الطعام اضافة الى تكاليف النقل والتفريغ وأن كل العملية تقدر بـ ٧٥ مليون شلن صومالي – حوالي ٧٥٠ ألف دولار.

جاء رد المعونة الامريكية بعد عشرة أيام بالرفض القاطع لتقديرات الحكومة وبدلا من ٨٨ ألف محتاج أصرت الوكالة على أن الرقم الحقيقي بين ٢٥ و٣٠ ألف واعتبرت أن ٤٥٠ طنا متريا ستكون

كافية لسد الحاجة لمدة شهر وقد قدرت تكلفة ٤٥ طناً مترياً من الدخن بـ ٩،٥ مليون شلن صومالي؛ كما وافقت على منح تكلفة النفقات مقابل على أن تقدم الحكومة خطة مقبولة للتوزيع.

كان رد وزارة الداخلية يتشكك في دهشة عن الرقم الذي حددته المعونة الامريكية (في حدود ٢٥ - ٣٠ ألف متضرر فقط) وتساءلت عن كيفية الوصول الى هذا التقدير المتدني لثلاثة اقاليم ٧٥٪ من سكانها قد اصابهم الجفاف بشدة. لم ترد المعونة الامريكية على هذا التساؤل ولكنها كتبت مرة أخرى في الخامس من ابريل تطلب خطة تفصيلية لتوزيع ٤٥ طناً مترياً من الدخن وفي نفس الخطاب أشارت الوكالة للحكومة بعلمها بأن برنامج الغذاء العالمي قد يكون مستعدا لتنظيم مشروعات الغذاء من أجل العمل في المناطق المتضررة. وبشيء من مفهوم دعهم يأكلون الكيك أضافت بأنه يبدو، مع كل الاحترام، بأن كل ما قدم من كل الاطراف اضافة الى موارد الحكومة الذاتية بأن المسألة ما زالت تحت السيطرة.

في ١٣ ابريل كتبت وزارة الداخلية معبرة عن صدمتها لموقف المعونة الامريكية المتشدد ومضى الخطاب موضحاً بأن الوزارة قد قامت بسحب ألف طن متري من الدخن - ليس ٤٥ طنا من مخازن الحكومة لتوزيعها على الاقاليم المتضررة اضافة الى ذلك فقد تمكنت بصعوبة من الحصول على منحة بـ ٦٠٠ طن متري من القمح من الهلال الاحمر السعودي والتي تم توزيعها ايضا. اختتم الخطاب بطلب للوكالة بتوضيح موقفها في مقابل احتياجات الجفاف دون المزيد من التأخير.

كان خطاب المعونة الامريكية التالي في ٥ ايلول - على طريقة أليس في بلاد العجائب ما زال يطلب خطة تفصيلية لتوزيع ٤٥ طناً مترياً من الدخن ويذكر أيضا أنه من وجهة نظر الوكالة فان الموقف الغذائي لسكان المناطق الجبلية الوسطى خطير ولكنه ليس حرجا. في ذلك الوقت مات مئات الاطفال نتيجة للظروف المصاحبة لسوء التغذية.

في ٢١ أبريل كتبت المعونة الامريكية مستعجلة صرف مقابل الدعم لتغطية نفقات الف طن متري من الدخن كان قد تم توزيعها من قبل من مخازن الحكومة لضحايا المجاعة. وقد تغيرت اللهجة التي صيغت بها الرسالة عن الرسائل الاولى في أنها أثنت على جهود الحكومة في التوزيع وختمت رسالتها بأن المعونة الامريكية فخورة لأنها أصبحت قادرة على دعم مبادرة الحكومة.

لقد زرت المناطق المتأثرة بالجفاف بين ٢٢ و٢٦ أبريل ١٩٨٧ ونشرت كشاهد عيان تقريرا وافيا في جريدة «الاندبندانت» القومية البريطانية في ٢٧ أبريل ١٩٨٧. وخلال رحلة استمرت ألفي كيلومتر فوق أقاليم هيران، فالقودان، ومودون كانت تمر بي مشاهد مثيرة للحزن لسوء التغذية بين الاطفال وكبار السن بصورة ملحوظة. وكانت جثث الماشية تتناثر في كل مكان عبر السهول كما أن الهجرات بسبب المجاعة للرحل المنكوبين قد بدأت وأن العائلات قد بدأت تعسكر في ضواحي كل مستعمرة في مظلات سقوفها من جلود الابل.

وعندما عدت الى مقديشو أجريت لقاء مع ممثل المعونة الامريكية وسألته عن السبب الذي أخّر وكالته عن العمل. وقد كانت اجابته في الاساس أن الحكومة لم توضح له حجم الجفاف، كغيره من المانحين انتقد الصومال لتأخره في اعلان الطوارىء.

وفي الحال قامت الصومال باعلان حالة الطوارىء الرسمية في ٢٩ ابريل ١٩٨٧ وفي سعيه للمطالبة بالمساعدة الدولية قام وزير الداخلية، أحمد سليمان، باخطار الدبلوماسيين المجتمعين ورؤساء وكالات المعونة بأن هنالك أكثر من خمسة ملايين شخص قد تأثروا بالجفاف الشديد في ١٢ أقليما من اقاليم البلاد وأن ٦٠٠ من السكان قد توفوا فعلا. وكانت الخسائر في الحيوانات تعادل ٥٥٪ من الاغنام والماعز و١٥٪ من الجمال و٣٥٪ من الماشية مشيرا الى الحالة السيئة التي تعيش فيها بقية الحيوانات والاعداد الكبيرة من الناس التي تعيش حالة الفاقة. وقال أيضا بأن الاغاثة الغذائية ستكون ضرورية لمدة ستة أشهر على الاقل. وبعد وقت قصير أصدرت رئاسة المعونة الامريكية في واشنطن مذكرة تؤيد فيها هذه الارقام وتعلن بأنها تعقد اجتماعات طارئة وسترسل خبراء للصومال لمساعدة الحكومة في تقييم احتياجاتها.

وفي جو العداء والتشكك من جانب المعونة الامريكية خلال فبراير، مارس، ابريل ١٩٨٧ كان من غير المستغرب أن تتأخر الحكومة في اتخاذ الخطوة الهامة باعلان حالة الطوارىء فقد كانت لهجة الخطابات والرد المهين لتقارير أوكسفام واليونسيف الميدانية مؤشرات واضحة لنوع الاستقبال الذي كان يمكن أن يجده اعلان حالة الطوارىء المبكر. وكما ذكر لي أحمد سليمان وزير الداخلية: «لقد كان لنا العذر في الاعتقاد بأن بعض المانحين قد يعتقدون بأن صراخنا كاذب».

وحتى بعد اعلان حالة الطوارىء فان عجرفة المانحين الكبار وعدم قدرتها الواضحة في استيعاب حقائق الظروف في السهول الوسطى ظلت عاملا هاما في تشكيل الاستجابة الدولية المتصاعدة. في أوائل مايو قدرت الحكومة بأن ١،١ مليون من الملايين الخمسة المتأثرين بالجفاف قد أصبحوا في حاجة لعملية اغاثة عاجلة كاملة. رفض المانحون هذا التقرير وقابلوه بأرقام أقل من عندهم – ٢٦٥ ألفاً فقط اعتبروا في حاجة لعملية اغاثة كاملة ومن المؤسف أن رقم المانحين لم يكن نتيجة لبحث ميداني متقن بل تم تصميمه عن طريق ست طرق لجمع المعلومات التي قامت بجولة في عواصم الاقليم والمقاطعات في الاسبوعين الاولين من مايو وأجرت مقابلات عديدة مع المسؤولين المحليين ومن ثم قامت بوضع تقديراتها على ضوء هذه المقابلات أو نادرا ما ذهبت هذه الفرق بعيدا عن الشارع الرئيسي الذي يخترق السهول الوسطى كما أنها لم تقم بأي جهود للاتصال بجماعات الرحل دعك عن اجراء مسح غذائي بينهم.

قامت تلك العملية المتعجلة بجمع المعلومات هي الاساس لتوزيع ٣٤٠٠ طن من الحبوب التي بدأت في مايو تحت رعاية برنامج الغذاء العالمي. واستنادا على وزارة الداخلية في مقديشو فقد خلق الجزء الاول من العملية كثيرا من الفوضى وعدم الارتياح في التوزيع. فقد منحت بعض القرى في

المناطق المتأثرة بينما حرمت أخرى اضافة الى ذلك فقد كان هنالك نزاع حول نفقات الترحيل والتي تحمل جزءاً من برنامج الغذاء العالمي. نتيجة لذلك تم تأخير الجزء الثاني من التوزيع والذي كان مقررا له أول يونيو بواسطة الحكومة الصومالية التي كانت تأمل في التوصل الى اتفاقية لتوزيع أكثر عدالة ولاتفاقية حول من الذي يقوم بدفع تكاليف الوقود. في ذلك الوقت قامت الحكومة الصومالية بكل ما في وسعها بتوزيع المنح الثنائية من القمح والبضائع الاخرى المقدمة من دول العالم الثالث الصديقة مثل الهند وكينيا.

لقد زرت السهول الوسطى للمرة الثانية في يونيو بغرض تصوير فيلم وثائقي للقناة الرابعة في التلفزيون الانجليزي وقد أصبت بالغم عندما علمت بتدهور موقف الناس الغذائي عما كان عليه بصورة درامية منذ زيارتي السابقة وأن الغذاء الوحيد المتوفر لهم هو القمح الهندي الذي تقوم بتوزيعه الحكومة الصومالية. كما أن هجرات المجاعة التي بدأت في ابريل قد أصبحت حركة واسعة النطاق للسكان في معسكرات عشوائية بلا أي صرف صحي وفي مظلات غير مناسبة. وبالرغم من أن أمطار الربيع المتأخرة قد بدأت في الهطول الا أنها جاءت متأخرة لانقاذ قطعان الحيوانات التي أوشكت على الانقراض فهي لم تأتِ بخير لضحايا المجاعة بل أن نتيجتها النهائية كانت اضافة لمزيد من البرد والرطوبة لحظهم التعس ونشر الامراض التي تصاحب الامطار بينهم – وقد سجلت كاميرا – التلفزيون أرقاما عالية لاصابات الاطفال بالوبائيات.

امتلأ المستشفى في فالكايو عاصمة «مادوغو» بالحالات المؤدية للموت وعانى كثير من الاطفال من الاسهال الحاد الذي جاء نتيجة لشرب الماء الملوث وعانى آخرون من أمراض سوء التغذية التي تفاقمت بسبب الامطار وأدى عدم توفر حقن المضادات الحيوية في المستشفى الى وقوف العاملين عاجزين كما أن منظمة الصحة العالمية لم تقم بارسال أي أدوية مناسبة لضابط الصحة الاقليمي وهي المسؤولة عن العناية الصحية الاولية لاقليم «مادوغو» في هذا الوقت كان المانحون الغربيون في مقديشو قد وضعوا هيكلا لتحسين وتنسيق جهود الاغاثة عرف هذا الهيكل بلجنة عمل الجفاف وضمت في عضويتها السفير البريطاني ممثلا «للاودي ايه» وممثل المعونة الامريكية في البلاد. أعضاء من أوكسفام – اليونسيف منظمة الصحة العالمية، الفاو وعدد آخر من الوكالات. تولى منصب الرئاسة مسؤول كبير أعطى دورا كبيرا في اتخاذ القرارات نيابة عن كل المجموعة كان ذلك الشخص بقميصه الازرق وشاربه المعقوف يذكرني بالصورة الكلاسيكية للقائد البريطاني وهو يتأهب لمحاربة قبائل الهان في معركة بريطانيا – لم تكن هذه الصورة مخالفة للواقع لانه كما يبدو كان يفهم دوره في الصومال في أن يبدو في صورة عدائية في مواجهة الحكومة الصومالية.

وقد أخبرني صراحة أنه يرى من وجهة نظره أن الرسميين الصوماليين يحاولون استخدام الجفاف لاستخلاص أقصى ما يمكن من الاغاثة منا «وقد أوضح صراحة أنه لا ينوي السماح لهم بالذهاب بهذه الخدعة الدنيئة لقد تعبنا كلنا من مطالبتهم المستمرة بالمزيد.

وبينما كانت رغبته في حماية الخزينة الغربية من عمليات القرصنة التي يقوم بها الصوماليون المهتمون شيئاً يمكن فهمه – ولكن لا يمكن قبوله – فقد أصبت بالدهشة عندما علمت لدى عودتي من السهول الوسطى في يونيو بأنه لم يقم بزيارة المناطق المتأثرة بالجفاف على الاطلاق طوال عام ١٩٨٧ – وقد بدأ ذلك كنوع من الرعاية الغربية للسيد / رئيس لجنة عمل الجفاف. كانت تلك العناية هي التي مكنته من الالحاح العنيد في الاعتقاد بأن البلاد تواجه مشكلة صغيرة وقصيرة المدى يمكن حلها بآلاف قليلة من أطنان الغذاء. وقد دعم ذلك الاعتقاد نزول الامطار التي كانت غزيرة في مقديشو بصورة خاصة. وقد أدى ذلك لان يشير أحد موظفي وكالة اغاثة أخرى الى السماء قائلا. «حسنا، ذلك هو نهاية الجفاف اذن». واذا كانت تلك هي النظرة للأمور فانه ليس غريبا الا يعلم مدى الخراب الذي سببته تلك الامطار في السهول الوسطى البعيدة.

لقد قمت والمصورون بعرض الفيلم الذي صورناه موضحا الموقف الحالي في تلك المناطق وقد تم نتيجة لذلك ارسال فرق لجمع المعلومات من الميدان. ومن ثم فقد تم الغاء المسح الغذائي الذي كان قد بدأ وسار سيرا بطيئا بعد عدة أيام لانه غير ذي جدوى وذلك لأنه كان من الواضح أن كل السكان في حالة سوء تغذية وبذلك فانه ليس هنالك داع لدليل احصائي لحقيقة بديهية واضحة قبل تقرير نوع الفعل الذي سيتخذ. – في هذه الاثناء مات عدد من الاطفال المحتاجين قبل ان تصلهم فرق الغذاء والعلاج.

لقد اوردت هذا المثال لاستجابة المانحين المتأخرة وغير المناسبة في الصومال عام ١٩٨٧ بهذا التطول لانه يقدم توضيحاً مفصلاً للطرق التي يمتلك بها عاملو الاغاثة الاجانب السلطة لاتخاذ قرارات عشوائية قد تعني أحيانا الفرق بين الموت والحياة لآلاف الفقراء: انه لا يمكن الاعتماد عليهم لاتخاذ القرار الصحيح فقد كانوا دائما خلال العالم الثالث يقومون باتخاذ القرار الخطأ. ان الشخصية الانسانية لمهمتهم تشجعهم على تجنب اختيار أكفأ الطرق لاداء عملهم وتقودهم بالتالي للامتعاض من أولئك الذين يسألون عن جدوى كرمهم.

كثير منهم – المعونة الامريكية وموظفو الامم المتحدة – يتمتعون بوضع دبلوماسي؛ معظمهم يعيش في ظروف مميزة بمرتبات وظروف اعاشة لا تصدق بالنسبة للمقاييس المحلية. إن في حوزتهم مصادر ضخمة تحت تصرفهم ليمنحوها أو يمنعوها أثناء حالات الطوارىء حسب ما يرونه مناسبا كل هذه العوامل تجعلهم عرضة لنوع مميت من غباء العظمة.

هنالك نوع من الحماقة يلح باستمرار مرة بعد أخرى في سقوط النظام العالمي للاغاثة الانسانية وفشلها في مهمتها الاساسية. حدث نفس الشيء في أثيوبيا ١٩٨٣ وأوائل ١٩٨٤. فبالرغم من أن الكتابة عن المجاعة كانت واضحة كما وصفها المراسل التلفزيوني مايكل بيرك كأنها تساوي «حجم الكتابة الانجيلية» الا أن وكالات المعونة قد أخطأت وتجاهلت أو قللت من أهمية اشارات التحذير وقد دخلت متلكئة فقط بعد أن مات عشرات الآلاف من الناس. وقد اتهمت الحكومة الاثيوبية في

النهاية بفشلها في تنبيه المانحين للكارثة الوشيكة الا أن الحقيقة هي أن الحكومة قد فعلت ذلك باستمرار الا أن المشكلة تقع على الوكالات نفسها والتي رفضت ببساطة الاستماع. فقبل سبعة أشهر من اصدار «بيرك» لمطالباته التلفزيونية العاطفية من الأراضي المنكوبة خارج «كوريم»، داويت ولد قورجس، كان كبير المفوضين الاثيوبيين للاغاثة واعادة التعمير قد أخطر رؤساء المنظمات المجتمعين بأن أثيوبيا تواجه كارثة حقيقية كبيرة الحجم والتي سيكون فيها حوالي ١/٥ المكان في حاجة الى العون قبل نهاية هذا العام واذا لم يتلق أولئك المتأثرون مساعدة اغاثية فان العواقب ستكون مخيفة. وقد دعم هذا الاعلان باحصائية تفصيلية عن عدد السكان الذين هم في حاجة حقيقية (١،٧٩٠،٠٠٠ من ٢،٥٠٠،٠٠٠) في أولز، و(١٣٠٠٠٠٠ من ٢،٤٠٠،٠٠٠) في تيغري. والمصيبة كما ورد في أحد التقارير السرية لاوكسفام «حقيقة لم يأخذ أي أحد بما في ذلك أوكسفام نفسها – ذلك الرجاء بجدية» – لقد بدأوا فقط في اعطائه أهمية بعد أن تدخل التلفزيون وقد كانت تكلفة التأخير – كما وضح الان فقط – الخسارة التي لا مبرر لها لاكثر من مليون نفس أثيوبية.

لقد كانت المجاعة المدمرة التي قتلت الملايين في ساحل غرب افريقيا خلال ٧٢ – ١٩٧٣ قد بدأت منذ ١٩٦٧ باشارات تحذيرية واضحة تمّ تجاهلها من قبل موظفي وكالات الاغاثة في الحال بالرغم من الاشارات الواضحة بما سوف يحدث. وفي توضيحه للفشل في توقع الازمة قال أحد المسؤولين الامريكيين الكبار. «لقد كانت معلقة فوق رؤوسنا لمدة خمس سنوات، فقط كان دخول وسائل الأعلام التي عرضت الكارثة وسألت الاسئلة الموجهة هو الذي دفع آلية الاغاثة للحركة».

«ان ما كان مؤملا أن يحدث هو الا يحدث شيء» هذا ما قاله جون سيمان أحد الضباط الطبيين الكبار في صندوق انقاذ الطفل. «لقد انتوى المانحون الا يصدقوا ما كان يحدث، لقد كانوا في حاجة لان يروا الناس يتساقطون في طريقهم قبل أن يفعلوا شيئا. ويبدو أن ذلك سيكون شيئا حتميا عندما يكون في كل مستويات تكوين معظم منظماتنا المهمة التي تمنح المعونة. اننا قد قمنا بتجميع قبيلة من الرجال والنساء الذين ينالون أجوراً عالية والذين هم على غير احتكاك بالحقائق اليومية لحالة الفقر والتخلف العالمية والتي من المفترض عليهم التخفيف من حدتها». هؤلاء البيروقراطيون الذين ينالون مكافآت عالية ويحصلون على مستوى من المعيشة أفضل بكثير مما كانوا يتطلعون اليه اذا كانوا يعملون في مجالات الصناعة والتجارة في بلدانهم، في الوقت الذي لا تتعرض فيه أعمالهم وانجازاتهم للتقويم والمراقبة مما تعتبر أمرا عاديا في مجال النشاط الاقتصادي، ولان مجالهم المهني انساني بدلا من أن يكون في مجال المبيعات أو الانتاج أو الهندسة فانه نادرا ما يطلب منهم توضيح وتوثيق أعمالهم بوسائل وكميات يمكن قياسها. وبعد أن أحاطوا أنفسهم بهذه النغمة الغامضة لمهنتهم فان سادة الفقر هؤلاء قد أصبحوا كهنة العصر الحديث الذين يملكون سلطة هائلة لا يستطيع أحد محاسبتها.


http://www.al-maktabeh.com

الفصل الثاني

تنمية مندمجة

«لكل مشكلة هنالك حل بسيط ومباشر وخطأ» (هـ.ب منكن)

في احدى أمسيات سبتمبر هبطت في واشنطن العاصمة للتحري في مشكلة الفقر. لقد كنت قبل أسبوع في أثيوبيا ومن قبلها في الفيلبين والباكستان ولم يبدُ لي أي تعارض في أنني زائر للعاصمة الفدرالية لأغنى دول الأرض من أجل مزيد من المعرفة. حضرت ببساطة لحضور الاجتماع المشترك لمجالس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هاتان المؤسستان اللتان تلعبان الدور الرئيسي في حشد وتوزيع الاموال لدول العالم النامية المسحوقة.

قضيت الليلة في منزل جميل لصديقين يعملان في مجال عمل المعونة. تعمل هي كمستشارة ويعمل هو في الوكالة العالمية للتنمية. وفي الصباح ذهبت لانهاء اجراءاتي كمراقب في الاجتماع. متمهلا على جانب الشارع التاسع عشر المشمس معجباً بالصفوف الممتدة لعربات الليموزين خارج مبنى رئاسة البنك والصندوق، التقيت أحد مسؤولي الاغاثة التي كنت قد تعرفت عليها منذ سنوات. نظرت باستنكار الى بنطلوني الجينز وقميصي نصف الكم اللذين كنت البسهما قائلة: «انك لا يمكن أن تتجول في مثل هذه الملابس. لن تجد أحدا يتحدث اليك».

لقد كانت على حق وهذا ما كان علي أن أعرفه مبكرا اذا لم يكن تفكيري بطيئا. كانت هنالك مجموعة الوفود تتجول مرتدية البدل السوداء، الاحذية اللامعة، القمصان البيضاء وأربطة العنق الحريرية وداهمني احساس مفاجيء كفلاح في سوق الاوراق المالية، فتحصلت على بطاقتي بأسرع ما يمكن وذهبت خارجا لأجمّل (هيئتي).

الذهاب الى الشمبانيا العالمية:

يعتبر اجتماع البنك – الصندوق السنوي تظاهرة لكل شخص في أي عمل في عملية تشغيل «الفقر الاقتصادي، لمانحي العون ومستقبليه، للممولين الغربيين غير الحكوميين الذين يقرضون المال لشعوب العالم الثالث بشروط تجارية، – لبيروقراطيي الامم المتحدة، لمديري الشركات، للأكاديميين



والباحثين للخبراء للمراقبين والمسافرين من كل الأنواع – انها منبر هام لمناقشة قضايا التنمية لكنها أيضا نوع من المعرض التجاري للدائنين العالميين والمدينين. هي مناقشة مهنية جادة للتوفيق ولكنها أيضا مناسبة اجتماعية بطقوسها وتدرجاتها المنفردة. الاشخاص المهمون جدا ينتشرون دائما في أركان الارض الأربعة المحصنون من الزائرين بواسطة حصون من المتلقين يجتمعون الآن مع بعضهم ولفترة قصيرة في مكان واحد يشربون الخمر ويأكلون ويتبادلون الانخاب. على جبال من أكوام الطعام المعد اعدادا جميلا ينجز كثير من الاعمال الضخمة. في هذا الاثناء تختلط المظاهر المتعثرة للسيطرة والمباهاة بالكلمات البلاغية الفارغة غير ذات المعنى عن مأزق الفقر.

كان باربر كونابل عضو الكونغرس السابق والذي أصبح مديرا للبنك عام ١٩٨٦ في حالة تدفق خطابي كامل في الاجتماع الذي حضرت. عندما صعد المنبر بصلعته ونظاراته قال: «ان مؤسستنا عظيمة في موادها وخبرتها لكن العاملين فيها لن يفعلوا شيئا اذا لم ينظروا الى عالمنا من خلال عيون أكثر الناس حرمانا اذا لم نستطع أن نقاسمهم آمالهم ومخاوفهم ونحن هنا لخدمة احتياجاتهم لمساعدتهم في معرفة قوتهم وامكانياتهم وتطلعاتهم. ان العمل المشترك ضد الفقر العالمي هو الهدف الذي يجمع بيننا اليوم دعونا نعد أنفسنا لمتابعة ذلك العمل الجليل.

ومن المستغرب الا يبدو على ١٠ آلاف من الرجال والنساء حضروا الاجتماع أي استعداد لتحقيق هذه الغاية النبيلة، فعندما لا يكونون نائمين أو متثائبين في أثناء الجلسات يكونون مستمتعين بسلسلة حفلات الكوكتيل، الغداء، شاي ما بعد الظهيرة، العشاء، وجبات منتصف الليل الحقيقية التي تكفي النهمين شراهة. كانت التكلفة النهائية لـ ٧٠٠ مناسبة اجتماعية أعدت للوفود خلال أسبوع واحد تقدر بـ ١٠ مليون دولار. مبلغ من المال كان يمكن أن يخدم حاجيات الفقراء اذا أنفق بطريقة أخرى. لقد تسبب مرض العمى الليلي مثلا والذي يأتي نتيجة لنقص في فيتامين أ، في اصابة ١/٢ مليون طفل في آسيا وافريقيا بالعمى كل عام يؤدي الى تعطيل بصر ملايين آخرين بصورة دائمة. بهذه العشرة مليون دولار كان يمكن توفير امداد عام كامل من حبوب فيتامين أ لـ ٤٧ مليون طفل في خطر في الاقطار النامية والذي كان سيساعدهم بلا شك في (التعرف على امكانياتهم).

مثل هذه الحسابات تبدو بعيدة عن عقول الناس اللامعين المجتمعين بواسطة البنك والصندوق لمراجعة مشاكل التنمية في العالم. ومن الواضح أنهم لا يمانعون في تلك الثروة الصغيرة التي أنفقت على ملء بطونهم. كما أشار أحد أصحاب – المطاعم. وليام هولمان «لقد حجزوا كل المدينة».

أعدت شركة روجر ويلز – وهي شركة متخصصة في اقامة الحفلات – ٢٩ حفلا في يوم واحد فقط بناء على تصريح (جيف السي) الذي اضاف بأن في هذا العام كان الضيوف يطلبون قوائم الطعام الأكثر غلاء وأنهم قد دعوا اناسا بزيادة ٣٠٪ لم يكتف الواحد منهم بنصيبه فقط. كانت تكلفة الفرد في احدى الحفلات الرسمية التي أعدتها «روجرويلز» تبلغ ٢٠٠ دولار للشخص. بدأ الضيوف بالكيك كافيار، ثم «كريم فريشين» السالمون المدخن وقطع لحوم ولنقتون اضافة الى السمك

والبط. وتقدم أيضا قلوب سلطة النخيل المصحوب بالجبن والنبيذ وتكون التحلية عبارة عن شوكولاتة المانية، آيس كريم، ثم القهوة...

قدر فندق شورهام عائداته من الـ ٩٦ حفلة التي أقيمت هناك خلال المؤتمر بمليون دولار. وبناء على حديث هاربن نوارتز - أحد شركاء شركة واشنطن للحفلات أن مذاق حفلات امريكا التي اعدت بواسطة شركاتها قد صممت على نسق جولة طباخ من أحسن المطابخ الامريكية أعدت خصيصا لاسعاد الضيوف الاجانب. قام أكثر من ١٥٠٠ وفد بحضور حدث مدهش مماثل في «الفاوندري» على ضيافة البنك الدولي - كان على المائدة ٣٠ نوعا مختلفا من الاطعمة. وفي تعقيب لهرب روت برج» المدير العام للخمور المركزية «قوله» اسم اللعبة الان هو امداد الناس الذين يسعون للنوع الجيد من الخمور المستوردة. يأتي صندوق النقد الدولي بهؤلاء الى هنا ليمارسوا كثيرا من اللهو وسيذهبون للشمبانيا العالمية.

ان المؤتمر نفسه لم ينعقد في قاعة جادة ولكن في فندق عالمي من الدرجة الاولى في شيراتون واشنطن الفاخر. تم تحويل ٥٥٠ غرفة ضيوف الى مكاتب مؤقتة مع توفير أحد عشر ميلا من خطوط التلفون الخاصة، دار نشر تعمل على مدار ٢٤ ساعة و٥٤،٠٠٠ واط من فيضان الاضواء أضيفت الى صندوق النقد والبنك الدولي تحت الطلب. وقد صرحت ماري نوبل وكر مديرة العلاقات العامة بالفندق بأنه ليس لديها فكرة عن سبب الاضاءة الكثيرة وأضافت رافعة كتفها بان هذا هو بيتهم في هذا الوقت وبالقطع فان شيراتون الذي يعتبر المقر الرئيسي للاجتماعات منذ الاربعينيات هو منزلهم لدرجة أنه عندما خططوا للامتداد الجديد للفندق في أواخر السبعينيات تم الاتصال بالصندوق والبنك لاخذ رأيهم وقد صممت توصيلات التلفون بناء على رغبة ما حددوه.

من الواضح أن الفندق الفخم لم يعد قادرا بالقدر الذي يمكن من التكيف من الاحتياجات المتزايدة لوفود المؤتمر ففي ساعات الذروة يكون الدخول الى المصعد صعبا؛ وبينما أنا منتظر للصعود للطابق السادس للاجتماع مع الشاذلي العياري رئيس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا وجدت نفسي في صف متعرج يضم أكثر من ٢٠ من الشخصيات الهامة التي كانت متضايقة في ذلك الوقت. ومن بين هؤلاء (نيفل لوسون) وزير المالية البريطاني وهو رجل لم يعتد على أن يكون منتظرا، لم أستطع أن أعرف الى أين سيتجه (لوسون) ولكن عندما وصلت الى هدفي وجدت نفسي بسرعة في صف طابور آخر يتكون هذه المرة من وزراء المالية الافارقة بصورة عامة.

كانوا كلهم من الاقطار التي تستفيد من القروض التنموية التي تصل الى بليون دولار. يقدمها المصرف العربي بشروط ميسرة لاكثر قارات العالم فقرا منذ عام ١٩٧٤. كلهم في كامل اناقتهم منتظرون اما ليشرحوا «للعياري» أسباب عدم دفع الديون المستحقة أو لاقناعه بمدهم بمزيد من الاموال.



وبمشاهدتي لانواع العربات التي تستقلها الوفود توصلت الى السبب الذي يجعلهم يمدون أيديهم لمزيد من المال. كان طابور عربات الليموزين الفارهة - في بعض الاوقات - يحتل الطريق من شيراتون واشنطن ممتدا الى وودلي رود ومن هنالك يمتد حتى شارع كونيكتيكت. وبالطبع فقد أصبح الزحام صعبا مما جعل الوفود تتخلى عن عرباتها في تبرم وتذهب على أرجلها نحو الفندق وهم يتصببون عرقا من الحرارة في بدلات العمل المخططة والبطاقات المصورة تتطاير على ياقاتهم الأنيقة. قال أحد السائقين مستاء. «ان السائق الجيد لا يدع زبونه يسير ولو لمسافة قدمين».

بالرغم من ذلك فقد خلقت شركات واشنطن - ليموزين تجارة رابحة. قال جون غولدبرج المدير العام «لداف اللغري» بان الحجز قد فاق السيارات المتوفرة في اسطوانة بنسبة ثلاثة الى واحد وكان عليه أن يحضر مزيدا من السيارات من نيويورك لسد النقص «وقال ستيف ميرفي مدير شركة امباس ليموزين: التي تؤجر السيارات بالساعة لمدة أقلها عشر ساعات أنه عمل لا يصدق لساعات طويلة طوال ايام الاسبوع. ان عليك ان تقاوم بشدة أنها مزيج من لعبة الشطرنج والبوكر. وكما قال سين سورلا - احد السائقين - «كان اجتماع البنك والصندوق يأتي في المرتبة الثانية للافتتاحيات الرئاسية عندما يتعلق الامر بجنون الليموزين أنهم يصبون كثيرا من المال في هذه السيارة وعلى كل واحد أن تكون له سيارته الخاصة».

ان اجتماعات البنك والصندوق التي تتم مرة كل ثلاث سنوات في إحدى الدول النامية تمثل مائدة متحركة: فعندما بدأت البحث في كتابي هذا عام ١٩٨٥ كان المسرح في سيول عاصمة كوريا الجنوبية في فندق هيلتون العالمي ولكي تتمكن من تدبير ساحة كافية لمواقف سيارات تستوعب اسطول الليموزين الذي تستخدمه الوفود قامت الحكومة بازالة ١٢٨ بناية يسكنها الفقراء مجاورة للفندق.

وفي نفس العام - بعد انتهاء مؤتمر سيول - قامت وفود التنمية بالاجتماع في أمريكا الشمالية مرة أخرى في مدينة نيويورك حيث ظلت الشوارع معطلة الحركة لعدة أيام بسبب زحمة العربات الفارهة البطيئة وقد أصبح الوضع في غاية السوء لدرجة أن جريدة - التايمز أطلقت عليه تعبير «قفل الليموزين» انك لا تستطيع التحرك في أي اتجاه بسهولة دون أن يتعرضك طابور من الآلات المتوحشة بزجاجها المظلل وباشكال الهوائيات الغريبة المعلقة في أواخرها، لماذا؟ لان الامم المتحدة تحتفل بذكراها الاربعين ولان آلاف الوفود يعانون من مرض «سيارتي أكبر من سيارتك».

وهكذا وكما تلتصق القطط السيامية عند اعجازها فان بيروقراطيي المعونة وعربات الليموزين لا ينفصلان عن بعضهما. ان مظاهر الأبهة تحيط بكل شيء الوجبات الفاخرة وفنادق الخمس نجوم هي المكونات المتكاملة للحياة اليومية لاولئك الذين يستخدمون من قبل المنظمات العالمية لحل مشاكل الفقر العالمي. سواء أكانوا من برنامج التنمية التابع للامم المتحدة أو من البنك الدولي فان قليلا من المسؤولين المعنيين يرى في ادمائهم المكلف لبهارج المركز والترف مؤشرات لنفاق عميق متأصل وعلى

عكس ذلك فانهم عادة ما يأخذون هذه الاساليب المميزة كقضية مسلم بها وحقوق مستحقة جاءت كمقابل شرعي للتضحيات الكبيرة التي يعتقدون بصورة أو أخرى أنهم قاموا بها.

ومن غير المستغرب أن هؤلاء البيروقراطيين المدللين الذين يأخذون أموالا عالية قد رتبوا أمورهم ليستمروا في الانتفاع بهذه المزايا حتى لو أعفوا من الخدمة: تصل فوائد ما بعد الخدمة في البنك الدولي في المتوسط لربع مليون دولار للفرد. وعندما استلم باربر كونابل رئاسة البنك في ١٩٨٦ صرح بأنه سيقوم جيش العاملين هذا. ضمن مجموع العاملين في المؤسسة الذي يبلغ حوالي ٦ آلاف شخص فقد ٧٠٠ تنفيذي اعمالهم في السنة المالية وكان جملة المال الذي أنفق في تلك العملية حوالي ١٧٥ مليون دولار، والتي تكفي لتمويل العملية التربوية في المدارس الاولية لـ ١٦٣ ألف طفل من العائلات الفقيرة في أمريكا اللاتينية أو افريقيا.

صناعة التنمية:

في الاجتماع السنوي في سبتمبر عام ١٩٨٧ أكد كونابل لجمهوره المتعلم المتخم بالطعام بأن اعادة تنظيم البنك قد اكتملت.. وأضاف «اذا نظرنا الى الامام فانني على ثقة بأننا قد طورنا كثيرا من قدرتنا المؤسسية لتقديم دعم ملموس وفعال ومباشر لكل من يقترض منا وايضا تقديم قيادة - واعية في فهم ألتنمية.

ولانجاز هذا الادعاء لا بد ان تكون لدى كونابل فكرة واضحة عما تعنيه التنمية بالضبط. ويبدو أن هذا هو الحال عندما بدأ في تعريف الضوابط لترفيه النمو الاقتصادي - ومكافحة الفقر بأنها المهام الاساسية للتنمية العالمية، وعندما يصف المؤسسة التي يرأسها بأنها الوكالة الاساسية في العالم للتنمية.

ولكن ماذا يعني بالضبط؟ ان أي مشروع اسكاني هو تنمية مثله مثل أي حدث جديد يؤدي الى تغيير الوضع السائد. كما أن التطور المنطقي لاي فكرة يمكن أن يوصف بأنه تنمية الا أن نفس المعنى يمكن أن ينطبق على تدرج وعي عقل الطفل وعلى تبرعم صدور المراهقات أيضا.

ان تعريفنا القاموسي لهذه الكلمة التي كثيرا ما يساء استخدامها تتنوع وتختلف بطريقة أو أخرى الا أنها كلها تتضمن فكرة النماء كما في حالة نمو جيدة، مرحلة تقدم، عملية جعل الشيء أكبر وأكمل. يخبرنا قاموس كولينز الانجليزي - في عمود يعرف أيضا منحرف وشيطاني - بان التنمية «التطوير» تعنى: فعل أو عملية النمو: التقدم والتطوير. واستنادا على قاموس أكسفورد الوجيزفان الشيء الذي هو تنموي يعنى انه قابل للنماء أو «دوره تطوري» ان الفعل ينمى يتضمن افكارا حتمية لعمل التقدم: لخلق التحول من تخلف الى شكل أكثر اتساعاً.

واذا طبقنا ذلك على الدول فان المفهوم الأساسي للتنمية لا يتغير. ان الاقطار النامية - أو المتخلفة - يجب ان تكون في ضوء هذا المعنى متخلفة وتحت الاختبار وبالمقابل فان الاقطار المتطورة

هي المتقدمة المكتملة النمو وبمجرد استخدام مثل هذه اللغة فانك لا تستطيع تجنب «الاحكام القيمية» التي تتضمنها الكلمات. ومن الواضح أنه من الافضل أن تكون متطورا من أن تكون متخلفا أو تحت النمو ومن الجنون اقتراح غير ذلك هل يمكن تخيل أحد يفضل أن يكون متخلفا في الوقت الذي يمكن أن يكون فيه متقدما أو أن يكون تحت الاختبار التنموي بدلا من أن يكون كامل النمو؟ بالطبع لا. وعلى أساس هذا النوع من المنطق بنيت صناعة عالمية ضخمة، صناعة، معقدة، متنوعة ومتطورة يمثل بنك السيد كونابل فيها مكونا واحدا - رغم أهميته. انها صناعة تمول بصورة رئيسية بالمعونات الرسمية للدول الغنية التي سخرت لترقية التنمية في الاقطار الفقيرة وتستخدم مئات الآلاف من الناس حول العالم لتحقيق مدى واسع من الاهداف الاقتصادية والانسانية وصفتها جريدة «وول ستريت جورنال» بأنها أضخم بيروقراطية في التاريخ لاعمال عالمية جليلة. أما أنا فأفضل أن أفكر فيها باعتبارها تنمية مندمجة.

ان اغاثة الكوارث التي عرضت في الفصل الاول هي جزء بسيط من الكل الذي تتعامل فيه (التنمية المندمجة). الغذاء - مثلا - الذي يبدو أنه بضاعة الكوارث البارز لا تستخدم منه الا ١٠٪ فقط لاغاثة الكوارث واطعام اللاجئين. واذا استبعدنا شحنات الغذاء فان ١٪ فقط من كل المال المنفق على المعونة كل عام يوجه الى الحالات الطارئة، أما الباقي فيصب في برامج ومشاريع طويلة الأجل في العالم الثالث بغية أن يخلق - كما ورد في ميثاق الامم المتحدة - تقدماً اجتماعياً ومستوى لحياة أفضل في ظل حرية واسعة - وليستخدم الآلة العالمية لترقية التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل الناس.

وبذلك فانه في كل دولة فقيرة عندما يكون هنالك مشروع من مشاريع البنية التحتية الكُبرى تحت التأسيس، سد طريق أو محطة طاقة مثلا - فان التنمية المندمجة غالبا ما تكون موجودة.

ففي صحة البيئة، أعمال المياه والصرف الصحي، الموانيء والمطارات، القطارات، السفن والطائرات لرش المحاصيل، الري، المراكز الصحية الريفية، بناء الفصول، بناء الفنادق، التعدين مراكز الثروة الحيوانية، مصانع الاسمنت، مشاريع اعادة التوطين، برامج تنظيم الاسرة، البرامج التعليمية الريفية، امداد البذور، امداد الخبراء، ديون المعونة، دعم ميزان المدفوعات التعاون التقني، بناء خطوط السكة الحديد، بناء الجسور، الاصلاحات المؤسسية، التخطيط القومي، بناء المستشفيات، حفر الآبار، تدريس اللغات الاجنبية، القضاء على ذبابة التسي تسي، توسيع مصائد الاسماك، وبطريقة أو أخرى تلعب التنمية المندمجة دورا في كل هذه الاشياء وفي أخرى كثيرة غيرها. وبقدر ما يكون البلد فقيرا بقدر ما تكون كل أو معظم هذه المنشآت فيها تمول عن طريق المساعدات التنموية الرسمية، وهو مفهوم يستبعد المال المقدم من المنظمات الطوعية الخاصة كاوكسفام مثلا. فالمساعدات التنموية الرسمية عبارة عن مال عام يدفع من الضرائب ويتبعثر بواسطة الوكالات الرسمية بما في ذلك الحكومات المحلية والاقليمية.

اذا أردنا تصنيف المصادر في قائمة المساعدات التنموية الرسمية يجب نقلها سواء أكانت نقدا، عينا، أو في شكل خبرات - ومقابلتها بالاختبارات التالية: -

١ - يجب أن تدار باعتبار أن ترقية التطور الاقتصادي ومصلحة الدولة النامية هو هدفها الرئيسي.

٢ - أن يكون ذا شخصية متسامحة مشتملا على منحة تصل الى ٢٥٪ على الاقل.

وبذلك فان القروض المقدمة لشعوب العالم الثالث تكون فقط مؤهلة لتصبح في قائمة المساعدات التنموية الرسمية اذا كانت بشروط ميسرة. ان القروض التي تنطبق عليها النسب التجارية أو شبه التجارية لا تعتبر معونة. وبالمثل فان أي مساعدة عسكرية ميسورة. أو غير ذلك تستبعد نهائيا من قائمة المساعدات التنموية الرسمية لان هذه المساعدات لا علاقة لها بالطبع بترقية التطور الاقتصادي. الا أن المساعدات الانسانية التي تقدم بواسطة الوكالات الرسمية والاغاثات الطارئة بما في ذلك العون الغذائي - وبالرغم من أنها لا تعتبر تنموية في الاساس - الا أنها تدخل في كل حسابات المساعدات التنموية الرسمية.

تتراوح تدفقات المعونة الرسمية التي رصدت لمقابلة البنود السابقة بين ٤٥ بليون و٦٠ بليون دولار في العام. تساهم فيها بعض الدول الغنية بمساهمات ضخمة وتساهم أخرى بنسب أقل ففي عام ١٩٨٦ - مثلا بلغت المساعدة التنموية ٤٦ بليون دولار أتت ٣٧ بليون منها من ثماني عشرة دولة غربية صناعية تفاصيلها كالاتي: -

الولايات المتحدة (٩،٧٨٤) بليون، اليابان (٥،٦٣٤) بليون، فرنسا (٥،١٣٦) بليون، المانيا الاتحادية (٣،٨٧٩) بليون، ايطاليا (٢،٤٢٣) بليون، هولندا (١،٧٣٨) بليون، المملكة المتحدة (١،٧٥٠) بليون، كندا (١،٧٠٠) بليون، السويد (١،٠٩٠) بليون، النرويج (٧٩٦ مليون) -، استراليا (٧٨٧ مليون)، الدنمارك (٦٩٥ مليون)، بلجيكا (٥٤٢ مليون)، سويسرا (٤٢٦ مليون)، فنلندا (٣١٣ مليون)، النمسا (١٩٧ مليون)، نيوزيلنده (٦٦ مليون)، ايرلندا (٦٢ مليون)، وفي نفس العام قدم الاتحاد السوفييتي (٣١٨ مليون للمساعدة التنموية الرسمية وقدمت دول الاوبك (٤،٥ بليون).

ومن الصعب أن تجد مثل هذه الارقام بأصفارها وعلاماتها العشرية في أي منظور مفيد ولنقارن بين أموال المساعدة التنموية الرسمية وبين النفقات الاخرى. تنفق الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي (١،٥ بليون) دولار في كل يوم لاغراض الدفاع - بمعنى آخر فان مجموع الاموال المرصودة للمساعدة التنموية في عام كامل تعادل أقل من النفقات العسكرية لهذين البلدين في شهر؛ تكلف ٥٠ من قذائف (أم اكس) ٤،٥٤ بليون دولار - أكثر من المساعدة التنموية لالمانيا الاتحادية - كلفت أبحاث حرب النجوم في عام ١٩٨٨ حوالي ٣،٦ بليون دولار - أكثر من مساهمات انجلترا وكندا مجتمعة - وبنفس المبلغ يمكن شراء طائرة واحدة فقط من حاملة الطائرات «نيميتز» كما أن غواصة

واحدة من طراز «ترايدنت» تساوي حوالي (١،٥ بليون) دولار ما يعادل برنامج المعونة لاستراليا والدنمارك. ومنذ عام ١٩٦٢ انفقت الولايات المتحدة ٣٠٠ مليون دولار لتدريب «الدلفين» للاغراض العسكرية - أكثر من ميزانية المعونة للنمسا ونيوزيلندا؛ وما أنفقته بريطانيا عام ١٩٨٨ على الدفاع يعادل أكثر من أربع عشرة مرة ما أنفقته على المعونة.

في نفس الوقت فان ما تدفعه النساء البريطانيات للعطور ومنتجات التجميل يعادل حوالي ٤٨٠ مليون دولار سنويا وهو مبلغ يفوق ما تنفقه سويسرا على المعونة. ان عائد الاسواق العالمية للتجارة الحرة في المطارات والمدن يساوي (٥،٥ بليون) دولار سنويا وهو أكثر من مساهمة فرنسا في المعونة. في الوقت نفسه ينفق الامريكيون (٢٢ بليون) دولار على السجائر وهو أكثر مما تنفقه الدول الثلاث الصناعية الكبرى مجتمعة على العون - وعلى امتداد العالم ينفق المستهلكون حوالي ٣٥ بليون دولارا على الكمبيوتر الشخصي وهو مبلغ يفوق ما تقدمه كاغاثة العشر الدول الصناعية الكبرى مجتمعة من معونات.

يقدر عدد العائلات الأمريكية التي تملك الملايين بـ ٨٣٢،٥٠٠ عائلة فاذا كان مجموع الثروة لكل عائلة يفوق المليون بكثير. يوجد الان في الولايات المتحدة ٢٦ بليونيرا وهنالك ٤٠٠ شخص تفوق ثرواتهم الـ ١٨٠ مليون دولار للكل. يتقاضى ميكائيل ديفيدويل في شركة ليزارد فريزر الامريكية مرتبا سنويا يعادل ما تنفقه على المعونة ايرلندا ونيوزيلندا مجتمعتين. وفي نفس الوقت فان الـ ١٠ بليون التي ترصد كل عام لبرامج المعونة الامريكية تعادل أقل من نصف ثروة أغنى رجل في العالم - بوشباكي ستسوتسومي الرئيس التنفيذي لمجموعة «سيبو» وهي شركة يابانية للسكك الحديدية والاراضي.

تدفع السويد حوالي بليون دولار سنويا للمعونة وهو تقريبا نفس المبلغ الذي يسير شعبة البوليس بمدينة نيويورك كذلك تبلغ تكلفة ادارة مدينة هامبورج في المانيا ٨٤٠ مليون دولار أي ما يفوق مساهمة النرويج السنوية في المساعدة التنموية الرسمية. كما تنفق ادارة مدينة طوكيو حوالي ٦٥٠ مليون دولار على ادارة المطافىء في العام وهو أكثر من المبلغ الذي تساهم به بلجيكا في المساعدة التنموية. أما دول المجموعة الاوروبية فتدفع ٢٠ بليون دولار لمجرد تخزين المنتجات الزراعية وهو مبلغ يفوق ما تدفعه دول المجموعة مجتمعة للمساعدة التنموية الرسمية.

ان المعيار المتعارف عليه - في كل الاحصاءات التي تخص المعونة الرسمية - هو أن تحسب كنسبة مئوية من الناتج القومي لكل دولة داعمة. ولتشجيع الدول على المزيد فقد قامت الجمعية العمومية للامم المتحدة بوضع غايات في هذا المجال. ففي أوائل الستينات مثلا تبنت الجمعية العمومية قرارا يعبر عن الامل في تدفق المساعدة العالمية وزيادة رأس المال بصورة فاعلة ليصل بسرعة وبقدر الامكان الى ١٪ من الدخول القومية للدول المتقدمة صناعيا مجتمعة.

بمجيء عام ١٩٦٧ انحسر مدى الرؤية لتصبح النسبة أقل تواضعا ففي مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الذي انعقد ذلك العام وجدت نسبة ٠،٧،٥٪ من الناتج القومي قبولا واسعا.

ثم أعقب ذلك أن تبنت الجمعية العمومية عام ١٩٧٥ – استراتيجية للمرحلة التنموية الثانية والتي تقول على كل دولة متقدمة اقتصاديا ان تزيد باستمرار من مساعدتها التنموية الرسمية للاقطار النامية وعليها أن تبذل كل جهدها لتصل الى ٠،٧٪ كحد ادنى من ناتجها القومي بأسعار السوق عند منتصف العقد – أي في عام ١٩٧٥.

وفي عام ١٩٨٠ اجازت الجمعية العمومية، أن المساعدة التنموية الرسمية ستشهد زيادة سريعة ومضطردة من جانب كل الدول المتقدمة واضعين في الاعتبار الوصول ما أمكن – وتجاوز الحد العالمي ٠،٧٪ من الناتج القومي. ولهذه الغاية يتحتم على الدول المتقدمة التي لم تصل بعد الى الحد المتفق عليه أن تبذل جهودها للوصول لذلك بحلول عام ١٩٨٥ وفي كل الاحوال الا يتأخر عن نهاية النصف الثاني من العقد الحالي.

تمكنت فقط بعض الدول الصناعية من الوصول الى الحد المتفق عليه بمنتصف الثمانينات؛ جاءت على رأس القائمة في ١٩٨٦ النرويج (٠،١٢٪) من ناتجها القومي، ثم هولندا (١٪) الدنمارك (٠،٨٩٪) السويد (٨٨ ٠٪) فرنسا (٠،٧،٢٪) وفي المقابل تمكنت بريطانيا من الوصول الى (٠،٣٣٪) – تراجع عام ١٩٨٧ الى (٠،٢٨٪) – أما الولايات المتحدة الامريكية أغنى دولة في العالم فقد كانت قرب نهاية القائمة بنسبة (٠،٢٣٪) وكانت النمسا أقلهم جميعا (٠،٢١٪) أما بقية الدول الصناعية الاخرى: ايرلندا، ايطاليا ونيوزيلندا، بلجيكا، استراليا، فنلندا، المانيا الغربية، اليابان، كندا وسويسرا تحت الحد المتفق عليه (٠،٧٪).

وهكذا فان المعونة تبدو من خلال اعتبارات كثيرة جزءا غير هام في النظام الاقتصادي العالمي. الا أنه اذا نظر اليه من خلال مناظير أخرى فانه يبدو أكثر جدية. فاذا كانت هذه التنمية المندمجة شركة صناعية مثلا – فستصنف ضمن أكبر وأقوى الشركات متعددة الجنسية في العالم – فباستثمار يبلغ ٦٠ بليون جنيه كل عام تكون أكبر بكثير من ستاندارد أويل كليفورنيا وإي بي إم، بونيلفر، وأكبر بكثير من باسف، باير، سيمنز، فيليبس، نستله: هيتاشي أوفولكسفاكن. اضافة الى ذلك فان التنمية المندمجة – عكس تلك الكيانات – لها الرخصة في انفاق كل سنت من عائداتها في انجاز مهمتها فليس هنالك من أرباح تترك جانبا أو تدفع لحملة الاسهم. وهذا النوع من العمل الاقتصادي لا يمكن أن يفلس لانه كقرن تبلنتي الاسطوري دائما ما تجدد وتخزن وتزاد مصادره.

واذا استثنينا المساهمة المتزايدة للاتحاد السوفييتي والمساهمة الكبيرة نسبيا التي تسهم بها دول الأوبك فان عملية التجديد والزيادة والاستعادة تتم بصورة كاملة عن طريق المواطنين في الدول الصناعية الغربية. ففي كل ٦٠٠ دولار أمريكي من عائدات الضرائب يخصص دولار واحد للمعونة الرسمية التنموية. هذه الاموال تعطى للبيروقراطيين الذين يشغلون مختلف الوظائف في المنظمات الحكومية التي أنشئت لبعثرة أموالنا المدفوعة للمعونة.

وزراء ووكالات:

من أمثلة الوكالات الرسمية: ادارة تنمية ما وراء البحار البريطانية (أودي ايه) الوكالة الامريكية للتنمية العالمية (يواس ايد): المكتب الاسترالي للمساعدة التنموية ادارة الهيئة البلجيكية للتنمية، الوكالة النرويجية للتنمية العالمية وزارة التعاون التنموي الفرنسية، الوكالة الدنماركية للتنمية العالمية، فينيدا الفنلندية، سيدا الكندية هيئة التنمية الالمانية، ادارة التنمية العالمية السويدية، هيئة التنمية السويسرية.. الخ وكما أشير من قبل فهنالك ثماني عشرة دولة غربية تعتبر أهم الدول التي تقدم المعونات. كل هذه الدول لها مقاعد في لجنة المساعدة التنموية لـ (أو أي سي دي) وهو عبارة عن نادي للمانحين... كما أسست هذه الدول بيروقراطيات للمعونة خاصة بها. قد تكون هذه البيروقراطيات أحيانا شعبا في وزارة الخارجية كما في المعونة الامريكية وادارة تنمية ما وراء البحار البريطانية، وقد تكون وزارات مكتملة النمو مستقلة كما في هولندا وأحيانا فرنسا، وقد تكون في شكل هيئات حكومية شبه مستقلة كما في السويد والدنمارك. الا أنه في كل الاحوال فهي بيروقراطيات وعادة ما تكون كبيرة حتى ادارة تنمية ما وراء البحار البريطانية والتي تعتبر أخف وزنا مقارنة بمثيلاتها في الولايات المتحدة وفرنسا، تستخدم ١٥٠٠ موظف في الخدمة الدائمة يشتملون على اداريين، اقتصاديين، مستشارين، مهنيين وعلماء وكغيرها من المنظمات لها مجموعة من العاملين الذين يجوبون الميدان يعملون في مشاريع التنمية التي تمول فيما وراء البحار — هنالك مثلا حوالي ٣٣٩ خبيرا ومديرا في زامبيا وحدها. كثيرا من هؤلاء لا يصنّفون كمستخدمين في الخدمة المستديمة بل عادة ما يكونون مؤجرين بعقود لسنتين أو ثلاث سنوات.

تنفق منظمات المعونة الامريكية أكثر من نصف الاموال التي جمعت من دافعي الضرائب في الدول المتلقية في شكل مساعدات مباشرة ثنائية مع الدول النامية، مانحين الاولوية لتلك التي كانت معها روابط تاريخية أو التي تعتبر مهمة لأسباب أخرى. في حالة بريطانيا — مثلا — فان نصيب المعونة الثنائية قد تراوح في السنوات الاخيرة بين ٥٧ و٦٣٪ كانت فيها الهند وكينيا مستعمرتين سابقتين — من أهم الدول الدائمة المستفيدة. وفي حالة ايطاليا فان المعونة الثنائية تمثل ٦٠٪ من جملة المعونات تتمتع فيها الصومال وأثيوبيا بنصيب وافر. ان النسبة المخصصة للمساعدة التنموية الثنائية تعتبر مقارنة لمعظم الدول المانحة كما تتماثل في الطرق التي تفضل بها الدول المستفيدة، فالولايات المتحدة مثلا تضع اعتبارا خاصا للفيليبين التي توجد فيها عدد من القواعد العسكرية ولمصر التي ينظر اليها كنقطة مراقبة محافظة ضد انتشار الشيوعية من ليبيا المجاورة.

أما الـ ٤٠٪ التي تبقت من المساعدة التنموية الرسمية بعد المخصصات الثنائية فتحول لمنظمات التنمية متعددة الجنسيات والتي يفترض فيها — نظريا على الاقل — أن تقدم المساعدة لمن يحتاجها بدلا من اعطائها على أسس المصلحة السياسية.

المجموعة الاوروبية:

تعتبر المجموعة الاقتصادية الاوروبية - مقرها في بروكسل - مصرفا مهما للمعونة متعددة الأطراف ذلك لانها تمثل مصالح خاصة للوبي أقليمي وبالرغم من ذلك فمن الافضل أن توصف ككيان متعدد الجنسيات. ان برنامجها للمساعدة التنموية والذي تستفيد منه ست وستون دولة في افريقيا، الكاريبي والباسفيكي وعدد متزايد في آسيا وأمريكا اللاتينية يمول بواسطة مساهمات الدول الاوروبية الاعضاء. ولمزيد من الايضاح فان بريطانيا تمرر حوالي نصف معوناتها متعددة الاطراف من خلال قناة المجموعة الاوروبية وقد بلغ الرقم المساهم به في عام ١٩٨٦ حوالي ٢٢٣ مليون استرليني. - ويعتبر صندوق التنمية الاوروبي الذي تسلم ٧٩ مليون استرليني من بريطانيا عام ١٩٨٦ أحد أدوات المجموعة الرئيسية للمساعدة الفنية والاقتصادية.

تأخذ معونة الصندوق - حوالي بليون دولار سنويا - شكل المنح المباشرة والقروض الميسرة طويلة الأجل لاكثر من أربعين سنة بفائدة قدرها ١٪. بفضل الصندوق تمول المشاريع الزراعية والزراعية الصناعية، الا انه يقدم أيضا من وقت لآخر معونات طارئة ويعطى بعض المساعدة بهدف تثبيت عائد صادرات الدول الفقيرة. كما يعطى مساعدات في مجال البحث والتنقيب تقدر بحوالي ١،٢ بليون دولار سنويا؛ تمنح الدول النامية تحت البند (٩) من ميزانية المجموعة السنوية. حوالي نصف هذه الدعومات متاحة في شكل منح نقدية، والميزان هو العون الغذائي الذي يعطى من خلال شعبتين، المديرية العامة للتنمية والمديرية العامة للزراعة، كانت مساهمة بريطانيا في برنامج العون الغذائي للمجموعة الاوروبية حوالي ٥٩ مليون استرليني عام ١٩٨٦. ختاما فان المجموعة الاوروبية تدير المصرف الاوروبي للاستثمار الذي يمنح التمويل لكثير من الدول النامية بشروط شبه تجارية.

عائلة الامم المتحدة:

تقع مؤسسات المجموعة الاوروبية في الحدود بين الثنائية والتعددية الا أن عددا ضخما من الوكالات متعددة الاطراف تنتمي لنظام الامم المتحدة. تضم الهيئة العالمية الآن حوالي ١٦٠ دولة مستغلة وتساهم كلها بناء على امكاناتها في دعم الامم المتحدة. تأتي حوالي ٧٠ ألف دولار سنويا من كل من الدول الثماني وسبعين دولة الاكثر فقرا. بينما تقدم بعض جيرانها الأغنياء مئات الملايين من الدولارات والنتيجة في سنة نموذجية أن الامم المتحدة تتحصل على ٢٠٪ من مالها من ثلاث دول غنية، الولايات المتحدة، المانيا، واليابان و٨٠٪ من ٢٧ دولة فقط.

يجري معظم الدعم الان في حوالي ٦ بليون دولار في العام يأتي ثلثها مما يعرف بالمساهمات التفويضية التي تقدر على الدول الاعضاء ويعدل الميزان عن طريق المساهمات الطوعية التي تتراوح من عام الى آخر معتمدة على المزاج السياسي في الدول المانحة وعلى حجم قطعة الكيك المتوفرة في ميزانيات المعونة القومية. أكثر من نصف الاموال التي تنفق بواسطة الامم المتحدة توجه نحو المساعدة

التنموية الرسمية وأكثر الباقي – حوالي ٩٠٪ منه – ذو علاقة بالتنمية تحت مجموع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية.

ان وكالات الامم المتحدة التي تتلقى وتنفق المساعدة التنموية الرسمية تنجز مجموعة مختلفة واسعة من المهام فبرنامج الامم المتحدة للانماء مثلا – مقره في نيويورك – يصف نفسه بأنه أكبر شبكة للخدمات التنموية في العالم وهو يقوم بامداد عدد متنوع من الخدمات لمجموعات من الناس في عدد من الاقطار والقطاعات أكثر من أي مؤسسة تنموية أخرى. وهو أيضا يمثل الدعم المحوري والآلية المنسقة للتعاون الفني لكل نظام الامم المتحدة التنموي وقد صممت قنوات لدعم قدرات الدول لتقوم بتخطيط وتدبير تنميتها الخاصة. ويشمل ذلك حتى الكشف عن المياه الجوفية والمعادن، تكنولوجيا الكمبيوتر والاتصالات عبر الاقمار الصناعية، انتاج البذور وخدمات الامتداد الريفي، التدريب الصناعي، البحث ودراسات الجدوى.

يمول برنامج الامم المتحدة للانماء بالكامل تقريبا بواسطة المساهمات الطوعية وهو يحصل على ٨٠٠ مليون دولار سنويا.

وبالرغم من أن هنالك ١١٥ ضابطاً للميدان يعملون لديه في العالم الثالث الا أنه لم يصمم لوضع المشاريع – يتم هذا غالبا بواسطة الـ ٢٩ وكالة تنفيذية التي تتبع لنظام الامم المتحدة تقوم كلها باستلام أموالها من برنامج الامم المتحدة الانمائي وتتنافس بشدة لاخذ نصيبها من قطعة الكيك.

تعتبر منظمة الأغذية والزراعة – الفاو – أكبر هذه الوكالات التنفيذية المنفذة التي تستخدم حوالي ١٠ آلاف مستخدم يستقر معظمهم بصفة دائمة في المقر الرئيسي بروما. وتمول برامج المنظمة الميدانية بصورة أساسية من برنامج الامم المتحدة الانمائي لكنها تأخذ ايضا مباشرة من الحكومات الاعضاء في الامم المتحدة في شكل مساهمات طوعية ومساهمات مقدرة. وتتراوح الاموال التي تستلم وتنفق بواسطة الفاو بين ٥٠٠ و٦٠٠ مليون دولار في السنة. تشارك الفاو التي تصف نفسها بأنها وكالة تنمية، مركز معلومات، مستشار للحكومات ومنبر محايد في عدة آلاف من المشاريع الزراعية في العالم الثالث كل عام. هذه المشاركة تأخذ في الغالب شكل المساعدة الغنية والتي تعني عملياً الامداد بالخبراء كتقوية المؤسسات المحلية والمساعدة في مجالات البحث والتدريب وشرح وتطوير التقنيات الحديثة. تملك الفاو في أي وقت من الاوقات حوالي ثلاثة آلاف من خبرائها في الميدان، بعضهم يكون جزءا من فرق كبيرة تعمل في مشاريع طويلة الأجل والبعض الآخر – الاكثرية – يقوم بمهام قصيرة الاجل في الاستشارة – مثلا – في بناء لجان وطنية لتسويق المحاصيل، أو في اختيار أفضل الاماكن لانشاء مزارع الاسماك. لا تقوم الفاو بعمل استثمارات كبيرة لشراء بنية تحتية أو معدات الا في حدود ضيقة، ولكنها تقوم بتحريك برنامج دعم انمائي لمساعدة الدول النامية في الحصول على رأس المال الخارجي الذي تحتاجه لبناء زراعتها.

يرتبط بالفاو برنامج الغذاء العالمي – مقره في روما – حيث يقوم بتحريك وارسال المعونة الغذائية المخصصة لمواجهة الاحتياجات الطارئة كما يقوم أيضا بتنظيم مشاريع الغذاء للعمل – الموجهة لترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الفقيرة تأتي المصادر التي تقدر في حدود ١،٣ مليون دولار كل عامين – من الدول الاعضاء في شكل بضائع غذائية بصورة رئيسية مع أموال نقدية أو خدمات تقدم أيضا في بعض الحالات. وعلى غير ما تفعل دول المجموعة الاوروبية يقوم البرنامج بارسال المعونة الغذائية للدول المتلقية مع تكلفة الشحن والتأمين في حالة الدول الأكثر فقرا كما يقوم البرنامج ايضا بتحمل نصف تكاليف النقل المحلية.

تعتبر منظمة الصحة العالمية التي تتخذ من جنيف مقرا لها احدى وكالات الامم المتحدة متعددة الاطراف المهمة. تقوم المنظمة بانفاق حوالي ٥٠٠ مليون دولار سنويا. – كالفاو – تتحصل على بعض أموالها من برنامج الامم المتحدة للانماء والبعض الآخر من المساهمات المقدرة على الدول الاعضاء والبعض من المساهمات الطوعية. وهي تسعى للعمل نحو حصول كل مواطني العالم على مستوى من الصحة يمكنهم من قيادة حياة منتجة اقتصاديا واجتماعيا. ولتتمكن من الحصول على ما أسمته «بالصحة للجميع بحلول سنة ٢٠٠٠» فقد وضعت لنفسها أربعة أهداف – فرعية مبدئية: تطوير وتنظيم القدرة البشرية والتقنية التي تحتاج اليها في ايقاف المرض والسيطرة عليه، القضاء على الامراض المدارية الرئيسية، تطعيم كل أطفال العالم ضد أمراض الطفولة الستة، وانشاء بنى تحتية صحية لامداد الخدمات الصحية الاولية لمعظم سكان العالم.

والميزانية السنوية لمنظمة الصحة العالمية أقل في الحقيقة من أي منطقة من المناطق الأربع الكبرى لخدمات الصحة القومية البريطانية. بالرغم من ذلك فان المنظمة لا تعمل لوحدها. فهي تقوم بتطعيم الاطفال على مستوى العالم الثالث وتعمل على توفير خدمات العناية الصحية الاولية من خلال اليونسيف التي تنفق حوالي ٤٠٠ مليون دولار سنويا. وتخص اليونسيف نفسها بسبعة قطاعات تنموية تأتي على رأسها العناية الصحية الاولية، أما القطاعات الاخرى فهي: امداد المياه، التغذية، الخدمات الاجتماعية للاطفال، التعليم الحكومي وغير الحكومي، تخطيط ودعم المشروعات والاغاثة.

وبالعمل من خلال ٨٧ ضابط ميدان في ١١٨ دولة نامية، ٤٢ منها في افريقيا ٣٣ في آسيا ٣٠ في أمريكا اللاتينية و١٣ في الشرق الاوسط وشمال افريقيا تباشر اليونسيف مهامها من مقريها الرئيسين في نيويورك وجنيف كما أن لها ادارات مهمة في كوبنهاغن، سدني وطوكيو. يأتي التمويل غالبا في شكل مساهمات طوعية من الدول الاعضاء في الامم المتحدة حوالي ٧٦٪ ويجمع معظم المتبقي – ٢٤٪ من عائد بطاقات اعياد الميلاد. اضافة الى ذلك فهنالك بعض أنواع الدعم الشعبية تأتي من خلال «اللجان الوطنية التي أنشأتها اليونسيف في عدد من الاقطار – ليس هنالك منظمة أخرى تابعة للامم المتحدة تستلم أموالاً مباشرة من الجمهور.

تتداخل مع اليونسيف الى حد ما في مجالات التعليم الحكومي وغير الحكومي منظمة أُخرى هي اليونسكو. وتهدف اليونسكو استنادا على دستورها الى المساهمة في السلم والامن عن طريق ترقية التعليم والعلم والثقافة من أجل احترام أكبر للعدل وحكم القانون ولحقوق الانسان والحريات الاساسية التي هي حق كفله دستور الامم المتحدة لشعوب العالم دون تمييز عرقي، جنس، لغوي أو ديني وتتضمن الاهتمامات العملية محاربة الامية في الاقطار النامية، ترقية نمو طرائق العلم الاجتماعية في افريقيا وآسيا وتقوية الهوية الثقافية، الابداع والتنمية الثقافية.

يقع مقر اليونسكو في جادة «دي فنتنوى» في باريس حيث تنفق ٨٠٪ من ميزانيتها التي تبلغ ٣٧٠ مليون دولار بالرغم من أن مهمتها الرئيسية تقع في العالم الثالث.

وقد قاد عدم الرضى عن البيروقراطية المتزايدة والسياسات الادارية للمدير العام أحمد مختار أمبو كلا من الولايات المتحدة وبريطانيا الى سحب دعمها المالي للمنظمة في منتصف الثمانينات وفي أواخر ١٩٨٧ حل مكانه الاسباني فيدريكو ماير.

هنالك منظمة أُخرى من منظمات الامم المتحدة متعددة الاطراف – منظمة العمل الدولية – التي استمرت لعدة سنوات دون دعم من الولايات المتحدة التي انسحبت لاتهامها المنظمة بانتهاج سياسة اشتراكية وتدير منظمة العمل الدولية من مقرها في جنيف عددا ضخما من برامج المساعدة الفنية في الدول النامية. وتهدف تلك البرامج الى ترقية العمل وتنمية الموارد البشرية، التدريب المهني، الصناعات الصغيرة، التنمية الريفية، التعاونيات، الامن الاجتماعي، الامن الصحي، والامن الصنًاعي.

اما اليونيدو – منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية – فتهتم بالمسائل الصناعية. ومن رئاستها في «فيينا» تقوم بتقديم المساعدة الفنية وتدير مؤتمرات واجتماعات بغرض رفع القدرة الصناعية للاقطار النامية. وتغطي ميزانية الامم المتحدة للمنظمة نشاطاتها الادارية والبحثية في حدود ١٠٠ مليون دولار سنويا. كما يعتمد نشاط عملياتها على ما يقدمه برنامج الامم المتحدة الانمائي من المساهمات الطوعية المتقلبة للدول الاعضاء.

أما المنظمات الاخرى التي يمكن ذكرها ضمن نظام الامم المتحدة فتضم، برنامج الامم المتحدة للبيئة – رئاسته في نيروبي، المفوض السامي للاجئين في جنيف، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية، مكتب منسق الامم المتحدة للاغاثة (يندرو) كما أن هنالك منظمات وكيانات أخرى تتراوح بين اللجنة الاقتصادية في افريقيا، آسيا، وأمريكا اللاتينية، الى مركز الامم المتحدة للاسكان البشري الذي يهتم بحاجة المشردين الذين بلا مأوى في العالم الثالث. خلاصة الامر فان نظام الامم المتحدة الان يستخدم أكثر من ٥٠ ألف شخص بغرض تنمية العالم.

ايفاد والبنوك الاقليمية:

هنالك عدد من الهيئات المسجلة كوكالات متخصصة تابعة للامم المتحدة تبدو مختلفة تماما عن بقية المنظمات وبدلا من تقديم الخبرة والمساعدة الفنية تركز هذه الهيئات جهودها في المعونة المالية وهي بهذا تعمل بفعالية كبنوك تنموية.

احدى هذه الهيئات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية - ايفاد - الذي تقع رئاسته في روما والذي أنشىء عام ١٩٧٧ ويمول بواسطة مساهمات طوعية من منظمة التعاون الدولية وأعضاء دول الأوبك وقد قام في سنوات عمله الاولى بمنح قروض ميسرة طويلة الاجل تبلغ ١،٦ بليون استرليني لـ ١٣٥ مشروعا زراعيا في ٨٠ دولة نامية.

وقد تدهورت ايفاد بعد ذلك حتى يناير ١٩٨٦ عندما اختتمت المفاوضات لتجديد أصولها باضافة ٤٦٠ مليون دولار يتم اقراضها في الفترة حتى عام ١٩٨٩ وقد ساهمت دول الاوبك بـ ٤٠٪ من ذلك و٦٠٪ من الاعضاء الثمانية عشر الذين ينتمون الى لجنة المساعدة التنموية التابعة للـ (أو،أي،سي،دي) - كان نصيب بريطانيا مثلا ١٣،٢٢ مليون دولار. وتدير ايفاد برنامجا متخصصا لدعم المشروعات في اقطار شبه الصحراء الافريقية الاربعة وعشرين التي تعاني من الجفاف والتصحر. مرة أخرى يمول البرنامج التخصص من قبل الأوبك و(الأو،إي،سي،دي).

وكما يوحي اسمها فان ايفاد تقوم بالاقراض لاغراض الزراعة خاصة. كما أن هنالك عدداً آخر متنوعاً لاشكال الصناديق التنموية التي تعمل داخل وخارج نظام الامم المتحدة والتي تقوم بدعم المشروعات من كل الانواع. يركز بعضها على منطقة جغرافية بعينها - كصندوق التنمية الآسيوي، صندوق التنمية الافريقي، بنك التنمية الامريكي العالمي بنك التنمية الكاريبي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا. تقوم هذه البنوك والصناديق باجتذاب عينات مختلفة للتمويل والتي تقوم بإقراضها للاغراض التنموية. في السنوات الاخيرة ساهمت بريطانيا بـ ٧٢ مليون استرليني لصندوق التنمية الخاص ببنك التنمية الكاريبي والذي يقدم قروضا بشروط ميسرة - وقد أتت هذه الاموال من ميزانية المعونة المتعددة الاطراف التابعة للمملكة المتحدة.

الا أن المعونة الرسمية تمثل جزءا من التمويل المتوفر لهذه المؤسسات، وتشارك الدول الغنية في رأسمال هذه البنوك كما تسهم في تجديد أصولها من وقت لآخر الا أن كميات ضخمة من الاموال تأتي أيضا من أسواق المال العالمية. والمثال الواضح الذي تدور فيه كل هذه العمليات - في اطار التنمية المتكاملة. يظهر في المؤسسة التي تصب فيها كل بنوك التنمية - الاقليمية هذه المؤسسة هي البنك الدولي. وبحجم المال الذي يقع تحت تصرفه كل عام أكثر من أي وكالة أخرى ثنائية أو متعددة الاطراف - فانه يعتبر أكبر المصادر المنفردة لتمويل التنمية على وجه الارض وبهذا فهو يستحق النظر اليه بشيء من التفصيل.

المسلّف العالمي:

بالرغم من أن البنك الدولي يعتبر «كأيفاد» مسجلا كواحد من وكالات الامم المتحدة المتخصصة الا أن علاقته بنظام الامم المتحدة حقيقة ضعيفة للغاية كما لا يأتي ذكر موازنات البنك الدولي عندما يكون الحديث عن وكالات ومنظمات الامم المتحدة التي تنفق ٦٠ بليون دولار سنويا. كما أن ادارة البنك ليست مسؤولة أمام الامم المتحدة ولكن فقط أمام مجلس وزرائه والذي يتكون من وزراء الاقتصاد في الدول الـ ١٥١ – الاعضاء. أهم من ذلك فان الامم المتحدة تتميز تقليديا بنظام الأصوات المتساوية في اتخاذ صوت لكل دولة – ونظريا على الاقل تمتلك الدول الصغيرة مثل «كيردياتي» و«بربادوس» أصوات مماثلة للدول الكبيرة. مثل الولايات المتحدة أو بريطانيا. وعلى العكس من ذلك في البنك الدولي حيث ينبني التصويت على حجم التمويل الذي تقدمه كل دولة – ليست هنالك مساواة في الاصوات بل تقوم الدول الاقتصادية العظمى بتسيير العرض. وكآلة هندوسي يمتلك البنك أربعة اذرع: أقوى هذه الاذرع البنك الدولي للتنمية واعادة التعمير (ابيرد). والرابطة الدولية للتنمية «ايدا» ونستعرض لكليهما بالتفاصيل فيما بعد. العضو الثالث هو الهيئة الدولية للاقتصاد (اي ان سي) والتي تقوم بالاقراض بصورة رئيسية لدعم التوسع في مجال الاستثمار الخاص والمشروعات الخاصة في الدول النامية: وأخيرا هنالك التسهيلات الخاصة بدول افريقيا شبه الصحراوية.

تبلغ جملة التزامات القروض التي أعطيت من البنك عبر هذه الكيانات الاربعة المترابطة والمتميزة وظيفيا حوالي ١٩،٢٠٧ بليون دولار في عام ١٩٨٧: بالرغم من ذلك فان ٩٢٠ مليون دولار فقط جاءت من الهيئة الدولية للاقتصاد (اي اف س) و٦١٣ مليوناً فقط من التسهيل الخاص. ان (الأبيرد) البنك الدولي للتنمية واعادة التعمير و(الايدا) الرابطة الدولية للتنمية يعتبران المقرضان الرئيسيان لاغراض التنمية – التزام (ابيرد) بـ ١٤،٨٨ بليون والايد بـ ٣،٤٨٦ بليون في عام ١٩٨٧.

وعندما يتحدث المرء عن البنك الدولي فالحديث يكون اذن عن (ابيرد) و(ايدا): وتدار كلا المؤسستين من مبنى واحد هو رئاسة البنك الدولي في واشنطن د ي س – وبنفس مجموعة العاملين كما يقوم العضوان بالاقراض لنفس البرنامج والمشاريع وعادة ما يكون ذلك لنفس الاقطار في نفس الوقت. وبالرغم من ذلك فان مصادر مداخيلهما مختلفة كما أنهما يضعان شروطا مختلفة للقروض التي يعطيانها.

الهيئة الدولية للتنمية – ايدا:

عادة ما توصف ايدا بعضو البنك الدولي ذي الشروط السهلة: ذلك لانه يقدم القروض بدون ارباح ولأن سداد أصول القروض تبدأ بعد عشر سنوات من التوقيع على اتفاقية القرض وتمتد لفترات قد تصل لخمسين عاما. هذه الشروط الميسرة تضع كل قروض «ايدا» في مستوى قروض المساعدة

الرئيسية التنموية. في عام ١٩٨٧ ذهبت أكثر من ٩٠٪ ٣،١٧٧ بليون من جملة المال المقترض ٣،٤٨٦ بليون دولار الى الدول الخمس والثلاثين الاكثر فقرا في العالم. وفي خلال الأحد عشر عاما من ١٩٧٧ قامت «الايدا» بامداد هذه الدول بجملة ٣١،٦٧ بليون دولار وهو مبلغ كبير لكافة المقاييس.

تمول الايدا في الاساس بواسطة ميزانية المعونة المتعددة الاطراف التي تقدمها الدول الاعضاء في البنك الدولي: قدمت بريطانيا – مثلا – ١٣٣،٨ مليون استرليني في كل سنة من سنوات ١٩٨٥، ٨٦، ١٩٨٧. وقد التزمت بـ ٥٢٥ مليون استرليني للدفع في أقساط متساوية لسنوات ٨٨، ٨٩، ١٩٩٠. وتمثل هذه الفترة (٨٥،١٩٨٧، ٨٨ – ١٩٩٠) التجديد السابع والثامن للايدا ومع جملة القيمة (الايدا ٨) تصل الى ١٢،٤ بليون دولار – يبلغ نصيب الولايات المتحدة ٢،٨٧٥ بليون دولار – أربع مرات نصيب بريطانيا، اليابان، ٢،١٥٠ بليون، المانيا ١،٣٢٢ بليون. ومنذ انشاء (الايدا) في عام ١٩٦٠ تراوحت قوة أصوات الاعضاء بطريقة واضحة عاكسة – ضمن أشياء أخرى – ارتفاع المانيا واليابان لمرتبة القوى الصناعية الكبرى. وبرغم توقع استمرار هذا النوع من التذبذب فقد ظلت الولايات المتحدة – نسبة لحجم مساحتها – هي صاحبة الصوت المسيطر واستمرت طوال الوقت تمارس الفيتو الفعال ومن المتوقع أن يستمر الوضع نفسه. في عام ١٩٨٧ استحوذت الولايات المتحدة على ١٨،٤٦٪ من جملة الاصوات في (ايدا) جاءت بعدها اليابان بـ ٨،٨١٪، المانيا ٧،٠٩٪، بريطانيا ٦،٣٣٪، فرنسا ٣،٨٢٪ وفي الجانب الآخر كان لافغانستان ١/٤٪ من جملة أصوات (ايدا) لنفس العام ولكيب فيرد ١/١٠٠٪ وللصومال ١/٥٪.

البنك الدولي للتنمية وإعادة التعمير: (ابيرد):

ان الخمسة الكبار في (الايدا) هم نفس الخمسة الكبار في «الابيرد» – للولايات المتحدة ١٩،٦٣٪ من جملة الاصوات في عام ١٩٨٧ اليابان ٥،٥٨٪، المانيا الاتحادية ٥،٥٢٪ ولكل من بريطانيا وفرنسا ٥،٣٢٪ في نفس السنة كان لبنغلاديش ١/٣٪ تشاد ١/١٠٠٪ والباراغواي ١/١٠٪ «وكالايدا» فان البنك الدولي للتنمية واعادة التعمير (ابيرد) ينشط في الـ ٣٥ دولة الاكثر فقرا – تلك التي يقل فيها دخل الفرد السنوي عن ٤٠٠ دولار وقد وجهت ٥٪ من التزامات القروض لعام ١٩٨٧ – ٣،٢٥٣ بليون دولار لهذه الدول ولكن على غير (ايدا) فان قروض (ابيرد) ليست ميسرة الشروط بما فيه الكفاية لوصفها بأنها كالمساعدة التنموية الرسمية.

وبدلا من أن تمول بواسطة ميزانية المعونة متعددة الاطراف فقد اعتمدت الابيرد لدعم حصيلة تمويلها على أسواق رأس المال العالمية وهو بذلك يكون أكبر مقترض في العالم: غير حكومي، كما يقوم بدفع نسب ارباح تجارية ولكن نسبة لحجم اعماله وبسبب وضعه الممتاز لنسب الدائن المعروف بـ (الثالوث أ) فقد تمكن من عقد صفقات جيدة لنفسه حوالي ٧،٧٣٪ في المتوسط في عام ١٩٨٧ ثم

يقوم بأخذ الاموال التي استدانها ويقوم باعادة إقراضها لعملائه في الدول النامية بنسبة ربح أعلى: حوالي ٨،٧٨٪ في عام ١٩٨٧.

وبالنسبة للدول الفقيرة التي يعتبر التعامل معها مغامرة سيئة من قبل المصرفيين فان (ابيرد) يعتبر مصدرا للتمويل الذي لا يمكن الحصول عليه من المصادر التجارية. وفي الجانب الاخر فان الدول النامية متوسطة الدخل - كالبرازيل أو أندونيسيا مثلا والتي تأخذ معظم حصيلة قروض البنك فان الشروط التي يقدمها البنك تكون أفضل بصورة كبيرة من تلك التي يمكن الحصول عليها من السوق الحر. فبالاضافة إلى ميزة نسب الارباح التي تكون في حدود ٩٪ مبنيّة على سعر التسليف فان (ابيرد) تمنح فترة سماح لمدة خمس سنوات قبل أن يبدأ السداد وقد تمتد فترة السداد حتى عشرين عاما. وبالرغم من أن ذلك لا يعتبر معونة بالمعنى الحرفي للكلمة فهي بالتأكيد تمويل تنموي بنظام مختلف كليا عن الذي يقدم بواسطة البنوك التجارية. أكثر من ذلك فهو دائما ما يختلط بما تقدمه (ايدا) من معونة من الوكالات الاخرى متعددة الاطراف ومن المنح الثنائية في تمويل مشروعات خاصة. لا يسمح البنك الدولي للتنمية واعادة التعمير لعملائه - حكومات الاقطار النامية - باعادة جدولة الديون، فانه ليس هنالك أي مرونة في هذه النقطة بالذات: يجب دفع أصل الدين والفائدة في التاريخ المحدد تماما كما هو في موقع في العقد أو يعتبر المقترض غير متعاون - (اشهار افلاس وخلافه).

بالرغم من ذلك وبناء على السجلات المتوفرة فانه لم يعلن بعد عن اعلان عدم تعاون في أي قرض للبنك حتى الآن. عادة ما يكون المدينون قلقين من تخريب علاقاتهم مع هذه المؤسسة القوية وهم حريصون ايضا على دعم فرصتهم لما قد يتفضل ويقدمه في المستقبل ولذلك فهم يذهبون الى أبعد مدى للتأكيد على أن التزاماتهم قد تم الايفاء بها.

والنتيجة انه بالرغم من أن المقترضين الاخرين يجدون أنفسهم اليوم في دوامة اعادة جدولة لا تنتهي فان البنك الدولي يقف شامخا متهللاً مواصلاً في عمله. وهو في الواقع يسجل دخلا صافيا في كل سنة مالية منذ عام ١٩٤٨ -. في عام ١٩٨٧ - مثلا - أدخل ١،١ بليون دولار أكثر في سداد أصل الدين والارباح على القروض القديمة أكثر مما دفعه للقروض الجديدة للدول النامية.

ان ما لدينا اليوم هو مؤسسة تمارس مهامها في شكل معونة وأنها تسلف بعض الدول الاكثر فقرا والاكثر خطورة في التسديد على وجه الارض ولكنها أيضا مؤسسة تحقق باستمرار ربحا يعتبر عاليا من قبل مديري الاموال في «وول ستريت» ولندن.

كيف تمكن «ابيرد» من السير قدما مع كل هذه الاختلافات والتناقضات؟ والسبب في ذلك يأتي في أنه محمي من الضغوط ومشاكل بحكم موقعه وبقوة رأسماله الضخمة الذي ينقسم الى قسمين: رأس المال المدفوع ورأس المال تحت الطلب. وكما يشير الاسم فالاول - رأس المال المدفوع، يعني مجموع المال الذي تقدمه الدول الاعضاء للبنك بالفعل وهو مبلغ بسيط نسبيا حوالي ٧،٢ بليون

دولار تقريبا يعادل نصف مبلغ القروض السنوي. أما الثاني فهو مبلغ ضخم حوالي ٧٧،٩ بليون دولار – وهو يمثل رصيدا تحت الطلب في حالة ما اذا سار شيء ما بطريقة خطرة. وبهذا فان رأس المال المدفوع هو المتوفر في يد البنك ويمكن استخدامه فورا، ورأس المال تحت الطلب عبارة عن رهن غير منظور ويمكن النظر اليه باعتباره ضامنا لدائني البنك ويوجد فقط كوعد.

ويمكن شرح ميزان هذا الوعد بالرجوع الى حملة الاسهم الخمسة الكبار في البنك الدولي للتنمية واعادة التعمير. ففي عام ١٩٨٧ مثلا كان للولايات المتحدة التزام – قابل للسحب بـ ١٥،٨٦٦ بليون دولار وفي نفس العام – وهي المرة الحادية والاربعين منذ أن دخل البنك مجال العمل – وصل رأس المال المدفوع من الولايات المتحدة الى ١،٥٣٧ بليون دولار فقط كانت أرقام اليابان ٤،٤٩٥ بليون تحت الطلب قابلة للسحب المدفوع منها ٤٣٠ مليون دولار، ولالمانيا الغربية ٤،٤٧٣ بليون المدفوع منها ٤٢٨ مليونا، بريطانيا ٤،٢٦٩ بليون المدفوع منها ٤٢٩ مليونا، فرنسا ٤،٢٨٨ بليون دولار المدفوع منها فقط ٤١٠ مليون دولار.

وبذلك فان الدول الاكثر ثراء في البنك تعتبر كالاعمام الاغنياء الذين يمكنون ابناء اخوانهم من الدخول في عمليات غير مضمونة النتائج بمنحهم فعليا قليلا من المال لاستثماره ويمثلون كضامنين لاي سلفيات يطلبونها. وما يجنيه الاعمام الاغنياء من عائد هذه الوعود الورقية هو المجد والشهرة ثم التحكم السياسي والاقتصادي الحقيقي الناتج عن سيطرتهم الفعالة على مؤسسة تنموية متعددة الاطراف شديدة الفاعلية.

حسنا: ولكن هل هنالك أي ظروف قد تتطلب الايفاء بهذه الوعود الورقية أي الضمانات الاقتصادية التي يمثلها رأس مال البنك تحت الطلب.

في سياق ديون العالم الثالث المتنامية – بلغت الان أكثر من ألف بليون دولار – فمن الواضح أن عددا من قروض البنك الدولي «ابيرد» – مثلا في البرازيل، الهند، اندونيسيا والمكسيك – قد تتوقف عن العمل في نفس الوقت. وقد يسبب ذلك انخفاضا مروعا في دخل البنك من دفعيات رأس المال والارباح وقد يؤدي ذلك في الحالات القصوى الى عجز البنك عن تسديد التزاماته لاسواق المال، في هذه الحالة سيكون في حالة استلاف وعليه أن يستدعي رأس المال تحت الطلب حتى يتمكن من الدفع لدائنيه.

ويجب أن نذكر هنا بأنه في النهاية فان دافعي الضرائب للدول الغنية الاعضاء في البنك هم مصدر كل رأس المال تحت الطلب: واذا انهار البنك فان دافعي الضرائب هؤلاء الذين سيقع عليهم عبء النتائج المالية وبذلك فانه ليس هنالك من مفر من اعتبار البنك كيانا مستقلا حر الحركة. وبالعكس فانه يجب أن يحاسب على تصرفه وأن يكون محاسبا من قبلنا.

ان مسألة المحاسبة تتجاوز قضية الدفوعات الاقتصادية: فالبنك الدولي قوي بسبب قوتنا الاقتصادية المجتمعة، قوي لاننا نحن سكان الدول الغنية أقوياء. أن البنك يعمل باسمنا في الدول

النامية، وكما سنرى فان هنالك الكثير المريب الذي فعله هنالك، الكثير الذي أدى الى أذى الفقراء والمحتاجين، الكثير الذي خرب البيئة، الكثير المتعجرف الخاطىء.

أن لنا الحق في عرض مفصل لكل هذا، بالرغم من ذلك فاننا لا نحصل عليه في الوقت الحاضر – وهذا موضوع سأعود اليه في مناسبات عديدة في هذا الكتاب وعلى عكس ذلك فان أولئك الذين يحاولون معرفة المزيد عن البنك خلافا لما هو موجود في كتيبات العلاقات العامة المصقولة سيجدون أنه عليهم أن يكسروا شيفرة السرية والغموض التي تكون مناسبة أكثر للاستخبارات العسكرية منها الى مؤسسة تنموية.

تسليف المشروعات:

أن طريقة البنك الدولي «ابيرد» في التسليف – سواء جاء من ابيرد بشروط شبه تجارية أو من «الايدا» بشروط ميسرة جدا – قد وضعت تقليديا لدعم مشروعات خاصة في الدول النامية، وبالرغم من أن هنالك تغيرات مهمة في الطريق الا أن هذا التوجه ما زال مستمرا ففي ١٩٨٧ مثلا عندما بلغت جملة القروض المشتركة لكل من «الايدا» و«الابيرد» ١٧،٦٧٤ بليون دولار ذهبت ٢١٪ منها (٣،٤٣٥ بليونا) الى قطاع الطاقة معظمه لتمويل السدود الكهربائية الضخمة ولبناء محطات الطاقة لكن بعضه ذهب ايضا الى مشاريع النفط والغاز وتنجيم الفحم الحجري. في نفس العام حصلت مشاريع الزراعة والتنمية الريفية على ٢،٩٣٠ بليون (١٦،٦٪ من الجملة). أما المشروعات في قطاع النقل – الطرق مثلا – فقد حصلت على (٩،٩٪) ١،٧٤٥٪ بليون دولار، مشاريع تنمية المدن ١،٤٦٩ بليون: توفير المياه والصرف الصحي ٥،٥٪ (٩٦٩ مليون دولار) المواصلات الهاتفية ٩٨٢،٣ مليون دولار، الصناعة ٤١٨ مليون دولار (٢،٤٪) أما القطاعات الاخرى التي تتلقى مساعدة فهي تقع في قطاعات صغيرة وتتضمن التعليم، الاسكان، الصحة، والتغذية.

ليس بالضرورة أن تكون أنصبة القطاعات المختلفة ثابتة من سنة الى أخرى ففي عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ مثلا، حصلت مشاريع الزراعة والتنمية الريفية على نسبة أعلى من عام ١٩٨٧ وحصل قطاع المواصلات الهاتفية على ٠،٣٪ عام ١٩٨٦ في مقابل ٣،٩٪ في عام ١٩٨٧ وفي الجانب الاخر تفاوت نصيب مشاريع الطاقة بشدة في فترة الثلاث السنوات ٢٠٪ في ١٩٨٥، ١٨،٥٪ في ١٩٨٦ في مقابل ٢١٪ في عام ١٩٨٧.

يدعم البنك حوالي اثنين من كل خمسة مشروعات يكون التمويل فيها مشتركا، بمعنى مشاركة منظمات ثنائية ومتعددة الاطراف في تمويلها. وحتى عندما لا يكون هنالك ممولون عالميون فان البنك نادرا ما يسهم بأكثر من ثلث جملة المال المطلوب: يأتي معظم المتبقي من الدولة المتلقية. كما أن أموال البنك التي عادة ما تستخدم لسد نفقات تحويل العملات الاجنبية فلا يسمح بسحبها الا لمقابلة مشتريات خاصة كالمعدات أو لتغطية النفقات المباشرة للاستخدام، ان المقترض لا يأخذ كل المال فورا وقد تأخذ قروض المشروع أحيانا عشر سنوات حتى يتم انفاقها.

التنظيم القطاعي والبنيوي:

تعتبر قروض البنك في قطاع التنظيم هي أسرع القطاعات في الانفاق. في هذه القطاعات يستخدم فقط جزء قليل من المال لمقابلة النفقات المباشرة لمشاريع معينة بينما يذهب الباقي لدعم تغييرات السياسة في القطاع المعني. تحصلت باكستان على سبيل المثال على قروض من البنك بقيمة ١٧٨ مليون دولار عام ١٩٨٥: ذهب جزء من المال الى مشروعات في قطاع الطاقة اما الباقي فقد انفق على وعود الحكومة: أ/زيادة سعر الغاز الطبيعي حتى يمكن من خلق حافز يدفع القطاع الخاص ليشارك في الكشف والتنمية ب/تخفيض الدعم على اسعار الكهرباء القومية حتى تتمكن هذه في المستقبل من عكس نفقات الانتاج بصورة أكثر دقة ج/تشغيل الكهرباء لمنطقة كراتشي باستخدام الفحم المستورد بدلا عن الفحم المنتج محليا.

يوضح ذلك أن تغييرات السياسة القطاعية الواسعة هي المظهر المميز لقروض قطاع التنظيم وهذا يمثل رغبة البنك ليس في كونه مصدرا مهما للتمويل فحسب بل في لعب الدور المحوري في عمليات اتخاذ القرار في البلدان النامية.

هنالك نوع آخر من القروض تبدو فيه هذه الرغبة في أوضح تعبير لها وهو قرض التنظيم البنيوي – الهيكلي – فان أهم مظهر يميز هذه القروض هو أنها غير مرتبطة كلية بمشروعات، وأنها تنفق – عادة بسرعة شديدة – في مقابل تغييرات كبيرة في السياسة الاقتصادية على المستوى الوطني. هذه التغييرات تأتي بدعم تحليلي مقدر من قبل البنك ويقال أنها تأتي كنتيجة «لسياسة حوار» وتكافأ حكومات دول العالم الثالث التي توافق على هذا الطريق بالسماح لها بانفاق المال الذي استلمته على أي شيء تريد. وعلى سبيل المثال فقد وضع البنك مؤخرا مبلغ ٨٠ مليون دولار كقرض تنظيم بنيوي لدعم برنامج انعاش اقتصادي في كوستاريكا وكان الهدف المكتوب لهذا البرنامج «هو ترقية النمو السريع» خاصة من خلال التوسع في الصادرات في أسواق خارج أمريكا الوسطى. وكالقرض القطاعي لباكستان فقد ربط القرض بتغييرات في السياسة الاقتصادية ولكن التغييرات هذه المرة كانت على مستوى أكبر قبولا من أن تكون في قطاع واحد – الطاقة مثلا – فقد غطت الشروط الخاصة المرتبطة بالقرض مسائل مثل تخفيض التعريفة، تخفيض بعض أشكال الحماية، ادارة نسبة التحويل بما في ذلك التخفيض لسعر العملة؛ سياسة الحكومة المالية، ومستوى تدخل القطاع العام في الاقتصاد.

وكما هو الحال في كل قروض التنظيم البنيوي الاخرى فان المال لا ينفق على مشتريات محددة ولكن يمكن استخدامه بحرية لاغراض مختلفة التنوع بما في ذلك استيراد بضائع من الخارج؛ دفع استحقاق ديون خارجية قديمة أو اذا كانت النية متوفرة – ملء الجيوب الخاصة لوزراء الحكومة الفاسدين.



واذا طبقت قروض التنظيم على قطاع واحد أو على كل الاقتصاد فانها تدور حول السياسة المتبعة وقد يرى المراقب البريء هذه القروض كطريقة لتشجيع الحكومات على قبول النصائح الطيبة بينما يذكر آخرون بأن هذه القروض أشبه ما تكون برشاوي تستخدم بواسطة التكنوقراط في البنك الدولي لاقناع المسؤولين ذوي النفوذ في الاقطار الفقيرة بتسليم جوانب مهمة من السياسة الوطنية، باختصار ليبادلوا الحقوق الوطنية «بخلطة حساء ثقيل» اما الذين ما زالوا مشككين في قدرة البنك على ادارة اقتصاديات الدول النامية فيقولون بأن قروض التنظيم البنيوي كحالة الاعمى الذي يقود أعمى آخر.

وبالرغم من تضارب الآراء حولها فانه مما لا شك فيه أن قروض التنظيم البنيوي هي الشيء القادم. فقد بدأ البنك في زيادة نصيب قروض التنظيم البنيوي بانتظام في مجمل استماراته. كان إقراض البنك للتنظيم ١٩٪ فقط في عام ١٩٨٦ قفز الى أكثر من ٤ بليون (٢٣٪) في عام ١٩٨٧. وقد التزم الرئيس باربر كونابل بخلق مزيد من هذا النوع من القروض خلال التسعينات عندما قال: «أن التنظيم البنيوي شيء أساسي لاستراتيجية البنك في المساعدة... ليس هنالك من بديل».

اتبع القائد:

أحد الاسباب التي جعلتني أطيل الحديث عن البنك في هذا الفصل، أن البنك هو الذي يضبط الايقاع للتنمية المندمجة ليس فقط - كما ذكر من قبل - لان عددا متزايدا من البنوك التنموية الاقليمية قد صممت على نهجه وبالرغم من أن تلك هي الحقيقة لكن الشيء الاكثر أهمية هو أن كل وكالات المعونة الرسمية سواء أكانت ثنائية أو متعددة الاطراف تتعامل بطريقة قريبة منه، تقلد سياسته وأولوياته القطاعية الى حد كبير تشاركه فيما يمكن أن يطلق عليه «فلسفته التنموية».

وهكذا ففي الوقت الذي يركّز فيه البنك على سياسة الحوار مع الدول النامية يتحدث كرستوفرباتين وزير التنمية البريطانية لما وراء البحار بحماس عن الدعم البريطاني للتنظيم البنيوي ويؤكد بأننا سندخر جزءا أكبر من ميزانية معونتنا للاصلاحات السياسية.

وفي وصف لبرنامجها في أواخر الثمانينات كانت المعونة الامريكية تعزف على نفس النغمة البريطانية عندما تخبرنا بأنه من خلال سياسة الحوار تتفاهم الولايات المتحدة مع الحكومات للقضاء على أنواع الدعم غير المناسبة وسقوف أسعار الفائدة التي تحجب النمو الاقتصادي.

وبالطبع فان مثل هذه الاشياء قد قيلت بواسطة مسؤولي المعونة في فرنسا، المانيا، ايطاليا، اليابان وغيرها. وبقدر أكبر أو أقل فان كل منظمات المعونة الثنائية في الكتلة الغربية قد أتبعت نهج البنك وتعمل الآن في احداث ربط أساسي بين شروط المعونة في التنظيم البنيوي وبين الاصلاحات السياسية في الدول المتلقية.



صندوق النقد الدولي:

من المثير حقا أنه بالرغم من أن البنك هو – بدون شك – القوة الرئيسية التي رعت رسالة التنظيم البنيوي داخل صناعة المعونة، فان المفهوم نفسه هو حقيقة من ابتكار صندوق النقد الدولي وهو الذي كان يضغط بشدة على الدول للتنظيم بطريقة أو أخرى منذ الاربعينات وكالأشعة الخفية فان الافكار في التنمية الاقتصادية تروح ذهابا وايابا عبر شارع ١٩ في واشنطن بين مباني رئاسة البنك والصندوق وبذلك فانه من غير المستغرب أن يسكب الاول حماسته للتنظيم البنيوي من خلال نظرته لعمل الثاني.

يمتد التعاون بين البنك والصندوق الى أبعد من تنظيم الحفلات «الباخوسيه» التي تحتفل بالاجتماعات السنوية المشتركة للجان المحافظين. بالرغم من ذلك فان الحقيقة التي تقول بأنهما يشتريان من نفس الاماكن ليست قليلة الاهمية في كونها مؤشراً لنوع القيم التي يتقاسمانها ولانهم ايضا يروحون عن ضيوفهم في نفس فنادق الخمسة نجوم. ويؤجرون الليموزين من نفس المتعهدين ويحبون نفس ألوان الطعام فان ذلك يوضح بجلاء أن كلتا المؤسستين لهما أشياء كثيرة مشتركة. وللمؤسستين أيضا نفس عينات البنية الادارية فالأصوات في الصندوق – كما في البنك – مرتبطة بدرجة المساهمة الاقتصادية التي تقدمها كل دولة عضو. مرة أخرى، فان نصيب الأسد قد أخذ بواسطة الدول الصناعية القائدة: الولايات المتحدة ١٩،١٤٪ بريطانيا ٦،٦٣٪، المانيا ٥،٧٩٪، اليابان ٤،٥٣٪.

لم يكن الصندوق في يوم من الايام وكالة للمعونة – بالرغم من ذلك فهو متدخل بشدة في توفير التمويل للعالم الثالث وأصبح بذلك جزءا مكملا ومحوريا في «التنمية المندمجة». مهمة الصندوق الرئيسية هي تزويد الدول الأعضاء بالمال ليساعدها في تجاوز متاعب ميزان – المدفوعات قصير المدى، لكن هذا المال يتوفر فقط بعد أن توافق الدول المتلقية على سياسة اصلاحات في اقتصادياتها – باختصار للتنظيم البنيوي – وتعتبر المراقبة اللصيقة لتطبيق هذه الاصلاحات المتوقعة جزءا أصيلا في الاتفاق. بالرغم من ذلك فان للأقطار النامية حافزا قويا لقبول مثل هذه المراقبة ذلك لانها تجعلهم أكثر استحقاقا للمنح في عيون المقرضين الآخرين. وقد وضح من بعض التقديرات أن كلّ دولار يقدمه الصندوق لدول العالم الثالث يفتح الطريق أمام أربعة الى سبعة دولار من قروض جديدة وأيضا اعادة تمويل من البنوك التجارية وحكومات الدول الغنية.

وهي أيضا تفتح الطريق أمام الكميات الضخمة لاموال التنمية التي تقع تحت تصرف البنك الدولي. وبالتأكيد فان الرابط الاساسي بين المؤسستين هو أن عضوية البنك – وبالتالي الاهلية لقروض «ايدا» و«ابيرد» مرهونة بعضوية الصندوق.... وقد وصف أحد المراقبين ذلك كحيلة الجزرة والعصا الكلاسيكية.

فمن غير عضوية الصندوق لا يسمح بالدخول للبنك الدولي ومن غير التكيف مع أحكام الصندوق ليست هنالك معونة تنموية من البنك الدولي.

مؤامرة دافئة:

هنالك كثير من المجاملة المتبادلة بين الصندوق والبنك، فقد أعلنا أنهما يتقاسمان أهدافاً مشتركة لمساعدة الاعضاء في مجهوداتهم لتحسين الاوضاع الاقتصادية في بلدانهم.... أن مجالات السياسة الاقتصادية التي تتعامل فيها المؤسستان تكاملية ومتداخلة كما يكون أيضا في المساعدة المالية التي يقدمها كل منهما.

لهذه الغاية يشارك العاملون في البنك في مهام للصندوق في سبعة عشر بلدا عام ٨٥ – ١٩٨٦ كما شارك العاملون في ثمانية عشر بلدا في مهام البنك وتسير مهام البنك والصندوق متوازية أو متداخلة في أربعة وأربعين قطرا – في بعض الاحيان أكثر من مرة في البلد الواحد. في ٨٦ – ١٩٨٧، شارك موظفو الصندوق في سبع عشرة مهمة للبنك كما شارك عاملو البنك في خمس عشرة مهمة للصندوق. وبناء على تقرير الصندوق السنوي لعام ١٩٨٧ أنه بالاضافة الى ذلك هناك عدد من الامثلة لمهام البنك والصندوق المتوازية أو المتداخلة التي يشارك فيها عاملو المؤسستين جنبا الى جنب في الحقل.

ان الهدف من هذه الشبكة محدد جدا. فعندما يسافر موظفو البنك والصندوق مع بعض جنوبا فأنهم يفعلون ذلك لنشر كلمة التنظيم البنيوي – لاقناع الحكومات للرضوخ لسياسة الاصلاح.

ان اجماع المؤسستين على هذه المسألة كبير بحيث أنه في الحالات النادرة عندما ترفض فانهم يسدون الطرق في وجه الدولة الرافضة. ففي عام ١٩٨٧ مثلا قامت زامبيا بقطع ارتباطاتها مع الصندوق، أعقب ذلك توقف القروض التي كان يقدمها البنك الدولي مباشرة، لم تتوقف العقوبات هنا، فعندما اتضح أن قطع العلاقات مع الصندوق لا رجعة فيه. قامت ادارة التنمية لما وراء البحار البريطانية بسحب قرض كانت قد وافقت على مدّه قبل عدة شهور وعلى حد قول أحد الاقتصاديين الزامبيين فان المانحين الاخرين يرغبون في التعاون مع زامبيا فقط اذا توصلت الى اتفاقية مع الصندوق.

وفي مثل هذه الظروف يكون من الصعب تجنب النتيجة التي تؤدي الى أن هنالك مؤامرة على الطريق مؤامرة تتحد فيها الدول الغنية ومؤسساتها للضغط على أمم العالم الثالث لتغيير سياستها. وبالرغم من ذلك فقد أنكر كريستوفر باتين وزير التنمية البريطانية لما وراء البحار ذلك بجلاء انه من السخف النظر الى التنظيم البنيوي باعتباره شيئا مفروضا على الدول المقترضة غير الراغبة فيه من قبل الرأسماليين الغربيين المنتفعين وهو في الحقيقة على صواب.

ان المقترضين المعنيين هم حكومات الدول النامية ومعظمها - باستثناء زامبيا ١٩٨٧، ليست لهم فكرة في عدم الرغبة وعلى عكس ذلك فان وزراء المالية والرؤساء الديكتاتوريين - الفاسدين في آسيا، أفريقيا، وأمريكا اللاتينية يسافرون في أحذيتهم الفاخرة في عجلة غير مسبوقة (ليتم تنظيمهم) ولمثل هؤلاء الناس فان المال لم يكن قط سهلا بالنسبة لهم كما هو اليوم فبدون أي مشروعات معقدة لادارتها، وبدون أي حسابات مضطربة لمعالجتها يذهب المرتشون والقساة والقبيحون وهم يضحكون على طول الطريق الى البنك. فبالنسبة لهم يعتبر التنظيم البنيوي حلم أضحى حقيقة. ليست هنالك من تضحيات شخصية مطلوب تقديمها. كل ما عليهم عمله - بالرغم من غرابته الا انه حقيقة - «أن يقوموا باعتصار الفقراء» وهم في ذلك أصحاب خبرة واسعة.

حالة التنظيم:

وكما سنرى فيما بعد فان النتائج المترتبة على سياسات الحوار التي تمت خلال الثمانينات بين الرجال ذوي البدلات في واشنطن والرجال في الزي الرسمي من سانتياغو الى كنشاسا أو أي مكان آخر. قد كانت وبالاً على أكثر المجموعات بؤساً واستضعافاً في العالم الثالث وقد كان ذلك بسبب طبيعة التنظيم البنيوي وضوابط تثبيت الاقتصاد التي ابتكرت بواسطة البنك والصندوق. ولنفهم بالضبط لماذا كانت هذه الضوابط مؤذية للفقراء، علينا أولا أن نلم بالاشياء التي يطلب من الدول النامية التنظيم على نهجها.

كان للاثر السلبي العميق لصدمة النفط الثانية - ارتفاع أسعار في ١٩٧٩م - هو السبب الرئيسي، فقد حدث في وقت وجيز في كل انحاء العالم الثالث أن تضخمت فواتير الوارد بينما ظلت عائدات الصادر في مكانها وفي كثير من الاحيان خاصة في افريقيا استمرت في تدهور طويل مضطرد. ومن السهل رؤية النتائج في مجموعة الاقطار الاكثر فقرا. فقد ارتفع مجموع العجز التجاري بين ١٩٧٩ و١٩٨١ من ٤٥ بليون دولار الى ٩٠ بليون. وحتى في الدول النامية متوسطة الدخل فقد كانت النفقات الاقتصادية عالية. ارتفعت فاتورة النفط بين عام ٧٩ و١٩٨١ للفيليبين مثلا من ١ بليون الى ٢،٥ بليون دولار؛ ومن البديهي كما أشار الصندوق والبنك - فان اضطرابات اقتصادية بهذا المستوى تستدعي تنظيماً عاجلاً. وبمناقشة قضيتهم الخاصة (بالاصلاحات في السياسة) سياسة الاصلاحات فان المؤسستين تلفتان الانتباه للموضوع الهام الخاص بديون العالم الثالث والذي تجاوز الترليون دولار. كما سنرى في الفصل الرابع فان مشاريع التنمية الضخمة والتي تم من أجلها اقتراض معظم هذه الاموال قد تحولت الى أفيال بيضاء قلاع في السماء وكاندرانيات في الصحراء لا تغطي تكاليفها دعك عن تخفيض ربح. أضف الى ذلك فان كثيرا من الديون قد تم التعاقد عليها على شروط غير ثابتة وهو موقف خطير للمقترضين لان أسواق المال قد اتسمت تاريخيا بنسب فائدة عالية في السنوات الاخيرة وبذلك فقد أصبح لازما على الدول الفقيرة أن تخصص جزءا أكبر من عائدات الصادرات لخدمة ديونها القديمة. ان اعادة دفع الارباح وأصول الدين تكلف

البرازيل مثلا ٤/٥ مجموع العائد من صادراتها السنوية وهو مبلغ يعادل الحد الأدنى لاجور ١٦ مليون عامل. قامت دول أمريكا اللاتينية بدفع ٥٥ مليون لدائنيها في الفترة من عام ٨٢ - ١٩٨٧ بالطبع فان ارتفاع أسعار النفط لعام ١٩٧٩ وارتفاع عبء الدين هما السببان لسياسة الاصلاحات التي كان على الدول النامية تطبيقها في الثمانينات بالرغم من ذلك فهما العاملان الرئيسيان في شبكة الضغوط المتداخلة التي سيتعرض لها العالم الثالث وهما يساعدان على شرح السبب الذي جعل البنك والصندوق بالتضامن مع الوكالات الثانية لدعم عملية التنظيم البنيوي. ان الدول التي تستورد أكثر من أن تصدر والتي تنفق أكثر مما تدخل تعيش في اقتصاد «بلاد الواقواق»؛ ويجب عليها أن تفعل شيئا حيال ذلك. على الاقل عليها الا تتوقع الاستمرار في الحصول على المعونة إذا لم تكن مستعدة لاعادة ترتيب بيتها في حالة نظام. واذا لم تفعل ذلك فستكون كالمبذر غير المرغوب فيه والذي يتوقع من أصدقائه ومعارفه تدبير المال الضروري كلما تورط في مصاعب اقتصادية هذا بالطبع بتبسيط شديد. فليس كل حكومات العالم الثالث. وقليل جدا من شعوب العالم الثالث مبذرة. كما أني لا أود أن أعطي الانطباع بأن الشعوب النامية هي التي يقع عليها اللوم كليا في هذا المأزق. بالرغم من أن تلك هي وجهة النظر التي يراها البنك والصندوق وعلى عكس ذلك فان العوامل المحركة ذات طبيعة خارجية بدرجة كبيرة وأن الدول الفقيرة لا تملك السيطرة عليها. فان أسعار النفط وارتفاع نسب الفائدة ليست أخطاءهم ولا يمكن اعتبارهم مسؤولين عن شروط التجارة المتدهورة والتي خفضت بصورة جذرية - في السنوات الاخيرة - قيمة البضائع المصدرة. كما أنهم ليسوا ملومين عن نظام الحماية في الدول الغنية والذي يجعل فرصة السوق صعبة، وأخيرا فانه لا يمكن ادانة أحد من الاحياء اليوم عن تاريخ ازدهرت فيه أمبراطورية الشمال على حساب الجنوب. كل هذه الاشياء حقيقة ولكن ما هو حقيقة أيضا أنه ليس هنالك معيار للوم الآخرين أو الطقس أو الماضي أو أي كيان أو نفوذ خارجي بمشاكل الفرد الذاتية. ان رؤساء العالم الثالث والذين هم عرضة «لعقدة التضحية» والتي يعطونها تعبيرات صاخبة في عدة أشكال هم في الواقع يضيعون أنفاسهم. أن النداءات لنظام اقتصادي عالمي جديد وغيرها من الصيغ هي مجرد هواء ساخن فان أي قدر من الخطب الرنانة ومن مؤتمرات الامم المتحدة غير قادرة على تحويل هذه الافكار من الاثير واعطائها شكلا حقيقيا ملموسا.

تعيش الدول النامية دائما في خضم حقائق أواخر القرن العشرين العارية الملموسة. وأكثر تلك الحقائق أهمية والتي عليهم قبولها هي النظام العالمي الموجود باعتباره شيئا لا مفر منه حتى ولو كان ذلك باعتبار هذه الدول لا حيلة لها في تغيير أي شيء خارج حدودها أما بالنسبة لتلك الدول التي تنفق أكثر مما تجني والتي ليس لها شيء خاص تساوم عليه - موقع استراتيجي حيوي مثلا - فان التنظيم البنيوي ضرورة عملية بسيطة لا مفر منها ولا يمكن تجنبها. ولهذا الحد فان مؤسسات التنمية المندمجة ليست مخطئة في أن تصنع الاقتصاد الذي تريد بمنح مشروطة باجراء سياسة اصلاحيات كبيرة في الدولة المتلقية «للمنح» ولكن الشيء غير السار هو طبيعة الاصلاحات التي يطالبون بها.

حل الرجل الفقير:

ليتم تحقيق هدف واضح وبسيط لزيادة عائدات البلاد وخفض نفقاتها فان التنظيم البنيوي يشمل كل أو معظم الاجراءات التقشفية الاتية: خفض قيمة العملة المحلية - لان هذا نظريا لا يشجع الواردات - يجعلها أكثر كلفة ويعطي حافزا ومنشطا للصادرات، خفض النفقات الحكومية خصوصا في مجالات التعليم والصحة، تخفيضات جذرية أو الغاء كامل لدعم الاغذية وغيرها من المستهلكات، خفض المرتبات وتحديد سعر الفائدة - والتي صممت لخفض مستوى الاستهلاك العام في مجتمعات (بنياتها معدلة) يتبع ذلك الغاء التحكم في الاسعار مصحوبا بتحويل فعاليات القطاع العام لقطاع خاص وزيادات سريعة في أسعار الخدمات التي تقدم كالماء والكهرباء وأخيرا ضرائب عالية ونسب فائدة مرتفعة.

وبتعديلات طفيفة مسموح بها لظروف محلية مختلفة فان مجموعة الاجراءات هذه قد طبقت في كل دولة أخذت دراهم من الصندوق أو البنك. ان الامر لا يحتاج الى قدرات غير طبيعية للتنبؤ بالنتائج التي تلحق بأكثر المجموعات فقرا ومعاناة في العالم الثالث بالطبع فان القطع في ميزانيات العناية الصحية الاولية يؤذي الفقراء، وأن خفض المرتبات يؤذي الفقراء وأن الاسعار العالمية للخدمات الاساسية«تؤذي الفقراء. هذا المنطق أوجدته الحقائق التالية:-

في الفترة من ٧٧ الى ١٩٨٥ سمحت «بيرو» للتنمية فيها أن توجه بواسطة الصندوق الذي تبنى برنامجين كبيرين للتنظيم البنيوي، في هذه الفترة انخفض دخل الفرد بنسبة ٢٠٪ ارتفع التضخم من ٣٠ الى ١٦٠٪، زادت البطالة وشبه البطالة زيادة درامية، تساقطت المرتبات في القطاع الرسمي للاقتصاد كالاحجار - بنهاية عام ١٩٨٥ كان ما ياخذه العامل يعادل فقط ٦٤٪ عمّا كان عليه في ١٩٧٩ - ٤٤٪ فقط في ١٩٧٣. في الوقت نفسه نزلت النفقات الحكومية على القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم من ٢٦ الى ١٨٪ من الميزانية.

دعم الغذاء والوقود الحيويّن للعائلات الفقيرة قد ألغي نهائيا. انخفض مستوى كمية الغذاء عن الفرد بنسبة ٢٦٪ وارتفع سوء التغذية عند الاطفال من ٤٢ الى ٦٨٪ من مجموع الاطفال. في عام ١٩٨٤ كانت حكومة الفيلبين - ثم في ١٩٨٥ - تحت قيادة الطاغية فيرناندو ماركوس قد توصلت الى اتفاقية مع الصندوق. وفي مقابل دعم الصندوق لميزان المدفوعات قد قامت بوضع عدة اصلاحات عديدة في مجالات التعريفة، الطاقة والاستثمار العام. الحد من نفقات الحكومة الاجتماعية، زيادة الضرائب ووضع ضوابط على حجم الفائدة، ونتيجة لذلك وفي خلال عام واحد تراجع الدخل القومي ١٠ سنوات الى الخلف الى مستواه عام ١٩٧٥. هبطت الدخول الحقيقية لكل مجموعة عاملين ولكل صناعة بنسبة ٤٦٪ في المتوسط لكل ذوي المرتبات في المدن من ١٩٨٢ الى ١٩٨٥ وبنسبة ٤٨٪ لاصحاب الاعمال الحرة وفي المناطق الريفية كان الهبوط بنسبة ٣١٪ لاصحاب المرتبات و٤١٪ للاعمال الحرة. وفي الربع الاخير لعام ١٩٨٥ كانت المرتبات قد انخفضت في المناطق

الحضرية الى ربع تقديرات البنك الدولي (لعتبة الفقر) لمنزل يعول ٦ أفراد. في الوقت الذي تدنت فيه في المناطق الريفية بنسبة أقل ٢٢٪ كحد أدنى. كذلك انخفض الانفاق الحكومي على التعليم بـ ٣٠٪ أقل من مستوى ١٩٧٩. كذلك تأثير الانفاق على خدمات العناية الصحية الاولية بشدة فقد وصل في نهاية عام ١٩٨٥ الى ٥ مرات أقل من دعم أربعة مستشفيات خاصة حديثة موجه لذوي الدخول المرتفعة. اما في سيريلانكا حيث خفضت الدعم على الاغذية بصورة جادة كان التنظيم البنيوي يعني أن الاكثر فقرا هم حوالي ٣٠٪ من السكان أصبحوا يعانون تدهورا متصلا في ما يستهلكون من سعرات حرارية في خلال الثمانينات بينما طرأ تحسين على وضع الـ ٥٠٪ من القمة. كما انخفضت نفقات التعليم والصحة بصورة كبيرة.

في شيلي أدت سياسات التنظيم البنيوي الى زيادة في العطالة والى التضخم الذي يبدو أنه قد أصاب البضائع المشتراة من قبل الفقراء أكثر من تلك المشتراة من قبل الاغنياء. ازداد سوء التغذية عند الاطفال في سن المدارس في سانتياغو وبالتالي ازدادت أمراض الفقر كالسل والتايفويد وتضخم الكبد والطحال......

في جمايكا ادى توقيع الاتفاقية مع الصندوق في عام ١٩٨٤ الى سحب الدعم الحكومي الذي كان يحتفظ باسعار الغذاء لتكون في متناول الفقراء والمعوزين كما أدى الى نقص كبير في نفقات الصحة والتعليم. ازدادت نسبة الاطفال المصابين بسوء التغذية كما هبطت الدخول الحقيقية للعائلة بسرعة حادة.

في البرازيل قادت سياسة التنظيم البنيوي التي رعاها الصندوق والبنك الى خفض كبير في نفقات الحكومة الاجتماعية خلال الثمانينات خاصة في مجال العناية الصحية الاساسية وفي التعليم ونتيجة لذلك فقد زادت بصورة حادة نسبة الوفيات للاطفال وفي نسبة الرسوب والتسرب الطلابي. زادت أيضا نسبة التخلص من الاطفال واهمال الواجبات.

وفي المتوسط فانه في كل عام من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ كان هناك ٤٧ بلدا في العالم الثالث يتبعون برامج التنظيم البنيوي التي يرعاها صندوق النقد الدولي. وقد وصل تدفق المصادر من الصندوق خلال هذه الفترة الى ٣٠ بليون دولار. كان هناك ايضا واحد وعشرون بلدا أخذت قروضا من البنك الدولي للتنظيم القطاعي أو البنيوي. كما أن عددا آخر من الدول قد قام بالتنظيم بصور مختلفة تحت ضغط مانحي المعونة الثنائية الاقوياء؟ وفي خلال نفس الفترة لم يكن الامر مصادفة أن تتعرض ٣/٤ الدول في امريكا اللاتينية وفي افريقيا الى انخفاضات في دخولها القومية. وقد كان اطفال العائلات الفقيرة أكثر المتضررين من تدهور العناية بالاطفال المسجلين في كل الاقطار النامية، ثماني دول في أمريكا اللاتينية، ست عشرة في افريقيا شبه الصحراء، ثلاث في شمال افريقيا والشرق الاوسط وأربع في جنوب وشرق آسيا قد تعرضت بصورة خاصة لمشاكل قاسية وفي كل الحالات تقريبا كان ذلك يعود مباشرة لانعدام ضرورات الحياة التي احدثها التنظيم البنيوي. واذا كانت

حكومات العالم الثالث التي طبقت سياسة الاصلاحات التي يرعاها البنك والصندوق قد سعت لخدمة شعوبها أكثر من قهرها واذا سخرت نفسها حقيقة للمصلحة العامة أكثر من الثروة الخاصة والسلطة فقد لا يكون ضروريا أن يحدث التنظيم البنيوي مثل هذا الضرر.

وفي بلد مثل الباكستان حيث ينفق ٣٤,٨٪ من الميزانية القومية على الجيش وواحد٪ فقط على الصحة فانه من الواضح أن عبء النفقات المقتطعة يجب أن لا يتحمله الفقراء. ان للحكومة الخيار في أن تقتطع أو تحفظ. وينطبق نفس الشيء على سريلانكا عندما خصصت في احدى السنوات مبلغ ١,٧ بليون روبية لدعم الخبز للفقراء في مقابل الدعم المقدر في حدود ثلاثة بليون. وقد قيل أن النقص في الموارد هو الذي أدى الى عدم وصول الدعم الى المستوى المقدر. الا أن هذا الالتزام الرائع بالتقشف لم يمنع الحكومة من دعم الخطوط الجوية الوطنية ببليون روبية.

وبالمثل في بلد كزائير التي كانت تقوم بالتنظيم مع البنك والصندوق لسنوات: أكان حقا ضروريا فصل ٧ آلاف مدرس من النظام التعليمي لان هناك أسباباً تتعلق بالميزانية بينما يمتلك الرئيس موبوتوسيسي سيكو ٥١ عربة مرسيدس بينز واحدى عشرة قلعة في بلجيكا وفرنسا وفيلا للصيف في كوستاسول؟

مثل هذه الصدمات والتجاوزات - كما سنرى في الكتاب - تدمغ سلوك كثير من الحكومات في العالم الثالث التي تقوى وتتقوى بالدعم المتوفر لديها من خلال قروض التنظيم البنيوي. قليلة جدا هي الانظمة التي تملك تفويضا جماهيريا وبالتالي فانه لا أحد يملك أكثر من اهتمام عابر بالفقراء في بلده. بعضهم يخرق حقوق الانسان بأكثر الطرق مباشرة وقسوة. وآخرون مبذرون فاسدون وأوغاد ومعظمهم مصاب بفيروس الفساد.

الوكالات تعرف ذلك وتتغاضى عنه. فالشروط التي على الحكومات الالتزام بها قبل استلام قرض التنظيم البنيوي لا تشمل على سبيل المثال، تحسين حقوق الانسان، زيادة حرية الكلام، خفض الانفاق العسكري، السيطرة على استقلال النفوذ أو أي اصلاحات أخرى مماثلة.

والوكالات أيضا على علم بالضرر الذي يمكن أن يلحقه ذلك التنظيم بالأفقر من الفقراء على وجه الخصوص ولكونهم يغضون النظر عن ذلك أيضا. وقد تكون هناك اشارات رمزية من وقت لآخر للتخفيف بناء على رغبة العلاقات العامة الا أن الحقيقة الماثلة أن العجلة مستمرة في الدوران دون شفقة. أن صندوق النقد والبنك الدولي، وكريستوفر باتين بوعده بأن ادارة التنمية البريطانية لما وراء البحار ستساعد كل دولة تجري التنظيمات الضرورية المؤلمة، والوكالة الامريكية للتنمية العالمية «يوأس أيد» بالتزامها سياسة الحوار وأيضا كل وكالة معونة غربية أو مؤسسة تمويل تنموي ذات وزن معقول كلها اليوم تركب نفس الموجة.



فاشلة حتى بشروطها هي:

اذا كان كل هذا الاندفاع الواسع نحو التنظيم قد تمخض عن مكتسبات اقتصادية ملموسة ويمكن قياسها لمكان الاذى الذي لحق بالفقراء مقبولا على الاقل لاولئك الذين يؤمنون بأن الغاية تبرر الوسيلة. الا أنه من الصعب في الواقع أن تثبت قصص النجاح من أي نوع.

تشير الوكالات نفسها الى التحسن الملحوظ في تدفق الصادرات في الدول التي تبنت التنظيم. وحتى هذا المنحى فان لكل خط يلمع هناك دخان. فبالطبع اذا كانت هنالك عشرون دولة تنتج كلها بضائع زراعية متشابهة فان أسواق العالم ستتشبع بهذه البضائع وستهبط الاسعار وبالتالي فان عائد الصادرات سيخفض بدلا من أن يزيد – وبازدياد الدول التي تتبع برامج التنظيم فان هذا الموضوع الهام سيكون بارزا بصورة مخيفة في المستقبل. وفي النهاية فان البنك الدولي يطرح الان بشدة موضوع قيامه بدور القوى الاستعمارية التي تأمر بما يجب انتاجه في حدود امبراطوريتها. وفي دراسة حديثة عن هذه السياسة – على سبيل المثال – قد دعت لمساندة الفكرة التي تقول بأن برامج التنظيم. SAL. عبر العالم يجب أن تكون منسّقة مع بعضها حتى لا تتشبع بمصادر امداد متعددة أكثر مما يجب.

ان زيادة الصادر هو أحد الاهداف المفتاحية للتنظيم البنيوي، ويعتبر خفض العجز في الميزانية على نفس درجة الاهمية وبهذا فقد كان أمرا مزعجا أن يعلم المرء من احدى الدراسات السرية الداخلية لقروض البنك الدولي للتنظيم البنيوي بأنه منذ ١٩٨٠ هناك فقط دولتان من الدول التي تلقت قروضا تمكننا من خفض العجز في الميزانية بصورة أساسية. هناك هدف محوري آخر لبرامج التنظيم البنيوي وهو التمكن من مشاركة أوسع القطاع الخاص في الاقتصاديات القومية وكما وضعها البنك الدولي نفسه بسحب النشاط الاقتصادي من الادارة الحكومية البطيئة «وغير المتمكنة» وبالعودة الى السوق فان ازالة التشوهات والعقبات ستكون جاهزة للتحقيق. ومن سخريات القدر أن تأتي القروض بنتائج عكسية ففي خلال خمس سنوات من رعاية البنك الدولي للتنظيم البنيوي في تركيا مثلا – فقد انخفضت مشاركة القطاع الخاص في جملة الاستثمارات من ٤٨،٨٪ الى ٤٠،٩٪ وفي ساحل العاج فقد استخدمت قروض التنظيم البنيوي – بناء على وثائق سرية داخلية في تمويل الالتزامات المالية لعدة مؤسسات زراعية حكومية بمعنى آخر لدعم البيروقراطيات الحكومية غير الكفوءة وفي كينيا لم يوجه القرض لمسألة احتمال نزع نصيب الحكومة في الاستثمارات غير الحكومية...

أما القرض للسنغال فقد دفع لتطوير النفقات للمشاريع فوق الحكومية خاصة في القطاع الزراعي وفي القرض لتايلاند أخذت الخدمة المدنية معظم المال وفي زامبيا كذلك – قبل قطع علاقاتها مع

الصندوق. علق أحد مسؤولي الصندوق عن مجهودات مبكرة للتنظيم البنيوي في ذلك البلد الافريقي قائلا: من العدل القول بأن ما فعلناه هو السماح لزامبيا لدعم مستوى المعيشة للخدمة المدنية (والتي تصل متطلباتها المالية الى ٢٠٪ من جملة الناتج القومي) والتي لا علاقة لها كليا مع بقية الاقتصاد. ان التقارير المسؤولة التي تحدثت عن مثل هذه الاخطاء والفشل اضافة الى الاحصائيات المتوفرة لاتجاه قروض التنظيم البنيوي لالحاق الاذى برغبات الاكثر فقرا وعوزا في المجتمع لا تحدث أي تأثير في تفكير أو سلوك البنك والصندوق. وكما رأينا على عكس ذلك فان دور التنظيم البنيوي في تزايد مضطرد في داخل الجهود التنموية ككل. ان استمرار هذا الحال متجاهلا الادلة المتزايدة للاخطار والتكاليف البشرية يعود على الاقل بصورة جزئية للعجرفة والغرور والتبلد للكبار صنّاع السياسة في البنك والصندوق، هذه المظاهر تبدو واضحة في الاجتماعات السنوية المشتركة لمجلس المحافظين.

وترتبط بذلك الحقيقة التي تقول أنه عندما يذهب مسؤولو هاتين المؤسستين للعالم الثالث فانهم لا يتحدثون مع دمى لكن وزراء، رؤساء، وكبار رجال الخدمة المدنية. أما الفلاحون والسكان العشوائيون والمعدمون وأطفال الشوارع قلما يرون من قبل البيروقراطيين الزائرين، وبهذا فانه من غير المدهش أن تكون رغبات ورفاهية الفقراء اضافة الى طاقاتهم وامكاناتهم يتم تجاهلها في عمليات التنظيم الهنيوي. وهذا المردود شيء حتمي في نظام يسمح بسياسة اصلاحات تم تأليفها بواسطة غرباء منعمين بالتضامن مع الصفوة المحلية. وليس لاحد من هاتين الجموعتين تجربة مباشرة مع الفقر.

انتصار السماسرة:

هناك مشكلة تمتد الى ما وراء الشخصيات الفردية وتصيب صناعة التنمية ككل. انها مشكلة استلاب في عالم اعطيت فيه السمسرة تفويضا غير محدود لتصنع الصفقات، وتشكيل الاحداث وتقرير مستقبل الملايين.

تبدو المشكلة في أبسط صورها على النحو التالي: نحن دافعي الضرائب في الدول الغنية قد نظمنا للوسطاء ليعملوا باسمنا لمساعدة الفقراء في الاقطار النامية. والوسطاء المعنيون هم موظفو المؤسسات المختلفة التي عرضت في هذا الفصل خصوصا وكالات المعونة الثنائية والمتعددة الاطراف، منظمات المساعدة الغنية التابعة للامم المتحدة، بنوك وصناديق التنمية المختلفة. لا أحد يراقب أو يسيطر على أي من هذه المؤسسات واذا تم أي نوع من المحاسبة فان ذلك يتم عبر مؤسسات لها نفس الطابع. أن سريتهم المبالغ فيها، خصوصيتهم، وثائقهم المصنفة والمحظورة، ومحاضر اجتماعاتهم المغلقة، كلها تتآمر لحجب أي نوع من الرؤية لاعمالهم.

حتى اليونسكو والتي سخرت بموجب دستورها لترقية «حقوق الانسان والحريات الاساسية» بما فيها حرية الكلام نجدها ترغب في موظفين لا يوصلون لأي شخص أي معلومات معروفة لديهم «لاي شخص» بسبب موقعهم الرسمي وهو التزام لا يتوقف بالتقاعد أو الاستقالة وينطبق نفس الحظر على كل وكالات الامم المتحدة، وهي بالرغم من ذلك تبدو أخف بجانب البنك الدولي المؤسسة التي أتقنت فن عدم الاختراق البيروقراطي. وحتى المحافظون يكونون طرفا لبعض تقييمات الموظفين خصوصا في البرامج والمشاريع الخلافية. هذه الوثائق غير متاحة للحكومات أو للجمهور باعتبارها «أوراقا داخلية» وبالمثل فالوثائق المعدة لمجلس المديرين لتمكينهم من اتخاذ القرار بالموافقة أو عدم الموافقة على القروض تعتبر سرية جدا وغير متاحة رسميا وغير مسموح بتداولها. ودافع الضرائب العادي في الدول الاعضاء في البنك ليس له أي طريق بالمرة لاي معلومات من أي نوع من المؤسسة غير تلك المادة المخدرة التي تختارها للنشر.

في صندوق النقد الدولي هناك كم هائل من الاحصائيات يعتبر سريا، وبمصاحبة حراس خاصين مع محظورات تغطي تقارير الموظفين في الاقتصاديات القومية، تقارير الاتصالات والمستشارين، وأوراق توضح طلب أحد الدول الاعضاء لاستخدام موارد الصندوق كل هذه التقارير تعتبر سرية جدا ولا يمكن السماح بنشرها حتى بالنسبة للعضو المعني.

اما في الوكالات الثنائية بالرغم من أن بعضها يعتبر مفتوحاً نسبياً كالـ«يواس أيد» U.S.AID الوكالة الامريكية للتنمية العالمية، فان البعض الاخر مغلق بشدة. تقوم الادارة البريطانية للتنمية لما وراء البحار – مثلا – باخفاء المعلومات المفصلة التي تقوم بجمعها عن معظم مشروعاتها وبرامجها خلف الستار الخانق «لقسم الاسرار الرسمي» أما دافع الضرائب البريطاني الذي لا يرغب في فعل شيء أكثر جرما من زيارة المكتبة يجب أن يرافق، ويبقى تحت المراقبة، ويسمح له فقط بالنظر في مقتطفات تم تحريرها في وثائق المشروعات (معظمها مصنف) ويبدو أن هذا أمرا غير مناسب لادارة معونة تمول من قبل الجمهور في بلد ديمقراطي غربي كبير.

نجد الوسطاء في الدول النامية أيضا يتصرفون كأنهم غير محاسبين من أي أحد. وهم هنا يمثلون الفقراء لا موظفي المعونة ولكنهم وزراء ورؤساء. ومن سوء الطالع أن يكون معظم هؤلاء ليسوا باكثر من قساة صعاليك وقد نال معظمهم السلطة ليس من خلال صندوق الانتخابات ولكن عبر فوهة البندقية.

في عام ١٩٨٨ حوالي ٢٩ دولة نامية في أفريقيا، عشر في امريكا الجنوبية، ست في الشرق الاوسط، ثلاث في جنوب آسيا وعشر أخرى في الشرق الاقصى تحكم بواسطة العسكر وترزح معظم الدول الباقية تحت شكل من أشكال الديكتاتورية المدنية.

وبوجود موظفي خدمة مدنية عالميون في كفة ورجال عصابات ومرضى نفسيون في الكفة الاخرى نجد أنفسنا في موقف تتحدث فيه منظمات المعونة للحكومات والحكومات تتحدث الى المنظمات والحكومات أيضا تتحدث للحكومات ومنظمات المعونة تتحدث حتما بينها. وإذا كانت

هذه تنمية فهي اذا لا شيء أكثر من مقاصة بين بيروقراطيين واوتوقراطيين - صفقة تتم باسم آخرين بواسطة وسطاء وسماسرة. الأصول الحقيقية في المسألة - دافعو الضرائب في الدول الغنية والفقراء في الجنوب - يعاملون كانهم أشياء عرضية للحدث الرئيس - هذا الاستلاب الشامل على هذا المستوى العالمي قد أصبح قدرا مقدورا بدرجة أنه ليس هناك من مسألة جدية للبنية: أو المؤسسات أو الدوافع أو سلوكيات صناعة التنمية. كل ما يمكن قوله «انها هناك» بطريقة غامضة وغير واضحة.

بدايات:

بالرغم من ذلك فانها لم تكن «هنالك» منذ زمن طويل، انها بالقطع ابداع حياتنا وازماتنا. بكل هذا الكم من الجدل الفارغ الذي أثارته فقد ملأ الفراغ حقيقة بان بدأ الامر بمؤتمرين كبيرين - المؤتمر التأسيسي للامم المتحدة في سان فرانسيسكو في يونيو ١٩٤٥م ومن قبله مؤتمر النقد الدولي الذي انعقد في بريتون وودز، نيو هامشير في الفترة من ١ الى ٢٢ يوليو ١٩٤٤م.

يعتبر مؤتمر بريتون وودز هو الاكثر أهمية بين الاثنين. كان العمل الاولى للاجتماع وضع أسس لنظام نقدي مستقر ومفتوح لعالم ما بعد الحرب. ولكن كان هناك هدف ثانوي وهو أخذ خطوات نحو الاعتراف بالحريات الاربع التي عرفها الرئيس روزفلت بأنها الاهداف طويلة المدى للحلفاء الغربيين متضمنة «الحرية من الحاجة في كل العالم» وكانت تلك الفقرة الأساس في خلق وانشاء البنك الدولي - وصندوق النقد الدولي.

لم يكن احد من المؤسسين نشطا بالقدر الكافي في المساعدة لتحرير الدول النامية من الحاجة. كان اهتمام الصندوق الاكبر بالاقتصاديات الصناعية وظل كذلك لسنوات والبنك من جانبه قد ركز قرضه الاول في مشروعات هدفت الى اعادة تعمير أوروبا بعد الحرب كانت فرنسا، هولندا، الدانمارك ولكسمبيرج هي أول أربع دول تستقبل قروض البنك الدولي للتنمية واعادة التعمير. الا أنه في عام ١٩٤٨ انضمت شيلي للقائمة وفي عام ١٩٤٩ أنضمت المكسيك وتبعتها البرازيل ثم انتقلت القروض بشدة نحو الجنوب واضعا في اعتباره ملاحظة ابداها جوني ج. ماكلوي حين قال: «لقد غطى الجزء الاكبر من شق نشاط البنك في اعادة التعمير اما شق التنمية فهو في الطريق».

وفي حوالي نفس الوقت بدأ ايضا تطور هام في جانب التركيز يأخذ مكانه في الجسم العظيم متعدد الاغراض الذي أسس في نهاية الحرب العالمية الثانية وهو الامم المتحدة في اعقاب التوقيع على ميثاق الامم المتحدة في سان فرانسيسكو في ٢٦ يونيه ١٩٤٥ حضرت المنظمة نفسها في رئاستها بنيويورك. كانت أهم اهتماماتها العاجلة مع دعم السلام ومقاومة الخلخلة البشرية الكبرى التي احدثتها الحرب في أوروبا. وكنتيجة لذلك ربما كانت أكثر شعبها نشاطاً في أيامها الاولى هي ادارة الاغاثة واعادة التأهيل التي تعنى باللاجئين وعندما انتهت مدة الادارة في ٤٧ - ١٩٤٨ نقل موظفوها الى وكالات متخصصة اخرى والتي كانت قد بدأت في الظهور من خلال نظام الامم المتحدة.

ومنذ ذلك التاريخ انتقل اهتمام الامم المتحدة – كما فعل البنك الدولي – بعيدا عن أوروبا وبدأ في التركيز على الجنوب الفقير. ويعتبر الرابع من ديسمبر ١٩٤٨ يوما مشهودا عندما لفتت الجمعية العمومية الانتباه بنقص الخبراء والموارد الفنية فيما سمي بالمناطق المتخلفة. وكان القرار رقم (٢٠٠) الذي صدّق على أموال لتمكين السكرتير العام لتحريك فرق عالمية من الخبراء عبر الامم المتحدة لتقديم النصح للحكومات في التنمية الاقتصادية ويساعد على تدريب الفنيين في البلدان النامية ويساعد الحكومات في الحصول على العمالة الفنية والمعدات والمؤن في تنظيم جهودها التنموية.

لم يكن هذا التركيز قاصرا على الوكالات متعددة الأطراف فقط ففي الولايات المتحدة اعلنت في عام ١٩٤٩ خطة للرئيس هاري ترومان والتي نادت في النقطة الرابعة ببذل جهد عالمي عريض لتحقيق السلام، الوفرة والحرية. وقد وضح هذا النداء في وجهة نظر الرئيس التي تقول «اكثر من نصف سكان العالم يعيشون ظروفا تقترب من البؤس – حياتهم الاقتصادية متخلفة – وراكدة وفقرهم إعاقة وتهديد لهم وللمناطق الاكبر ازدهارا... اعتقد انه علينا ان نتيح لمجلس السلام فوائض مخزوننا من المعونة الفنية حتى نساعدهم في فهم تطلعاتهم لحياة أفضل. وبالتعاون مع أمم أخرى علينا رعاية استثمار رأس المال في المناطق المحتاجة للتنمية.

وبمعنى أوضح فقد وصلت «المعونة الاجنبية». اكثر من ذلك، فان الامم المتحدة، البنك الدولي وهاري ترومان يبدو انهم اتفقوا جميعا على ما يجب عمله تجاه التنمية. كما اتفقوا على ان هناك مجموعة محددة يجب ان تحصل عليها. وكانت واحدة من نتائج ذلك هي فرض وحدة صناعية على أمم منفصلة عن بعضها بدرجة كبيرة جغرافيا، ثقافيا، اقتصاديا وسياسيا. والفكرة بان لهم شيئا أساسيا يجمع بينهم قد استمدت مباشرة من الحقيقة التي تشير الى أنهم جميعاً جاؤا لينظر اليهم باعتبارهم مانحي معونة بارزين. كما أوضح ذلك الاقتصادي البريطاني المحترم لوردباور «ان العالم الثالث وتوابعه ومترادفاته كالدول المتخلفة والدول النامية وكل هذه المصطلحات تستخدم حتى اليوم – واليوم أيضا الجنوب – هي جميعا، لاهداف عملية، مجموعة اقطار تطلب وتستلم حكوماتها مع الاستثناء النادر – معونة رسمية من الغرب. أن مفهوم العالم الثالث أو الجنوب وسياسة المعونة الرسمية أشياء لا يمكن الفصل بينها.

إنهما وجهان لعملة واحدة ان العالم الثالث هو نتاج للمعونة الاجنبية ومن دون معونة أجنبية ليس هناك عالم ثالث».

قوى الحفز:

قد يكون مقنعا ان نعتقد بان القرار الخاص باجراء برامج إعانة على نطاق واسع هو نتاج تفكير رسمي وواضح من جانب الدول الصناعية في فترة ما بعد الحرب الا أن الحقيقة على غير ذلك. هناك عدة دوافع مختلفة تعمل منذ البداية جنبا الى جنب والنتيجة اليوم ان سيكولوجية منح المعونة ذات طبيعة فصامية وهي مدفوعة الى الامام بدوافع متناقضة بعضها عطوف والآخر شرير وآخر عصابي.

اذا أخذنا حالة الولايات المتحدة فان هناك منذ البداية «لوبي» قوى يساند المعونة باعتبارها فضيلة اخلاقية وانسانية وربما كان ترومان هو أكثر رعاة هذا الخط من التفكير قوة.

هناك ايضا هربرت هوفر الذي قام بناء على طلب ترومان بجولة امتدت لـ ٥٠ الف ميل عبر ٣٨ دولة عقب الحرب مباشرة لتقييم امدادات الغذاء على مستوى العالم وليرى الكيفية التي يمكن أن توزع بها فوائض امريكا الشمالية وعند عودته خاطب الشعب الامريكي بهذه النغمات الحماسية.

من بين فرسان الـ«أبوكاليبس» الاربعة مضى أحدهم الذي يسمى الحرب. الا أن المجاعة والامراض الفتاكة والموت ما زالت تسيطر على العالم. ان الجوع كالزائر الصامت الذي يأتي كالظل يجلس الى جانب كل أم قلقة ثلاث مرات في اليوم لا يجلب فقط المعاناة والاسى ولكن أيضا الخوف والرعب بانه جلب لك وله العجز والفوضى. انه اكثر تدميرا من الجيوش ليس فقط في الحياة البشرية ولكن في الروح المعنوية أيضا. كل قيم الحياة السليمة تذوب قبل غزوه وكل مكتسب حضاري يتهشم ولكننا يمكن أن ننقذ هؤلاء الناس من الأسوأ اذا اردنا».

لم يمض وقت طويل بعد رجاء هوفر الاخلاقي حتى وجد بعض أصحاب النفوذ الامريكان أسبابا أخرى لانقاذ الفقراء من الأسوأ. وقد أشاروا الى أن الامر ليس أخلاقيا فحسب ولكنه مفيد أيضا كعمل اقتصادي. قام رئيس البنك الدولي في الخمسينات برحلة حول الولايات المتحدة ضاربا الطبل دأعيا لدعم زيادة المعونة. وكانت رسالته بسيطة أن برامجنا للمعونة الاجنبية تؤسس فائدة متميزة للاعمال الامريكية. والفوائد الرئيسية الثلاث هي: ١- أن المعونة الاجنبية توفر سوقا عاجلا وأساسيا للبضائع والخدمات الامريكية. ٢- تقوم المعونة الامريكية بتحريك التنمية لاسواق جديدة فيما وراء البحار للشركات الاميريكية. ٣- توجه المعونة الاجنبية الاقتصادية القومية نحو نظام المؤسسات الحرة التي يمكن أن تزدهر فيها الاستثمارات الامريكية.

وبالمثل فقد قال السناتور ماكفرن في عام ١٩٦٤ ان الذين سنساعدهم اليوم سيصبحون زبائننا في الغد، ان سوقا كبيرا للانتاج الامريكي من كل الانواع سيظهر الى حيز الوجود اذا تمكنت الهند من بلوغ نصف الانتاجية الكندية. وبالطبع فان الامر ليس وقفا على الهند فقط؛ ففي الفترة بين عامي ٤٥ - ١٩٥٠ أصبحت باكستان، سيلان، بورما، الفيلبين، اندونيسيا، الاردن، سوريا ولبنان دولا مستقلة مفتوحة للاختراق التجاري الامريكي. في عام ١٩٥٤ أصبحت كمبوديا لاوس وفيتنام دولاً ذات حكم ذاتي وفي عام ١٩٥٧ نالت الملايو استقلالها من بريطانيا. وفي افريقيا استقلت ليبيا في الخمسينات وأنضمت اريتريا المستعمرة الايطالية السابقة الى أثيوبيا، وفي ١٩٦٠ توحدت أراضي الصومال التي كانت تحت بريطانيا وايطاليا وكونت جمهورية الصومال. وفي حوالي نفس الوقت تخلص السودان، المغرب وتونس ومصر من السيطرة الامبريالية تحول أيضا ساحل الذهب الى غانا المستقلة. ثم تبعتها في الاستقلال توغو، الكاميرون وغينيا وفي الكاريبي حصلت بورتريكو والانتيل الهولندية على أساليب جديدة من الحكم الذاتي كما وقفت جزر الهند الغربية على اعتاب الاستقلال تحت الكمونولث، أن معظم هذه الدول المستقلة حديثا والدول العديدة الاخرى التي انضمت اليها في

حالة فقر شديد. وقد عرف هوفر وترومان ذلك بانه ثورة من اجل الاخلاق. اما بلاك وماكفرن فقد جذبا الانتباه الى المنافع التي يمكن ان تجلبها المعونة للتجار الامريكيين. وقد وفرت الحرب البارادة الان حافزا جديدا. ومن وجهة النظر الامريكية فان هنالك خطرا كبيرا من وقوع الدول الوليدة تحت سيطرة الشيوعية. هذا الخطر يجب أن يبعد بأي ثمن، وقد جاءت المعونة سريعا لتحقيق هذه الغاية السياسية.

وهكذا فقد قال السناتور هيوبرت همفري في عام ١٩٥٧ «لقد سمعت بأن الناس قد يعتمدون علينا في غذائهم، هذه اخبار سارة بالنسبة الى ذلك انه على الناس أن يأكلوا قبل كل شيء. فاذا أردت أن تنظر الى طريقة تجعل الناس ينحنون نحوك ويعتمدون عليك على أساس تعاونهم معك فان الاعتماد الغذائي سيكون رهيبا».

وبالمثل فقد قال جون كينيدي عام ١٩٦١ ان المعونة الاجنبية وسيلة يمكن للولايات المتحدة عن طريقها أن تثبت مركز نفوذ وسيطرة حول العالم وأن تدعم عدة دول قد تنهار بالتأكيد وتنطوي تحت الكتلة الشيوعية. وبعد سبع سنوات أضاف الرئيس نكسون «دعونا نتذكر بان الهدف الرئيسي من المعونة ليس هو مساعدة الامم الاخرى بل مساعدة انفسنا أيضا».

أضافت الدول الصناعية الغنية في أوروبا عاملا مهما آخر الى مجموعة الدوافع الامريكية المضطربة لمنح المعونة ذلك هو الاحساس بالذنب. وعلى غرار الولايات المتحدة فقد أنغمست الدول الاوروبية في دول الجنوب لسنوات طويلة وفي بعض الاحيان لقرون عديدة. وبهبوب رياح التغيير وسرعة عملية ازالة الاستعمار في الخمسينات والستينات وجد الاوروبيون أنفسهم ملومين على فقر ممتلكاتهم السابقة. كان كوامي نكروما أول رئيس لغانا أكثر المتحدثين طلاقة من وجهة النظر هذه: ان القوى الاستعمارية كلها نهمة: كلها تسخر حاجيات الدول المحتلة الى مصالحها الخاصة: كلها تحاصر الحريات وحقوق الانسان، كلها تقهر، تحقر وتظلم. لقد نهبوا أرضنا، أرواحنا، مصادر ثرواتنا وعزتنا وبدون استثناء لم يتركوا لنا شيئا سوى المهانة لقد وضح الامر عندما رحلوا وواجهتنا الحقيقة العارية - كما في غانا غداة الاستقلال - وهي أن خراب الارض بعد سنوات طويلة من الحكم الاستعماري قد جاء بحدة الى بلادنا».

وجدت مثل هذه الاتهامات جمهورا متلقياً في دول مثل فرنسا وبريطانيا، ايطاليا وهي القوى الاستعمارية التي كانت مسيطرة - وليس مصادفة أن معظمها قد زاد من حجم معونته الثنائية بشدة خلال هذه الفترة. وفي عام ١٩٦٢ تكونت لجنة المساعدة التنموية في مجلس التعاون الأوروبي، وفي حوالي نفس التاريخ أنشأت فرنسا وزارة التعاون التنموي كما أنشأت بريطانيا وزارة تنمية ما وراء البحار الآن ادارة تنمية ما وراء البحار.

في هذه الاثناء أصبح تعذيب الذات لدى المستعمرين السابقين أكثر حدة ففي بريطانيا عام ١٩٦٩ مثلا كتب سيرل كونوللي: «من العجب ان الرجل الابيض ليس أكثر عرضة للاحتقار عما

هو عليه الان... ففي تعاملنا مع كل دولة قاد الطمع والنفاق المقنع الى قهر مذل للسكان المحليين وقد شكلت القسوة والطمع والعجرفة ما يمكن أن نوجزه في كلمة واحدة - الاستقلال».

وبالمثل فقد أصدر طلاب جامعة كمبردج منشورا في أوائل السبعينات يقول: لقد أخذنا المطاط من الملايو، الشاي من الهند والمواد الخام من كل العالم ولم نعطهم شيئا في المقابل.

وعلى هذا النسق ومن خلال عقدة الذنب فقد نظر الاوروبيون في لحظة معينة من تاريخهم الى المعونة الاجنبية كوسيلة لاعادة الحق الضائع ولتصحيح الاخطاء الماضية ولشراء العفو وبلا شك وبطريقة خاطئة وماسوشية صار هذا الامر مقنعا لكل المعنيين. وبالرغم من ذلك فان النتيجة النهائية عندما تلقى مع طبخة النوايا الامريكية فان عملية المعونة العالمية قد أصبحت اناء طبخ يغلي بالانسانية والمصالح الذاتية التجارية والحسابات الاستراتيجية والضمير الميت، انها وصفة متقنة لكل التناقضات والخلط والاضطرابات التي أصيبت بها عملية منح المعونة حتى اليوم».

البقاء البيروقراطي:

أصبحت المسألة أكثر سوءا عبر السنين وذلك بسبب ادارة بيروقراطيي المعونة أنفسهم فقد بدأوا متملقين وذلك بتغذية واتباع الرغبات المريضة التي تمثل حافزا للدول المانحة وأضافوا عليها لمساتهم من عدم معقولية وعدم قدرة على اتخاذ القرار والسلوك القهري والطمع والتغيير المفاجىء غير المؤسس والفوضى وعدم الانتظام.

ان العامل المهم في هذه المسألة ان كل مؤسسات التنمية المندمجة: سواء كانت ثنائية أو متعددة الاطراف، تشترك في شيء واحد وهو قدرتهم الغامضة على الاحساس بالمزاج السائد في الدول المانحة وتكييف أنفسهم عليه. انها ميزة عائلية أصيلة وصفة «جينية» تقوم ببرمجة كل وأي واحد منهم للبقاء: اذا كانت الانسانية هي السائدة فانهم يقومون بوضع لمسات انسانية واذا بدا أن حركات المحافظة على البيئة تأخذ دعما سياسيا فان الوكالات سرعان ما تطعم خطابها بشيء من البيئة. كما انهم أيضا - عند الطلب - يقومون بعمل الضجة اللازمة للتخفيف من عقدة الذنب القوية وتقوية الامن النفسي كما انهم قد يركزون على دافع الربح اذا بدأ ذلك مفيدا. وفي الوقت ذاته اذا كانت رفاهية الدولة هي البازغ نجمها في الاقطار المانحة فان وكالات المعونة سرعان ما تقوم بابراز دورها في اعادة توزيع الثروة في العالم وترى أن للتخطيط المركزي دورا مهما في عملية التنمية، واذا استعادت القيم المحافظة حيويتها فان أفكارا مثل التنظيم البنيوي «ستلقى رواجا وأن قيم الاستثمار الخاص ستعلى وأن قوى السوق ستمنح قوة لا تقهر.

ان التنوعات والاحتمالات غير محدودة وكنتيجة لذلك فقد ظهر منذ الحرب العالمية الثانية أن صناعة المعونة في وقت أو آخر قد اعتقت كل الاشياء التالية:

* يأتي التقدم في الدول الفقيرة فقط من خلال تصنيع سريع عالي التقنية يدار بواسطة لجان تخطيط مركزية تحت رعاية الدولة وبعد سنوات قليلة ستتساقط الفوائد والمنافع على الفقراء.

* نفس الشيء باستثناء أن سيطرة الدولة والتخطيط المركزي غير كفء وأنه يجب أن يعطي الاستثمار الخاص مطلق الحرية في العملية التصنيعية.

* ان الانطلاقة الصناعية – قد تكون – سابقة لاوانها وأن التقدم في الدول الفقيرة يأتي فقط بالرفع من قيمة الزراعة باعتبار أنها القاعدة الاقتصادية الحقيقية لمعظم الاقطار النامية.

* افضل الطرق لرفع قيمة الزراعة يتم بدعم المزارع الواسعة.

* افضل الطرق لرفع قيمة الزراعة يتم بدعم صغار المزارعين.

* ان الثروة لن تهبط على الفقراء بل يجب أن تكون التنمية من أسفل الى اعلى وليس العكس.

* ان التركيز الحقيقي للتنمية يجب أن يكون في تلبية الحاجيات الاساسية للفقراء والمجموعات الاقل احتمالا.

* وربما يكون – لسوء الحظ – من الضروري تجاهل الحاجيات الاساسية للفقراء والمجموعات الاقل احتمالا حتى يتم تحقيق التنظيم البنيوي لمقابلة البيئة الاقتصادية العالمية المعادية.

* من الممكن امتلاك تنظيم بنيوي بوجه انساني يحقق أهداف تقشفية ولكنه أيضا يبنى حمايات للفقراء.

* انه من المستحيل الحصول على التنظيم البنيوي والنمو في وقت واحد.

* انه يمكن بعد كل ذلك الحصول على التنظيم البنيوي والنمو في نفس الوقت.

ان الافكار والمفاهيم التي تضمنتها هذه النقاط – اضافة الى أخريات عديدة – لم تتبع احداها الاخرى في أي نوع من أنواع التتابع الزمني السهل، فقد يتعايش احيانا اثنان أو ثلاثة مفاهيم عن المعنى الحقيقي للتنمية لعام أو نحو ذلك – مثلا، قد تتبنى المعونة الامريكية توجه التنمية من أعلى الى أسفل بينما تركز منظمة العمل الدولي على مشروعات – التنمية من أسفل الى أعلى، احيانا كما في حالة فلسفة الحاجات الاساسية والتي نالت شهرة في أواخر السبعينات: لم تتفق الوكالات في التطبيق رغم اتفاقها على المبدأ: فقد كان هنالك – مثلا – نزاع طويل بين اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية حول مناهج الرعاية الصحية الاولية.

هذه النقاط الصغيرة من عدم الاتساق دائما ما تحدث داخل نطاق عريض من التيارات الواضحة والدائمة التغيير من الفكر والعمل. والحقيقة بالتأكيد أن الافكار في الطريقة التي تستخدم بها المعونة لتطوير التنمية قد خضعت منذ الاربعينات لنغمات الموضة كطول شعر الرجال أو خطوط فساتين النساء.. وليتم التوافق مع آخر الصيحات مهما كان عمرها – فانه لم يثبت حتى الان أن هنالك

تعديلا مؤسسيا قد صعب على التنمية المندمجة فعله، فليس هنالك مبدأ كان عصياً على الالتواء، وليس هناك من بيان أعد بكل الحماس والحيوية لم تعد كتابته في وقت لاحق، وليس هناك من قسم أو التزام ذو طبيعة أساسية لم يتم خرقه.

اذا كنا نهتم هنا فقط بنظريات اكاديميّة فان الامر لا يهم كثيرا، المشكلة ان أي تحويل في مجرى الافكار الرئيسي حول مفهوم التنمية حالما يجد له عاجلا أو آجلا تعبيرا عمالياً في مشروعات في الميدان، وأن شكل مثل هذه المشروعات سيتأثر بالطبع بصورة أساسية بسياسات الوكالات المانحة. والحقيقة أن هذه السياسات تتغير جذرياً وأحيانا على مدى فترات قصيرة – مما يعني أن هنالك نقصاً في الانسجام في مسيرة التنمية.

وبدلا من أن تكون الجهود واضحة ومتفقاً على برمجتها لتحقيق أهداف واضحة ومتفق عليها فان ما توصلنا اليه حقيقة هو شيء يبدأ ثم يقف، يذهب خطوة الى الامام وخطوتين الى الخلف، قفزة الكنغارو في اتجاه معين ثم قفزة منتشية في الاتجاه الاخر في مرة أخرى.

وبهذا فان التنمية أبعد ما تكون عن العلم الحقيقي فليس هنالك ممارس يمكنه ان يضع يده على قلبه ويقسم بأمانة بأنه يعرف أي توجه ستسير عليه، وعلى سبيل المثال: هل التنظيم البنيوي أو الوجه الانساني سيكون أفضل من مجرد التنظيم الواضح القديم أم أن الجهود الموجهة لملاقاة احتياجات الفقراء ستحدث تحسيناً ذا قيمة في تصنيع واسع النطاق. كل استراتيجية جديدة اختبارية كالتي سبقتها وبالقطع فالحقيقة بأن استراتيجيات التنمية متغيرة انما هو اعتراف ضمني بفشل – أو قلة نجاح – المجهودات السابقة.

بالرغم من ذلك فان الفشل الحقيقي يتمثل في الوجود المتواصل لمنظمات المعونة نفسها، فاذا كانت تعمل عملها المضبوط لتطوير التنمية في العالم الثالث لما أصبح لديهم عمل يعملونه الان. فاذا كانوا يتعاملون بطريقة نظامية مع المشاكل التي أنشئت لحلها على مدى الخمسين عاما الماضية لاغلقوا متاجرهم وتوقفوا عن صرف أموال دافعي الضرائب.

الا أنهم لم يفعلوا ذلك، وعلى عكس ذلك فقد ظلوا متمسكين بالبقاء في الصورة بغض النظر عن التغيرات السريعة التي حدثت في عالم ما بعد الحرب. غير أنهم ظلوا يصرون بالحاح وأن الغالبية قد تعاظمت من عام لآخر بميزانيات أكبر ومشاريع أكثر تدار بواسطة عاملين بمرتبات متعاظمة.

ومن سخرية الاقدار أن هؤلاء العاملين لخدمة الفقراء يصنفون ضمن أفضل المهنيين مرتبات على وجه الارض، وظيفتهم العمل من أجل المحرومين بينما يتمتعون بامتيازات غنية ومتنوعة تثير الدهشة. أنهم لا يتوقفون عن تبني قضية الضعفاء الا أن معظمهم لا يستطيع التحدث بحرارة في الاجتماعات العالمية البراقة. لقد تحصلوا على سلطة شخصية ومكانة عظيمة. فأصبحوا مدمنين بصورة ميئوس منها لشراك المركز والسلطة. فأصبحوا أرستقراطيين على حساب الجمهور وامتلكوا بذلك أقوى المصالح في المحافظة على الوضع الراهن الذي تواصل فيه المعونة تدفقها من خلال أصابعهم.

يلقي الفصل التالي نظرة على أحد فروع أرستقراطية الرحمة هذه.



al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين

الفصل الثالث

أرستقراطية الرحمة

في كل مكان
تغرق احتفالات البراءة
يفقد الافضل كل قناعه بينما يكون الاسوأ
مشحونا بالكثافة العاطفية

و. ب.يتس / القدوم الثاني

لماذا يعمل الناس في التنمية؟ معظم الذين تحدثت اليهم أثناء التحضير لهذا الكتاب أوردوا أسبابا مختلفة: ففي حالة الامريكيين والاوروبيين كانت الرغبة في المساعدة قد ذكرت مرارا (أنه لشيء جميل اذا استطعت ان تعمل وتساعد الاخرين في الوقت ذاته) كما قال احد مسؤولي المعونة النمطيين. بالرغم من ذلك فان هذا نادراً ما يكون الدافع الوحيد او الرئيس. هنالك مجموعة من الناس يعملون فيها بوضوح من اجل المادة فعلى سبيل المثال هنالك مستشار كان يتفاخر بانه مسيطر على نظام الامم المتحدة في تخصيص التعاهدات. (كل العمل يتم بواسطة الكمبيوتر) كما ذكر لي. (لديهم أسماء بالمستشارين لكل نوع من انواع العمل وعليك أن تتأكد بأن اسمك في تلك القائمة وان تتأكد بأن خبرتك ومؤهلاتك المدونة في سيرتك الذاتية قد وضعت في المجموعات التي تمت برمجة الكمبيوتر عليها لم أكن ابدا بدون عقد لاكثر من بضعة اسابيع في خلال العشر سنوات الماضية وأعلم أن باستطاعتي الاستمرار في ذلك الطريق حتى القرن الحادي والعشرين).

هل يهتم مثل هذا بالمكان الذي سيرسل اليه أو على اي نوع من المشاريع استخدم؟ (أبدا أنه مجرد شغل بالنسبة لي عليك أن تعرف كيف يعمل النظام هذا كل ما في الامر).

هنالك اتجاهات تسود بين الافارقة والاسيويين الذين يعملون في شغل المعونة في معظم الاحوال. كما أخبروني بصراحة أن العمل في الامم المتحدة أو في احد بنوك التنمية يدفع لهم على الاقل عشرة



أمثال – أحيانا مائة مرة – ما يتمنون الحصول عليه من أجر نظير العمل في خدمة الحكومة في بلدانهم. (انه أسلوب حياة مختلف تماما) كما أقر بذلك احد الباكستانيين في شقته الفاخرة على نهر هدسون في نيويورك حيث مقر عمله. (انني لا أحاول التظاهر بأنني عملت رغبة في المثالية: ان المال شيء مهم بالنسبة لي). كان في حائط غرفة الجلوس شهادة مؤطرة من نادي «(بان) أميركان كلبر» تؤكد بأنه قد طار أكثر من مائة ألف ميل في العام الماضي، انها تساعد في شراء تذاكرك في الرحلات الرسمية من نفس خط الطيران أينما استطعت أن عندهم هذه الترقيات التي تعطيك رحلات مجانية عندما تطير أميالا كافية: أنني أخطط لرحلة حول العالم.

حتى بالنسبة للاوروبيين والاميركان فان رواتب عمل المعونة يعتبر بصفة عامة أعلى مما يتوقعون الحصول عليه في أي مجال آخر من مجالات العمل. كما أن الفوائد الخفية للعمل في مواقع ما وراء البحار تمثل حافزا معتبرا للانضمام لاعمال التنمية (أنك تحصل على منزل مفروش مجانا وكل النفقات المتصلة به مدفوعة أيضا الماء – الكهرباء – وفي أحد الاقطار منحونا مولدا خاصا بنا حتى لا نظل في ظلام عندما تحدث قطوعات كهربائية).

هنالك منحة مشهورة تعطى لكل العاملين في الميدان تقريبا وهي علاوة ترحيل كبيرة (لتمكنك من شحن البضائع المنزلية من منزلك الى البلد النامي الذي ستعمل فيه ثم تقوم باعادة شحنها مرة اخرى في نهاية جولتك العملية. أخبرني أحد العاملين في المعونة الاميركية: ستحصل على قائمة من المحركين وشاحني البضائع من الوكالة سيسمح لك بمائتي رطل على الشحن الجوي وألف وخمسمائة رطل للمستهلكات خاصة المنتجات الورقية والاغذية، سيكون أثاثك هنالك جاهزا كما أنهم سينقلون لك سيارة من الجمارك).

وقد أطلعني أحد موظفي المعونة الذي عاد لتوه من مهمة من وراء البحار على مخزنه بشيء من الزهو والذي يحتوي على آلاف اللفافات من ورق التواليت مرصوصة حتى السقف محتلة حوالي نصف مساحة الغرفة (ستمضي عدة سنوات قبل أن نشتري لفافات أخرى، لقد دفعت قيمتها بواسطة المعونة وشحنت الى منزلك في أفريقيا بواسطة المعونة كما سيعاد شحنها مرة أخرى الى هنا بعد نهاية المهمة). أما منزله بواشنطن فهو مؤثث بطريقة فاخرة بالباتيك وكراسي الخيزران والمشغولات اليدوية التي جمعها من جولات العمل الخارجية وكلها شحنت مجاناً).

لقد أقر العاملون في التنمية الذين تحدثت اليهم في أكثر مناطق العالم الثالث حرارة بأن الاسباب التي دعتهم للبقاء هنالك اقتصادية أكثر منها مثالية. قالت – أحداهم (أنني أمقت هذا البلد ولكن لذلك السبب أنا هنا وقد أخبرتني موضحة هذه النقطة: ان السبب الرئيسي الذي يجعل الناس يقبلون العمل في مكان كهذا هو أنه يمكنهم من جمع المال. وقد وفرت ثروة صغيرة. ولانها مصنفة كمنطقة شدة فأنا أحصل تلقائيا على ٢٥٪ زيادة على المرتب الاساسي اضافة الى أنه بلد مسلم مما يعني أننا نعمل في أيام الآحاد وذلك يجعلني أحصل على ٢٥٪ مرة أخرى أنهم يدفعون ايجار المنزل

كما أن الاكل رخيص وليس هنالك حقيقة شيء آخر يمكن أن تنفق فيه مالك وعليه فانني أبني لنفسي (عشا صغيرا).

ولقد اندهشت في البداية أن اجد عددا كبيرا من الموظفين كبار السن بل أحيانا على وشك دخول مصحات العجزة - يعملون في مناطق الشدة. فالاسباب التي يعملون من أجلها هنالك جد بسيطة. ذكر أحدهم أن معاشي يحسب على المرتب السنوي الذي تحصلت عليه في السنوات الثلاث الاخيرة وبالعمل في هذه المناطق أحصل على ٢٥٪ أكثر من العمل في أي موقع آخر أكثر راحة، واذا تمكنت من الصمود فسأحصل على معاش أكبر وبعض الذين قابلتهم لا يمكن أن يعملوا خارج عمل المعونة وعلى سبيل المثال في حالة أحد الجيولوجيين البريطانيين الذي لم يتمكن أبدا من الحصول على عمل ثابت في بريطانيا وحيث يمكنه من استخدام تدريبه لكنه تمكن من تنفيذ عدة تعاقدات مثمرة في ما وراء البحار مع وكالات الامم المتحدة. وقد أخبرني بأنه ليس هنالك تطلب لنوع تخصصي في المملكة المتحدة. لقد حاولت ولكنني لم أستطع الحصول على عمل. وذلك يعني بأن لي خيارا بسيطا.. أما أن أكون في الوطن أنعم بسلام اجتماعي أو أن أكون خارجه أحصل على معيشة أفضل من الامم المتحدة. أيهما تختار.

ان موظفي الوكالات الطوعية وحدهم الذين يوردون دوافع انسانية وأريحية باعتبارها الاسباب الرئيسية للذهاب الى العالم الثالث - ربما كان هذا هو السبب الذي جعلهم يهيئون أنفسهم للتكيف مع أقل المرتبات وأكثر الاحوال المعيشية سوءا في صناعة المعونة. ذكر أحدهم (لقد أحسست بالغضب والحمية عندما كان الناس يتضورون جوعا في افريقيا وفكرت بأنني قد أقدم مساعدة) والبعض الآخر يغلب عليه الجانب السياسي أو المثالي الواضح: انه من الخطأ أن يملك بعض الناس الكثير وأن يملك بعضهم القليل جدا - أعلم أن ذلك يبدو ساذجا ولكنني أود أن أنجز الجزء الخاص بي لانهاء الظلم.

وتبدو مثل هذه الرومانتيكية عاملا ضعيفا كلما كان الموظف كبيرا في السن. وقد وجدت ضمن العاملين في الحقل في القطاع الطوعي أن نوعا من الخوف قد بدأ يزحف على سلوكهم في سن الثلاثين، ذلك أن النار الاولى قد خمدت وأن الفرد أصبح أكثر انعكاسا وهو يتبنى نوعا من جاذبية المظهر كما يبدو أنه يزن ملاحظاته وكلماته بحذر قبل أن يتفوه بها.

أن ما يحدث هنا أن هؤلاء الناس قد بدأوا ينظرون الى مستقبلهم بعين الاعتبار، فانه من المفهوم جدا أن يكون لاحدهم أطفال أو يملك منزلا - أو الاثنين معا - وسيودون بالتأكيد أن يحصلوا على مزيد من المال ليكون لديهم نوع من المستقبل الآمن. واذا قضوا السنوات الخمس أو السبع أو العشر الاولى من حياتهم العملية يراقبون مشاريع الري أو يقومون بمساحات غذائية في العالم الثالث فان الحقيقة المرة أن خياراتهم عندما يعودون للوطن ستكون محددة بل معدومة اذا كان لديهم الطموح في الاستمرار في مساعدة الفقراء وكنتيجة لذلك فسيبدأون البحث عن امكانية وجود وظيفة في احدى منظمات المعونة الرسمية.



وعلى سبيل المثال فانه بالنسبة للمتطوع في احدى منظمات السلام المتحركة فان وظيفة في وكالة التنمية العالمية تبدو كدفعة منطقية في مسار الحياة تمنح مركزا أعلى ومرتباً أفضل ونتيجة لذلك فان ٥٠٠ من الوظائف الدائمة ذات الدوام الكامل يشغلها عاملون سابقون في المنظمات الطوعية. وبالمثل فان وظيفة في بريطانيا مع ادارة التنمية لما وراء البحار - أو دي أيه - تحمل عدة نواحي جاذبة للعاملين في أوكسفام، كرستيان إيد، أو لقائد من المنظمات الطوعية - فني أس أو -. ومرة أخرى فان الترقية الفعالة ستمتزج بالدفع المؤجل لمثاليتك الاساسية - ستحصل على مزيد من المال، ستحصل على أمان أكثر وستحصل على الشعور العظيم أيضا الذي يأتي من عمل شيء مفيد للجنس البشري.

ان الامم المتحدة هي التي تمنح أكثر من أي بروقراطية معونة ثنائية أخرى، العروض الاحسن للمفاضلة بين الاريحيَّة والمصالح الذاتية. أينما تحصلت على وظيفة: في الفاو، في برنامج الامم المتحدة للانماء، في اليونسيف أو في أي من وكالات النظام فانك حتما ستدخل في مسار حياة يدفع لك مرتباً ضخماً لتواصل في العمل الانساني ذي القيمة الاجتماعية اضافة الى ذلك فهو يعمل كمضاد للوخزات الخفية للافكار التقدمية والتحررية التي تشعر معها بالراحة.

فبالرغم من صغر حجم موارده مقارنة بالبنك الدولي، أو حتى المعونة الامريكية فانه مما لا شك فيه أن نظام الامم المتحدة يقدم نفسه كمركز أخلاقي لشغل التنمية وقد أصبحت الامم المتحدة تحت ظلال ميثاقها ذي المبادىء العالية داخله في نطاق عريض للاعمال الفاضلة. وقد أسست وكالاتها المتخصصة مكاتبها الرئيسية في مدن مثل نيويورك، جنيف، روما، فيينا، وباريس، وقد زودت هذه بالمقابل بدعم ميداني في الاقطار النامية بحصيلة ٦٢٠ محطة خدمة، وعليه فان مختصرات الاسماء كاليونسيف واليونسكو والفاو وغيرها قد أصبحت على أبنية كثيرة في مناطق فقيرة بعيدة كنوع من الحساء الابجدي لبشرية المحرومين. يدعي الرسميون بأن أكثر من ٩٠٪ من نشاطات الامم المتحدة تتركز الان على ترقية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجنوب الفقير. حوالي ٥٠٠٠ مشروع منفصل ينتفع من الخبرة والدعم التي يوفرها برنامج الامم المتحدة للانماء وأن ملايين اللاجئين في آلاف المعسكرات يحصلون على العون والحماية من مفوضية شؤون اللاجئين. وأن المعدات والمؤن تزود بها ٣٠٠ مركز صحي ومدرسة من قبل اليونسيف.

ان الغالبية العظمى من العاملين في المنظمات الانسانية المثالية الذين قابلتهم في العالم الثالث تنمو عندهم رغبة خفية في التخرج للالتحاق بالامم المتحدة - والتي ينظرون اليها باعتبارها تعمل بطريقة أكثر سمعة ومكانة نفس الاشياء التي يعملونها. أضف الى ذلك أن حياتهم العملية في افريقيا، آسيا أو في أي مكان آخر يجعلهم على اتصال يومي مع موظفي الامم المتحدة الذين يتعاونون معهم باستمرار في نفس الشمروعات مما تجعلهم قادرين على معرفة كيفية الحياة عالية المستوى التي تتوفر في الخدمة المدنية العالمية. هذا الاتصال الحميم مع النصف الآخر له أثره الحتمي على تفكيرهم وطموحهم. وكما أخبرني أحد خبراء أوكسفام في التغذية. «لقد اكتشفت أن أمثالي بنفس المؤهلات والخبرة والذين

أتاح لهم الحظ العمل في اليونسيف أو منظمة الصحة العالمية بدلا عن أوكسفام يحصلون على ثلاثة أو أربعة أضعاف ما أتحصله هنا أنني أريد مثل ما عندهم.. أنني أريد الفيلا والعربة والخدام أنني أود أن أتمكن من ادخار بعض المال آخر الشهر، لا أعتقد أن ذلك غير معقول، أليس كذلك؟ لقد ظللت أعمل في الحقل لمدة خمس سنوات حتى الان - عمل شاق مضني ولا شيء يعود منه، أعتقد أنني أستحق شيئا أفضل».

«جاء وقت في حياتي كنت أرغب فيه في العمل للام المتحدة». كانت دوافعي وقتها خليطا كلاسيكيا من النية الحسنة والحسابات الشخصية وهي الشعور بامكانية الاشباع الكامل لمثاليتي الى جانب خفض العجز في حسابي لدى البنوك وهو يمكنني والاخرين من الاستفادة في نفس الوقت، وهو باختصار أنه يمكنني من الحصول على (كيكتي) وأكلها أيضا. لقد ذهبت الى حد المطالبة بطلب الالتحاق ألا أنني في النهاية لم أملأه.

ترجع خلفية هذا الموضوع للسبعينات عندما كنت احد المحررين لمجلة «نيوأنترناشونالست» ولي اتصالات مع اليونسيف وصندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية وقد تحصلت المجلة وقتها على تعاقدات للقيام بأعمال النشر لهاتين المنظمتين خصوصا كتابة وانتاج المطبوعات في موضوعات الاطفال والسكان والتي كنا نرسلها كرسائل الاعلام العالمية والتي أحدثت تغطية ايجابية واسعة لقد عملت في هذه التعاقدات لمدة عامين استمتعت فيها كثيرا. ولقد ظللت لفترة من الزمن فيما بعد اعتبر نظام الامم المتحدة نوعا من اليوتوبيا وقد كنت أرى اليونسيف ورسالتها السامية مثالا للتهذيب والمعقولية في عالم قاس وظالم.

وقد كانت مقارّ المنظمتين - اليونسيف وصندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية - في نيويورك حيث كنت أستدعى لاجراء استشارات مستمرة مع العلماء. والشيء الذي علمته مؤخرا عن حقيقة أسلوب الامم المتحدة هو انني اعتدت على ركوب الطائرات عبر الاطلنطي كأنما تذاكر الطائرة ليست أكثر قيمة من تذاكر الباص أو المترو.

ففي لحظة أكون في مكاتب المجلة في أوكسفورد شاير الريفية وفي اللحظة التي تليها تأتي برقية من نيويورك تستفسر عن جملة أو فقرة أكون بعدها في مطار هيثرو في الكابينة المعتادة للطائرة ٧٤٧ ثم لمطار كينيدي ومنها الى «بغ أيل» نفسها. أقوم بعدها بمراجعة فندق ثيودور في شرق شارع ٤٢، اتمنى لك يوما سعيدا، سيدي «وبعد أن أزيل آثار السفر في صبيحة اليوم التالي أذهب راجلا الى «بلازا» الامم المتحدة للنظر الى الاعلام المحشدة المرفرفة خارج الجمعية العمومية قبل المضي لاكمال المهمة الصغيرة الممتعة التي أستدعيت من أجلها للحضور لهذا المكان المدهش.

لقد تحصلت على بطاقة اميركان أكسبريس خلال هذه الفترة العجيبة (لا تترك المنزل بدونها) وللمرة الاولى في حياتي بدأت أعتبر السفر العالمي شيئا عاديا أكثر من أنه ميزة أو رفاهية. لقد اعتدت على عشرات البارات والمطاعم في نيويورك وكانت لي أماكن مفضلة لوجبة الافطار المتأخرة وقد

تمكنت من خلق صداقات جديدة مثيرة. الشيء الاكثر اثارة هو مناخ المثالية العالي الذي يبدو أنه يسود كلا من اليونسيف وصندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية وهو الشعور بأن كل مشاكل العالم قابلة للحل بطريقة أو أخرى واننا نحن الذين سنقوم بحلها.

من أكثر الاشياء بروزا أذكر أنني كنت ماشيا خارج فندق ثيودور في صباح شتوي مشمس وتوقفت لقراءة مقتطف أشعيا المنقوش على حائط في مواجهة مبنى الامم المتحدة «عليهم أن يضربوا سيوفهم أسنة للمحراث وحرابهم مناجل للقطف: على الامم ألا ترفع السيوف على بعضها وألا تتعلم الحرب أبدا».

لقد حركتني تلك الكلمات في وقتها لدرجة البكاء: ما هي الا سنوات قليلة لأعرف زيف هذه الكلمات عند الغالبية العظمى من موظفي الامم المتحدة الذين يبلغ عددهم ٥٠ ألفا. وكيف أصبح كثير منهم متهكما ولأعرف المدى الذي ذهب اليه الكثير خلال تحركات العمل من أجل عالم أفضل. أن مناخ المثالية الذي حركني في وقت ما أفهمه الان كقشرة أو أسوأ من ذلك كقناع مسرحي أو واجهة ذات بعد واحد لا تخدع أحدا وليس من ورائها شيء البتة.

ومهما كانت مهام الامم المتحدة نبيلة في الماضي فأنني على قناعة الآن بأنها قد نسيت الان في زحمة الانتشار السريع لبيروقراطيتها التي تسعى نحو الخلود في العملية اللانهائية التي خلقت عن طريقها الامبراطوريات داخل النظام بواسطة رجال جشعين طامحين وأديرت بواسطة متملقين ومترددي سجون. وبدلا من تشجيع التواضع والوفاء فان المنظمة العالمية تبدو أنها تكافيء سلوك الفردية وأنها تزود العاملين فيها بفرص عديدة لافساد المسؤوليات الخطيرة التي أتتمنوا عليها.

الفساد من أعلى الى أسفل:

يمكن التعرف على الفساد في كل المستويات ولكنه أكثر وضوحاً في القمة عند المديرين العامين – يطلق عليهم أحيانا – للمنظمات الكبيرة ضمن مجموعة الرسميين في نظام الامم المتحدة نجد هؤلاء الرجال – وكلهم رجال – قد انتخبوا في وظائفهم بواسطة وفود الدول الاعضاء عادة لفترة خمس أو ست سنوات. وبمجرد تعيينهم يحصلون على سلطة ادارية واسعة على برامج التنمية التي تؤثر على حياة ملايين الفقراء.. سلطة يرمز لها بالامتيازات التي تصحب الوظيفة العالية.. عربة الليموزين السوداء التي تصحبها الدراجات البخارية حاشية ضخمة من التابعين.. الفرص التلقائية في صالات كبار الزوار في المطارات والآذان الصاغية لكبار رجالات الدولة في العالم.

أما بالنسبة للبروتوكول الذي يحيط بهم فان الميزانيات التي تحت تصرفهم وقدرتهم على املاء نفوذ مباشر على حياة الاخرين. فان لرؤساء المنظمات كثير مما يشبه الرؤساء أو حتى أحيانا العائلات المالكة مما لا يتوفر لدى بقية أعضاء الجنس البشري. لقد قيل عن أحدهم: له أسلوب نابليون صغير فعندما تقاد عربية الى المدخل الامامي فان العمال يصطفون في اجلال وهم يفتحون الابواب الزجاجية

بينما يسرع أحدهم عبر القاعة الرئيسية نحو المصعد حتى يكون بابه مفتوحا عندما يصله المدير العام، أما اذا كان يشعر بالغضب فانه يخطو مسرعا بينما تبرق عيناه بالغضب، أما اذا كان منشرحا فانه ربما أبدى ودا عابرا لاحد العمال أو كاتب على الالة الكاتبة أو لأي أحد يعبر في تلك اللحظة مما يجعلهم ينعمون في ذلك اليوم بالدفء.

ان كل الذين وصلوا القمة في عمل التنمية يبدو بلا استثناء أنهم يودون البقاء هنالك، ففي الثمانينات أحتفظ رئيسا منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية بمنصبيهما لمدة عشرين عاما تقريبا. وفي أواخر الثمانينات دار صراع كبير حول رئاسة اليونسكو والفاو قاوم فيه رئيسا المنظمتين بأسنانهما وأظافرهما للاحتفاظ بموقعهما في مواجهة المعارضة الغربية القوية من أجل البقاء لفترة ثالثة، وقد كانت الضربة في ١٩٨٧ عندما حلّ فيدريكوماير الاسباني مكان أحمدو مختار امبو السنغالي المدير العام لليونسكو وفي الناحية الاخرى فقد أعيد تعيين أدوار صوما المدير العام للفاو وهو يأمل الان في ست سنوات أخرى في الرئاسة المطلقة لاكبر وكالات الامم المتحدة المتخصصة. وفي حديث لاحد المراقبين «انه بامكانه – ودائما ما يفعل ذلك – التقرير في مسألة الحياة والموت في خضم المجاعة».

ان سجل المستر صوما في الوفاء بهذه المسؤولية الخطيرة ليس نظيفا دائما. ولا يبدو ذلك مدهشا في حد ذاته باعتبار أن الانسان عرضة للخطأ. الا أنه هنالك بعض التهم الخطيرة التي اثيرت حوله ولا يمكن غض النظر عنها. وعلى سبيل المثال فقد اتهم في عام ١٩٨٤ في ذروة المجاعة الاثيوبية بتأخير المعونة الغذائية لمدة عشرين يوما في الوقت الذي كانت امدادات الاغاثة فيه مطلوبة بشدة. وبناء على شهادة موظفين آخرين في الفاو ومن المفوض السابق للاغاثة واعادة التعمير الاثيوبي داويت ولد جيورجيس فان هذا التأخير جاء لأن صوما لم يكن يحب تسما بنفاس مساعد رئيس الوفد الاثيوبي لدى الفاو وكان يرغب في ازاحته من منصبه ولم يفرج عن امدادات الاغذية الا بعد استدعاء تفاس لاديس أبابا وفي كلمات داويت نفسه «لقد ذهبت – لرئاسة الفاو في روما – وحاولت أن اختصر لصوما ما حدث في أثيوبيا.. قاطع النقاش وأخبرني أن ممثلنا شخص غير مرغوب فيه.. وذلك سيكون صعبا عليه أن يتعاون حقيقة مع الحكومة الاثيوبية طالما احتفظنا بتسما بنفاس كممثل لنا في الفاو.. هنالك حاولت أن أشرح باختصار لاحد مسؤولي الامم المتحدة من الكارثة الوشيكة واعداد الناس التي تموت كل يوم وكيف أنني ووجهت بقضايا شخصية.. أن ذلك شيء مقرف».

عندما واجهت يوما صوما في عام ١٩٨٩ لاجراء مقابلة ليوضح هذه المسألة ومسائل أخرى أعلن بأنه لا يستطيع مقابلتي بسبب ارتباطاته الكثيرة بالرغم من ذلك فقد كانت هنالك عدة تهم

ضد المدير العام للفاو في وقت اعادة انتخابه، كل هذه الانتقادات أنكرها صوما باعتبارها غير صحيحة – تتعلق باسلوب ادارته التي كانت ممقوتة خاصة من جانب حكومة الولايات المتحدة. وبناء على برقية أرسلتها وزارة الخارجية لكل السفارات في أكتوبر ١٩٨٧ أن قيادة أدوار صوما شديدة الفردية قد قتلت روح المبادرة عند السكرتارية ورغبتها في اتخاذ القرار. ان استمرار ذلك النوع من القيادة سيؤدي الى ازالة فعالية المنظمة. وفي كلمات أكثر وضوحا اتهم أحد كبار المسؤولين الكنديين رئيس الفاو بممارسة «تكتيكات الرعب» بينما ذكر وزير الزراعة الكندي السابق أبجين ويلان بان أي تشابه بين ما نعرفه في أي بلد ديمقراطي وما يجري في الفاو فهو مجرد مصادفة. امتنعت بريطانيا عن المقاطعة المباشرة ولكنها قد أوضحت صراحة في عدة مناسبات وجهة نظرها في أن رؤساء المنظمات التابعة للأمم المتحدة عليهم الا يخدموا اكثر من فترتين.

ومن المثير حقا أن صوما بالرغم من أنه يبحث عن اعادة انتخاب لدورة ثالثة فقد صرّح أثناء حملته الانتخابية أنه أيضا مع مبدأ الامم المتحدة في أن رؤساء المنظمات عليهم أن يخدموا لفترتين فقط. وقد احتج بأنه يقوم بعمل استثناء لهذا المبدأ الهام في حالته لانه فقط يشعر بأن الفاو في حاجة الى يد خبيرة في عجلة القيادة في هذه الفترة التي تتعرض فيها المنظمة لأزمة سيولة.

عندما تولى صوما منصبه في نوفمبر ١٩٧٥ كان قانون الفاو قد أوضح بحزم بأن على المدير العام ان يعمل فترة واحدة فقط مدتها أربعة سنوات. ومنذ البداية فقد – انهمك المسؤول الجديد مع ممثلي الدول الاعضاء للسماح بمد الفترة لست سنوات وفي عام ١٩٧٧ تبنى مؤتمر الفاو السنوي قرارا بهذا المعنى.

وبعد أن تحقق ذلك وبناء على حديث أحد مسؤولي الفاو السابقين فان صوما الذي أصبح بكل الامتيازات والفرص المتاحة له كمدير عام قد بدأ حملة لاعادة انتخابه في الوقت الذي لم يكن مسموحا فيه بمد الخدمة لفترة أخرى.

مستفيدا من تعديل في القواعد مكنه من المنافسة للمرة الثانية فقد كوفيء المستر صوما أيضا من نظام الامم المتحدة في البدء في حملته مبكرا: عندما أتى لاعادة انتخابه في نوفمبر ١٩٨١ كان قد تم تعيينه كمرشح وحيد وقد أعيد للمنصب بأغلبية ١٣٨ صوتا مقابل صوت واحد.

وبهذا فقد ركز جهوده لعدة سنوات في بسط سيطرته على المنظمة ومواردها الهائلة وبمرور الوقت أصبحت الفاو بصورة متصاعدة أكثر سرية وغير راغبة في اعطاء أي معلومات عن مشروعاتها أو برامجها أو حتى عن حجم ونفقات العاملين بها. وفي نفس الوقت كان صوما دائم السعي من أجل ميزانيات أكبر وأكثر بذخا، كانت نسبة الزيادة ٦٣٪ في الفترة من ٨٠ – ٨٤ أكثر ثلاث مرات من أي منظمة أخرى تابعة للامم المتحدة لنفس الفترة. وبمنتصف العقد كانت المنظمة تنفق ما

يزيد عن ١،٥ مليون دولار كل يوم على موظفيها الذين يجلس ثلثاهم على أدراجهم في روما بدلا من العمل في المشروعات الزراعية في العالم النامي. وفي تعليق له على الاحوال التي تجري في الفاو أشار أحد اعضاء الوفود الغربيين المنزعجين بأن سحب المساعدات الاقتصادية عن الفاو سيكون محتملاً اذا تحصّل صوما على فترة رئاسية ثالثة على الاقل فان ستة منا على الاقل سيقررون بأن ما حدث يكفي. لا يعني ذلك أننا نريد أن نسيطر ولكننا مسؤولون أمام دافعي الضرائب وأن دافعي الضرائب ملتزمون بالدفع لمنظمة تساعد الناس فعلا لانتاج الغذاء.

مثل هذه المعارضة الغربية - التي لم تكن موجودة في عام ١٩٨١ - تظهر أن صوما لن يسمح له بالنزول لانتخابات ١٩٨٧ بدون منافسة وقد تم مبدئيا تقديم مرشحين - بديلين، سنيور غونزالوبولا هيوز من كولمبيا ومستر مويس مينساه من بنين - خلال عام من الضغط المكثف من قبل الثلاثة مرشحين اتضح تدريجيا أن صوما سيفوز مرة أخرى انسحب بولا هيوز قبل الانتخابات وفي التصويت الاخير تمكن مويس مينساه من جذب تسعة وخمسين صوتا مقابل أربعة وتسعين لصوما. أما السر في نجاح صوما فقد أفصح عنه بوضوح سنيور بولا هيوز عندما أعلن انسحابه: انه دائما يسافر بصحبة دفتر شيكاته وعليه شراء الخدمات والاصوات بسهولة عن طريق سؤال الحكومات: ما نوع المشروعات الذي تريدونه.

نفى صوما مثل هذه الاتهامات جملة وتفصيلا. والحقيقة أن نظام الفاو الانتخابي يمنح الوفود من الدول الفقيرة المستقبلة للمعونة - جيبوتي مثلا أو توجو - نفس الوزن الانتخابي للوفود من الدول الغنية التي تمنح المعونة كالولايات المتحدة أو بريطانيا وما يترتب على ذلك أن التكتيك المنطقي في مثل هذه الانتخابات هو اغراء الدول الصغيرة بامكانية زيادة مساعداتها.

من ضمن أكثر الاسلحة فتكا في ترسانة صوما لاعادة الانتخابات سلاح صممه بنفسه خلال فترة رئاسته الاولى: وهو برنامج التعاون الفني للفاو والذي تبلغ ميزانيته ٤٠ مليون دولار ينفق أكثر من نصفها في سلع رأسمالية (ذلك بخلاف عمليات المساعدة الفنية العادية للفاو). أن أيلولة المشروعات في هذا البرنامج تقع تحت اختصاص المدير العام شخصيا، الشيء الذي يجعلها على حد اتهام بعض النقاد - مثالية لتكون مكافآت للوفود المخلصة. وقد صنف صوما قائمة الدول المستفيدة كوثائق داخلية سرية جدا مما يجعلها غير متاحة للصحفيين أو الجمهور. في أعقاب اعادة انتخابه في ١٩٨١ تسربت بعض المعلومات التي أكدت أن مشروعات التعاون الفنية في ذلك الوقت كانت تذهب للمساندين لترشيحه المنفرد.

كانت الوفود الافريقية في انتخابات ١٩٨٧ هي المجموعة المهمة في التصويت على ازاحة صوما من منصبه وذلك عن طريق مساندة مستر منساه، ولكنهم أبعدوا من ذلك عن طريق المنح السخية

تحت برنامج التعاون الفني وبناء على أقوال بعض الدبلوماسيين فان الدول الافريقية الخمسين لم يتعد الذين صوتوا منها لصالح المرشح الافريقي الاثنتي عشرة.

قامت الفاو بنفي أي ايحاء بأن أموال برنامج التعاون الفني قد استخدمت في شراء الاصوات وأشارت الى أن مجموعة من المستشارين المستقلين أفادت بأن البرنامج كان مناسبا للاحتياجات العاجلة للدول الاعضاء.

كانت الفترة الرئاسية الثالثة لمستر صوما تستحق كمية معتبرة من المال له شخصيا: حوالي ٨١٣،٢٧٦ دولاراً بخلاف المخصصات الاخرى، حتى أكثر المقربين اليه يلمحون الى ان سعيه الملح لاعادة الانتخاب قد اثير كلية أو بصورة رئيسية بدافعه لوضع يده على مرتب المدير العام الضخم. وقد أشار أكثر من فرد الى أن هنالك شيئاً مثيراً للريبة حول ادارة وكالة تنموية بينما يتحصل على عائدات أكثر في نفس الوقت. وكما أوضح ريموند لويد – الذي استقال من الفاو مشمئزا بعد عشرين عاما من الخدمة – هذه هي المفارقة في العمل من أجل الفقراء والاستمتاع من الموقع ذي الثروة والسلطة وهي مفارقة تمثلت بأسلوب المدير العام الاوتوقراطي. فهو يصر دائما على أن ينادى بـ «سيادتك» «فخامتك» ويحتل مكتبا يليق بملك شرقي. وهو دائما ما يظهر شيئا من التعالي الذي يأتي دائما مع المكتب الرفيع وقد ذكر المصورون الذين قاموا بتصوير مقابلات معه أن هنالك فنان مكياج ملحق بالعاملين معه والذي تتركز مهمته في اجراء عملية المكياج له قبل الذهاب للتصوير.

وعلى العموم فان الطريقة التي يدار بها العمل في رئاسة المنظمة في روما تبدو امتداداً لشخصية المدير العام المسيطرة. الزائرون للقصر الابيض ذي الستة الطوابق قرب الكوليزيوم القديم يمرون عبر الجيش الخاص من حراس الامن اذا اثبتوا أن لهم مواعيد، وبمجرد دخولهم يطلب منهم أرتداء شارات ملونة تحدد الجهات التي سيذهبون اليها. وفي حالة الصحفيين فان مرافقا من حجرة الصحفيين يحضر – ربما ليتأكد من عدم حدوث أي «مزاوغات» وحتى يقوم الموظفون الرسميون باعطاء الاجابات المطلوبة للاسئلة. وقد أوقف عدة أعضاء من كبار العاملين لاعطائهم «تصريحات غير مسؤولة» للصحافة ويقوم صوما بزيادة السيطرة على تدفق المعلومات العامة عن الفاو عن طريق منع منتقديه من أي فرصة للادارة الرئيسية. وفي نفس الوقت فان قسم الاعلام بالوكالة ينفق أكثر من ١٢ مليون دولار في العام في انتاج تقارير ومقالات توضح بالالوان محاسن الخدمات التي تقدمها الفاو للمحرومين والمعدمين.

كل هذا يعطي الاحساس بمؤسسة فقدت طريقها وانفصلت عن تفويضها الاصلي وأصبحت مضطربة في البحث عن مكانها في العالم عماذا تفعل بالضبط ولماذا. أن الفاو ليست الاستثناء في هذا المنحى: ففي كل نظام الامم المتحدة فان الهدف من مساعدة فقراء العالم للحصول على حياة أفضل عادة ما ينتهي الى التحول الى المرتبة الثانية أو الثالثة أو ينسى نهائيا. في كل الاحوال يظهر العاملون اتجاها للانحراف أو يقعون تحت هاجس موضوعات ذات طبيعة شخصية خاصة، ما يتقاضونه وامتيازاتهم.

خفض الضرائب لا المخصصات:

أحد العاملين المحترفين للامم المتحدة في نيويورك لم يكن مهتما بالتأكيد بالجوع في أفريقيا أو بالمطالبة بمزيد من العمل لخفض الوفيات العالمية بين الاطفال الاسيويين الفقراء عندما حرض زملاءه للعمل بهذه الكلمات «دعونا نسير اليوم أيها الاصدقاء، دعونا نظهر غضبنا» كانت ثورته موجهة لشيء قريب من المنزل: اقتراح بأن رسوم وضع العربات في كاراجات رئاسة الامم المتحدة في أيست ريفرز - يجب ان ترفع من ٢٠ دولاراً لـ ٨٠ دولاراً في الشهر. أن سكان نيويورك ليسوا محظوظين بالقدر الكافي للعمل في الخدمة المدنية العالمية لمواجهة فواتير الكاراجات الخاصة التي تتراوح بين ٢٢٠ دولاراً الى اكثر من ٣٠٠ دولار في الشهر.

ان الضغط على الامم المتحدة لالزام العاملين فيها لدفع شيء من النفقات لمواجهة النسبة المالية لمواجهة تخزين عرباتهم - وللتخلي عن بعض الامتيازات الاخرى - كجزء من حملة واسعة صعدت من قبل مجموعة نقاد للمنظمة تضم اعدادا متزايدة من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب الامريكيين.

تعتبر الولايات المتحدة المصدر لـ ٢٥٪ من كل نفقات الامم المتحدة وقد بدأت حكومة الولايات المتحدة في المطالبة بحساب من الهيئة العالمية يوضح كيفية صرف ميزانيتها. وقد بدأ هذا التحرك على شعور قوي بأن الولايات المتحدة تفرض عليها ضرائب باهظة دون تمثيل. ففي الجمعية العمومية كما في الفاولا يحمل صوتها في المسائل المالية أي وزن أكثر من أي دولة من الدول الـ ١٥٩ الاعضاء الاخرى.

لمعالجة هذا الامر قرر تعديل «كيسبوم» للفصل الخاص بالعلاقات الخارجية، بأن على الولايات المتحدة ألا تدفع أكثر من ٢٠٪ من الميزانية السنوية المقدرة للامم المتحدة أو لاي من وكالاتها التي لا تمنح ثقلا تصويتيا في اجراءات شؤون الميزانية: بمعنى أن تصر على عدم السماح للامريكان بكلمة في كيفية صرف دولاراتهم. كانت احد الاسباب التي قدمت لذلك التعديل هو قرار الامم المتحدة ببناء مركز للمؤتمرات في اثيوبيا بتكلفة ٧٣ مليون دولار في وقت كانت فيه المجاعة في قمتها في ذلك البلد. وقد لخصت السناتور كيسبوم «اعتراضات الولايات المتحدة بقولها» ان نفقات المرحلة الاولى من هذا المبنى ستكون ٧٣ مليون دولار سيكون نصيب الولايات المتحدة منها ٢٥٪ أن ذلك يكلف الولايات المتحدة ١٨,٥ مليون دولار تدفعها لمركز المؤتمرات في اثيوبيا حتى يتمكنوا من الوقوف في الطابق التاسع والعشرين ويشاهدوا بقية البلاد تموت من الجوع.

بعد كيسبوم تلقت الامم المتحدة صفعة من الكونغرس في شكل قانون «فرام ردمان» في ديسمبر ١٩٨٥ كان فرض القانون ضبط الميزانية الامريكية من خلال فرض تخفيضات متزايدة ومستمرة على نفقات الحكومة على مدى السنوات الخمس القادمة حتى ١٩٩١. هذا يعني فيما يتعلق بالانفاق على الامم المتحدة، أن الولايات المتحدة قد أمسكت - جزءا كبيرا من المساهمة المقررة ١٩٨٦، أزالت

بالكامل من ميزانية ١٩٨٧ أموالا كانت مجمدة بناء على تعديل كيسبوم «كما خفضت بصورة حادة المساهمات في المجالات الطوعية.

كانت النتيجة النهائية أن الامم المتحدة قد دخلت في أزمة مالية - لا يمكن اصلاحها - فتفاقمت بشدة بنهاية ١٩٨٧م ارتفعت الاموال المحتجزة من الولايات المتحدة الى ٣٤٢،٨ مليون دولار، قد زاد من حدة هذا التدني أن ٩٢ من الدول الاعضاء الاخرى قد قللت من حجم مساهمتها. توقعا لهذا المأزق فقد بدأت حملة للمساعدة الاقتصادية قادها الامين العام ديكويلار. وضعت عدة ضوابط تضمنت تأجيل مركز المؤتمرات في اثيوبيا ومركز آخر في تايلاند، تخفيض في عدد الاصدارات والمطبوعات، تخفيض بعض البرامج والنشاطات قليلة الاهمية وتجميد مؤقت لتعيين موظفين جدد.

بالرغم من أن هذه الاجراءات قصيرة المدى وتجميلية الا أنها ووجهت بمقاومة شديدة من موظفي الخدمة المدنية العالمية الحريصين على الابقاء على امتيازاتهم. كانت إحدى أكثر نقاط القتال الداخلي المثيرة للسخرية قد اثيرت بقرار الامين العام لوقف امداد زجاجات الماء المثلج لغرف الاجتماعات الثلاث عشرة في رئاسة المنظمة بنيويورك. وفي أعقاب حركة تطالب بالابقاء على الزجاجات تم عرض الموضوع للنقاش لعدة ساعات بواسطة اللجنة المختصة بالادارة وموضوعات الميزانية. في شرح للاقتصاد القاسي صرح ريتشارد فوران: «من السهل التقليل من قيمة نفقات ملء زجاجات الماء في ثلاث عشرة غرفة للمؤتمرات مرتين في اليوم. هنالك ١٥٩ من أعضاء الوفود في الغرفة الواحدة وليس هنالك أقل من خمسة عمال يقومون بتبديل الزجاجات بين الاجتماعات. ان مجموع ما يطمح السكرتير العام لتوفيره من تخفيض أو الغاء هذه الخدمة يكون في حدود ١٠٠ ألف دولار سنويا». أشار أول المتحدثين (وقد يكون على صواب) بأنه اذا صوتت اللجنة على ابقاء زجاجات الماء في ظل تخفيضات واسعة النطاق في مجال العون للدول الفقيرة فان الرمز مصيبة. قال آخر بأنه من غير العدل أن يحتفظ رئيس اللجنة والجالسون على المنصة وحدهم بزجاجات الماء. وبينما الاجتماع يزحف نحو المغرب أشار متحدث ثالث أن الاجر الاضافي للمترجمين والحراس لنفس الاجتماع يساوي خدمات الماء. وعندما لم يتم التوصل الى قرار صوتت اللجنة باحالة الامر الى الجمعية العمومية.

هنالك أيضا ضوابط أخرى للنفقات تمت مناقشتها بحرارة على مستوى اللجنة وعلى مستوى الجمعية العمومية فقد عارضت مثلا أقطار شرق أوروبا اقتراح ديكويلار الخاص بتعيين موظفين جدد على أساس أن دولهم تحت التمثيل في الامم المتحدة. وعند السؤال ماذا يفعلون اذا خفضت ميزانيتهم لـ ١٠٪ رفض أعضاء اللجنة الخاصة بفلسطين مناقشة الفكرة، بينما تمتنع لجنة أخرى من مجرد التفكير تحت أي ظرف من الظروف من التخلي عن امتيازات أعضائها البارزين والخاصة بالسفر جوا. وبالمثل فقد رفض الافارقة قطع المخصصات لمجلس الامم المتحدة لناميبيا كما عارضت وفود أمريكا اللاتينية القطوعات الخاصة بحقوق العمال المهاجرين.

«أنا أشبه الطبيب» قال دي كويلار متضايقا لقد كتبت الروشتة لمساعدة المريض اذا لم يرغب المريض اكل الحبوب التي أوصيت بها فهذا شأنه. ولكن عليّ أن أحذر بأنني في المرة القادمة سآتي كجراح بسكين.

بعض المخصصات التي يتمتع بها موظفو الامم المتحدة تبدو كحالات في انتظار الجراحة. في العام الذي تلا حملته الاقتصادية دفعت الامم المتحدة أكثر من ٦٠ ألف دولار لايجار ليموزين بسائقها لاحد كبار الموظفين و ٢٠٠ ألف دولار لتغطية نفقات وسائل إيجار فراغ للاستخدام بواسطة العاملين (صالة الرماية) في نيويورك.

الركوب على قطار المال السائب:

بعض الامتيازات الاخرى لم تبد أي اشارة بالاختفاء من ضمن ذلك الفرص التي تتيحها أعمال الامم المتحدة للسفر الدائم للمؤتمرات، في مهام لتقييم مشروعات في الاقطار النامية... الخ. يمثل بلا شك زيارة الدول الاجنبية في مهام رسمية هبات سيكولوجية لما توفره من خبرات جليلة، تنويع وتجديد من العمل الروتيني وهي بلا جدال توفر مالا للمستخدمين أينما ذهبوا في رحلة لما وراء البحار. فهي لا توفر فقط النفقات المنزلية اليومية للفترة التي يكونون فيها بعيدين لكنها ايضا تمكنهم دائما من توفير جزء من بدل السفرية الذي يتقاضونه والذي يكون في الغالب في حدود مائة دولار يوميا.

كان يمكن أن يغض النظر عن هذا السلوك اذا لم تكن حالات العاملين تمثل في الواقع عنصرا هاما في ميزانية الامم المتحدة. حدث في وقت ما أن رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية استلموا مبلغ ١،٧٥٩،٥٤٨ دولاراً بدل نفقات سفرهم وسكنهم لمدة عام واحد، ذلك في مقابل ٤٩ ألف دولار خصصت للاطفال المعاقين في أفريقيا، ٧،٢٠٠ دولار لتطوير المناهج في باكستان وألف دولار لتدريب المعلمين في هندوراس. أما في الفاو فقد تجاوزت الميزانية السنوية المخصصة للسفر لكل العاملين الـ ١٤ مليون دولار.

بهذا يكون السفر الرسمي قطار للمال السائب أو ربما كان جامبو نفاث – يود كل واحد أن يحجز مقاعد فيه. بعيدا عن المجهودات التي بذلت لتخفيض النفقات لهذه الناحية يبدو أن الأمم المتحدة ملتزمة بالبحث عن أي فرصة ممكنة لمزيد من الصرف. وكما قال تومكوه السفير السابق لسنغافورة في الامم المتحدة: يقوم أعضاء مجلس المنظمة لناميبيا في رحلات ترفيهية لالقاء مواعظ انجيل ناميبيا الحرة لاولئك المؤمنين أصلا بالقضية ويعقد أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي جلساتهم الصيفية في جنيف فقط لان الطقس مريح أكثر في جنيف اثناء الصيف عما هو في نيويورك.

هنالك قائمة لبعض خطط واعلانات الامم المتحدة «التي لم يعمل بمعظمها» تخلد اسماء بعض المواقع الخلابة التي يفضلها موظفو الخدمة المدنية: أروشا، المآنة، ليما، نيروبي، نيودلهي، كاراكاس،

ماردل بلاته. كلها كانت مواقع للاجتماعات حضرها مئات – أحيانا الاف الوفود. ان اكثر البيرقراطيين المحظوظين يحصلون اكثر من بدل سفريتهم على المتعة في التجول لساعات طويلة مع وكلاء السفر اللامعين والقوائم البراقة. في احدى شعب المنظمة الدولية عدد من المسؤولين مسجلين بصورة مستديمة باعتبارهم في مهام سفر مستمرة ويدفع لهم تبعا لذلك.

ان عادة سفر الموظفين المنظمة في رحلات مستمرة لما وراء البحار تكلف الامم المتحدة حوالي مائة مليون دولار سنويا وهذا يفوق قيمة الصادرات السنوية لعدة دول نامية. ان مدى أهمية الدور الذي تلعبه عضوية «الطيران» لجماعة المدمنين على سفر الطائرات في حياة المنظمة قد وصل الى حد اقتراحات جادة بانشاء وكالة سفر خاصة بها. في الوقت الحاضر يواصل مكتب الخدمات العامة للسكرتارية في نيويورك دفع حوالي مليون دولار سنويا لـ ٢٠ من الموظفين وظفوا خصيصا للقيام بترتيبات السفر. يعاونهم في ذلك العمل بعض الوكالات الخاصة التي وجدت الامر يستحق من الناحية الاقتصادية أن تكون لهم مكاتب فرعية في معظم مباني الامم المتحدة في نيويورك وجنيف، ان العمل بالطبع في المدينة الاخيرة – جنيف – أكثر ازدحاما لدرجة ان احدى وكالات السفر قد فتحت مكاتب في كل واحد من الاجنحة المتعددة لمبنى واحد في الامم المتحدة.

هنالك مقاومة لمحاولات خفض نفقات السفر عن طريق شراء تذاكر مخفضة القيمة. اصبحت الفاو على مثل هذا الاقتصاد بأن ذلك يحد من حرية العاملين للتحرك على الخطوط التي يفضلونها. وبالمثل فقد اعتبر الاتحاد العالمي للاتصالات اللاسلكية، أي تغيير في الترتيبات التي قد تقلل من المستويات الحالية من السفر او تطلب تغيير نظم العاملين أمرا غير مقبول.

يجب الاعتراف بأن تلك اللوائح مقيدة للغاية: فالوثيقة التي تتعلق بها تأخذ شكل التوجيهات الادارية تحمل عنوان «مستويات السكن، وقت السفر، فترات الراحة». هذه المذكرة توضح ضمن عدة مذكرات بيرقراطية أخرى الشروط المرجعية لنظام التسع ساعات. وقد تمت الموافقة عليها بواسطة كبار موظفي الامم المتحدة والتي تنطبق عليهم في حالتي الخفض والخرق. تقول المذكرة: وكلاء السكرتير العام ومساعدو السكرتير العام وافراد عائلاتهم الموثقين يجب أن يزودوا بتذاكر الدرجة الاولى في حالات السفر في مهام رسمية وفي حالة التعيين، النقل أو انهاء الخدمة عندما تكون مدة السفر لاكثر من مدة التسع ساعات وفي حالة الطيران لاقل من فترة التسع ساعات يزود الموظفون بخدمات الدرجة الاقل من الدرجة الاولى.

توضح الفقرة التالية نظام التدرج الرسمي:

الموظفون أقل من مساعد السكرتير العام وأفراد عائلاتهم الموثقة يجب أن يزودوا بتذاكر أقل مباشرة من الدرجة الاولى في حالة السفر في مهام رسمية وفي حالة التعين أو نهاية الخدمة عندما تكون فترة الطيران أكثر من تسع ساعات، بالنسبة للسفريات أقل من تسع ساعات فان هؤلاء الموظفين يجب أن يزودوا بوسيلة مواصلات على مستوى أقل لنظام الطيران المعمول به.

كم هو مدهش عدد المحطات التي تستغرق أكثر من تسع ساعات طيران من مقر الامم المتحدة في نيويورك، هنالك قائمة لـ ١٧٨ مدينة تزار بصفة مستمرة تشتمل على ما لا يقل عن ١٣٠ منها تسمح بتطبيق نظام التسع ساعات عليها، وبناء على أهميتهم الوظيفية يقوم موظفو الخدمة العالمية بشراء تذاكر الدرجة الاولى أو درجة النادي لكل تلك المحطات: كما يجلب السفر الطويل امتيازات أخرى: منح عدة أيام راحة مدفوعة الاجر قبل استئناف العمل. وهكذا فان موظفا للامم المتحدة يحصل على يومين اجازة مدفوعة الاجر على رأس عطلته التي تساوي ستة أسابيع في كل مرة يطير فيها من نيويورك لسنغافورة - مثلا - نيروبي بانكوك، ويومين آخرين عندما يطير عائدا، ان التعويض عن زيارة تاهيتي هو يوم واحد ذهاباً وآخر اياباً بينما أولئك غير المحظوظين الذين يرسلون في مهمة الى ناساو في جزر الباهاما الغربية لا يحصلون على اي اجازة مدفوعة بالمرة.

طبقة مميزة:

لا تعتبر امتيازات السفر وحدها التي تميز الأعضاء الموظفين العالميين كطبقة المتميزة. ففي التقرير الاخير المنشور عن نتائج التحقيق الذي أجراه جس هلمز تظهر دلائل مزعجة عن حالة نصف العاملين لدى الحكومة الاميركية حوالي ١٨٠٠٠ الذين يعملون في مدينة نيويورك، فبينما لا ينالون - ولا يتوقعون - أي دعم يجعلهم - يقابلون نفقات السكن الفلكية يكشف تحقيق هلمز الامريكيين الاخرين الذين يعملون لدى الامم المتحدة الذين يتمتعون بأجور أفضل. على سبيل المثال يتقاضى أحد أعضاء الوفود دعما قدره ١،٦٦١ دولاراً شهريا لمقابلة ايجار شقته التي تحتوي على ثلاث غرف للنوم والتي تقع قرب المقر الرئيسي للامم المتحدة في بناية فاخرة في الشارع الرابع والخمسين. وقد وصف أحد مندوبي العقارات المبنى بأنه واحد من الاحلام في نيويورك لما يتمتع به من مخزن خاص للخمور وخط تلفوني مباشر ومطاعمه المتعددة وموقف سيارات من طابقين تحت الارض.

ربما كان مناخ التسيب والاثراء السريع الذي تكون بواسطة المنح والامتيازات موفورة السخاء هي التي تشجع بعض العاملين لملء جيوبهم بطرق غير شريفة، بالاضافة الى ذلك هنالك دلائل توحي بأن هذا السلوك الاجرامي مغتفر على الاقل في التشكيلات العليا لبيروقراطية الامم المتحدة. في عام ١٩٨٦ وقعت جزاءات على ثمانية من العاملين بسبب مطالبتهم المزورة بأكثر من ١٠٠ ألف دولار كمصروفات مدرسية لاطفالهم، فصل سبعة منهم أما مستر راما زوامي من الهند - الذي أصرّ أنه قد أخذ المال الزائد على سبيل الخطأ - قد بقي في وظيفته أثر تدخل الامين العام في صالحه. تحولت توصية لجنة الجزاءات بفصله من الخدمة الى مجرد انزاله درجة. وقد أثار ذلك اتهامات بالمحاباة، فقد كان مستر ماني المساعد الرئيسي والصديق الشخص لجين ريبرت المدير العام والرجل الثاني في الامم المتحدة أشار احد مسؤولي لجنة العاملين متبرما: «لكن ليس هنالك رحمة في الوظائف الدنيا». كان مستر ماني يحصل مرتب سنوي في حدود ١٠٥ ألف دولار سنويا قبل تخفيض درجته وكان مبلغ الـ ٢ ألف دولار الذي اقتطع بعد تخفيض درجته يمثل على حد قول أحد زملائه «ثمن وجبة فول».

ان العمل في الامم المتحدة في أي وظيفة قيادية يعني الانضمام للارستقراطية المتميزة المنعزلة بصورة فعالة من متاعب الحياة اليومية. ففي الفاو في روما هنالك ٧٥٠ فرداً تتراوح مرتباتهم بين ٧٠ ألف و١٢٠ ألف دولار في العام يقع في ضمن هؤلاء أحد عشر مساعداً للمدير واحد وثلاثون من كبار المديرين ١٢٥مديرا ٣٦٢ ضابطا كبيرا، ٢٢١ ضابطا أولا، ان رئيس جامعة الامم المتحدة يتقاضى ما يعادل ثلاثة اضعاف مرتب رئيس وزراء النرويج. كثير من موظفي الامم المتحدة خاصة العدد المتزايد في الدرجات الممتازة يتقاضون رواتب أكثر من أي موظف عام أميريكي عدا رئيس الجمهورية، أحد هؤلاء الرجال نائب السكرتير العام الذي تقاعد مؤخرا بمصافحة وداع ذهبية بلغت نصف مليون دولار زائدا معاش سنوي بلغ ٥٠ ألف دولار. ولم يمض وقت طويل حتى تم تعيينه كمستشار بمرتب ١٢٥ ألف دولار في السنة.

من الغريب أن وحدة التفتيش المشتركة – وحدة المراقبة الداخلية في الامم المتحدة – أعربت عن تحفظاتها تجاه تبرير معدلات المكافآت الحالية في القطاعات المهنية العليا: بالرغم من ذلك فقد أقر المفتشون أن هنالك أعداداً أخرى قليلة من الموظفين العالميين يشاركونهم هذه الشكوك. وبالفعل فان ممثلي العاملين يحملون وجهة النظر التي تقول بأن المكافآت غير مناسبة وانهم يقودون حملة من أجل رواتب أعلى.

هذا الوضع صحيح تماما فان كثيرا من موظفي الامم المتحدة – يعتقدون حقا أن الرواتب والمخصصات التي يتقاضونها غير كافية على هذا الاساس فهم يتجاوبون برد فعل يشبه الرعب لأي إيحاء بأنهم يتقاضون أكثر مما يجب مثال لذلك «فريمان» السكرتير العام لاتحاد العاملين بالفاو في روما في رد على الرسالة حين عارض بحرارة وجهة نظري بأن أفراد اتحاده يتقاضون أكثر من فئات أخرى؛ احتج بأنه على العكس من ذلك فانه مطلوب منهم عمل تضحيات شخصية حقيقية حتى يعملوا من أجل التنمية العالمية.

لشرح ذلك أرسل لي فريمان ملف آل ريستورو أمريكي يبلغ ٤٤ عاما الذي انضم للمنظمة قبل عام في احدى الوظائف المهنية الوسيطة. كان يتقاضى في عام ١٩٨٧ مرتب موظف في وطنه ٣،٢٠٠ دولار شهريا (٤ مليون لير ايطالي). كان هذا المبلغ أقل من متوسط الرواتب في نظام الامم المتحدة في ذلك الوقت بالرغم من ذلك صرح آل بأن ذلك معقول بالنسبة له ولزوجته قبل أن يحضرا لروما، حيث حلّت خيبة الامل. كان على العائلة أن تجد منزلاً في روما القديمة لكنه وجد أنه لا يستطيع تحمل الايجارات هنالك ومن ثم استقر في منزل يبعد عشرين كيلومترا من المدينة وحوالي نصف ساعة سيرا على الاقدام حتى أقرب مواصلات عامة، كا يشكو آل فقد قررت شراء سيارة وكان ثمنها الى جانب ما دفعته مقدماً للايجار – أربعة مليون لير – قد قضى على الـ ١٢ مليون لير عبارة عن علاوة سكن.

لم يتوقف تذمر آل عند حد انفاق بدل سكنه على السكن أضاف محتجاً.. تكلفني الرسوم المدرسية ٧ الاف فوق علاوة التعليم لابنائي الثلاثة.. وهنالك أيضا الفواتير العلاجية أعتقد أن الفاو

مشروع رائع لكن عليّ أن أدفع اكثر من الف دولار لتغطية ما لا تغطيه عـلاوات الفـاو. ومـن المهـام الاقتصادية العاجلة الاخرى ملابس الشتاء: فحيثما كنا نعيش كان الجـو دافئا على مـدار العـام وعليـه فانه لم يكن هنالك معطف واحد او اي شيء ثقيل ضمـن ملابسنـا. فقـد قـدرت زوجتي ذلك بــ ٣ الاف دولار حتى شملنا جميعا لكني اخبرتها بأن علينا أن نفعل ذلك بتكلفة اقل. وعلى العمـوم فـان الملف يختم بأن آل يعتقد بأنه سيفلس وأنـه لـن يكـون قـادرا على أن يـواصل لنهايـة ثـلاث سنـوات العقد.

هنالك عدد من الموظفين يتعـرضون لنفس مـأزق آل ولشرح ذلك فقـد أرسل لي مستـر فريمـان تفاصيل حساب تسلمه اتحاد الموظفين من احد ضباط برنامج الغذاء العالمي. كان تعليـم أبنائـه مصدر ازعاج له في وقت كان فيه الدولار الامريكي يوالي هبوطه كانت المدارس الخاصة في روما ترفـع مـن مصروفاتها. صرح بأن منحة التعليم عند الامم المتحـدة تظـل كحـد اقصى ٤،٥٠٠ دولار للطفـل في السنة ومع أمل ضئيل بالزيادة في المستقبل القريب. هـذا يعني أن مساهمة الاب عليهـا أن تتفاعـل مـع الزيادة في المصروفـات المدرسيـة. كانت تلك الزيـادة حـادة لدرجـة أن الموظفين في مثـل حالاتنـا قـد يستطيعون العيش وبتضحيات كبيرة لمدة عام آخر واحد فقط. قام كثير من الزملاء الذين لهم أطفـال بالتعبير عن قلقهم المتزايد، وأعلم عدة حالات كانت فيها نفقات التعليم عاملا مؤثرا في قرارهم بأخذ أبنائهم من المدرسة ليواصلوا دراساتهم في أوطانهم أو في مدارس ايطالية وهذه خيارات غير مقنعة.

وبالطبع فان المرء يتعاطف مع أولئك الذيـن أجبـروا للتفكيـر في الخيـار المتعب والمرعب لارسال فلذات أكبادهم الى المدارس الايطالية. وبما أن أعضاء اتحاد المهنيين منزعجون من هذا الكابوس اليوم فانه يبدو من غير المناسب تذكيرهم بأن ٤٠٠ مليون طفل في العالم الثالث لا يستطيعون الذهاب لاي مدرسة.. انهم فقراء جدا لدرجة أنهم لا يستطيعون أن يأكلـوا، ٢٨٠ ألـف منهـم (يموتـون) في كل اسبوع بسبب الظروف المصاحبة لسوء التغذية.

تحسب شروط خدمة موظفي الامم المتحدة بناء على مبدأ «نوبلميـر» الدبلومـاسي الفـرنسي الـذي عمل في عصبة الامم ظل فترة العشرينات وهو يقرر ببساطة أن الرواتب والامتيـازات - العـلاوات - في المنظمات الدولية يجب أن تكون كافية لجذب موظفين مواطنين لاكثـر الـدول التي تمنـح رواتب لموظفيها المدنيين. وهكذا فان نسبة رواتب الامم المتحـدة قـد وضعت اليـوم مقارنـة بـرواتب الخدمـة المدنية الفدرالية لاغنى دولة في العالم - الولايات المتحدة فنجد مثلا هذه المقارنة تعمل دائماً في صالح الامم المتحدة.. ففي كل المستويات والدرجات فـان الـرواتب والعـلاوات أفضل بصورة واضحـة مـن تلك الموجودة لدى الخدمة المدنية للولايات المتحدة. ونجـد مثـلا.. يحصل موظفـو الامم المتحـدة على علاوة تعليم.. بينما لا يحصل موظفو الخدمة المدنية الامريكية عليها.

ومن أول بداية عملهم في الامم المتحدة يمنح الموظفون حتى تسعة أشهر اجازة مرضيـة بمـرتب كامـل وتسعـة أشهـر أخـرى بنصف مـرتب في فتـرة أربعـة سنـوات أخـرى: وبالمقارنـة فـان موظـف

الولايات المتحدة عليه أن يعمل لمدة ١٤ عاما بدون أي اجازة مرضية مهما كان نوعها حتى يتمكن من تجميع فترة تسعة أشهر كاجازة بمرتب كامل.

* ان درجات الترقي في نظام الامم المتحدة يتحصّل عليها بسرعة أكبر من الخدمة المدنية الامريكية، ففي الامم المتحدة يمكن للموظف متوسط الكفاءة أن يقضي فقط ثمان سنوات الى عشر سنوات ليصل الدرجة العاشرة مقارنة بـ ١٨ سنة في الولايات المتحدة.

* وكل الخبراء المهنيين وما فوقهم في الامم المتحدة مع عائلاتهم يحق لهم الحصول على ١٥ يوم اجازة لاوطانهم مرة في كل عامين على نفقة الامم المتحدة علاوة على أيام الطريق من والى أوطانهم. هذه المنحة زيادة على اجازة الستة أسابيع العادية التي يحق لكل موظفي الامم المتحدة الحصول عليها كل عام وبالمقابل يحصل العاملون شرقي الولايات المتحدة على أربعة أسابيع اجازة سنوية فقط.

* يعمل مهنيو الامم المتحدة في المتوسط ١٠،٣٪ ساعات أقل من رصفائهم في الخدمة الامريكية وعلى مدى عام تصل حصيلة الفرق لـ ٢١،٧ يوم عمل.

* وبغض النظر عن أن القيمة النقدية للمخصصات والبدلات فإن نظام الامم المتحدة أعلى بكل المقاييس من الولايات المتحدة فان الهامش بين الاثنين يصل في المتوسط الى ٢٤٪ في صالح الامم المتحدة، وفي بعض الاحيان يفوق الـ ٣٠٪.

* رواتب الامم المتحدة أعلى بنسبة قد تصل الى ٤٣٪ من رواتب الخدمة المدنية الامريكية.

لماذا تكون الرواتب والمخصصات في نظام الامم المتحدة أفضل من تلك الموجودة عند أفضل نظم الخدمة الوطنية في العالم كانت اجابة دي كويلار السكرتير العام: انه من المهم دعم ظروف الاستخدام لتسمح للامم المتحدة لجذب الموظفين ذوي الكفاءة العالية والمقدرة والاهلية. واضاف محذرا: أن البحث عن حل متاعب المنظمة الاقتصادية على حساب امتيازات سيكون أمرا قصير النظر غير مثمر كما ستكون له ايحاءات سلبية بصورة واسعة. (أحد رؤساء الاقسام الذين تحدثت معهم وضع النقطة بصورة أكثر وضوحا): اذا اردت أن تقنع أناسا على مستوى عال للعمل في التنمية فان عليك ان تدفع دولارات على مستوى عالي. اذا دفعت (فول سوداني فانك لن تحصل الا على قرود).

مكافأة على الضعف:

قد تبدو هذه الحجة قوية في مواجهة الاشياء: بعض الذين يعرفون الامم المتحدة جيدا يشعرون أنهم بالرغم من دفع مرتبات عالية فان بالمنظمة كثيراً من القرود التي تسعى اليها. وبناء على أحد الشهود الخبراء: ليس هنالك ما يشير الى أي جهود منظمة من أجل المطالبة بموظفين أولى مؤهلات عالية أو حتى لتدريب موظفين محترفين للاعمال المحددة التي يطلب منهم القيام بها. على عكس من ذلك فان التراخي الذي يسود في هذه المسألة يبدو كمكافأة على ضعف المستوى (ليست هذه الكلمات لشخص خارج الهيئة له عداوة مع الامم المتحدة ولكنها بالفعل مضمنة في وثيقة رسمية

كتبت بواسطة شخص من الداخل يتمتع باحترام عالمي وهو موريس بيرتراند) العضو البارز في وحدة التفتيش المشتركة التابعة للامم المتحدة: ان مستوى المؤهلات في الدرجات التخصصية (المهنية) لا علاقة لها بمسؤولياتهم ففي حالة اليونسيف ابانت الاحصاءات أن ٣٠٪ بدون أي شهادات جامعية وأن ٣٢٪ بشهادة جامعية و٣٨٪ فقط بشهادات فوق الجامعية هذا الوضع هو نفسه تقريبا في الوكالات الاخرى كما أن النسبة تظل كما هي في الدرجات العليا درجات المديرين. وكانت خاتمة بيرتراند شديدة القسوة (ان الاحساس بالمسؤولية والقدرة الادارية او التحليلية في المستويات العليا – المدير، م. السكرتير العام ووكيل السكرتير العام – هو مسألة صدفة، تعتمد على التعيينات التي تتم دون اعتبار للمؤهلات أو الخبرة المهنية الادارية. ان النقص في تعريف المؤهلات المطلوبة للتعيين والترقي في الدرجات العليا وعدم الاكتراث الذي يظهر تجاه مستويات العمل والكفاءة، وغياب نظام التدريب أثناء الخدمة يخلق بيئة عمل محبطة – محزنة – لا يجد فيها الموظفون الممتازون الدافعية المطلوبة لتسخير أنفسهم لأعمالهم واذا كان الأفضل يفتقر كل مشاعر الايمان على حد قول يتس، فانه صحيح أن الأسوأ مشحون بكثافة عاطفياً ان حرارة هذه المجموعة الاخيرة وجدت تعبيرها الطبيعي في العدد المتنامي من اتحادات وجمعيات الموظفين التي توجد في الامم المتحدة وفي كمية الوقت المتزايد الذي ينفقه هؤلاء الاعضاء في مناقشات محمومة حول الكيفية التي يتحصلون بها على مزيد من الرواتب العالية ومزيد من الفوائد المالية.

في مقر المنظمة بنيويورك مثلا يجتمع مجلس اتحاد الموظفين المكون من ١٢٠ عضوا ويمثل الهيئة التشريعية لاتحاد الموظفين مرة كل اربعة أو خمسة أيام. واللجان الـ ٢٠ التي أنشئت لدراسة عدة موضوعات مختلفة ولكل منها ١٠ أعضاء تجتمع ايضا بانتظام. يدّعي المجلس بأن أحد أهم أهداف هذا النشاط المتواصل هو تطوير مستوى كفاءة الموظفين. ففي سنة ما – تعتبر مثالا – بحث خلالها اعضاء المجلس ٨٠ موضوعا وتبنى واحدا وستين قرارا واصدر قرابة الخمسين منشورا لم يبحث فيها موضوع كفاءة العاملين مرة واحدة. وكانت الاجور والامتيازات هي الفقرات الرئيسية في الاجندة.

شاركت كيانات أخرى في المناقشات احداها اللجنة الاستشارية المشتركة بالتضامن مع فروعها الاربعة ومجموعات عملها الست والتي يتكون مجموع أعضائها من أكثر من مائة عضو قد تعقد عدة اجتماعات في الشهر. ايضا هنالك لجنة الموظفين للتنسيق الاداري والتي قصرت نفسها على اجتماعين فقط في السنة استغرق كل واحد منها اسبوعا كاملا وشارك فيها على الاقل خمسة وثلاثون من كبار الموظفين والاداريين. كل هذه الاجتماعات تنعقد خلال ساعات العمل ومعظمها يستغرق وقتا طويلا.

هذا يعني بالطبع أن المشاركين يؤخذون من أعمالهم العادية لفترات طويلة وبالتالي فان أعمال زملائهم المرتبطة بهم ستتوقف نتيجة لذلك. وزيادة في المهزلة فان اعضاء الاتحادات والجمعيات المعنيين لا يقومون بدفع أي شيء من هذه الاعمال المضيعة للوقت بل ان مرتبات المسؤولين وأعضاء اللجان والاوراق والطباعة والتصوير وحتى نفقات السفر للاجتماعات الخارجية يتم دفعها من الخزينة العامة للامم المتحدة.



والجانب الآخر الذي يستحوذ على طاقات الموظفين ودائما ما يصرفهم عن اداء أعمالهم والاضطلاع بمسؤولياتهم التي يتقاضون عليها مرتباتهم هو – يا للسخرية – الرغبة في الترقي. وفي تقييمه لأثر ذلك يقول ريتشارد هوفارت مساعد المدير العام لليونسكو (ان لذلك أثراً نفسياً سلبياً يدفع الحالات الشديدة الى الانغماس في نشاطات هامشية أو قضاء ساعات طويلة يحلقون في ادراجهم يقلبون في افكارهم. ان اكثر الدوافع المنفردة أهمية هو الحصول على الدرجة ب ٥ وهي أعلى درجات المهنيين والتي تمكن من الحصول على عدة امتيازات دبلوماسية خصوصا لوحة هيئة دبلوماسية التي توضع على العربة. هنالك عدد كبير من أعضاء السكرتارية يشعرون بأنهم أقل – وكذلك تحس زوجاتهم – وأنهم سيكون بامكانهم النزول للمعاش بسعادة فقط اذا تحصلوا على تلك اللوحة في الاسابيع الاخيرة لخدمتهم.

ان فرصهم للوصول لذلك الهدف كبيرة بصورة مدهشة فان حوالي ٦٠٪ من الوظائف المهنية في الدرجة ب ٤ أو أعلى في مقابل أقل من ٢٥٪ في وظائف الخدمة المدنية الامريكية الفدرالية للدرجات العليا.

ان السبب وراء تركيبة عدد شيوخ قبائل أكثر من عدد الهنود في الامم المتحدة لا يعود بأي حال من الاحوال الى أن معظم الموظفين موهوبون ومثابرون بشكل خاص. وعلى عكس ذلك فان الماكنة التي تسير كل العملية هي عدم الكفاءة؛ فهناك ظاهرة ثابتة أن غير المؤهلين الذين يفشلون في الحصول على ترقية، يعملون على أن يعيدوا ترتيب درجات وظائفهم – الى الاعلى بالطبع – وهكذا نجد في أحد مكاتب الامم المتحدة – سكرتارية نيويورك – ليس أقل من واحد وستين وظيفة وقد تم ترفيعها خلال عام ٨٧/٨٦. ضمن الموظفين المحظوظين ثلاثة مديرين أصبحوا بجرة قلم مساعدين للسكرتير العام: وترقى ستة وعشرون من الدرجة الثامنة الى الرابعة وأربعة الى «ب ٥». أن التأسيس لمثل هذه النشاطات في الخدمة المدنية العالمية نتج عنه كما قال أحد الدبلوماسيين النمساويين في اللجنة الاستشارية لادارة الشؤون المالية خلق نسبة نمو مضطربة للزحف نحو الدرجات تمخض عن انخفاض واضح في نسب الدرجات الصغرى وزيادة في نسب الدرجات العليا.

وبما أن النظام يسمح للوظائف بأن ترفع اصطناعياً بغرض دفع الروح في تلك التي لا يمكن ترقيتها فانه أيضا يسمح بعودة أولئك الذين فصلوا بسبب عدم الكفاءة. وفي حديثه عن اليونسكو يقول ريتشارد هوغارت بأنه مهما كان اداء الموظف فقيرا فانه من المستحيل عمليا اجباره على ترك الخدمة. فبالاستخدام الكامل لكل أدوات التضرعات الرسمية وغير الرسمية – اتحاد الموظفين، وفود الرسميين، وزارة الخارجية التي يتبع لها – يمكن أن يسحب الاجراء لاجل غير مسمى.

أكثر من ذلك حتى في أسوأ الحالات (عرفياً)، هنالك التزام أخلاقي بأن كل من عمل – مثلا – لمدة خمس سنوات يمنح على الاقل ثلاث سنوات أخرى (اختيارية). والجولة الثانية من العرف تتطلب أن من يعمل في خدمة المنطقة لمدة ٨ سنوات يجب ألا يطرد من الخدمة. والفترة الوحيدة

التي يظهر فيها هؤلاء الافـراد طاقاتهـم التفاوضيـة عندمـا يدافعـون عـن مناصبهـم. وهكـذا ففي كل الوكالات متعددة الاطراف يوجد الافراد غير المؤهلين وغيـر الاكفيـاء متعلقين بشدة بالوظائـف ذات الدخول العالية ممارسين وظائفهم بكل سلبية وفي خلال ذلك يكونون قـد قامـوا بخيانـة العـالم الفقيـر الذي عينوا باسمه.

أحد المؤشرات على الكيفية التي أضعفت بها المنظمة الدولية كنتيجة للعدد المتنامي مـن موظفيهـا الضعفـاء هـو اعتمادهـا الحالي على العـدد الكبيـر مـن الخبـراء الذيـن يعملـون خـارج الهيئة. ليقومـوا بأعمالها. وبغض النظر عن عدد موظفيها الـدائمين الـذي يبلـغ ١٢,٢٤٨ مستخدمـا فـان سكرتاريـة المنظمة في نيويورك – مثلا – تحتـاج لانفـاق ١,١١ مليـون دولار سنويـا اضافيـا على المستشاريـن – تكفي لتمويل ١٧٥ عام – عمل من الساعدة المهنية. كذلك فـان مـوظفي الفـاو ١٠,٥٠٠ يعتبـرون اقل فاعلية: وتحتـاج الوكالـة الى مساعـدة مهنيـة خارجيـة بحيث أنهـا تدفـع ١٩ مليـون دولار سنويـا للمستشارين.

أما اصدارة اليونسيف السنوية (ستيت أف وورلدز جلدرت ريـورت)، التي تصدر تحت توقيـع مديرها التنفيذي العام، فهي في الحقيقة تحرر وتنتج بواسطة مستشار خارجي، أما الصحفيون وموظفو الاتصالات الذين يقبضون مرتبات عالية كمـوظفين في مكتب اعـلام اليونسيـف الكبيـر في نيويـورك فهم حقيقّة ليسوا في مستوى العمل.

ان مثل هذه الاخفاقات وعدم الكفاءة بين العاملين قد أشير اليه في تقرير داخلي الذي أوضح فيه أن كفاءة الادارة الانتاجية وفاعلية النفقات قـد ألقيت جانبـا في وقت أظهـرت فيـه جـداول المرتبـات زيادة مضطردة – يضيف التقرير.. «تحتاج نوعية العمل المعروض الى تحسين... ان مؤهـلات العـاملين خاصة في المجموعات (الوظائف) العليا غير مناسبة كما أن طرق العمل غير فعالة اضافة الى أن التنظيم اليومي شديد التعقيد، مبعثر وثقيل جدا».

وبالفعل فان التنظيم ثقيل جدا حتى أن سكرتارية الامم المتحدة في نيويورك قد جمعت مجمـوع سبعة وخمسين من مساعدي السكرتيـر العـام ووكـلاء سكرتيـر عـام. اذا اتبـع نفس النظـام الاداري بواسطة مصلحة الصحة في الولايات المتحدة فان نوع الخدمة المدنيـة الفيدراليـة سيقـوم بتعيين ٥٠٠ مساعد ووكيل وسكرتير، وهو يقوم باداء نفس العمل بكفاءة بأثني عشر فردا.

ان العاملين والنفقات المصاحبة لهم تمتص حوالي ٨٠٪ من جملة نفقات الامم المتحدة. الهيئة التي تدعي بأنها تقاوم بلا كلل للتنمية الدولية هي بهذا أيضا آلية دعم عريضة لعامليهـا المدللين. الذيـن كما قال ريموند مدير احد شعب الفاو السابقين: «يضعون بصورة منتظمة تـأمين حاجياتهـم الماديـة فـوق المثل المحملة بالخطر التي أنشئت من أجلها منظمتنا».

أحد أسوأ الامثلة لهذا السلوك حدث في بلجيكـا عـام ٨٧ وفي مكـاتب اليونسيـف المنظمـة التي أنشئت عام ١٩٤٦ للمساعدة في حماية أرواح الاطفال وترقية تطورهم. فقد اتهم جوزفيـربيك مديـر

اليونسيف – لجنة بلجيكا في ذلك الوقت – باستخدام منصبه الميز الموثوق به في تنظيم حلقة جنس للاطفال تدار بصورة مريحة لعدة سنوات حتى القي القبض عليه بتهم سوء الادب واثارة الفاحشة عند الاطفال، وقد أدين وعوقب بالايقاف لمدة عامين. وبعد التقدم بالتماس سحبت الادانة بسبب عدم كفاية الادلة، أوقفت أيضا عقوبة عشر سنوات لموظف آخر. فقد اكتشف البوليس ستديو للتصوير الفوتغرافي مخبأ في أسفل بناية مكاتب اللجنة، استخدم ذاك الاستديو لاخذ صور فاضحة للاطفال، معظمهم من العالم الثالث. لقد تم القبض على أكثر من ألف صورة مع قائمة بريدية بـ ٤٠٠ اسم لوكلاء أثرياء في خمسة عشر بلدا أوروبيا، لقد جمّعت القائمة وخزنت في كمبيوتر اليونسيف الذي استخدم أيضا في أعداد دليل بالمراهقين المتاحين للجنس.

هذه الحادثة القذرة حدثت في العام الذي كانت فيه اليونسيف تحت مراجعة لجنة مراجعي الامم المتحدة بسبب الاهمال في الحسابات وقد اتهمت فيها بواسطة الكونغرس باعطاء أموال المسؤولين الامريكيين في مقابل دعمهم للواجبات الادارية ولزيادة دعم الولايات المتحدة للمنظمة. مثل هذه الفضائح والقصص المعزولة تعتبر أقل أهمية من تحلل النظام العريض للمبادىء الاساسية التي بدأت في الحلول تدريجيا والتي قلصت مثاليات الامم المتحدة لدرجة لا تزيد عن مجرد كلمات فارغة في قصاصات من الورق منسية.

ضجة فارغة:

هنالك بالطبع تنشأ من وقت لآخر ملامح من العاطفة والحماس على شرف البقرة المقدسة، ولكن بنظره فاحصة فانه ليس هنالك شيء حقيقي يحدث في الواقع فان كل الذي يحدث عبارة عن طُقوس احتفالية لعدم الملل المهذب. خذ مثلا.. أسبوع التضامن مع شعوب ناميبيا، والاراضي المستعمرة التي تحارب من أجل الحرية والاستقلال وحقوق الانسان؛ تقوم الامم المتحدة بتشجيع هذه المناسبات وهي تقوم دوما بخلق مثل هذه القصص الفارغة: اليوم العالمي للاطفال الابرياء ضحايا العدوان، اليوم العالمي للسلام، يوم المعلومات العالمي، اسبوع التضامن من أجل الشعوب المناضلة ضد العرقية والتفرقة العنصرية، العام الدولي من أجل مأوى للمشردين، فترة النقل والمواصلات في أفريقيا، الحقبة العالمية لامداد مياه الشرب والصرف الصحي، الفترة التنموية الثالثة للامم المتحدة، الفترة الثانية لمكافحة العرقية والتفرقة العنصرية.

لم تقدم أي من هذه المناسبات في الماضي أو الحاضر – أدنى تغيير يذكر لحالة العالم الذي يعيش فيه، بل أن القليل فقط خارج الخدمة المدنية العالمية هم الذين سمعوا بهذه المناسبات. بالرغم من ذلك فان تكاثرها في داخل نظام الامم المتحدة دائما ما يتداخل مع العمل. ففي عام ١٩٨٧ أثناء الفترة الثانية لنزع السلاح التي نظمت بواسطة الامم المتحدة في نيويورك تم توزيع كميات من الوثائق وألقيت أحاديث وقورة مما أشعر آلاف الاعضاء بأنهم يشاركون في عمل له أهميته التاريخية. في نفس العام أنفقت الدول الاعضاء في الامم المتحدة أكثر من قبل للتسلح حتى أسنانها – حوالي ٨٠٠ بليون

دولار – بينما دفعت المنظمة أقل من عشر نصيب يوم واحد من هذا المبلغ الضخم لنشاطات محسوسة متعلقة بالسلام.

الشيء الذي يفسر هذه المفارقات وأشكال النفاق هو الآلية الخفية التي يفقد من خلالها الناس الرغبة في صلاحية النتائج المجردة وأصبحوا يركزون جهودهم بدلا عن ذلك في العمليات التي يفترض فيها تحقيق تلك النتائج. الجزء المهم في ذلك لدى الامم المتحدة هو أن المؤشرات المقبولة لنجاح أي عمل لا تتمثل فيه المصالح الحقيقية التي تقدم للعالم الفقير. بدلا عن ذلك فان النجاح يقاس بالعوامل البيروقراطية أو الاحتفالية مثل عدد المؤتمرات، الدراسات والاجتماعات التي قامت لمناقشة الفقر في العالم. عدد الأيام أو الأسابيع أو السنوات التي أقيمت للتضامن من المعوقين، عدد الاصدارات التي توضح تعقيد اللغة التي أعدت بها التقارير المكتبية وهكذا – وفي مثل هذه الطريقة – كما قال موريس بيرتراند (فان الطريقة التي تعمل بها الطاحونة تصبح أكثر أهمية من نوع الدقيق الذي تنتجه).

يبدو أن هذا هو الوضع في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية – انكتاد – وهو هيئة دائمة أنشئت في عام ١٩٦٢ لرعاية نمو التجارة في البلدان النامية. قامت الانكتاد مؤخرا بصرف مبلغ ٣٦,٢٨٢,٧٠٠ دولار على مكاتبها وموظفيها اضافة لمبلغ ٤,١٨٦,٧٠٠ دولار على المؤتمرات وأكثر من مليون دولار على المستشارين ، في الوقت الذي خصص فيه لتشجيع التعاون الاقتصادي بين الدول النامية فقط مبلغ ٣,٥٠١,٥٠٠ دولار ولبرامج تطوير وتوسيع التجارة العالمية فقط ١,١٣٨,٠٠٠ دولار.

ان اعجاب الامم المتحدة بالعمليات بدلا عن النتائج يبلغ مداه عندما تصبح العمليات الحقيقية هي النتائج نفسها ويبدو أن هذا هو ما حدث فعلا في شعبة خدمات المؤتمر فهي بموظفيها الـ ٢٥٢٧ الدائمين وبميزانية تبلغ ٢٨٠ مليون دولار في السنة قد أصبحت قاطرة منفلتة. ففي خلال عامين فقط تفاخرت الشعبة بأنها ستخدم ٧٦٠٠ اجتماع منفصل، وتسلم ٥٦,٦٠٠ مذكرة تفسيرية، وتترجم وتحرر أو تراجع ٣٧٧,٦٥٠,٠٠٠ كلمة وتطبع ٣٩٧ مليون كلمة أخرى وتقوم باعادة انتاج ١,٥ بليون صفحة. كما أن فرع الشعبة الرئيس في جنيف له نفس الحجم من الانتاج اضافة الى أن تخزين نسخ الوثائق للاغراض المرجعية يحتاج الى ١٧,٥ كيلو مترا من الرفوف.

لمساعدة من يكون كل ذلك؟ في أحد المؤتمرات – عن قانون البحار – قامت الامم المتحدة بتوظيف ٩٠ من مشغلي آلة الميموغراف لتشغيل ٢٧ ماكينة على مدار الساعة تنتج ٢٥٠ ألف صفحة من الوثائق في اليوم. تصدر كل وثيقة في ثلاث وأحيانا خمس لغات يقوم بها فريق من المترجمين والطابعين من شعبة خدمات المؤتمر وبالقطع فان حجم الاوراق المنتج يكون كبيرا لدرجة أن قائمة الوثائق نفسها تصل الى ١٦٠ صفحة. وبعد سبعين يوما من الحديث في ضواحي كركاس – فنزويلا – الجميلة قام الخبراء باصدار قرار حاسم واحد: قرار بعقد مؤتمر آخر لنفس القرار. يبدو أن بعض

الاجتماعات تلقي بنفسها في الفوضى وعدم الفاعلية منذ البداية. نأخذ مثلا مؤتمر الامم المتحدة حول النظام الاقتصادي العالمي الراهن غير العادل، في اقتصاديات الدول النامية والغنية التي تمثلها في تطبيق حقوق الانسان والحريات الاساسية. مثال آخر لعدم الوضوح: مؤتمر الامم المتحدة لعكس كل جوانب المنظمة متعددة الجوانب للقوانين والمبادىء المتفق عليها للسيطرة على الممارسات التي تحد من الاعمال الاقتصادية. أما من ناحية فقراء العالم الثالث فانه قد يكون صحيحا القول بأن أحاديث المتعلمين التي تدور في مثل هذه المناسبات والوثائق وكل هذه الاميال من الرحلات المكلفة هي أشياء تخصهم، فبالنسبة للمزارع الذي يكدح في حقله في شمال أثيوبيا أو صائد السمك السريلانكي الذي تقوم سفينة أحد المصانع اليابانية بسرقة صيده، فان معظم مؤتمرات الامم المتحدة لا يهتم كثيرا ان كانت تتم على ظهر طائرة نجمية أو على كوكب الارض.

دائما ما تكون هذه الحقيقة ماثلة كلما أقيم مؤتمر قد يكون له تأثير مباشر ومحسوس في خفض المعاناة الانسانية: ففي هذه المناسبات النادرة سرعان ما تبعد الامم المتحدة نفسها. حدث مثل ذلك في باريس عندما حصلت منظمة العفو الدولية على اذن لاستخدام الوسائل الضخمة المتوفرة لدى رئاسة اليونسكو بعقد مؤتمر خاص بقضية التعذيب. وقد كان المكان مناسبا تماما حيث أن اليونسكو ملزمة بموجب ميثاقها في العمل من أجل توسيع رقعة الاحترام العالمي لحقوق الانسان والحريات الاساسية. غير أن الامر سار في الطريق الخطأ عندما قامت منظمة العفو بتسمية الاسماء في الورقة الموضوعة عن انتشار التعذيب بواسطة الحكومات. وفي صبيحة اليوم التالي استجابة للضغط الذي مارسته الوفود خاصة تلك التي تمثل الحكومات التي أشارت اليها منظمة العفو بأصابع الاتهام أمرت اليونسكو المؤتمر بالتحول الى مكان آخر.

ويمكن ملاحظة هذا النوع من السلوك الوجل في مناطق أخرى من الامم المتحدة. في عام ١٩٨٨ مثلا – قام جان بيرهوك المفوض السامي للاجئين في اصدار أمر باتلاف عدد كامل من مجلة الوكالة الشهرية بتكلفة تزيد عن الخمسين ألف دولار. وقد تم ذلك لأن العدد المذكور قد انتقد بقسوة اجراءات اللجوء في المانية الغربية والاوضاع في ثلاثة من مراكز استقبال اللاجئين هنالك. تقوم الحكومة الالمانية بدفع عشرة ١٠٪ من ميزانية وكالة الغوث الامر الذي جعل المفوض يعتبرها فوق النقد.

ان مثل هذا السلوك الخائف الذي يقوم باغلاق المؤتمرات ذات القيمة ويوقف الاصدارات المنتقدة عادة ما يكون الاستجابة الوحيدة للاحداث المخيفة التي تحدث في العالم الحقيقي فعادة تقابل الثورات بالصمت وعندما يكون الصمت لسبب ما مستحيلا تكون التصريحات المأمونة والعموميات هي البدائل. وعندما اجتاحت سنوات المجاعة ٨٤ – ١٩٨٦ افريقيا صرح جوزيف رد سفير أمريكا السابق في الامم المتحدة (أننا نقلب القرارات بينما يذهب الاطفال دون طعام أو ماء أو دواء. ونطلب التقارير في الوقت الذي تقاسي فيه العائلات فقرا مدمرا ونصرخ بالاتهامات هنا وهناك بينما يكون الناس المعذبون أكثر استسلاماً لقدرهم المشؤوم).



ان هذه الصفة القاسية لما أسماه رد (هوجة ممارسة لعبة الامم المتحدة) تبدو أكثر وضوحاً في سياق الـ ١٥٠ لجنة ومفوضية ولجان فرعية ومفوضيات فرعية ومجموعات العمل التابعة للمنظمة الدولية والتي يفترض عليها أنها تتعامل مع مشاكل الفقراء. اضافة لذلك هنالك الخمس عشرة وكالة كاملة التمويل والتي تدور في فلك كل واحدة منها العديد من الكيانات: عشرون في حالة منظمة الصحة العالمية، ثمانية عشر حول الفاو وأكثر من عشرة تابعة لليونسكو ومنظمة العمل الدولية وهكذا.

وبدلا عن اختبار قوة وتنوع مجهودات الامم المتحدة في مساعدة الدول الفقيرة للتطور فان البنية الفوقية الادارية المعقدة المثيرة ترمز للمدى الذي ذهب اليه موظفو الامم المتحدة في بناء وتنمية امبراطورياتهم الشخصية على حساب الكفاءة المركزة.

وهكذا أو بدلا عن بذل الجهود لتقديم التربية الزراعية في الاقطار النامية تنشغل المنظمات بالنزاع الطويل بين الفاو واليونسكو حول ما اذا كان العمل يقع في نطاق هذه المنظمة أو تلك.

وبالمثل ففي مكان الاتفاق والعمل المنظم لتحسين مستويات الرعاية الصحية في المجتمعات الفقيرة نجد صراعا مستمرا بين تركيز اليونسيف على أهداف محددة – التطعيم وتطوير الرضاعة – وبين محاولات منظمة الصحة العالمية لمساعدة السياسات الشاملة في اطار منح الرعاية الصحية الاولية.

وقد تكون الصغائر في بعض الاحيان غير معذورة. ففي أثناء المجاعة التي أشار اليها «جوزيف رد» انتهز مكتب عمليات الطوارىء في افريقيا للاشراف على امبراطوريات الامم المتحدة المتناثرة وذلك بغرض جمع شمل كل الوكالات والاعضاء التي يمكن أن تسهم بشيء في فترة الطوارىء. الا أن هذا الهدف النبيل لم يمنع ادوار صوما (فاو) من رفع شكوى رسمية عندما قبل مكتب الطوارىء مبلغاً من الحكومة الهولندية لشراء بذور أرز لتشاد، كانت أسس الاعتراض تقوم على أن شراء البذور هو عمل الفاو وحدها. وقد واصل ادوار صوما طوال سنوات المجاعة احتجاجاته الطويلة مع برنامج الغذاء العالمي حول من الذي يملك المسؤولية النهائية عن شحنات الاغذية لافريقيا. رفض صوما أخيرا حضور اجتماع المانحين الخاص الذي نظم بواسطة مكتب الطوارىء بغرض تكامل برامج المساعدة: وبعد مضي اسبوعين قام بعقد اجتماع خاص بالمانحين. وكما علق دوغلاس وليامز وكيل الـ أودي أيه البريطانية «ليست لأي منظمة أو فرد في نظام الامم المتحدة السلطة لجعل منظمة واحدة هي القائدة لكل هذه النشاطات، حتى في مواجهة الكوارث العالمية ذات الطبيعة المزمنة وذات الحجم غير المعتاد. ان اضافة الجهود وقلة المصادر هي المتوفرة».

ان التبديد والبوار يحدث في كل مستويات النظام. ففي داخل الوكالات، مثلا، وحتى في داخل أقسام بعينها في هذه الوكالات هنالك اتجاه موضوع للاعضاء العاملين لحماية ورعاية برامجهم الخاصة ولمقاومة أي اقتراحات بتعديلها أو عدم دعمها. في عام ١٩٨٢ كان هنالك على الاقل مائة من مثل هذه البرامج حكم عليها الامين العام بأنها قديمة وغير مثمرة أو أنها نسخ كربونية من مشاريع أخرى. وقد أوصى بوقفها على أمل أن يوفر ٣٥ مليون دولار سنويا. وبعد مضي أربع

سنوات ومائة وأربعون مليون دولار كشفت دراسة مستقلة بأن واحدا من تلك التخاريف المدللة من غير ضرورة قد توقفت.

حالة من الفوضى:

في عالم بيروقراطي حيث البرامج القديمة لم تمت ابدا وحيث تخلق البرامج الجديدة باستمرار فانه يمكن توقع أن الفوضى هي الحالة الطبيعية للاشياء». وكما أوضح موريس بيرتراند: ان عدم الشروط المرجعية وتشابه الاختصاصات بين الاعضاء من حيث الاهمية التي تسبق اختيارات بنود الاجندة والتي تكرر في لجنة اثر لجنة والتي لا يكون موقفها النسبي غير معروف بوضوح - كل ذلك قد خلق حالة من الفوضى تصعب معالجتها. أضاف ايضا: «أما في الميدان - فان المنحى القطاعي هو المفضل من قبل وكالات الامم المتحدة - وأن اتجاه الكل هو السعي لحماية رقعتها - كل ذلك قد أدى الى تعقيد عمل الاقطار النامية بدلا من تبسيطها ويعود ذلك أساسا: - لنأخذ أمثلة - (الاهداف التصنيعية لليونيدو، أهداف الفاو لزيادة الانتاج الزراعي، الاستراتيجيات الغذائية لبرنامج الغذاء العالمي، برنامج منظمة العفو الدولية. بخصوص العمل وتنمية الامن الاجتماعي وخطط اليونسكو لتطوير التعليم) كل هذه البرامج غير متكاملة في نظام تحليل متماسك».

هذا الانتقاد سرعان ما يعترف به من قبل موظفي الخدمة المدنية العالمية. يعترف الكثيرون بأن التعقيد الشديد والتجزئة في نظام الامم المتحدة يعود بانتاج سلبي. أكثر من ذلك فان الكثيرين متفقون على أن شيئا ما يجب أن يفعل ازاءها، نتيجة لذلك فقد قامت صناعة كاملة تهدف الى تنسيق العمل. وبدلا من أن تكون هنالك تعقيدات وفوضى أقل فان المحصلة النهائية لهذه الصناعة - كما هو متوقع - قد خلق مزيدا من اللجان، مزيدا من الاعضاء والكيانات، ومزيدا من التقارير التي لا يقرأها أحد ومزيدا من الوظائف «للعيال» وهكذا اصبح لدينا: اللجنة الادارية للتنسيق، المجلس الاقتصادي الاجتماعي، لجنة تنسيق البرامج، منصب مدير عام للتنمية والتعاون الاقتصادي العالمي بمسؤوليات لممارسة تنسيق كامل داخل النظام لتحقيق المنحى متعدد الانظمة لمشاكل التنمية على أسس واسعة، مكتب لتخطيط وتنسيق البرامج (لاختيار مشاكل التنسيق على مستوى النظام ولوضع مقترحات ودراسات وتحليلات البرامج الداخلية)، لجنة استشارية للمسائل الجوهرية (لتمكين منظمات الامم المتحدة لتنسيق وتحضير برامجها)، منسقين مقيمين من أجل تنسيق نشاطات العمليات التنموية التي تتم على مستوى الدولة، مجلس الغذاء العالمي: يتكون من ستة وثلاثين عضوا مع توجيهات على المستوى الوزاري لوضع برنامجها الخاص بالعمل للتنسيق بين هيئات ووكالات الامم المتحدة. استنادا على وحدة التفتيش المشتركة (وهي للمصادقة تم تفويضها بواسطة الجمعية العمومية للحصول على درجة اعلى من التنسيق بين المنظمات): لم تتمكن هذه الجهود الكبيرة من تحسين التنسيق فقد ظل التخطيط المشترك تفكيرا تمنيا، واستمرت استراتيجات التنمية المطبقة من قبل كل منظمة في تباعد، أما البرمجة القطرية والتنسيق الميداني فلم يكن ابدا أكثر من مصطلحات لا معنى لها.. ان فكرة المنحى المتكامل للتنمية بالرغم من ترددها كأحد الطقوس ظلت قاعدة فارغة.

محاولات كثيرة لوضع نظام الامم المتحدة في مساره الصحيح وترقية كفاءته منيت بالفشل في الوصول الى أهدافها، وبمثل هذا التنسيق، فقد قامت فقط بخلق فرص عمل عالية المرتبات لمزيد من موظفي الخدمة المدنية العالمية وهي أيضا قد وضعت العذر لخلق مزيدٍ من الاجتماعات تعقد ومزيد من التقارير تصدر.

كمثال لهذه العملية ما يختص بمجموعة الثمانية عشر، مجموعة خبراء على مستوى حكومي عالمي انعقدت في ديسمبر ١٩٨٥ بناء على أوامر الجمعية العمومية لاستعراض الكفاءة والتوظيف الاداري والاقتصادي للامم المتحدة. وفي الفترة بين فبراير وأغسطس ١٩٨٦ عقدت لجنة الثمانية عشر حوالي سبعة وستين اجتماعا. كانت حصيلتها سلسلة من التوصيات وضعت في تقرير ضم أكثر من أربعين صفحة.

تعرض التقرير لبعض أوجه القصور؛ لنأخذ أمثلة من صفحة ١٠ تتعلق ببنية السكرتارية تتضمن الانتاجية المخفضة، تكرار العمل، نوعية العرض المنخفضة، شديد الثقل، كثير التعقيد، كثير التجروء، تناثر المسؤوليات. أن النبرة العامة للتقرير في مجملها تتسم بالاشارة الى قلة القيمة والفاعلية الا أن بعض التوصيات بلا شك منطقية، منها: أن المنصب الشاغر يجب أن لا يملأً فقط لانه شاغر، أن مجموع المخصصات (المرتبات وشروط الخدمة الاخرى) الممنوحة للموظفين – وقد وصلت الى مستوى يعطى سببا للاهتمام الجاد مما يوجب خفضها – يمكن خفض عدد المؤتمرات والاجتماعات بصورة كبيرة وتقليل مدة انعقادها دون أن يؤثر ذلك على عمل المنظمة، أقيمت مكاتب للامم المتحدة في الحاضر في نفس المواقع في عدة مدن وأقطار. في معظم الاحيان يمكن ضمها دون تقليل من كفاءتها مع تقليل نفقاتها في جانبي العاملين وموارد الصرف العامة... ان خفض عدد العاملين في كل المستويات خصوصا في المستويات العليا لغير ضرورة مرغوب فيها.. لتحقيق هذه الغاية يجب خفض الوظائف التي تصرف من الخزانة بانتظام بنسبة ١٥٪ في خلال ثلاث سنوات وخفض الوظائف في درجة وكيل الامين العام ومساعد الامين العام بنسبة ٢٥٪ في خلال ثلاث سنوات أو أقل.

من ضمن التوصيات الجديرة بالاشارة والتي أصدرتها اللجنة تتضمن: التوقف في عملية انشاء مباني جيدة للمؤتمرات (وهي اشارة واضحة لمبلغ ٧٣ مليون دولار المرصودة ولمركز مؤتمرات في أديس أبابا التي أحدثت تعديل كاسيوم لقانون مسؤوليات العلاقات الخارجية الامريكية في عام ١٩٨٥، اقتراح بخفض ميزانية الطوارىء بنسبة ٢٪ واقتراح بخفض عدد اللجان والهيئات المشتركة ذلك لانه ثبت أن وجود هذه اللجان داخل الخدمة المدنية العالمية قد أدى الى تكرار الاجندة والعمل.

وبغض النظر عن عدم التحديد القاطع واللهجة التي تتسم بالجدية التي تسود التقرير فان لجنة الثمانية عشر قد حشرت نفسها بشدة في قلب أحد تقاليد الامم المتحدة التي كانت في أحد الاوقات لا تمس عندما أوصت بأن العمل الفعلي لخفض عدد اللجان المشتركة يجب أن تقوم به – صدّق أو لا تصدّق – هيئة مشتركة أخرى. هذه الاشارة الصغيرة توضح الطبيعة الحقيقية لكل العملية التي

تقوم بها الامم المتحدة استجابة لمعظم توصيات اللجنة الاخرى. وبعد شيء من البحث فقد تبنت الجمعية العمومية اقتراحا بالاصلاح (رقم ٤١/٢١٣) في ١٩ ديسمبر ١٩٨٦، أظهر قليلا من الجدية في طريق الاصلاح الحقيقي: لنأخذ أمثلة على الاشياء التي لم تحدث: لم يقبل أي من الاقتراحين بخفض ١٥٪ من العاملين أو التوصية الدرامية بخفض ٢٥٪ من الوظائف العليا في خلال ثلاث سنوات كما هو مقترح، بدلا من ذلك فقد تم تعديل التوصيات الى غايات مع اضافة تحديد بأن الامين العام يجب أن يكون مرنا في التنفيذ حتى يمكن تجنب أي آثار سلبية على البرامج وعلى بنية السكرتارية، لم تخفض الـ ٢٪ من ميزانية الطوارىء. بنهاية ديسمبر ١٩٨٦ وافقت الجمعية العمومية على اضافة ليس أقل من ٤٨ مليون دولار للميزانية، وبدلا من التوقف عن انشاء مقار المؤتمرات وافقت الجمعية العمومية على أن مشروع أديس أبابا الفاخر يجب أن يشرع في بدايته كما أعطت الضوء الاخضر للبدء في بعض المقار المؤجل بناؤها – مبنى بانكوك المقدر بـ ٤٤ مليون دولار.

عندما تخصم من منجزات الامم المتحدة كل المؤتمرات السخيفة، كل الاجتماعات غير المؤثرة، كل اللجان واللجان الفرعية غير المفيدة، كل التقارير التي أصدرتها المجموعات المتعلمة والتي توصي بأن تقدم مجموعات متعلمة أخرى بعقد اجتماعات لاصدار مزيد من التقارير، كل آليات التنسيق التي أدت فقط الى تعقيد الامور أكثر وكل ضوابط الاصلاح التي تركزت الامور كما هي – ثم ماذا تبقّى تحديداً ما الذي تبقى ليبرر بلايين الدولارات التي يقوم دافعو الضرائب في أنحاء العالم بوضعها في الامم المتحدة ووكالاتها عاما بعد عام.

العلاقات العامة:

تنفق كمية ضخمة من أموالنا في مجهودات لاقناعنا بأن شيئاً كثيراً ما زال باقياً. كانت اعتمادات شعبة العلاقات العامة للامم المتحدة في العقد الاخير قد استهلكت ضعف ما رصد لها من خزينة الهيئة الدولية. حدث ذلك لسبب واحد: في الثمانينات، كما أورد موريس برتراند، أصبح النقد الموجه للامم المتحدة ظاهرة عالمية مما دفع البيروقراطيين الوجلين من التصويت لتقوية العلاقات العامة حتى يمكنها من الدفاع عن امتيازاتها ورغباتها.

تحولت النتائج تدريجيا الى نوع من الهوس. في عام ١٩٨٧ مثلا قامت شعبة العلاقات العامة بمحاولة وقف عرض برنامج امريكا – وهو فانتازيا سياسية تقوم فيه قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة بحفظ السلام في الولايات المتحدة بناء على طلب المحتلين الروس. شعر رجالات العلاقات العامة ذوو المرتبات العالية بأن مثل هذه الرواية ستكون سيئة بالنسبة لصورة الامم المتحدة ومن ثم تصاعدت الشكوى بوقف العرض من البث. وكما علقت الواشنطن بوست في حينها (يبدو أنه قد غاب عن انتباه الامم المتحدة – كما في أماكن أخرى بأن الاستخدام الصحيح للقانون في مجتمع ديمقراطي موجه لتوسيع منافذ الحديث وليس لتضييقه.

وعندما يجيء وقت تقديم صورة ايجابية للامم المتحدة فان المنع يستبدل بزيادة في الإغراق. فقد أصدرت الشعبة - التي تتخذ من نيويورك مقرا لها مع ٦٤ مكتبا في ما وراء البحار - ١٢ ألف اصدارة صحفية، وأرسلت ١٦ ألف برقية اعلامية في المتوسط مبرزة منجزات الامم المتحدة، وقامت بتحضير عدد واسع من المقالات الصحفية والشرائط المسجلة والمصورة. ويعرف عنها أيضا شراء الافكار الايجابية الموالية لها في وسائل الاعلام العالمية، وقد قدمت مبالغ من الدعم معتبرة لخمس عشرة صحيفة بلغت ٤٣٢،٠٠٠ دولار في عام واحد. كما ان الشعبة تقوم بانتاج منشوراتها وكتبها وكلها تقدم الامم المتحدة في ضوء محبب ويتم توزيعها على نطاق العالم. على سبيل المثال: الامم المتحدة الصورة والحقيقة، التي تطبع منها مائة ألف نسخة باللغة الانجليزية اضافة الى طبعات منفصلة بالاسبانية والفرنسية، الروسية، الالمانية واليابانية بين خمسة آلاف الى عشرة آلاف نسخة في كل حالة.

كل ذلك يكلف ثروة صغيرة: تنفق العلاقات العامة ٧٥،٧ مليون دولار على العمل في المعلومات خلال ٨٦ - ١٩٨٧. هذا الكم لا يمثل بحال من الاحوال كل ميزانية العلاقات العامة لجهاز الامم المتحدة - لكل من الوكالات المتخصصة والاعضاء الاخرين قسم العلاقات العامة الخاص بها يعمل بكل جد لانتاج مزيد من النشرات والكتب وكلها تعزف بلا كلل ألحانها الخاصة.

هنالك عدد من المناسبات قامت فيها منظمات الامم المتحدة بأخذ زمام المبادرة لدعم صورة ايجابية بحجم أكبر كما انها تمكنت من حصر بعض الصداقات في الحقل الصحفي، اصدار أحد الصحفيين البريطانيين على سبيل المثال. وهو مساهم منتظم في جريدة الغارديان واسعة النفوذ، أصدر هذا الصحفي سلسلة من التقارير التي تشيد باليونسكو عام ١٩٨٥ ومن نماذج أعماله مقال بعنوان (لماذا يجب على بريطانيا الايمان بحلم اليونيسكو تنشر في الغارديان عدد ٤ أكتوبر ١٩٨٥) ناقش هذا المقال بشدة ضرورة زيادة دعم بريطانيا المالي لهذه الوكالة المتخصصة شديدة البيروقراطية، ومما لا شك فيه فان الامر ليس مصادفة عندما نجد أنه في أثناء كتابة هذه الجملة كان الصحفي ينتفع بعقد شخصي مع مكتب العلاقات لليونسكو. بعد عام من ذلك اعترف بأنه أخفى أمر التعاقد عن رئيس التحرير وأن ذلك كان خطأ منه.

لم تكن اليونسكو وحدها في افتتانها بعالم المعلومات والعلاقات. وبعد فترة من تسليمه العمل في برنامج التنمية التابع للامم المتحدة قام وليام درابر المدير الجديد بتبني الاستفادة المثلى من خدمات الصحفيين وأضاف أن احدى أولويات أدواري هو البدء في اعادة توجيه مجهوداتنا في مجال العلاقات العامة. وسنركز على ابراز الوجه الانساني للتنمية «ربما كان هذا سببا مريحا نشرته جريدة جنريشن عن نوايا برنامج التنمية في لعب دور قيادي في التقدم الاقتصادي والاجتماعي لثلثي البشرية».

وبالمثل ففي «يونيسيف نيوز» أخبرنا بأن هنالك تعبيراً في اللغة الانجليزية ليس له مقابل في أي لغة أخرى وهو أن تكون رقيقا. هذا التعبير استولى على الروح التي سادت اليونيسيف خلال اربعين

عاما. ومثل بعض الاسماك فان لبعض وكالات الامم المتحدة القدرة على اخفاء نفسها في سحاب من حبر.

ان أي سياحة في الادبيات التي تصدر عن الفاو، ومنظمة الصحة العالمية والمفوضية السامية للاجئين وغيرها تكشف عن رصيد ضخم من تعابير النهضة الذاتية اضافة الى مظلة التقييم التي تقوم بها شعبة العلاقات العامة. مثلاً: «أن البرامج والوكالات التابعة لنظام الامم المتحدة قد جلبت الغذاء، المأوى، الحماية والمساعدة الطبية لاولئك الذين يحتاجونها بشدة: أمهات وأطفال في أكثر الاقطار فقرا، واللاجئين حول العالم وضحايا المجاعة والكوارث الطبيعية». ما هو مقدار الحقيقة في كل هذه الادعاءات؟

نصيحة غالية:

اليونيسيف، مفوضية اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي وغيرها تقوم دون شك بإرسال مواد اغاثة خلال الازمات الا أن النوعية والتوقيت ومناسبة تلك البنود كما رأينا في الجزء الاول عادة ما تترك الكثير الذي يرغبه المغاثون في هذه الاثناء تكون مئات محطات الخدمة في العالم الثالث وآلاف مشاريع برامج التنمية التي تحمل عبارة الامم المتحدة هي المكونات الاساسية لمجهوداتها الاخرى من أجل الفقراء. هنا – وكما رأينا في الفصل الثاني – فان المساعدة المالية نادرا جدا ما تقدم. وباختيار حجم العمل التنموي طويل المدى الذي انجز بواسطة الامم المتحدة لم يتعدَ أن يكون اكثر قليلا من امداد الاقطار النامية بالنصيحة وفي كيفية الحصول على أهداف فنية محددة: وعادة ما تكون نوعية وفائدة هذه النصيحة موضعا للتساؤل.

وعلى المستوى العريض للخطط طويلة ومتوسطة المدى تخبرنا اليونسكو – مثلا – بأنها تنوي مساعدة الدول الاعضاء في تحسين المستوى الغذائي لشعوبها. وبينما يبدو هذا مفيدا بما فيه الكفاية فان ما يجري حقيقة هو أن اثنين من الدرجة (ب) في كل حالة يجلسون في المقار الرئيسية يكتبون تقارير عن الموضوعات المشار اليها، أو على أحسن الفروض يقومون بتنظيم دورة أو دورتين تدريبيتين لمجموعة صغيرة من الافراد. وفي حالة خطة الامم المتحدة متوسطة المدى للفترة ٨٤ – ١٩٨٩ فقد أنشيء برنامج ترقية المواصلات الذي ألزمت فيه الهيئة الدولية نفسها بمعالجة اختناقات النقل والمواصلات التي تواجه الدول النامية، وتعيين القضايا الحرجة التي تواجه تلك الدول كما الزمت نفسها أيضا برعاية وترقية التعاون والتنسيق واضعين في الاعتبار هذه القضايا. أن الوحدة الادارية التابعة للسكرتارية والتي أنيط بها انجاز كل تلك الاعمال وغيرها من الالتزامات تضم فردا واحدا على المستوى المهني.

وتعتبر النصيحة أيضا هي المكون الرئيسي للمساعدة على مستوى المشروع: هنا تأخذ شكل الامداد بخدمات الخبراء. لاعطاء مثل محدد، فقد موّل برنامج التنمية التابع للامم المتحدة حوالي

١٠٠٠ مشروع كل عام، تكلفة المتوسط حوالي ٣٩٣،٠٠٠ دولار. هذا لا يعني أن كل الـ ١٠٠٠ مشروع في الاماكن المختلفة قد نالت نفس التكلفة ووصلت الفقراء فيها في شكل مأكولات أو مشروبات أو ملبوسات أو مزروعات أو مركبات. بعيدا عن ذلك: فان كل ما هنالك أن البرنامج يمد المشروع بثلاثة أو أربعة من الخبراء الاجانب الذين تبلغ تكلفة الواحد منهم حوالي ١٠٠،٠٠٠ دولار في العام ليظل في الميدان.

في كل ذلك فان هنالك قناعة لدى الامم المتحدة بأن الخبراء والمستشارين الذين تقوم بارسالهم لمجتمعات الدول النامية على حساب دافع الضرائب الغربي ليسوا اكفاء وقادرين فحسب بل ان عندهم الدافع والخبرة المناسبة. الا أن السؤال المفتاحي لا يذكر أبدا: هل هؤلاء الموجهون والمديرون معدون حقا لتقديم خدمات مفيدة ومباشرة للفقراء؟ هل يملكون الصبر والنظر الكافيين وهي أشياء تعادل بالتأكيد المعرفة الفنية. وربما كان الأهم من ذلك هل الفقراء محتاجون حقا لنوع القيادة والادارة التي يمكن أن يقدمها هؤلاء الاجانب الاغنياء؟ هل يريدون فعلا أن تقدم لهم المساعدة لمساعدة أنفسهم أو أي من التعابير المماثلة؟ ان الافتراض بأنهم يريدون فعلا، وأن هذا ما يبحثون عنه هو الذي يحدد شكل عملية التنمية ويحدد أولوياتها. وكما هو موجود في وجهة نظر العالم نحو ارستقراطية الرحمة فان ذلك الافتراض مهزوز بشدة.




www.
al-maktabeh
.com
مكتبة
المهتدين

الفصل الرابع

لمسة ميداس

أعتقد أن عملية العون للناس مثل قصة الملك القديم. كل ما تلمسه يتحول الى ذهب الا أن الفقراء الذين يقبعون على الطرف الآخر لا يستطيعون أكل الذهب «جيل تويدي» أنترنال أفيرز.

بعد فترة من رحيل الخبراء والفنيين من الامم المتحدة أو السوق المشتركة أو المعونة الامريكية أو البنك الدولي وحزم حقائبهم وهروبهم شمالا ظلت مشاريع التنمية التي بدأوها ولم يفكروا فيها جيدا تواصل تدميرها حياة الفقراء.

في خلال السنوات العشرين الماضية أجبر ملايين الريفيين على النزوح من بيوتهم في افريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية ليفسحوا المكان أمام بحيرات السدود المائية الضخمة الممتدة، وظلوا كالاشباح غير المستقرة: المنزعجة ولكنها غير مرئية، لا يزال المحرومون يتجولون من مكان الى آخر بحثا عن البديل. في وادي أواش بأثيوبيا تعيش قبائل عفار البدوية التي حرثت مراعيها التقليدية وزرعت بالمحاصيل واحيطت بالاسلاك الشائكة أصبحوا اليوم على حافة الفقر فقد ذهب استقلالهم، تمزقت طريقة حياتهم وتحطم كبرياؤهم وهم يصطفون في أسمالهم في انتظار انصبتهم من الغذاء. أما الهنود البرازيليون الذين قطعت غاباتهم باسم التقدم يواجهون الان الابادة، إن معرفتهم ومهاراتهم المتفردة على وشك أن تضيع من الجنس البشري. وفي أندونيسيا - جنة الالف جزيرة - فقد تم إفناء أفراد القبائل دون رحمة وتحولت مصادر البيئة التي لا تقدر بثمن الى رماد وطين في خضم حماقة أكبر برنامج لاعادة التوطين في التاريخ البشري.

لقد أصبحت التنمية للاعداد المتزايدة في العالم الثالث لا تعني غير الخسران والخطر والاستلاب. ونتيجة لذلك فاننا نشهد اليوم بروز ظاهرة جديدة وهي أن الفقراء أصبحوا لا يريدون أن تقدم لهم المعونة - الاغاثة - ويرفضون ولا يثقون في المنح المسمومة التي تفرض عليهم من قبل الاخرين.

نتيجة لهذه القناعة الموثقة التي تمخضت عن سنوات طويلة من الخبرة المحزنة فقد أصر (رانوي) شيخ قبيلة اكسنغو البرازيلية قائلا (لا نريد شيئا من الرجل الابيض. لقد جلب لنا فقط الموت والمرض والقتل. لقد سرق غاباتنا. انه يريد أن يقضي عليها جميعا). أما فرانسيسكو مينديس فليهو عامل



المطاط ورئيس اتحاد ريفي في البرازيل فقد عارض تدمير الغابات قبل أن يقتله أحد الرجال المرتزقة الذين استأجرتهم جماعة الضغط المناصرة للتنمية في ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ «في المكان الذي يفترض أن تكون فيه اشجار المطاط هنالك فقط مراعي للابقار. وأضاف فليهو قبل مقتله بقليل «أن كثيرا من مناطق حوض الامازون قد تحولت فعلا الى صحراء وان المستفيد من ذلك حفنة من اصحاب المزارع الموسرين».

في نفس الاثناء احتج سكان جبال الكوردليرا في الفيلبين على الطريقة التي استخدمت بها أراضيهم كمصدر للصناعات الاستخلاصية كالتعدين؛ قطع الاخشاب السدود الكهرومائية وغيرها من المشاريع. صرح ممثلو سكان الكوردليرا الذين يبلغ عددهم ١/٢ مليون نسمة بدون تردد (نحن نعارض هذه المشاريع والبرامج والسياسات لانها تهدد وجودنا نفسه).

وفي أطراف المكسيك البعيدة ردد غوستافوا سيتفا نفس الشيء عندما لاحظ بشيء من المرارة «تمثل التنمية من حولنا منذ وقت طويل تهديدا مباشرا؛ وأن معظم الفلاحين على علم بأن التنمية قد قوضت محصولاتهم المتنوعة التي كانوا يعتمدون عليها لسنوات طويلة. ويعلم سكان المساكن العشوائية أنها قد جعلت مهاراتهم مكررة وتعليمهم غير مناسب للاعمال التي نتجت عنها. واذا أنجحوا في حشر حياتهم الاجتماعية في أكواخهم وفي البنايات المهجورة فسرعان ما تقوم البلدوزرات والبوليس الذين يعملون في خدمةالتنمية بردعهم... اذا سكنت في المكسيك اليوم فأما أن تكون غنيا أو غبيا اذا فشلت في ملاحظة قاذورات التنمية.

بعيدا من أن تكون تحقيقا لحلم التطور والرفاهية فان التنمية في نظر سيتفا لا تعدو أن تكون أسطورة مؤذية: ان التنمية تعني أن تسير في طريق يعرفه آخرون أفضل منك، أن تمشي تجاه هدف وصله الاخرون من قبل. أن تعدو في طريق ذي اتجاه واحد. ان التنمية تعني التضحية بالبيئات الطبيعية، بالتضامن؛ بالتفسيرات التقليدية من أجل نصيحة فنيين دائمة التغيير. تعني التنمية دائما للاغلبية العظمى الاعتماد المتنامي على التوجيه والادارة.

الخبراء الاجانب:

ان الاعتماد المتزايد على الاجانب الذي شهده ستيفا في الاحياء العشوائية والقرى والارصفة حيث يعمل، هو اتجاه أسس جيداً في عدد من الاقطار والمناطق الاخرى وأن الموجهين والاداريين الذين أشار اليهم هم في الحقيقة طلائع صناعة التنمية - طرف الازميل الحاد... لقد انتشروا بصورة كبيرة حتى أن في افريقيا - مثلا - أعداداً كبيرة يعيشون فيها اليوم أكثر مما كان فيها أيام الاستعمار والاستيطان. هنالك حوالي ٨٠ألف خبير أجنبي يعملون في مشاريع التنمية، في أفقر قارات العالم - يضاف الى هذا المجموع أعداد أخرى من الزوار تبقى لفترات قصيرة مثل أعضاء بعثات الوكالات، كبار المسؤولين من الاقطار المانحة، المستشارون الذين يريدون ويقدمون دراسات الجدوى وبالطبع

الباحثون. في خلال السبعينات عندما كانت قرى يوجانا التنزانية في أبهى حللها كأمثلة للتنمية الناجحة المرتبطة بالجذور كانت هنالك مناسبات أصبحت فيها بعض القرى تضم عددا من الباحثين أكثر من القرويين وفي الوقت الحاضر فان دولة صغيرة جائعة في غرب افريقيا – بوركيتوفاسو – تستضيف ما لا يقل عن (٣٢٠) بعثة منفصلة من وكالات الامم المتحدة في عام واحد. واستنادا على موريس وليامز من مجلس الغذاء العالمي «فان هذا التدفق من البيروقراطيين قد أدى الى فوضى في كل المستويات والى ضياع للثروات والكفاءة.. دائما ما تعجز الحكومة عن مسايرة متطلبات الادارة والتنسيق».

ان المستشارين والخبراء الذين ينهمرون على العالم النامي ليسوا بأي حال من الاحوال من الاقطار النامية. تقوم الامم المتحدة بالتعيين بناء على (كوتا) محددة من كل الدول الاعضاء. النتيجة كما قال بروفيسور بول ستريتن من جامعة بوسطن «أن هنديا ضعيف المستوى.. كان يمكن أن يكون ذا فائدة في حدود مقدرته في الهند، يتم تعيينه من قبل الامم المتحدة للعمل في سيراليون بأضعاف مرتبه في بلده في عمل لم يكن مؤهلا له بما فيه الكفاية في الوقت الذي يقوم فيه أحد السيراليين بتقديم المشورة للهند» يضيف ستريتن الذي يعمل كمستشار للبنك الدولي: «ان المرتبات العالية ومستوى المعيشة العالي الذي يعيش فيه هؤلاء الخبراء يجعلهم بعيدين عن المجتمعات التي يعملون فيها، انهم كالزهور التي ليست لها جذور سرعان ما تذبل».

وفي كل عام يرسل برنامج الامم المتحدة للتنمية ٨٢٠٠ من مثل هؤلاء الخبراء الى الميدان لقيادة وادارة الفقراء وفي استعراض لمنجزاته منذ منتصف الستينات أخذ يفاخر بأنه قد موّل تعيين ١٩٣،٠٠٠ خبيرا من ١٦٤ جنسية للعمل في كل القطاعات في ١٧٠ دولة ومنطقة ومن الوكالات الاخرى متعددة المساهمين كالبنك الدولي الذي يملك مثل هذه الارقام القياسية المؤثرة. في نفس الاثناء فان الدول الثماني عشرة الاعضاء في لجنة المساعدة التنموية التابعة لـ «أو أي سي دي» قد قامت بارسال ٨٠ ألف من الخبراء والمدرسين المتطوعين للعالم الثالث في كل عام كنوع من برامج المعونة الثنائية. وبناء على تقديرات مأذونة فان مجموع ٥٠ ألف من الناصحين الخارجين والمستشارين المبعوثين وغيرهم من الخبراء يستخدمون من الاقطار النامية في وقت واحد.

ان نفقة تعيين هؤلاء والاحتفاظ بهم في الميدان يتسهلك شريحة مذهلة من ميزانيات المعونة الرسمية. حتى لو أخذنا الحد الادنى لتكلفة الخبير الواحد التابع للامم المتحدة – ١٠٠ ألف دولار في العام – كمتوسط لدى المنظمات الأخرى فان الرقم يقل عن ١٥ بليون دولار – هذا المبلغ يساوي حوالي ٣٥٪ من قيمة المساعدة التنموية الرسمية، ان خبراء البنك الدولي يكلفون أكثر من خبراء الامم المتحدة وأن احدى المنظمات تمنح ١٥٠ ألف دولار في العام للخبير الواحد واذا استخدم هذا الرقم العالي فان الـ ١٥٠ الف خبير قد يكلفون ما يزيد على ٢٢ بليون دولار في العام للاحتفاظ بهم في الميدان وهو ما يساوي حوالي نصف المال المرصود للمساعدة التنموية الرسمية.

شيء لا يستحق الشكر:

لكن هل تساوي الخبرة الاجنبية كل هذه الاموال؟ من الواضح أن وكالات المعونة تعتقد ذلك – والا لما كانت تستمر في انفاق كل هذه الاموال. الا أن بعض المستقبلين لهم منظور مختلف. جاك بوسكيه المستشار التربوي السابق التابع لليونسكو في ساحل العاج وضع قائمة بالشكاوي المتكررة التي اعتاد عليها في ذلك القطر بغرب افريقيا: يقول «يتهم الخبراء بأنهم يحصلون على مرتبات عالية بل انهم يطالبون بالمزيد.. انهم يملكون الشجاعة التي يطالبون فيها بمجانية السكن ويطالبون باستمرار اعفاء سياراتهم من الجمارك حيث يقومون بادخالها واعادة بيعها، انهم يجمعون الاموال بطريقة غير مشروعة من خلال الخمور المعفاة من الضرائب. كما يقومون بتهريب الآثار خارج البلاد. انهم لا يختلطون ابدا بالسكان المحليين: اذا أردت أن تعرف ماذا يعتقدون عنا أنظر فقط الى الطريقة التي يعاملون بها مخدوميهم.. انهم عنصريون بصورة أساسية».

وبالمثل في نيبال البلد الذي وصف بأنه نال نصائح كثيرة وانتاجية غذاء أقل. هنالك وجهة نظر يحملها الكثيرون بأن الخبراء والمستشارين غير أمينين، كسولين، غير مبدعين، ولا يحسون بالاولويات المحلية. ان المستشارين الاجانب يظهرون عدم التزام ذلك لانهم يستخدمون من قبل المانحين مباشرة أنهم دائما ما يحملون أماني رؤسائهم في عواصم أخرى غير كاتمندو أن اكثر ايام عملهم عندما يكون رؤساؤهم في زيارة نيبال، وتزداد مشاعر الكراهية عندما يعيش الاجانب في وظائف يمكن شغلها بواسطة الوطنيين في الدول النامية.

ان كثيراً من النيباليين المتعلمين المؤهلين يشعرون أن مهاراتهم وتجربتهم ودوافعهم أفضل من أي أجنبي وتناسب البلاد أكثر، يشيرون أيضا الى انه بتقدير سريع يمكن لوكالة المعونة تعيين من ثلاثين الى خمسين خبير نيبالي بنفس تكلفة خبير أجنبي واحد.

وبالمثل في غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية قامت اليونسكو باستجلاب بروفيسور من باريس في مهمة تعليمية بتكلفة تبلغ عشرة أمثال تكلفة أكاديمي محلي – حتى لو كان الرجل الوطني يؤدي نفس العمل وقد يكون له نفس الدرجة الجامعية من نفس جامعة الاجنبي.

من الصعب أحيانا تفسير السبب في أن الاشياء تستمر في الحدوث – أن ما يفعلونه هو بكل تأكيد خطأ وكالات المعونة. وبالنسبة الى الحكومات في العالم الثالث فان التكلفة المنخفضة للعاملين المحليين قد تكون أحيانا عالية جدا وبذلك فان توفر الخبرة الاجنبية الجاهزة التي تمول بواسطة المانحين الاجانب تكون خيارا أكثر جاذبية. قال أحد مديري البرامج في احدى الدول النامية: أن كثيرا من الخبراء المهنيين في الوزارات يشغلون وظائف المستخدمين المحليين دون أن يكون للحكومة أدنى خطة لإحلال بدائلهم. لقد اكتشفنا أن أكثر من ٧٥٪ من الوظائف المشغولة بالفنيين الاجانب قد ألغيت الاعتمادات المرصودة، لتعيين رصفائهم من الميزانية.

سبب ثاني لاستخدام الاجانب أن هنالك بعض الاعمال يرفض الوطنيون عملها، المشكلة التي كثيرا ما تظهر هي أن مستخدم الحكومة لا يقبل العمل في الميدان ذلك لان في أرض المشروع لا توجد عناية صحية كافية أو مدارس لاطفاله. وبهذا يذهب المنصب الى الخبير الاجنبي الذي يمكنه تنشئة أبنائه وتعليمهم في مكان آخر.

هنالك عامل آخر وهو أن الحكوميين في دول العالم الثالث بوعي أو بدون وعي يميلون الى تفضيل ودعم الاستخدام المستمر للخبراء الاجانب لاسباب شخصية وذلك ببساطة لان الاجانب يمكن أن يمنحوهم بعض الهدايا القيمة من النوع الذي لا يحلمون باقتنائه من المحليين استنادا الى هاري موهان ماثور السكرتير لدى الحكومة الهندية في ولاية راجاستنان: «فان كثيرا من المسؤولين القياديين متمسكون بالخبراء الاجانب للخدمات التي يمكنهم أن يمنحوها مثل زيارة أو دراسة في الخارج، قد يبدو ذلك أمرا بسيطا ولكنه حقيقة. فالزيارات الخارجية لها قيمة عالية في كثير من الاقطار الآسيوية لان مرتبات موظفي الخدمة المدنية منخفضة بصورة لا تصدق. فان ما يمكن توفيره من علاوة بدل معيشة من مرتب الامم المتحدة لزيارة تستغرق أسبوعا واحدا تعادل مرتب شهر كامل.

ان تفضيل الحكومات للخبرة الاجنبية تشجعه ممارسات منظمات المعونة. معظم الوكالات الثنائية ترفض تعيين الخبراء المحليين مفضلة انفاق أموالها على مواطنيها حتى عندما يعني ذلك ان الافراد الذين أظهروا فشلا فنيا أو عدم القدرة على العمل في بيئة أجنبية تمَّ الاحتفاظ بهم في النظام.

وفي القطاع متعدد المساهمين يتم التعيين بناءً على مكونات جغرافية كما تمارس بواسطة الامم المتحدة والذي نتج عن استخدام أعداد ضخمة من موظفي العالم الثالث. وكما لاحظ بول سترتن: فان هؤلاء الناس عادة ما يعطون وظائف بعيدة عن بلدانهم وسواء أكان الامر صدفة أو خطة أو بتدبير فان ١٠٪ من مهني الامم المتحدة يعملون في بلدانهم. ويبدو أن بعض الوكالات متعددة المساهمين لا يثقون في القدرة العقلية المحلية ويشكون في كفاءات تعاقدات العالم الثالث الاستشارية. يعتمد صندوق التنمية الأوروبي مثلا على فرق من الخبراء الاجانب مزودين بالاستشارات الغربية لتصميم وتشغيل ٩٠٪ من مشروعاتها في افريقيا.... الكاريبي، والباسفيكي. ويخبرنا البنك الدولي صراحة – وهو أكبر جهة مانحة متعددة الاطراف – بأنه أيضا يترك أمر تصميم وتشغيل المشروعات التي تبلغ قيمتها بلايين الدولارات والتي يقوم بتمويلها في الاقطار النامية الى أناس هم غرباء على تلك الدول. ونلاحظ بشيء من الرعاية أنه لبعض النشاطات مثل الاتصال بالمزارعين المحليين فان الموظفين المحليين ضروريون بالرغم من أن بعض الاقطار النامية – مثل البرازيل والمكسيك. يملكون مجموعة استشارية محلية قادرة على تلبية كثير من خدمات المشروع الا أن كثيرا من الدول لم تبدأ في ذلك بعد. والمحصلة أن المستشارين القادمين من البلدان المتقدمة هم وحدهم المؤهلون في مثل هذه الحالات فان السعر العالي الذي يطلبه هؤلاء المغتربون يكون أكثر مما يوازيه من اسهام منفرد يمكن عمله لانجاح المشروع.

الى أي مدى يكون الاسهام منفردا يبقى أمرا تختلف حوله الروىٔ. على سبيل المثال في واحد من سلسلة المشروعات الزراعية التي يدعمها البنك الدولي في نيجيريا (بتكلفة بليون ونصف البليون دولار) فان هناك استخداماً واسعاً للخبراء الاجانب – ليس أقل من ١٠٠٤٠ سنوات عمل. قدمت من المساعدة الفنية بواسطة البنك ومستشاريه.

بغض النظر عن هذا الاستخدام الواسع للمهارة الاجنبية الغالية فان المراجعة الرسمية للمشروعات المعنية أثبت أن النتائج كانت مخيبة للامال بزيادة في الانتاجية تبلغ صفرا ليست هذه الحالة معزولة؛ فالمسح الشامل للعون المشروعي الذي أجري بواسطة مركز التنمية التابع لـ (أو س أن دي) ختم تقريره بـ: «نحن نرى القليل جدا من المحاسن في الاستخدام المتصل لمشروعات الاستشارة الاجنبية الا كطريقة في انفاق مال المعونة. ومن ضمن الاسباب التي أعطيت لهذه المقولة الصريحة الآتي:

* ان ادعاء وكالات الاستشارة الغربية بأنها قادرة على عمل تقديم اسهام خاص في المشروعات بسبب ثراء تجربتهم العقلية المتراكمة عند موظفيها هو ادعاء بلاغي أكثر منه حقيقي. معظم هذه المشروعات في الحقيقة يستخدم القليل من الموظفين الدائمين والفرق التي ترسل يتم تعيينها لفترة سريان العقد المعني فقط وعادة ما يكون أعضاء هذه الفرق لم يعملوا سويا من قبل.
* تقوم الاستشارة الغربية ببيع مهاراتها، ولذلك فهم ليسوا راغبين في توصيل خبراتهم للاخرين. نتيجة لذلك وحتى عندما يكون العقد لعمل ذلك فان الغالبية لا تعطي أي اعتبار لتنشيط المهارات المحلية في الاقطار المستفيدة – والنتيجة النهائية أن هذه المشروعات تعوق بشدة تنمية القدرات المحلية.
* وبالمثل فان أفراد الخبراء الاجانب الذين يستخدمون في المشروعات لهم رغبة عارمة في التأكد من أن نظرائهم المحليين لن يكونوا قادرين على تسلم العمل منهم – لان مثل هذا الاستلام يعني نهاية تعاقداتهم المستقبلية، احدى هذه الحيل والمبتكرات والتي يستخدمها الخبراء هو جعل أنفسهم في موضع الذي لا يمكن الاستغناء عنهم وذلك عن طريق التعقيد غير الضروري ومد الاعمال التي يقومون بها، بهذه الطريقة يمكنهم دائما ارهاق سلسلة من النظراء المحليين والاستمرار في عملهم.
* قد يكون الخبراء والمستشارون لنفقاتهم العالية طريقة أقل تأثير في انفاق مال المشروعات من المدخلات المادية. مثلا، فقد اشتكى أحد المستشارين الغربيين الذي يرأس أحد المشروعات الريفية بمرارة من أن الموظفين المعينين محليا يشعرون بأن لهم الحق في استخدام مركبات المشروع وقد أقر بأن هذا الموضوع قد أفسد مناخ التعاون – أن المركبات، كما قال «قد رصدت للمستشارين الاجانب فقط». وعندما أجريت مقابلة مع أحد الموظفين المحليين قال: «ان ترقية الكفاءة في الميدان دائما ما تعتمد على عوامل بعيدة عما يستطيع الخبير الاجنبي تعليمنا، ليس لدينا هنا وقود أو قطع غيار أو حتى مركبات الطواف حول المزارع القريبة بانتظام. أن جزءا قليلا من مرتب واحد من الخبراء يمكن أن يحل تلك المشكلة لخمسة أو ستة من موظفينا الاداريين ويمنحهم فرصة أوسع ليديروا العمل بفعالية عالية.

ان الشكوك الاخرى حول ما يسمى بالمساهمة المتفردة هي أن الخبرة الاجنبية يمكنها التركيز وعلى الطرق التي يديرون بها حياتهم اليومية. على سبيل المثال فان القليل جدا منهم يبقى فترة كافية في أي قطر لتعلم لغة بفعالية مما يجعل الغالبية مقطوعة عن أي اتصال حقيقي مع أعداد ضخمة من الناس الذين يعنونهم كثيرا وهم الفقراء. وكما يقول هاري موهان ماثر فان الاتصالات التي يقوم بها الخبراء محصورة على المجموعات الصغيرة في العاصمة والمدن الرئيسية. يتفق جاك بوسكيه مع هذه الملاحظة ويضيف بأن الخبراء والمستشارين دائما ما ينظرون لمهامهم في ما وراء البحار باعتبارها رحلات سياحية ممتدة أكثر من أي شيء آخر وقد أخبره أحد العاجيين «كنا نعتقد أنهم هنا لمساعدتنا لكن ذلك ليس صحيحا أنهم يريدون أن يروا البلاد».

الفقر المغلق:

ان السياحة التنموية لا يقوم بها الخبراء والمستشارون وحدهم ولكن ايضا يتم بواسطة المرفهين والمالكين والاصحاء، المتعلمين وذوي النفوذ الذين يكسبون عيشهم من التصوير والكتابة واجراء الحملات والنداءات العاطفية والذين يزيدون حياة أولئك المعدمين بالمرضى، الأميين، العاجزين سياسياً. ان البيروقراطيين الذين ينتمون الى وكالات المعونة التي تتخذ مقارها في واشنطن، باريس، جنيف، فيينا، وروما والى جانب بعض الاصناف من الاكاديميين والباحثين، والصحفيين، والمذيعين ومغني البوب هم ضمن الذين يعملون عملا مشكورا وهم أيضا يصنعون ثرواتهم أو سمعتهم أو الاثنين معا بسبب الفقراء والمحرومين. اضافة الى الخبراء والمستشارين المقيمين في الميدان فان مثل هؤلاء الاجانب هم الذين يشكلون الطرق التي يُرى من خلالها الفقراء وهم الذين يحددون مشاكلهم ويؤطرون كل سياساتهم وبرامجهم ومشروعاتهم التي يقصد بها رفع الفقر عنهم. ويسمح أيضا للمسؤولين المحليين والمركزيين في الدول النامية بدور ما ولكن هؤلاء يعتبرون غرباء عن العالم الذي يسكنه الفقراء.

ان اتجاه غير الفقراء ليصبحوا مجرد متفرجين في عالم الفقر هو أحد المشاكل المركزية للتنمية العالمية، تبدو هذه الصورة أكثر وضوحا أزمان المجاعات والكوارث عندما يكون التمييز بين الذين يملكون والذين لا يملكون في هذا العالم والتي هي مسألة غنى نسبي وفقر لتصبح بدلاً من ذلك مسألة حياة أو موت. وسواء كنّا عمال معونة، صحفيين أو قساوسة فان قدرتنا على الخروج على هذه المشاكل لنرى ونشم ونلمس، نجري مقابلات وربما نطعم الذين على شفا الموت ثم نعود الى بيوتنا المريحة وفنادقنا هو أمر يرقى الى مستوى أقسى المفارقات في عالمنا الحديث. وفي قمة المجاعة التي حصدت حياة أكثر من مليون أثيوبي في ١٩٨٥/٨٤ كان ممكنا جدا في فترة صباح واحد السفر بطائرة خفيفة من فندق هلتون الفاخر في أديس أبابا الى الرعب السريالي في معسكر الاغاثة في كوريم حيث يرقد عشرات الآلاف من البشر في أسمالهم متناثرين كضحايا لمعركة وحشية في القرون الوسطى حول النار المشتعلة. قد يقوم الواحد بالتقاط صور، تدوين مذكرات أو يقوم بتقييم الموقف ثم يعود

الى اديس ابابا مرة أخرى في الحال لأخذ ساعة حمام شمس على جانب أحد أروع أحواض السباحة في العالم.

لقد كنت كصحفي في أثيوبيا لكن الصحفيين ليسوا هم الاجانب الوحيدين الذين يصطفون للسياحة على الكارثة. بالرغم من أن البلاد تعاني نقصاً في الغذاء الا انها تزدحم بعمال الاغاثة وأفراد المعونة من كل نوع، كل وكالة تطوعية متاحة قد قامت بارسال اناس ليروا امكانية اقامة مشروعات: الفاو - اليونسيف - برنامج الغذاء العالمي كلها منتشرة حول المكان حتى مجلس الكنائس العالمي فقد أرسل ممثليه بوجوههم الرمادية يبعثون كميات مناسبة من الوجوم والوقار والاخلاص للعمل وحتى الامين العام للامم المتحدة قد وجد لنفسه فرصة ليرى بنفسه كيف يبدو الاطفال الجوعى وأن تؤخذ له صور وهو يعمل ذلك. بقدوم الساعة الثامنة صباحا كل يوم يعج بهو الهلتون بالبيروقراطيين في بدل السفر يمسك بعضهم بصناديق الغذاء من بوفيه الفندق في انتظار بص لينقلهم الى المطار ليلحقوا بسفرية الصباح لجهتهم.

في هذه الاثناء يظهر كبار المسؤولين والشخصيات البارزة بالعشرات. شارلتون هيستون، السناتور ادوارد كيندي، بوب غيلدوف والكاردينال باسيل هيوم من ضمن الشخصيات التي أتت ورأت وصرحت. هنالك جماعات من الزائرين أقل أهمية؛ صناع الاجازات المثيرة والتي كانت شرق أفريقيا تمثل بالنسبة لهم مناطق جذب تقليدية لرحلات سفارى، شمس، رمال، بحر، جنس ثم اصبحت غير كافية بالنسبة لهم. معظم هؤلاء من شباب الطبقة الوسطى من أوروبيين وأمريكان مع قلة من اليابانيين والاستراليين الذين أخذوا يتدفقون بدورهم. وارتدت النساء تعابير جادة مع الجنز والشباشب المفتوحة التي تكشف عن أرجل كبيرة متسخة.. والرجال بوجوه نضرة وذقون عدائية لكن أيضا بعدم انتظام جدية. بعضهم قد تخلف عن رحلة الى نيروبي راغباً في التوقف في أديس أبابا دون أن يعطوا أسبابا مقنعة لزيارات مناطق المجاعة. الفضوليون وجماعات الكوارث الذين هم في الحقيقة مدفوعون بدافع من الحرمان والتطفل يودون أن يكونوا على اتصال بالفقر.

من السهل أن نحتقر هؤلاء ولكن ليسوا أكثر قذارة منا نحن الموجودين في الصورة: موظفو وكالات الاغاثة الذين حضروا لاثيوبيا للمساهمة (أو غالبا لتقييم حجم المشكلة) الاعلاميون الذين جاؤوا لإخبار الرأي العالمي (أو في الغالب) واللامعون الذين أتوا لتقديم مكانتهم (أو بالاحرى لتلميع ذواتهم) كلهم حريصون بأن يكونوا على اتصال بالفقر. لكن حقيقة لا يمكنهم ذلك. نحن أيضا بطرقنا الخاصة أشبه ما نكون بالمتطفلين الجنسيين؛ نحن أيضا سواح من النوع المخيف.

لقد ذهبت لرؤية المجاعة بطائرة ذات محرك واحد قام بتأجيرها اثنان من العاملين في المعونة من واشنطن كان معنا أحد الرسميين الجادين من مفوضية الاغاثة واعادة التعمير الاثيوبية. أرسل على ما أظن ليتأكد بأننا لن نقوم بتحويل أحد الفلاحين عن دينه. كان منظرنا يبدو عندما أقلعنا كفريق متنافر

– أمريكيان – بريطاني وموظف أثيوبي الا أن الحقيقة هي أن لنا كثيراً من الاشياء المشتركة. فنحن مثلا مرفهون نسبيا ومتعلمون ومن سكان المدن ونحن ايضا قد نلنا الكفاية من الغذاء وكذلك أطفالنا؛ لا يعاني أحد منا من الدوسنتاريا أو الديدان الشريطية، كلنا نمتلك منازل وأعمالاً نعود اليها بعد نهاية مهمتنا. باختصار نحن مختلفون عن هذه المخلوقات الجائعة المشردة. نحن باختصار كما نقول نستطيع أن نستطلع شم النسيم من سيارة أو ليلة السبت القادمة من سفح تل في بروفنسا نحن فصيلة وهم – الفقراء – فصيلة أخرى.

ما تبع ذلك عبارة عن رحلة معلبة، لقد ذهبنا (بالطبع) فقط للاماكن التي يمكن لطائراتنا الهبوط فيها ومنها الى أماكن يمكن الوصول اليها بسرعة بالسيارة. وعندما تحدثنا لضحايا المجاعة تم ذلك خلال مترجم وكان لهذا أثره في احداث مقابلات باردة فهي استجوابات أكثر منها حوارات. لقد أخذنا معظم معلوماتنا من موظفي اغاثة آخرين، من صحفيين آخرين، من ممرضات الصليب الاحمر ومن موظفي الحكومة الاثيوبيين (الذين أطلعونا على جداول مؤثرة على حيطان مكاتبهم) – كنا منحازين – بمعنى آخر لكل من يتحدث الانجليزية – لأناس مثلنا للغرباء لغير الفقراء.

بعد عدة أيام نزلنا فيها بميناء «عصب» لنشهد وصول شحنات الاغذية وبعد التجوال في مجتمعات الاغاثة – كوريم، ماكلي، وباني حيث يموت الناس كالذباب، طرنا الى أديس أبابا في طائرتنا الجميلة الصغيرة. فنحن فوق كل ذلك رجال محاصرون بمواعيد في أماكن أخرى. كانت الحصيلة كما يلي: كتبت قصصي ومن بعد كتابا. وكتب رفيقاي الامريكيان تقاريرهم الى مكتبهم. وعاد المرافق الاثيوبي الى مكتبه في مفوضية الاغاثة واعادة التأهيل وتحصل في النهاية على منحة في الولايات المتحدة للدراسة في كلية فنية، أما بالنسبة للفقراء، حسنا! لقد ظلوا فقراء وهم الآن فقراء وربما يستمرون فقراء.

لقد تأثرت بعمق بكثير مما رأيت في شمال أثيوبيا، لكنني لا أستطيع القول بأنني تعلمت الكثير. حتى موظفو الاغاثة الذين كانوا معي لم يتعلموا الكثير لقد عادوا متأثرين أيضا بالعواطف وبما لمسوه من فقر. لقد كانت رحلتنا فقيرة وحادة كانت رحلة لمشاهدة المناظر وليس أكثر من ذلك على الاطلاق.

مثل هذه الرحلات تقوم في كل الاوقات وليس فقط خلال الأزمات: ان – مشاريع التنمية الرئيسية تمتص كما هائلا من أموال دافعي الضرائب في الغرب وتؤثر في حياة ملايين البشر في العالم الثالث لسنوات قادمة، ينظر اليها بطريقة روتينية ويتم التخطيط لها على ضوء رحلات قصيرة عاجلة ومصطنعة. قدر روبرت شاميرز عن معهد دراسات التنمية في جامعة سوسكس – بأن هنالك عشرات الآلاف من الحالات اليومية لمثل هذه الرحلات التي يقوم بها موظفو الاغاثة الرسميون الخبراء والمستشارون الذين قد يكونون مختلفين في العنصر، الجنسية، الدين، المهنة، العمر، الجنس،

اللغة، الرغبات القناعات والخبرة وبالرغم من ذلك فهم متفقون في ثلاثة أشياء على الأقل «لقد أتوا من مناطق حضرية، وأنهم يريدون أن يجدوا شيئا ما وأن وقتهم قصير ومحدد».

شيء مريب في تربية الاسماك:

خبراء وموظفو الفاو الذين يدفع لهم بغرض ترقية الاكتفاء الذاتي من الغذاء في العالم الثالث لا يوفرون الوقت الكافي لزيارة أو مراقبة أو تقييم أثر مشروعاتهم بالمرة. فقد اختبر المراجعون الخارجيون في أحد الاقطار النامية أربعة مشاريع تمول بواسطة الفاو كلها على وشك الانتهاء لم يجدوا في ثلاثة منها أيا من موظفي الفاو قرب موقع العمل. قال أحد المستشارين الذي كان يعمل في الفاو صراحة يتم التخطيط للمشاريع في اسبوعين أو ثلاثة «وبعد ذلك، حتى اذا كان هنالك ثغرات كبيرة فانها قلما تختبر وعند استجواب أحد ضباط الاعلام عن مثل هذه الاتهامات أقرّ «بأنه بعد تسع سنوات في الفاو فانني أجد صعوبة في فهم ما يجري في الميدان».

وتعطي قصص الفاو الاخيرة في مزارع الاسماك اشارات لمدى عدم كفاءة المنظمة كما أن مجهوداتنا لترقية الامكانية المعروفة لهذه المنطقة المثيرة والحديثة لانتاج الغذاء قد تعطلت بسبب سلسلة من الاخطاء الغبية والملكفة، معظمها يعود للبحث المتسم بالغرور وعدم التماسك والذي أعد بواسطة خبرائها أنفسهم.

استنادا على افادة دوغلاس كروس – أحد المستشارين ذوي الخبرة في مجال الاسماك –والذي قال أن عددا من مزارع الاسماك التي تمول وتدار بواسطة الفاو في مصر خلال الثمانينات قد تحولت الى كوارث وأن أكثر من ٥٠ مليون دولار قد تم تضييعها. تدين هذه المزارع بوجودها لخبير واحد من الفاو قام بزيارة ميدانية قصيرة اقترح بعدها قيام المزرعة في أقليم الدلتا في بحيرة عميقة المياه تتكاثر فيها عدة أنواع من الاسماك.

أن الفكرة التي اقترحت بأن الوحدات الواسعة ستعود بصيد أوفر بدت براقة على الورق ومن ثم نفذت بحماس عن طريق المنظمة الكبيرة ووزارة الزراعة المصرية. ما لم يعرف وقتها – لأنه لم يكن هنالك أحد مهتماً بمعرفة ذلك – هو أن تربة الدلتا لم تكن مناسبة بالمرة لانشاء أي نوع من هياكل بحيرات السمك وكما أوضح كروس «في الوقت الذي تبدو فيه قوية ومتماسكة عندما تكون جافة ولانها مكونة من طين الصوديوم منتمورانايت الذي يتحول عندما يكون مبتلا الى امتصاص حوالي ١١٠٪ من حجمها من الماء ويتحول الى عجينة رخوة جدا مما يؤدي الى انهيارها كلية.

لقد كانت الدراسات الميدانية الجيدة لخصائص تلك التربة ضرورية، ولكن لما لم تقم مثل هذه الدراسات مما أدى لهذه النتائج التي وقعت بصورة مؤلمة. وفي مزرعة الفاو بالزاوية «مثلا» وجد كروس أن بحيرات ضخمة قد بنيت، كان ارتفاع حوافها مترين وسمكها يبلغ عشرة أمتار أو أكثر في

الوقت الذي لا يزيد فيه عمق الماء عن متر واحد. وقد بدأت ضفتاها في التآكل والانهيار بمعدل مترين أو ثلاثة في العام.

وفي زمن الحصاد شكلت التربة غير المتماسكة وغير المستقرة طينا سائلا أدى بدوره الى خنق الاسماك الصغيرة قبل نقلها الى بحيرات النمو. وبالرغم من هذا الدليل القاطع فان موظف الفاو المسؤول عن تسيير المزرعة صرح بأنه ما زال مقتنعا بوجود حل هندسي لهذه المشكلة.

في نفس الاثناء فان مجموعة من صغار الملاك - غير المعانين - الذين أسسوا بحيراتهم المتواضعة - قريبا من مزرعة الفاو - في الاراضي الرطبة لبحيرة المنزلة - لم يكونوا في حاجة لاي حل مكلف عالي التقنية. وبدون أدنى مشكلة يحصدون بنجاح حوالي ٢٧ ألف طن من الاسماك في العام دون أن يكلفوا دافعي الضرائب الغربيين شيئا. وعندما أقترح كروس على الفاو ووزارة الزراعة الاستفادة من هؤلاء المزارعين أخبره أحد المسؤولين «لا تهدر وقتك في التحدث لمثل هؤلاء الناس، أنهم غير متعلمين. انهم لا يعلمون شيئا».

هذا الوصف يبدو أنه ينطبق أكثر على الفاو نفسها. ففي مالاوي في جنوب أفريقيا عند مدينة كاسينتولا قامت المنظمة بتمويل مشروع آخر لتربية الاسماك كان الجزء المركزي منه هو نموذج لمزرعة سمكية - كان موقعها لسوء الحظ قرب مستعمرة الطيور. نتيجة لذلك كما قال كروس «كانت البحيرات مصدر غذاء لأعداد ضخمة من الطيور آكلة الاسماك تتراوح بين صغار طيور ملوك الاسماك الى أسراب صقور السمك. دائما ما كانت تقوم المشاجرات بين موظفي المزرعة وحارس الطيور خاصة عندما حاول الموظفون السيطرة على الطيور قبل أن يقوم الرجال بحصر الاسماك.. كان من الصعب ايجاد المكان المناسب لمزرعة الاسماك.

تستقبل الفاو الان أكثر من ٢٠٠ طلب في الاسبوع من الاختصاصيين في مجال صيد الاسماك والمزارع السمكية لهم الرغبة الشديدة في العمل كمستشارين ذوي مرتبات عالية. وعلى حسب تقدير كروس المجرّب فان المتقدمين - والذين تمكن معظمهم من الحصول على عقود - هم في الحقيقة: مؤهلون تأهيلاً عالياً لكنهم قليلو التجربة نسبياً وتحدوهم الرغبة للوصول الى مراكز متقدمة في تخصصاتهم مثل: التهجين، التحكم في الجنس، التغذية، تطبيق التطعيم والتكنولوجيا الدائرية المعقدة. لكل هذه التخصصات أماكنها في زراعة الاسماك لكنها بصورة رئيسية في مجال ابتكار المنتجات الفاخرة للاقطار الغنية. ان زراعة الاسماك في الاقطار النامية لا تستدعي مثل هذه المهارات المبهرجة. انها غير مناسبة لاحتياجات الفقراء الذين يودون الحصول على شيء من السيطرة على حياتهم دون أن يتعرضوا في الوقت نفسه الى زيادة مخاطرهم. ان المستشارين الذين يعينون فقط بسبب مؤهلاتهم الفنية والاكاديمية العالية هم في الحقيقة مصدر متاعب للمجتمعات التي يودون أن يظهروا فيها معرفتهم.

ليست الفاو وحدها هي التي تستخدم هؤلاء المستشارين ومن ثم يرمون المشروعات السخيفة التي خططوها على رؤوس فقراء العالم الثالث. ان دخول المعونة الامركية في مجال زراعة الاسماك تتصف أيضا بفقر التخطيط والاعتماد المتزايد على التكنولوجيا غير المناسبة. أحد مزارع الاسماك التي تمول بواسطة الوكالة الامريكية في منطقة «سان بمالي شديدة الحرارة في غرب افريقيا» قد صممت باعتبار أنها يمكن أن تملأ من قناة قريبة للري. الا أن الامر لم يسر كذلك فقد كان مستشار وكالة المعونة الامركية يعلم الكثير عن الاسماك الا أنه فشل بتعريف نفسه بالحقيقة الادارية بأن القناة تحتوي على الماء فقط لمدة خمسة شهور في العام وبما أنه يجب أن تكون البحيرة ممتلئة خلال السبعة شهور الاخرى فقد تم استخدام طلمبة ضخمة تسير بالديزل في فصل الجفاف لجلب الماء من مسافة كيلو مترين.

وهناك مشكلة خطيرة أخرى تهدد المشروع الذي تموله المعونة الامريكية في مالي: وهو أنه ليس هناك غذاء للأسماك متوفر محليا. والنتيجة – كما أوضح كروس – انه يجب شراء الغذاء – يحدث هذا في بلد يواجه مشاكل خطيرة حتى في تغذية شعبه. والاسوأ من ذلك أن كمية السمك المنتج ضعيفة، واذا حسبت كل تكاليف مداخلات الانتاج فان التكلفة الفعلية لاسماك المزرعة تبلغ حوالي ٤ آلاف دولار للكيلو جرام الواحد.

لا تسأل الفقراء:

مثل هذه الاخطاء لا بد لها من أن تقع في وكالة كبيرة تبدو دائما مشغولة بحيث أنه لا يتوفر لديها الوقت للحديث مع الفقراء ولا التواضع للتعرف على معرفتهم المحلية – عن مواسم الجفاف مثلا – ففي احدى البعثات الحديثة وغير المحظوظة التي قامت بها المعونة الامريكية قام أحد المسؤولين الكبار من قاعدته في جاكارتا عاصمة اندونيسيا بزيارة الى الريف بغرض التعرف على مشروع للأمهات اللاتي يعاني أطفالهن من سوء التغذية في احدى المناطق النائية. وعند وصوله استقبل الزائر بأعداد ضخمة من الأمهات والاطفال. لقد كانوا في أبهى ملابسهم وقد أعدوا مائدة ضخمة تعج بألوان الطعام أنهم فقراء ولكنهم أرادوا تشريف ذلك الضيف. بالرغم من ذلك فقد رفض مسؤول المعونة الامريكية التخلي عن حماية عربته وأصر أنه تحت كافة الظروف لن يأكل مع مثل هؤلاء الناس وعندما سأله أحد الطلاب لينزل ويتناول ولو كوبا من الشاي، رفض للمرة الثانية واقترح «يمكنك أن تخبرهم بأن الامريكي المهم مشغول جداً»، وعلى كل فبالرغم من قضاء ثلاثة أيام كاملة في الطريق الى المشروع والعودة الى جاكارتا فان فترة البقاء في المشروع نفسه لم تتعد نصف الساعة لم يتم التحدث فيها مع أي من المستفيدين من المشروع. مثل هذا الترتيب للأولويات لا يثير كثيرا من الدهشة لدى ادارة التنمية البريطانية لما وراء البحار والتي تركت كثيرا من مشروعاتها في العالم الثالث عرضة للدمار لانها مشغولة جدا عن التحدث الى المواطنين المحليين.

تتضمن الامثلة سد فكتوريا على نهر مهاويلي في سريلانكا حيث اكتشف المراجعون أن ٣٠ ألفاً من الناس قد أعيد توطينهم بطريقة متعجلة وغير مقنعة وذلك نتيجة للنقص في التخطيط المتقدم والاستشارات غير المناسبة وفي نيبال حيث تم اقامة طريق ريفي صمم لتخفيف الفقر، أدى في الحقيقة لأن تكون حياتهم أكثر سوءا ذلك لانها أدت لتنشيط التنمية الحضرية وسمحت للبيروقراطية الحكومية بالتمدد في المنطقة – وفي «بليز» أدت تعلية الطريق الشمالي الى زيادة الحركة والسرعة الامر الذي أدى الى تهديد القرويين. وفي فترة اكتمال الطريق كان عشرات الصغار قد قتلوا أو أعيقوا مما دفع الاهالي الى الاصرار على كبح أجهزة زيادة السرعة في المركبات. هذه الاشياء كما لاحظ المراجعون أدت الى خفض القيمة الاقتصادية للطريق. ان عدم المبالاة بالعوامل الاجتماعية الواضح في عدد من مشروعات (الاودي ايه) حتى أنها أصبحت من معيار ترتيبات التشغيل لكل مشروع: ان تتجاهل رغبات وأفكار واسهامات الفقراء المحتملة.

نفس الشيء ينطبق على البنك الدولي – والذي يعد أكثر من أربعين عاماً من التجربة – أصبح فقط مستعداً للإقرار بأنه في حالات معينة «يمكن للإسهام النشط للمستفيدين أن يُرقى من مرامي المشروع».

إن البنك الذي يضع أموالاً من أكثر المشروعات في أكثر البلدان النامية من أي مؤسسة أخرى يدعي بأنهُ يبحث عن السبيل الذي يمكن أن يحقق به حاجيات الفقراء. في أي مرحلة مما تشير اليه بدورة المشروع، ولكن هل تجد الوقت لسؤال الفقراء أنفسهم كيف يمكنهم تصور احتياجاتهم؛ كما لم يشر لأي طريقة يمكن وضع أرائهم في الكيفية التي يمكن بها تلبية حاجياتهم وبالطبع فمنذ تحديد أي مشروع محتمل للبنك وحتى مرحلة التقييم النهائي فانه عادة ما يتم اغفال الفقراء كلياً من عملية صناعة القرار كأنما هم غير موجودين. وكما علق أحد الفلاحين السنغاليين بعد أن قامت بعثة من خبراء التنمية المهمين بزيارة خاطفة لقريته: «إنهم لا يعلمون أنه يوجد أناس يعيشون هنا».

لتوضيح مثل هذا السلوك المتعجرف ليس ضروريا عمل ملفات سيكولوجية لخريجي الاقتصاد المتعالين الذين يمثلون ٧٠٪ من موظفي البنك المحترفين. الحقيقة البسيطة هي أن الإقتراض يتم بواسطة الحكومات وبهذا فان موظفي الحكومة هم الذين يقوم البنك بالتحدث معهم في الاساس. والآخرين الذين يمكن أن يهتم بوجهة نظرهم هم الاجانب: خبراء الامم المتحدة مثلا أو ممثلو الهيئات الخاصة الكبيرة.

ويجعل وصف البنك لدورة المشروع كل ذلك بوضوح شديد. فقد أخبرنا، في البداية تقوم الحكومات باقتراح المشاريع للتمويل.. وقد تقترح بعثة للبنك تشرف على مشروع سابق باقتراح مشروع جديد.. وقد تقترح بعض المشروعات من خلال عمل وكالات الامم المتحدة. وقد تقوّم بعضها عن طريق بعض الجهات الخاصة كحاجة بعض الاستثمارات التعدينية التي تبحث عن مصادر جديدة.

وبمجرد تحديد المشروع بهذه الطريقة يجب أن يحضّر له. يقوم المستلف بعمل هذا وتتم مساعدته بواسطة موظفي البنك، موظفي وكالة الامم المتحدة والمستشارين الآخرين الذين دائما ما يلعبون دورا رئيسيا في تصميم الابعاد الفنية والادارية والاقتصادية والتمويلية.

ثم تأتي مرحلة التقييم وهي مهمة البنك وحده ويشتمل التقييم على زيارة فريق من خبراء البنك للدولة تستغرق عادة من ثلاثة الى خمسة أسابيع. اذا سارت الامور كما يجب فان المشروع سيكون موضوع الموافقة للتوقيع على اتفاقية قرض ملزمة بين البنك والدولة المقترضة. وبعد ذلك فان بعثات المراقبة ستقوم من واشنطن – من وقت لاخر – للتأكد من أن الاعتمادات تنفق بالطريقة المتفق عليها. وان المشروع قد حقق الاهداف التي منح القرض من أجلها.

والشيء الذي غاب عن كل ذلك هو أي احتياجات او مساحة للمهنيين والخبراء للقيام باجراء أبحاث حقلية عميقة بين الفقراء الذين يسكنون حول موقع المشروع. دع عنك التعرف على المعرفة المحلية لهؤلاء الناس أو تشجيعهم للمساهمة في المشروع نفسه. وكما أقرّت شعبة تقييم العمليات التي تتبع للبنك في ١٩٨٨م في استطلاع مزعج عن التجربة منذ ١٩٦٥ «أن المبادىء التي توجه مشاركة المستفيدين من المشروعات التي يمولها البنك كانت مجردة وذات تأثير عملي محدود. فان المستفيدين لا يعين لهم دور في عملية اتخاذ القرار. كما انه لا يبحث عن معرفتهم التقنية قبل تصميم مكونات المشروع».

يحدث هذا في معظم الاحيان لان البنك يقوم برفع تكتيك الزيارة الريفية القصيرة الى مستوى الفن الجميل أثناء الثلاثة الى خمسة أسابيع التي تقضيها البعثة في الدولة المقترضة يعطى الموظفون تعليمات عمل محددة وصارمة تضمن من خلال الممارسة بأنهم سيقضون معظم وقتهم في أضخم فندق في العاصمة يدرسون الوثائق. وعندما يغامرون بالخروج فهم يفعلون ذلك غالبا في سيارة «ليموزين» تقلهم في رفاهية مكيفة الى الاجتماعات . والزيارة الحقلية تكون بالطبع الى نقطة ما ولكنها عادة لا تشمل مغادرة العاصمة لاكثر من يوم أو يومين. خلال هذه الفترة يكون الخبراء في استراحة الحكومة أو اي مكان مشابه قرب موقع المشروع، هنالك حيث يجتمعون مع كبار الحكوميين المحليين ويدرسون مزيدا من الاوراق – ما لن يفعلوه هو اجراء مقابلات واسعة مع الفقراء حتى لو كان هنالك وقت لذلك، وعادة ما لا يكون، قليل من الموظفين لهم الخبرة لعمل ذلك على الوجه الاكمل، والقليل عندهم الميل للاعتقاد بأن الذهاب في مهمة لتحضير ومراقبة المشاريع ينظر اليه من الكثيرين «كنوع من العقاب» كما ذكرت كاثرين واطسون، احدى موظفي البنك السابقين.

ومن المراجعة التي قامت بها شعبة تقييم العمليات يمكن ان تلمح الصورة الواضحة للسرعة المحمومة التي تعمل بها البعثات. مثل هذه المراجعات تأتي عادة نتيجة لمعالجة مكتبية لكل المواد المتعلقة بالمشروع، وبالتالي في دعم تقليد البنك في عدم التحدث مع الفقراء، الا أنها تكشف الكثير عن الطريقة التي دائما ما يستبدل بها الموظفون سياحة التنمية من الدرجة الثالثة بالعمل الحقلي الجاد.

ففي أحد المشاريع الزراعية في غواتيمالا استقبل ما مجموعه ١٦ زيارة عمل في مراحل الموافقة والاشراف المختلفة بالرغم من ذلك فان هنالك ١٥ خبيرا، زار عشرة منهم المشروع مرة واحدة وثلاثة آخرون زاروا المشروع مرتين. وقد وقع عبء متابعة العمل على خبيرين زار أحدهم الموقع ثلاث مرات والاخر خمس مرات في سبع حالات لم يقم احد من موظفي المراقبة بزيارة الموقع من قبل. في حالة واحدة فقط كان أحد المراقبين موجودا في الزيارة السابقة فان الاشراف الحقلي ممزق واستمرارية الموظفين منخفضة.

وفي مراجعة أخرى لمجموعة من المشروعات الزراعية في خمس من دول أمريكا اللاتينية قامت شعبة تقويم المشروعات بتدوين انطباعاتها عن العمل الذي تم في عجلة للافراد مع جداول سفر مزدحمة فان القليل منهم يكون قادرا على القيام بأكثر من زيارة أو اثنين لاي مجموعة من المشروعات في أي قطر بمفرده، فقط واحد من كل أربعة قد قام بأكثر من زيارة لأي سلسلة واحدة وأن واحدا من كل سبعة قد قام بأكثر من اثنين.. ثلاثة وسبعين لم يعودوا في زيارة أخرى أبدا لرؤية البرامج.

مثل هذا الاتجاه يمكنه أن يقود الى كثير من الاخطار والاخفاقات. ففي سريلانكا مثلا فان الموافقة غير المناسبة على أحد المشاريع الزراعية اضافة الى النقص العام في الاتصال أو التعرف على السكان المستفيدين أدى الى تصميم خاطىء لمشروع نتج عنه تشتيت السكان التاميل بين قرى السينهال. وبما أن التوتر العرقي في سريلانكا في ذلك الوقت قد تصاعد الى مستوى الحرب الاهلية بين التاميل والسينهال فقد كان المشروع خطأ سخيفاً. في نفس الاثناء في المكسيك ما لا يقل من تسع بعثات متتالية تابعة للبنك تفشل في عمل أي شيء لمعالجة خطأ فني أساسي في أحد مشاريع الري المكسيكية الذي يعاني من خطأ في المستودع. لاحظت كل بعثة الحقيقة المحيرة بأن المستودع فارغ في الوقت الذي يجب أن يكون فيه «ممتلئا»، لكنها لم تجر تحقيقات في المشكلة.. وذلك بناء على الافتراض بأن البعثة القادمة ستقوم بهذا العمل المزعج «يركز البنك جهوده الاشرافية على الخدمات الزراعية ونفقات المياه على حسب ما أوردته المراجعة الداخلية وبذلك فان المشكلة الرئيسية التي تواجه المشروع قد تم تجاهلها.

لا تتم كل أعمال الرقابة بواسطة هذه البعثات قصيرة الأجل بالرغم من أن ٨٠٪ من موظفي البنك البالغ عددهم ستة آلاف يتمركزون في واشنطن الا أن البقية توجد في العالم الثالث. بنغلاديش - بنين - بوليفيا - بوركناكسو - بورندي - كاميرون - وكولمبيا كلها لها ميزة مكتب البنك الدائم كما في أثيوبيا وغانا - الهند - أندونيسيا - ساحل العاج - كينيا - مدغشقر - مالي - نيبال - نيجيريا - المجر - باكستان - بيرو - رواندا - السعودية - السنغال - الصومال - سريلانكا - السودان - تنزانيا - تايلاند - توجو - يوغندا - زائير وزامبيا. ومن المشكوك فيه أن تتمكن هذه المكاتب من الاسهام أكثر مما تفعله البعثات الزائرة. وفي تقييم سري تم مؤخرا لـ ١١٦ مشروعا وجد أن البنك يقوم دائماً بتوزيع موظفيه في ما وراء البحار باعتبار أن مجموعة قليلة من الموظفين يمكنها ان تكتسب بعمق خبرة في اي قطر أو منطقة أكثر من ذلك فانه ليس هنالك أي تنوير منتظم عن

القطر المعني. احيانا قد لا توجد حتى قائمة بالكتب التي تتحدث عن ذلك البلد أو المنطقة وقد لا يكون هنالك طلب كبير على هذه الوسائل حتى ولو كانت متوفرة. وكما لاحظت كاثرين واطسون فان الموظفين يقاومون بشدة كل الارتباطات الخارجية والتي يتحدثون عنها كنوع من النفي في مكان غير مريح. وربما يفسر هذا محاولات الذين رمى بهم سوء الحظ فيما وراء البحار لجعل حياتهم مريحة بالقدر المناسب عندما يكونون هنالك. كل المكاتب الدائمة في العواصم عادة في مناطق العمل الناعمة كما توجد مساكن القادمين في ارقى الاماكن بعيدة جدا عن الفقراء ما أمكن؛ احيانا تصمم لتقطع كل اتصال معهم. في نيروبي - مثلا أقيم للبنك معسكر خاص به محاطا بالسلك الشائك محروس بكلاب شرسة مع شبكة انذار ضد اللصوص في كل منزل متصلة مع بعضها كما أن هنالك خطاً ساخناً مع احدى شركات الامن التي يمكنها ارسال فرقة من الرجال المسلحين ساعة حدوث السطو. مثل هذه العقلية يصعب عليها ان تكون متجاوبة مع مشاعر الثقة والتفاهم بين البنك الدولي والناس العاديين الذين يفترض أن تخدمهم مشروعاتهم. بدلا من ذلك يبدو أن هنالك فجوة موضوعة بين المطورين وأولئك الذين جاؤوا لتطويرهم. ففي جانب، الاغنياء في قلاعهم، وفي الجانب الآخر، الصعاليك والفلاحين عند البوابة، بعد عدة أجيال من هذه الصفوية فانه ليس مدهشا كما قال أحد المراقبين انه في كثير من الاقطار ينظر الى التنمية الآن باعتبارها عملية خارجية؛ شيء يعمل لهم؛ وهو مجهود ضائع.

فلسفة أيري:

تبنى البنك الدولي لحد ما، بالرغم من انه لا يعتبر ما يفعله مجهوداً ضائعاً وهو بالتأكيد لم يعد يصف التنمية كشيء يعمل من أجل الفقراء (بغض النظر عن انها بهم أو بموافقتهم). وعلى عكس ذلك فان الاتجاه هو معاملة الفقراء كتروس في عجلة متدحرجة نحو غاية عظيمة.

المشاريع التي توجه لمعالجة سوء التغذية لا ينظر اليها من البنك باعتبارها ذات قيمة جوهرية ولكنها تبرر بسبب أن انخفاض نسبة وفياة الاطفال تولد قيمة للمجتمع مساوية للقيمة المأخوذة من الانتاج المستقبلي لكل حالة تم انقاذها. وبمعنى آخر فان وظيفة الحياة الانسانية هي الانتاج، على الناس أن تأكل ما فيه الكفاية حتى يمكن للانتاج أن يواصل النمو.

وقد اوضح البنك فلسفة ايري بصورة أكبر في الدراسة المهمة لسياسته بعنوان (الفقر والجوع) وتحت عنوان موضوعات وخيارات للامن الغذائي في الاقطار النامية تخبرنا هذه الوثيقة المهمة أن: للامن الغذائي علاقة بتوفره لكل الناس في كل الاوقات من اجل حياة نشطة وصحية. تشير الاحصائية المتاحة إلى أن أكثر من سبعمائة مليون فرد في العالم النامي يحتاج الى الغذاء الضروري لمثل هذه الحياة. ليست هنالك مشكلة للتخلف أخطر من هذه الاثار المهمة على النمو طويل المدى في الدول منخفضة الدخول. ان محاولة تأمين الامن الغذائي يمكن أن ينظر اليه باعتبار أنه استثمار في رأس المال الانساني، الذي يجعل المجتمع أكثر انتاجية ان الفرد النشط الذي ينال غذاء كافياً صحياً يسهم بفعالية في التنمية الاقتصادية أكثر من ذلك الذي أنهك جسمانيا وعقليا عن طريق الغذاء غير المناسب والصحة الضعيفة.

بمنطق البيروقراطيين الذي يكتب مثل هذه المذكرات الحارقة يختصر الانسان الى ادوات رأسمالية - لمجرد أدوات الانتاج - مثل الماكينات، أو التربينات الكهربائية أو حقول التعدين.وبذلك فان مردوده الانتاجي ومساهمته في التنمية الاقتصادية سيكون أكبر اذا ما ملئت وشحّمت. هذا ما يعنيه البنك الدولي بالضبط عندما يتحدث عن الاستثمار في الانسان كرأسمال.

وعندما تصل الى هذه النقطة وعندما تزيف المفاهيم المجردة، مثل النمو الاقتصادي، دون حياء فاننا لا نأخذ وقتا كبيرا لوضع العربة أمام الحصان ونبدأ في رؤية البشر في احلامهم وتطلعاتهم السخيفة كمخلوقات لعملية التنمية. هذه بالضبط فكرة مستشار البنك في كوريا الذي وصل الى نتيجة أن نمو الصادر للدولة مهدد بالزيادة في قسم دخول العاملين التي حدثت مؤخرا ونصح الحكومة بايقاف أي زيادات في المرتبات.

وفي بعض الاحيان قد يعامل الفقراء العنيدون أكثر من ذلك. وفي افريقيا مثلا - كان البنك مشاركا في حملة من أجل التنظيم الهيكلي، وقد لاحظ بسعادة أن هنالك علامات محددة لترحيب كبير من قبل الحكومات الافريقية لاجراء سياسة اصلاحية وبما أن هذه الاصلاحات تشمل تخفيضات في الانفاق العام في مجالات التعليم والصحة وتخفيضات في دعم البنود الاساسية للطعام فانه من المحتم أن القطاعات الاكثر ضعفا من السكان سيعانون - كما أقرَّ البنك، «أن الفقراء في المدن سيضيعون من خلال أسعار الغذاء العالية والخدمات المتردية، أخبرنا أيضا بأن سكان الريف في المناطق ذات الامكانيات الضعيفة لن يكونوا مستفيدين أيضاً»، مثل هؤلاء الناس قد يعترضون على التنمية التي تدور من حولهم وتتعداهم. الا ان هذا يجب ألا يسمح له بابطاء الاصلاحات القاسية التي ستقوم باسم رفع الانتاجية والكفاءة. وبالتأكيد يعرف البنك الوظيفة الرئيسية للمعونة الخارجية كمساعدة للتأكيد على الحكومات بأن تدعم الاصلاحات في وجه معارضة أولئك المتأثرين بشدة.

ان وثيقة السياسة التي توجد فيها هذه الملاحظات قد وصفت بأنها «برنامج للعمل المشترك» - مشترك بمعنى رغبة البنك في دعوة الاخرين للمشاركة معه في تنفيذ بنودها في افريقيا. «نحن حريصون» كما تقول الوثيقة «للانضمام مع الامم المتحدة ووكالاتها، مع المجموعة الاوروبية، مع بنك التنمية الافريقية مع المفوضية الاقتصادية لافريقيا ومع منظمات قومية وعالمية لمساعدة الاقطار في افريقيا شبه الصحراء في جهودها التنموية».

ان ذلك يعني بوضوح أن هنالك عصابة من الاقتصاديين الكذبة المتنفعين والبيروقراطيين في واشنطن الذين لم تكن في حياتهم أي تجربة مباشرة مع الفقر، يريدون جذب المانحين مع بعض حتى يتمكنوا من السيطرة على كل تدفقات المعونة لاكثر قارات العالم فقرا. وما ان يفعلوا ذلك يكونون في وضع قوي يمكنهم من تخويف الحكومات غير المطيعة ومنعها من التنقل من مانح لاخر، كما سيكونون قادرين على دعم تلك الحكومات التي ترغب في الاصلاح بتحمل بعض التكاليف الاقتصادية والسياسية للضغط الضروري. مثل ذلك الاتجاه يمكن أن يوصف بأنه «تنموي» دون اثارة صراخات الغضب والسخرية وهو عرفان للنفوذ الضخم الذي يقوم به البنك على تفكير وسلوك

مؤسسات المعونة الاخرى – والتي قام معظمها بالتعاون معه في عدد من المناسبات لا فقط في افريقيا وحدها بل في كل مكان آخر من العالم الثالث. يقوم المقرض العالمي بتمويل مشترك واسع مع كل المنظمات الثنائية ومتعددة الاطراف ودائما ما يختار، يحدد ويوافق ويشرف على مشروعات بالنيابة عنها. لقد قام البنك بتأسيس علاقات متصلة وحميمة مع منظمات الامم المتحدة المفتاحية يونيدو، يونسكو وبرنامج الامم المتحدة الانمائي. اضافة الى ذلك فان مصادره الواسعة تجعل منه مركزا مهماً للبحث. ان الاحصاءات «واوراق الموقع» كذلك التي أشرت اليها من قبل وتقارير البلدان التي تتدفق من رئاسة البنك في واشنطن قد رسم بصورة واسعة عن طريق بقية المجتمع المانح والذي يلعب دورا مهما في تشكيل عملية التنمية وتحديد مكان الفقراء فيها.

هذا بصورة متزايدة دور هامشي ليس بسبب أن هنالك مؤامرة قاسية تدبر، لكن لان البنك ومانحي المعونة الاخرين يرون الفقراء في ضوء معتم. ان قصر النظر المختار هذا يعتبر نتيجة حتمية لفلسفة يعامل بها النمو الاقتصادي كفاية في حد ذاتها بدلا أن يكون وسيلة لغاية. الا أن نفس الفلسفة عليها فقط أن تبقى دون تحدٍ وتدعم مصداقيتها الفكرية بسبب طرق العمل التي تعتم صورة الضحايا الانسانية للتنمية، ان الزيارات الريفية القصيرة والموافقات السريعة وغياب العمل الميداني المنظم والقناعة المستقرة بأننا نحن نعلم ما هو أفضل لهم: كلها عوامل لها انعكاسات مهمة على نوع... المشروعات التي تقدم في النهاية للفقراء. معظم هذه المشاريع فاشلة بصورة واضحة بعضها غير مناسب ولا يساعد احدا. بعضها مؤذ: فباسم التنمية قامت بالدوس على الفقراء ودائما ما تقوم بأحداث أضرار بالبيئة لا يمكن اصلاحها.

في الهند مثلا، وعلى حدود ولايتي مادهيما براديش واناراديش، استلمت مجموعة سِنقراولي للطاقة وتعدين الفحم حوالي بليون دولار من دعم البنك الدولي منذ ١٩٧٧: كان أحدث قرض حوالي ٢٥٠ مليون دولار. هنا وبسبب التنمية فقد أصبح حوالي ٣٠٠ الف من الفقراء عرضة للانتقال القسري المستمر كلما افتتحت مناجم ومحطات طاقة جديدة. أجبرت بعض العائلات على التنقل حوالي ٥ مرات، وهم غير قادرين على وضع جذورهم في أي مكان. أصبحوا اليوم مشردين.

فهذه الفضيحة أصبحت مؤخرا موضوعاً لشهادة عاطفية استمع اليها في مجلس الشيوخ الامريكي عن طريق لجنة المجلس الفرعية الخاصة بالاقتصاد، ومؤسسات التنمية العالمية، واستنادا على بروس ريتش المدعي الرئيسي بصندوق الدفاع عن البيئة: «ان ادارة منجم الفحم وحقل الطاقة الممول بواسطة البنك فاشلة بصورة قاسية. فان قناة التبريد لمحطة الطاقة لم تؤد وظيفتها بصورة حسنة وان ٦٠٪ من المياه تتدفق خارجة خلال خلل في جدرانها الامر الذي أدى الى اغراق أرض القرية المجاورة باستمرار: كما توجد مساكن الناس على طرف ركام رماد المحطة ودائما ما تجمع مخلفات منجم الفحم في مرعى قرية قبلية، ملوثة منازل الناس الذين رفضوا المغادرة لان شركة الفحم الممولة من البنك لن تعطيهم تعويضا.

في كل الاتجاهات حول سنقراولي وعلى امتداد البصر: دمرت الارض تماما وأصبحت شبيهة بالمشاهد التي تخرج من أسفل جحيم دانتي، كميات ضخمة من الغبار والهواء والماء الملوث من كل

نوع معروف قد خلفت كثيرا من مشاكل الصحة العامة. فقد انتشر السل، ودمرت امدادات المياه الصحية كما ضربت الملاريا المقاومة للكلوركين المنطقة.

أما القرى والنجوع المزدهرة فقد حلت مكانها الخيام وبيوت الكرتون على أطراف البنية التحتية الضخمة للمشاريع. بعض الناس يعيشون قرب فتحات المنجم. أكثر من ذلك فان أكثر من ٧٠ ألف من الفلاحين الذين كانوا مكتفين ذاتيا قد حرموا من كل مصدر آخر ممكن للدخل، ولم يعد لديهم خيار الا أن يقبلوا العمل المهين المتقطع في سنقراولي بمرتبات حوالي ٧٠ سنتا في اليوم، تحت مستوى المعيشة حتى في الهند نفسها.

ضحايا التنمية:

لقد تم تدمير كثير من الارواح في كل أقطار العالم الثالث تقريبا تحت اسم التقدم. ففي البرازيل قامت الحركة الواسطة لمشاريع للاستيطان واعادة التوطين المعروفة بـ بلونوريست بتحويل كثير من الفقراء الى لاجئين في داخل أراضيهم وبقيت هي عاجزة وغير مبالية، ان المشروع الذي جذب في ١٩٨٥م – ضمانات وصلت ٤٣٤،٣ مليون دولار من البنك الدولي قد أصبح مؤخرا مصدرا للجدل الهام رغم المحاولات الحازمة لاسكات تلك الاصوات.

البرازيل بلد يمثل فيه الاغنياء نسبة ١٪ من السكان يسيطرون على ٤٨٪ من الاراضي الخصبة، وهي أيضا بلد يوجد فيه ٢،٥ مليون نسمة لا يملكون أرضا حيث يموت يوميا ١٠٠٠ طفل من أسباب تتعلق بالجوع. يبدو أن الوظيفة الرئيسية لـ (بلونوريست) – كأحد مشاريع التنمية – أن يوفر صمام أمان أمام الضغوط الاجتماعية والسياسية التي قد تثيرها هذه التناقضات الحادة وذلك فقط عن طريق تحريك الفقراء وبتقديمه مشاريع الاحلام في الارض الحرة «والبداية الجديدة» وسط الغابات الكثيفة للاجزاء الشمالية الغربية، فقد اقنع المشروع مئات الآلاف من المحتاجين للهجرة من الاقاليم الجنوبية والوسطى ووطنوا أنفسهم كمزارعين في حوض الامازون حيث أصبحوا بعيدين عن نظر رصائفهم الأكثر ثراء.

ان مساندة البنك الدولي لهذا المشروع بين ١٩٨٢ – ١٩٨٥م كانت ضرورية للتقدم السريع الذي قام به في تلك الفترة والذي أسهم مباشرة فيما يعرف الآن – حتى من قبل البنك نفسه بأنه كارثة بيئية، انسانية واقتصادية ذات أبعاد ضخمة «انها ٢٥ مليون دولار من مال البنك تم دفعها لرصف طريق المرور السريع الذي يجري في قلب اقليم «روتدونيا» في الشمال الغربي. حيث يسافر كل المستوطنين على طول الطريق الى المزارع التي يقومون بقطعها وحرقها من الغابة. كما شجع الطريق الاختراق التجاري السريع للاقليم عن طريق شركات التعدين والاخشاب وأصحاب مزارع الماشية.

كانت آثار هذا الهجوم المتعدد الاطراف مدمرة. تمت ازالة الغابات بنسبة ٤٪ في عام ٨٢ ووصلت النسبة الى ١١٪ عام ١٩٨٥م في «رودويتا» منذ ذلك التاريخ أظهرت مسوحات «ناسا»

الفضائية ان مساحة الازالة قد تضاعفت تقريبا كل عامين. واذا واصل التدمير بهذه السرعة فان أقل من ٢٠٪ من غابات المقاطعة المتفردة ستبقى حتى نهاية القرن. أما «ماتوفروسو» – تعني الغابات الكثيفة – التي تقع في الجوار فقد فقدت ٣،٩٠٠ ميلا مربعا فقط من ٣١٠ ألف ميل مربعا من الغابات العذراء في عام ١٩٧٥م. وبمجيء ١٩٨٧ ذهبت كل الغابة تقريباً. في تلك السنة أظهرت صور الأقمار الصناعية ٦٠٠٠ من حرائق الغابات تشتعل عبر حوض الامازون – كل واحدة منها قد بدأت بطريقة مقصودة من قبل موظفي الارض. كثير من هذه الحرائق كان مشتعلا قرب الطريق السريع.

مثل هذه الانواع من التطور قد خلق اهتماما خاصا بين أنصار البيئة. الغابات المطرية مثل تلك التي في «روندونيا» و«ماتوفروسو» تحتل اليوم ٧٪ فقط من سطح الارض لكن يعتقد أنها موطن لـ ٨٠٪ من عينات النبات والحيوان. الاهم أنها تلعب دورا مهما في الاحتفاظ بكل أنواع الحياة على وجه الارض. ان احد الآثار المحتملة لعملية التنظيف المستمرة ستزيد من تأثير البيوت الخضراء – وهو اسم أعطى للعملية التي تعجز فيها الاشجار عن امتصاص ثاني أوكسيد الكربون ومن ثم يصعد الى الغلاف الجوي ويتسبب في ارتفاع درجة الحرارة. تحتوي البرازيل على ثلث الغابات المدارية في العالم واليوم قد نالت الامتياز المشين في تدمير المزيد من هذا المصدر النفيس وغير القابل للاحلال: أكثر من ٣،٦ مليون فدان تقطع في كل عام.

قامت «بونوريست» بتقديم اسهامها البارز في هذا التلوث قصير النظر ومهما يكن من أمر فان المشروع قد أصيب بشروخ كثيرة ليس فقط بسبب انعكاساته البيئية الخطيرة ولكن أيضا بسبب العنف الذي مورس على الهنود المساكين سكان أقليم «روندونيا» والذين حاولوا مقاومة تدخلات الغرباء، فقد تم اجلاء بعض القبائل نهائيا وتم حشر آخرين في مصحات الامراض العقلية متعرضين لسوء التغذية والأمراض كالحصبة التي تعتبر جديدة عليهم.

في عام ١٩٨٥، نتيجة لحملة اعلامية عالمية جيدة التنظيم نظمت بواسطة مجموعات انصار البيئة وحقوق الانسان أجبر البنك الدولي على فرض وقف مؤقت لدفع أقساط قرض بولونوريست: الا أن تدفق المال قد تواصل بعد أن أعطت الحكومة البرازيلية ضمانات بأن البيئة وحقوق سكان القبائل في روندونيا ستحترم في المستقبل.

وبالرغم من أن هذه الضمانات قد أعطيت الا أن هنالك حدودا لما يمكن أن تفعله الحكومة الان بعد أن فتح صندوق باندورا للتنمية في الامازون. فالمستوطنون الذين واصلوا تدفقهم نحو الاقليم بنسبة ١٣ ألف في الشهر جاؤوا بسبب جوع الارض. الحقيقة القاسية هي أن الارض التي استلموها غير صالحة بالمرة لاي نوع من الزراعة. ففي خلال عامين الى خمسة في الغالب توقفت الاراضي التي كانت في السابق مغطاة بالغابات المدارية عن قدرتها على انبات محاصيل غذائية كافية لامداد الاحتياجات الاساسية لصغار الملاك دعك من احتياطي للبيع. ان ميزة مثل هذه التربة انها قد أزيل عنها النيتروترين عبر آلاف السنين من الترسيب الثقيل والحرارة العالية. ليست هنالك مشكلة عندما

تكون محتفظة بأشجارها وحيويتها عن طريق العلاقة المعقدة المتبادلة بين نباتات الارض والحياة الحيوانية. أما بسبب قطع الاخشاب والحرق فقد أصبحت الحقول التي أحدثت حديثا أكثر عقما وأقل فائدة مع كل موسم.

لقد فشلت الملكيات الصغيرة لكثير من المستوطنين في روندونيا وقد أخذ عشرات الآلاف يضغطون على أقليم «أكرا» المجاور حيث تم تكرار نفس دورة القطع والتدمير بدون هدف مفيد.

لقد ثبت أن حياة معظم – أن لم يكن كل – المهاجرين أصبحت أسوأ مما كانت عليه من قبل أن يُقنعوا ببدء الهجرة الى الامازون. أصبحت أحلامهم في اعاشة أنفسهم صفرا. اضافة الى أن أكثر من ٢٠٠ الف منهم قد تعرض لسلسلة من الملاريا والوبائيات التي لم يكن لديهم منها وقاية.

من العدل ان نقول اليوم – أنه تحت مراقبة عين مجموعات انصار البيئة العالمية فقد قام البنك الدولي بعمل مجهودات كبيرة لتطوير الضوابط والافعال للسيطرة على القطع الجائر للغابات والمعاناة الانسانية التي كانت بسبب المراحل الاولى لمشروع بولونوريست ومن المدهش أنه يبدو أنه مستعد لتكرار نفس الاخطاء التي فعلها في البرازيل في مكان آخر.

أهوٍ حل نهائي للفقر؟

في أندونيسيا – نجد حاليا أكبر عملية لاعادة التوطين الانساني – وهي شبيهة في جوانب كثيرة ببولونوريست – وأنها قد جذبت دعما من البنك بملايين الدولارات. تعرف هذه العملية «ببرنامج الهجرة العابرة» ويتم من خلالها نقل الفلاحين من «جاوا» شديدة الازدحام الى الجزر البعيدة قليلة السكان في الارخبيل الممتد. لقد تم نقل حوالي ستة ملايين من الناس حتى الان وعدة ملايين تمت جدولة نقلهم حتى ١٩٩٤. لقد بدأت مشاركة البنك في ١٩٧٦. وحتى ١٩٨٦ التزم بالدعم المباشر بما قيمته ٦٠٠ مليون دولار للبرنامج ما يعادل حوالي ٢٠٪ من دعمها لاندونيسيا في مجال الزراعة خلال عشر سنوات اضافة الى ٦٨٠ مليوناً تم الالتزام بها للبرنامج المشترك للولايات الصغيرة وصغار المساهمين وهو مشروع طويل المدى قام بتوطين ٩٥ الف عائلة منهم حوالي الربع كمهاجرين عابرين. كانت المعونة الامريكية، الحكومة الهولندية، الحكومة الفرنسية، الحكومة الفدرالية الالمانية كرماء في تقديم الدعم المالي والمساعدة الفنية لاعادة التوطين كما فعلت المجموعات الاوروبية، برنامج التنمية التابع للامم المتحدة برنامج الغذاء العالمي وخدمات الاغاثة الكاثوليكية.

مثل هذه المساعدة القوية من هذه المجموعة الكبيرة المحترمة من الوكالات الغربية الثنائية والمتعددة والطوعية من الصعب توضيحها أو فهمها. خاصة في سياق تجربة بولونوريست والتي أوضحت بجلاء مخاطر التوطين في مناطق الغابات المسيطرة. وكما حدث في بولونوريست جر التوطين العابر في أندونيسيا خليطا مزعجا من انتهاكات لحقوق الانسان وتدمير للبيئة وتنمية رديئة لاعطاء بعض النماذج.



ان حقوق الارض في القانون التقليدي التي كان يتمتع بها سكان قبائل الجزر البعيدة مثل أيريان جايا، سلاويزي وكايمنتان قد تم تعديله لصالح الهجرة.. العابرة. وقد تم تعديل التشريع بواسطة الحكومة الاندونيسية لتقرأ كما يلي: لا يسمح للحقوق التي كفلها القانون التقليدي للمجتمعات بالوقوف في طريق انتشار مواقع الهجرة العابرة.

أشعلت الهجرة العابرة الصراع المتنامي بين القوات الاندونيسية والوطنيين الاريانيين. واستنادا على افادة ماركوس كولشستر من منظمة «البقاء العالمية» أن المقاومة المحلية لنزع الاراضي التقليدية دائما ما تقابل بعنف وقسوة من العسكريين الاندونسيين: كان العنف شديدا لدرجة أن أكثر من ٢٠ ألف قد هجروا بيوتهم ولجأوا الى غينيا الجديدة.

«يبدو أن ذلك لا يخص البنك الدولي: فقد أوضحت الوثيقة الرئيسية للسياسة الداخلية عن الهجرة العابرة بجلاء» ان الاستيطان المنظم يجب أن يشجع في أيريان جايا. أضافت الوثيقة «بأن هنالك حاجة كبيرة لدى الحكومة الاندونيسية لأن تتعامل بحساسية تجاه حقوق المواطنين المعزولين وغير المستوعبين». ما لم تخبرنا به الوثيقة هو كيف يمكن تحقيق ذلك؟. ويبدو أن ذلك عملاً ليس سهلا. ذكر اللاجئون الاريانيون بأن القوات الاندونيسية قد قامت بضرب قراهم بالقنابل وأن مساكنهم قد أحرقت، كما أنه تم اغتصاب النساء وقتل وطرد الماشية وأن عددا من الناس قد تم قتلهم دون تمييز بينما سجن وعذب الاخرون.

في هذه الأثناء تقوم الحكومة الاندونيسية بانقاذ سياسة تركيع وتذويب كل القبائل الاندونيسية في المجرى الرئيسي استنادا على قول وزير الهجرة العابرة: «ان المجموعات العرقية الاندونيسية ستختفي على المدى الطويل وسيكون هنالك نوع انساني واحد».

هذا الهدف المثير وصفه أحد النقاد الاستراليين بأنه النسخة الجارية للتطهير العرقي النازي الالماني. لتحقيق ذلك فقد نادت خطط الحكومة الاندونيسية بترحيل كل سكان قبائل أريان جايا – حوالي ٨٠٠ ألف فرد – بالقوة اذا لزم الامر عن مساكنهم التقليدية وقراهم الى مراكز اعادة التوطين في الجزيرة. وبمجيء عام ١٩٩٨م يكون قد تم تنفيذ برنامج الهجرة العاملة الداخلية بنسبة ١٣ ألف عائلة في السنة.

وبعيدا عن التسبب في صراعات حول حقوق الارض. كما قال ماركوس كولشستر، فان الهجرة العابرة الداخلية والتي قامت في عدة جزر أخرى، فقد أثبتت كوارث اقتصادية واجتماعية للمجموعات القبلية المعنية. فقد واجهت عددا من المجتمعات اهانة مضاعفة وذلك بنزع أراضيهم لخلق مراكز الهجرة العابرة واجبارهم على الاستقرار مرة أخرى في أراضيهم ذاتها حيث وجدوا أنفسهم أقلية محتقرة بسبب عاداتهم البدائية مثل أكل السيقق والخنزير.

واستنادا على تقرير قدم للام المتحدة بواسطة جمعية محاربة الرق التي تتخذ من لندن مقرا لها.....

فهنالك على الاقل جزيرة واحدة خالية منحت للمهاجرين لقد كانت مأهولة من قبل وقد قام الجيش الاندونيسي بتنظيف الارض للساكنين الجدد عن طريق حرق محاصيل الاهالي الآمنين.

لقد اصبحت تيمور الشرقية، التي استولى عليها الجيش الاندونيسي عام ١٩٧٥ هدفا لعمليات اعادة توطين من جاوه. هنالك حوالي ١٥٠ ألفاً من مجموع ٧٠٠ ألف من سكان تيمور الشرقية قد تم قتلهم حربا أو جوعا. اضافة الى التدمير الانساني الذي تم فقد كان مشروع اعادة التوطين مسؤولا عن التنظيف المدمر لغابات أندونيسيا المنفردة الواسعة. هذه الغابات التي يخبرنا عنها البنك الدولي في وثيقة سياسية عن الهجرة العابرة بأنها احدى أكثر مناطق العالم تنوعا في الحياة البيولوجية وأن بها أكثر من ٥٠٠ نوع من الثدييات، ١٥٠٠ نوع من الطيور وتنوع نباتي يشمل ١٠ آلاف نوع من الاشجار. ولهذا السبب فان الغابات البرية الاندونيسية هي محل اهتمام عالمي وأن الرعاية الاندونيسية لها مسألة في غاية الاهمية.

وعلى ضوء هذه الملاحظة فان مواصلة البنك دعمه لمشروع الهجرة العابرة يعتبر غريبا. وفي مسح رسمي قامت به مؤخرا مصلحة الغابات في الحكومة الاندونيسية (بالتعاون مع المعهد العالمي للتنمية والبيئة) الذي يتخذ مقره في واشنطن توصل الى أن الهجرة العابرة هي النشاط القطاعي المتفرد الذي له الامكانية الكبرى في تنشيط تدمير الغابات والتي يكون لها انعكاسات سلبية لمصادر الغابات.

أما سلاويزي وسومطرة – كلاهما يعتبر مركزاً للهجرة العابرة – فقد عانتا كثيرا – ففي سومطرة أصبحت ٢,٣ مليون هكتار من الاراضي التي كانت مغطاة بالغابات – الان تعد في حالة حرجة بمعنى أنها أنهكت بحيث أنها أصبحت غير قادرة على الانتاج الزراعي أو حتى لتلبية وظائف التربة العادية مثل امتصاص الماء. كما أن أكثر من ثلاثين في المائة من سلاويزي قد وصلت الى هذا الوضع الحرج نتيجة للهجرة العابرة. وعلى طول أندونيسيا فان الخطط الجارية تقوم بتدمير مزيد من ملايين الهكتارات من الغابات التي لا يمكن احلال بدائلها لنفسح في المجال أمام مواقع اعادة التوطين.

وبغض النظر عن هذه الجوانب السلبية للهجرة العابرة في أندونيسيا الا أن المشاركة الطويلة للبنك الدولي وغيره من المانحين سيكون مفهوما اذا كان البرنامج محققا أهدافه الموضوعية – بمعنى اذا أدى الى تحسين نوعية حياة المهاجرين أو على الاقل جعلهم أقل فقرا من أن يتركوا منازلهم. المأساة أن هذه ليست الحقيقة. النتيجة كما لاحظ السناتور الجمهوري روبرت كاستين الذي عارض بشدة الدعم الاقتصادي الامريكي للهجرة العابرة. ان المهجرين من بعد سنوات قليلة لم يتبق لهم الا خيارات قليلة؛ أما أن يعودوا الى المدن مرة أخرى أو أن يبدأوا في قطع الاشجار وزراعة الحريق غير المشروعة. والتي تقود الى تدمير مزيد من أرض الغابات.

لقد سارت العودة الى المدن قدماً هنالك حالات موثقة لعائلات مهاجرة تحاول بيع أطفالها حتى تتمكن من جمع المال الكافي لعودتها الجادة. في هذه الاثناء في أريان جايا هنالك أكثر من ٧٠ ألف مستوطن هجروا مواقع الهجرة العابرة وعادوا في جماعات الى المدن مثل: جليابورة، وسورونغ، بحثا

عن العمل في المدينة. التي لا تكون متوفرة. أصبحت الدعارة والامراض الجنسية مشاكل اجتماعية خطيرة وترتبط مباشرة بفشل الهجرة العابرة في توفير قاعدة اقتصادية للسكان. هنالك حوالي ٣٠٠ الف نسمة على مستوى الامة يقدر انهم يعيشون في مستعمرات الهجرة العابرة في حالة اقتصادية هامشية ومتدهورة ويعتبرون بالنسبة للحكومة الاندونيسية نفسها كمصدر فاعل للاضطرابات السياسية والاجتماعية الخطيرة في المستقبل.

ان هؤلاء الـ ٣٠٠ الف يمثلون الجزء الظاهر من جبل الثلج الضخم من المستوطنين وجدوا مزارعهم غير منتجة بصورة مخيبة للآمال. كما ذكر أحد موظفي المعونة السابقين فان المهاجرين الذين ألقى بهم في أرض أزيلت غاباتها دون مجتمع أو أدوات لم يستطيعوا الاستمرار فيها. نتيجة لذلك فانهم الان مجبرون على الاعتماد على العمل بعيدا عن المزرعة والذي يمثل ٨٠٪ من دخلهم. وهذه الحالة غير مضمونة الاستمرار لان عائد العمل خارج المزرعة كما أكد البنك الدولي ستقل عندما تتوقف الاجور التي تصاحب عملية تنمية المواقع كما قام البنك الدولي بالتذكير باحتمال أي ابطاء في الاستثمار الحكومي في المناطق النائية قد ينتج عنه انخفاض في دخول المهاجرين وفرص العمل.

ان التأثير التراكمي لمثل هذه العوامل - في فترة شهدت انخفاضا في الانفاق الحكومي - سيكون معتبرا بغض النظر عن التكلفة العاطفية، والضغوط النفسية المصاحبة لتركهم أوطانهم، فان معظم المهاجرين لم يتمكنوا من تحقيق احلامهم في حياة أفضل أو تطلعاتهم لدخول أخرى. وعلى العكس من ذلك. كما أوضح البنك في تقريره السري عن قطاع الهجرة العابرة (أصبحت دخول المهاجرين في مناطق الاستقرار في المتوسط أقل من تلك التي في مناطق جاوه الرئيسية وأدنى بصورة واضحة في أرياف الجزر الخارجية. المثير للقلق أن أكثر الدخول انخفاضا لا توجد عند المهاجرين الاقل خبرة في المواقع الجديدة. الامر الذي يمكن توقعه - ولكنها توجد في مناطق استقر فيها المهاجرون لسنوات أكثر.

وبسبب هذه المكتشفات المزعجة ونتيجة للاستجابة لاحتجاجات أنصار البيئة وجماعات حقوق الانسان فقد قام بعض المانحين الغربيين باعادة تقييم مدى وطبيعة مشاركتهم في برنامج الهجرة العابرة. منذ ١٩٨٧ - مثلا - ظل البنك الدولي يدعي بأنه توقف عن تمويل تحريك الناس مباشرة - وأن أمواله ستذهب بدلا عن ذلك الى تخطيط وتحضير المواقع التي سينقل اليها المهاجرون لرفع مستوى المواقع القائمة - هناك مشروع تنمية المرحلة الثانية للهجرة العابرة والتي تسلمت قرضين من البنك الدولي الاول مقداره ١٦٠ مليون دولار والثاني في ١٩٨٨ بـ ١٢٠ مليون دولار واستنادا الى خطاب بتاريخ ٦/مايو/١٩٨٨ من رسم شينهام أحد الضباط الكبار للبنك، فان هذا المشروع يهدف في خلال التسعينات لترقية المناطق المحيطة بمواقع الهجرة العابرة عن طريق ترقية البيئة التحتية، تطوير انتاج الغذاء وادخال محاصيل نقدية وترقية النواحي الاجتماعية والبيئية.

وبالمثل في تلكس استلمته في ٣٠ يونيو ١٩٨٩ من رئيس قسم العمليات الزراعية التابع للبنك فقد أخبرت بأن آخر مشروع للهجرة العابرة سيتسلم قرضا ليس له بند توطين، بل يعنى بالجوانب

الاقتصادية والاجتماعية والبيئة للهجرة العابرة خلال دراسات واسعة للمستوطنات بجانب المساعدة الفنية للتخطيط، التشييد البيئة والموضوعات المتعلقة بعمر الأرض.

وبينما يتم الترحيل بمثل هذه التنظيمات الا أن هنالك بوادر للخداع في محاولة للبنك لفصل العمليات الخاصة التي يمولها الآن عن اعادة التنظيم المشبوهة في اندونيسيا. ان كل دعم لأي جانب من الهجرة العابرة يجب أن يكون مساعدا بطريقة مباشرة وملموسة للبرنامج ككل، خصوصا عندما يتعلق الامر بكميات ضخمة من العملة الصعبة، بمجيء صيف ١٩٨٨ ظهرت الحقيقة جلية بأن البنك قد قام بالغاء ٦٨ مليون فقط من مجموع القرض المقدم للمشروع بزيادة واحد بليون دولار قام بانفاق ٣٢٤ مليون دولار منها لدعم الهجرة العابرة.

ان الانفاق بهذا المستوى العالي يتواصل مبررا بمذكرات تؤكد أن المجتمعات القبلية ستكون محمية في المستقبل وان السلطات الاندونيسية قد ابدت نوعا من الاهتمام. في نفس الاثناء تم خداع الداياك في اواسط كاليمتان للتخلي عن حقوقهم في اراضيهم عن طريق التوقيع على أوراق خالية. كما وصف حاكم اريان جايا القبائل الاريانية بأنها تعيش في العصر الحجري. وعند تنظيم حملة لفصل الاطفال الاريانيين عن عائلاتهم قام هذا الرجل الغريب في ديسمبر ١٩٨٧ بالمطالبة بجلب ٢ مليون مهاجر من جاوا حتى يتمكن السكان المتخلفون المحليون من الاختلاط مع القادمين وبذلك يقومون بانتاج اجيال جديدة من البشر دون شعر مجعد. وبالمثل ففي الوقت الذي يخبرنا فيه البنك بأن سياسته هي مساعدة الحكومة الاندونيسية لاخذ مزيد من الانتباه نحو البيئة بما في ذلك الغابات. الحقيقة ان الهجرة العابرة تواصلت مسببة خسائر بيئية لا يمكن حصرها. في أواخر ١٩٨٧ أدت حرائق الغابات التي أشعلت بواسطة المهاجرين وقاطعي الاشجار لتدمير اجزاء واسعة من كالمنتان سومطرة، سلاويزي بما يقدر بحوالي ٣ مليون هكتار تم تدميرها بمجيء اكتوبر – في نفس الوقت – في شرق كليمنان – تسبب قطع الاخشاب وحده في تدمير ٢,٩ مليون هكتار أخرى من الغابات في سبتمبر ١٩٨٧. وبالتعاون مع تطوير مواقع الهجرة العابرة استمر كثير من هذا العمل بطريقة غير منتظمة وأكثر اهمالا تاركة المناطق التي تم قطع أشجارها مغطاة ببقايا جذور الاشجار. والنتيجة أنه عندما تخرج النيران عن السيطرة في المناطق الكثيفة بالسكان فانها تنتشر بسرعة في مناطق القطع. يضاف الى ذلك أن بقايا الاشجار التي تلقى في مجاري الانهار الجافة قد أدت الى تحويل مواقع النيران الطبيعية الى مناطق نيران خطرة. في هذه الظروف يقول ستيفن كورلد مدير الجمعية الخيرية البريطانية «الاحياء العالمية – سيرفايفل انترناشونال – «فان تطوير مزيد من الهجرة العابرة في كليمنان يبدو عملا غير مسؤول في عام ١٩٨٨ قدم كوري هذا التحذير لباربر كونايل رئيس البنك الدولي. كانت الاجابة أنه ليس هناك نية لسحب المساعدة في هذه المرحلة الحرجة. وعلى عكس ذلك فقد أخبر كوري بأن «حوار البنك المتصل مع الحكومة سيؤدي الى برنامج حسن الادارة».

هنالك أسباب قوية للتشكيك في هذا التفاؤل الخاص بكفاءة الحوار – خصوصا منذ اقرار البنك في وثائقه الداخلية بأن وزارة الهجرة العابرة التي أجرى معها الحوار المزعوم – لها نفوذ ضعيف في

رسم السياسات في أندونيسيا أكثر من ذلك منها بحملة المستقبل، فان الحقيقة تبقى بأن مئات الملايين من الدولارات قد بعثرت بواسطة البنك والمانحين الآخرين وبهذا فقد تورط دافع الضرائب الغربي في مشاريع مكلفة ويبدو أنه لا يسهم بأي شيء في تطوير أندونيسيا طويل المدى. وعلى عكس ذلك فان تكلفة ذلك عالية في حقوق الانسان والبيئة. ان نجاح الهجرة العابرة الوحيد يتمثل في تصدير الفقر من جاوة – حيث كان ظاهرا – الى الجزر البعيدة ليكون بعيداً عن الانظار.

ان تكون جزءا من العملية:

في هذا المنحى وفي نواحي أخرى فان هنالك أشياء كثيرة مشتركة بين الهجرة العابرة و«البولونوريست» فليس مستغربا أن الشيء الذي يصدم معظم المراقبين الذين زاروا الجزر الاندونيسية البعيدة وشمال غرب البرازيل هو التشابه المحبط للتخريب الذي أحدثه برنامج التنمية الممول بواسطة البنك في هاتين المنطقتين المتباعدتين كما علق أحد الشهود.

«انه من الصعب أن نتصور بدون ألم – الاميال من الاشجار المدمرة، الساقطة، المكسورة المخترقة الجذوع، من الاغصان والطين واللحاء الذي عبثت به التراكتورات خصوصا عندما يعلم المرء أنه في معظم الاحيان ليس هنالك شيء له قيمة سينمو مرة أخرى. مثل هذه الاشياء تذكر بهروشيما. يمكن إعتبار البرازيل واندونيسيا كمنفذين لما يوازي الحرب الذرية الحرارية على أراضيها».

وعند اتهامه بالمشاركة في هذه القسوة، كانت عند باربر كونايل اجابة جاهزة «اينما تكون التنمية فانه لا يمكن ايقافها بل توجيهها فقط. لا يمكن للبنك التأثير في التقدم من على الخط. لا بد أن يكون جزءا من العملية» وبالطبع عندما يحشر في الزاوية فان استراتيجية الرئيس كما هو مفهوم – هي أن ينفي بشدة أن المؤسسة التي يرأسها تميل بأي حال الى العنف والتدمير. وعلى العكس فان البنك دائما ما يكون واعيا، مهذبا وبعيد النظر فبارتباطه بسياسة الحوار وبكونه جزءا من العملية يمكنه بالتالي من قيادة حتى أكثر الحكومات ترددا وشراسة نحو طريق الفضيلة.

الا أن السجل يشير الى شيء مختلف. ففي أحسن الحالات يبدو توجيه البنك كما يقود الأعمى الأعمى. وفي أسوأ الحالات – وهو الغالب – يقوم بالمشاركة في نوع من التدمير: فبالعمل كفريق مع وكيله يمكنه أن يصنع أشياء أكثر سوءا بالنسبة للفقراء – والبيئة من أن يكون ممكنا بطريقة أخرى.

تقف «بولونوريست» كمثال كلاسيكي للغباء المأسوي الذي لا يمكن السيطرة عليه: ان استعمار روندونيا وابادة السكان المتخلفين وتنظيف الغابات الواسع النطاق ليست أكثر من ومضات لعين مختلة وبيروقراطية سابقة للاتفاق بين الحكومة والمسلف الكوني. ان وصف الطريق السريع ٣٦٤ الممول بواسطة البنك الدولي هو الذي جعل كل هذه الاشياء ممكنة. اليوم ومع آلاف الناس الذين ماتوا ومئات آلاف من الجوعى والمشردين وملايين لا تحصى من الاشجار التي سقطت – يضيف مستر كونايل تجربة بولونوريست كمنبه. كما أقر في صوت مؤثر بأن البنك قد تعثر وأنه أخطأ قراءة الحقائق الانسانية والمؤسسة والمادية للغابة والحدود.

دائما ما يقولون بأن الكبرياء تصور الاهانة باعتبارها شيئا مشرفا، دائما ما تستعيد رداءها ان رغبة البنك في أن يخرج نظيفا من الاخطاء التي ارتكبها في شمال غرب البرازيل تبقى نقطة غير مقنعة – لأنه ليس هنالك اشارات واضحة بأنه قد تعلم من تلك الاخطاء. ففي البرازيل تم حرق غطاء الغابات المدارية الذي يفوق مساحة بلجيكا بواسطة المستوطنين وأصحاب مزارع الماشية خلال عام ١٩٨٨. وقد علق أورلاند وفالفيرد في ١٩٨٩ أحد المحافظين الرئيسيين على البيئة قائلا «يعتبر ١٩٨٨ عاما أسودا للأمازون. ان الخراب لا يصدق، الاكثر سوءا في التاريخ البرازيلي».

وهكذا فانه بالتعاون مع الاعضاء الاخرين للتجمع العالمي لمانحي المعونة الذين يتعاون معهم يبدو من العدل القول بأن البنك ذاكرة مؤسسية انتقائية وحاسمة يمكنها باقتناع نسيان اخطائها المزعجة والمثيرة للضيق. ان مثل فقدان الذاكرة هذا له ثمن مستمر على البيئة والفقراء على السواء. هذا الثمن لم يدفع فقط في البرازيل وأندونيسيا.

مزارع كبيرة وخزانات كبيرة:

في بتسوانا – التي تقع في جنوب افريقيا – عام ١٩٧٢ ساهم البنك بـ ١,٦ مليون دولار فيما مجموعه ٤,٥ مليون دولار دفعت بواسطة وكالات المعونة العالمية لتمويل عدد من المزارع للضأن والماشية في المنطقة الحساسة بيئياً في غرب كلهاري، نتجت عن المشروع الذي تم بميزانية – قدرها ٢,٩ مليون دولار – ممارسات خطيرة في الرعي الجائر في مراعي السافانا الفقيرة لكنها للاسف لم تقدم أي فوائد بالمرة. ورغم الاسقاطات المتفائلة بفائدة قدرها ٢١٪ فان النسبة الاقتصادية النهائية للريع أثبتت بأنها تحت الصفر. الا أنه ودون تردد فقد عاد البنك والمانحون الاخرون الى بتسوانا في عام ١٩٧٧ لتمويل «الماشية ٢» في نفس المنطقة – مشروع بـ ١٣,٤ مليون دولار لتأسيس مائة مزرعة في أراض ملكيتها جماعية بعد أن جلب معه الرعي الجائر والتصحر أصبح المشروع مكتملا في عام ١٩٨٤. وبعد المراجعة ثبت أن نسبة العائد الاقتصادي غير متكافئة.

ولبرهنة أن الاشياء السيئة تأتي في مجموعات ثلاثية فقد وافق البنك الآن على قرض اضافي بـ ١٠,٧ مليون دولار لمشروع آخر من نفس النوع في نفس المنطقة.

لقد وضع من قبل أن «مشروع الماشية ٣» سيفيد فقط قليلا من المزارع الكبيرة: فصغار المزارعين الذين يناضلون من أجل العيش في أراضي تعاني من الضغط المستمر للرعي الجماعي لا يتلقون أي مساعدة. اضافة إلى أن مجرد وجود المشروع يناقض النصيحة المقدمة من مستشاري البنك في مجال رعي الماشية والذين احتجوا ضد المشروع على اساس أنه ستكون له آثار سلبية اجتماعية بتوسيع الفجوة في الدخل بين الاغنياء والفقراء وذلك بتركيز مصادر البلاد من الارض في أيدي قلة من السكان وبقهر الامكانيات المحدودة من مواطني الفقراء.

لقد تم تبديد مليون دولار على مستوى العالم في السنوات الخمس عشرة الماضية في مشاريع لم يعد لها بما فيه الكفاية في مجال الماشية استنادا إلى تقارير الفاو. وهنالك أموال أكثر تم انفاقها في

مجال آخر من مجالات التنمية وهي مشاريع الري والقوى الكهرومائية في البنية التحتية المكلفة للسدود الكبيرة.

لقد تم في السنوات الاربعين الاخيرة بنباء آلاف السدود في العالم الثالث امتصت كميات ضخمة من المعونة الا أن النتيجة المرجوة لم تكن كبيرة. وعلى عكس ذلك فانه مع بداية التفويض لاي سد جديد فانه يبدو أن المنظمات قد كتب عليها اعادة اختراع العجلة: مندهشة بالعطب الانساني والبيئي والاقتصادي الذي تسببه مثل هذه المشاريع والا تفعل شيئا مقدما لتلافي الاذى.

كان يمكن الاستفادة من درس غانا. حيث قام البنك في الخمسينات والستينات بالمبادرة ضمن مجموعة من وكالات المعونة التي خططت ونفذت وقامت بتوفير القروض الميسرة لخزان أكوسومبو على نهر الفولتا. وبالطبع فان القليل جدا من الفوائد قد تم جنيها من هذا المشروع للمصالح الاجنبية – خصوصا مصنع فالكو للالمونيوم الذي تمتلكه الولايات المتحدة والذي ظل يزود بالكهرباء المائية بأقل من تكلفة الانتاج. أما بالنسبة لتردي الاقتصاد المحلي فان عمليات فالكو ترتكز على تنقية الالمونيوم المستورد الذي كان يصفى في لويزيانا من بوكسيت جاميكا ولا يستعمل البوكسيت الغاني!».

أفاد السد أيضا أثرياء غانا: فاذا سرت من أكرا الى أكوسمبو فانك لا تملك الا أن تلاحظ كيف تمتد خطوط الامداد الكهربائي من الحقل الكهربائي الى أكثر المناطق رفاهية في العاصمة عبر القرى المسحوقة كأنها ليست موجودة. على الرغم من ذلك فان سكان هذه القرى الفقيرة هم بدون كهرباء الى الآن بالرغم من أنهم يدفعون الثمن الحقيقي للمشروع.

* انهم هم الذين يعانون باعداد ضخمة من وباء (عمى النهر) الذي أصاب ١٠٠ ألف الذينّ اعتبر ٧٠ ألف منهم فقدوا بصرهم نهائيا منذ انتهاء السد.
* هنالك أيضا أكثر من ٨٠ ألفاً آخرين أصبحوا عاجزين كلية بسبب مرض تحمله طفيليات الماء توجد في نوعين من القواقع – الحلزونيات – التي تعيش في بحيرة الفولتا.
* ولا نحتاج الى القول بأن هؤلاء السكان الريفيين الفقراء – وليس سكان أكرا – هم ضمن الـ ١٪ من سكان غانا الذين نزحوا – بدون تعويض – عندما بدأ امتلاء بحيرة الفولتا في الستينات.

ولهذا السبب ولفترة من الزمن – منذ منتصف السبعينات تقريبا – هنالك شيء واحد أصبح مفهوما بوضوح من كل وكالات المعونة التي قامت بتمويل سد الفولتا: وهي أنه في الوقت الذي لم يسهم فيه بشيء في الاقتصاد الغاني فقد أسهم هذا المشروع في زيادة مأساة الفقراء الغانيين.

أوضحت الدراسات التفصيلية في أقطار أخرى بجلاء أن فشل الفولتا ليس حادثة منعزلة: فان مثل هذه المشاكل دائما ما تصاحب السدود العظيمة التي أصبحت تعتبر اليوم آثاراً جانبية حتمية لهذا النموذج. مثل هذه المشاكل دائما ما تكون على المدى الطويل وتكون في بعض الاحيان بصورة حادة

بحيث لا يمكن موازنتها بأي فوائد اقتصادية يمكن أن تنتج عن السدود. وكما أوضحت احدى الاوراق الموثقة التي صدرت عن معهد المصادر الدولي الذي يتخذ مقره في واشنطن.

• لقد انتشرت الامراض وتم تهجير مجتمعات بأكملها وان محاصيل قيمة وغابات تم اغراقها. لقد تم ضياع عشرات الملايين من هكتارات الاراضي الزراعية بسبب ارتفاع الملوحة وتراكم الاخشاب. ففي باكستان أكثر من نصف المنطقة التي يسود فيها نظام قنوات حوض السند - حوالي ١٢ مليون هكتار - قد غطى بالاشجار كما أصابت الملوحة حوالي ٤٠٪.

وعلى كل فان الحماس المحموم لبناء سدود ضخمة أصبح يعنى اليوم «ان نصف الاراضي المروية في العالم قد أصبحت مالحة بصورة تؤثر على مردودها».

الاكثر سوءا أن سيف ديموقليس المتمثل في الترسيب معلق فوق كل السدود؛ عاجلا أو آجلا ستمتلىء كل بحيرات السدود - مهما كانت كبيرة - بالطمى وكل الرواسب التي يمنع السد مرورها في المجرى الرئيسي. وعندما يحدث ذلك بالطبع فان السد يجب أن يفكك، بدون بحيرته لا يكون أكثر من حائط اسمنتي. ليس هذا مجرد تأملات، لنأخذ بعض الامثلة:

• في الهند كانت نسبة الترسيب المتصورة لسد نزام زاغالر في أندربراديش ٥٣٠ فدان/قدم في السنة. تحولت النسبة الحقيقية لتصبح ٨٧٠٠ فدان/قدم في السنة. نتيجة لذلك فقد مستودع الخزان أكثر من ٦٠٪ من طاقته التخزينية. يعاني تقريبا كل مستودع في الهند حاليا من مشاكل مشابهة.

• في هاييتي تم بناء خزان بيلغري على نهر اريتبوتايت في عام ١٩٥٦. وقد بنى الخزان ليستمر ٥٠ عاما الا ان بحيرته امتلأت بالطمى سريعا لدرجة أنه تم تفكيكه في منتصف الثمانينات.

• في الصين يتم تفكيك سد تاسنكيا الذي اكتمل عام ١٩٦٠ في ١٩٦٤ نتيجة للترسيب كما ان مستودعا آخر «لاوينج» قد امتلأ بالترسيب قبل أن يكتمل بناء سده.

بالرغم من توفر هذه الاحصائية التخزينية لدى مجتمع المعونة فان شيئا لم يتغير. دائما ما كان البنك الدولي والمانحون الاخرون يؤجلون التحقيقات الجادة لبدائل السدود الكبيرة، وفي نفس الوقت يستمرون في الالتزام بأموال ضخمة لمشاريع تنموية ثبت أنها غير مقنعة اقتصاديا وبيئيا - الكثير منها يحمل أوجه شبه عائلية قوية لمشروعات قديمة سبق أن فشلت. من المشاريع الحالية التي استلمت أو في طريقها لأستلام قروض من البنك الدولي أو المانحين الغربيين تشمل: سد الثلاث جورجيز على نهر اليانجتسي الصيني، سد دياما وسد منتالي في بلاد الساحل بغرب افريقيا، بالكوري في نجيريا، سد تكروري في البرازيل، سد باينا وسد بأريكا وسد بارادو في البرازيل أيضا، سد أنيابيو في نهر البرانا في البرازيل وبراجواي عدة سدود كبيرة على نهر ماهاويلي في سريلانكا، سد تابيلا، وسد كلاباخ في باكستان سد باردهير المقترح في الصومال، وسدود شيكو المقترحة في الفلبين.

في الهند حيث غطيت ١٠ ملايين هكتار بالاشجار الطاقية اضافة الى ٢٥ مليون هكتار أخرى مهددة بالاطماء. وتواصل دورها كأسعد أرض لاصطياد وكالات الاغاثة التي تبحث عن السدود الضخمة لتمويلها.

ان سياسة المدى الطويل والتركيز الشديد الذي قامت به الحكومات الهندية المتعددة للتوسع في الطاقة الكهربائية المائية وفي ري المساحات الواسعة أدى الى انشاء اكثر من الف سد في العشر سنوات الماضية. ضمن هذه السدود المشروع الذي يجري اعداده حاليا – سد ساردارساروغار على نهر نارمادا – يبدو أنه صمم ليعيد أشهر الاخطاء التي يمكن تجنبها في مجال التنمية المائية.

تسلم ساردارساروغار التزاما بقرض قدره ٤٥٠ مليون دولار من البنك الدولي في عام ١٩٨٥ دون اعتبار لحقيقة أن مصلحة الغابات والبيئة الهندية لم تضمن في ذلك الوقت التنظيف البيئي للمشروع لان أبحاثا كبيرة تتعلق بالبيئة واعادة التوطين لم تكتمل بعد، هذه الدراسات لم تكتمل عندما أجبرت الحكومة الهندية بواسطة الجمعية التشريعية في ربيع عام ١٩٨٧ مما أعطى السد التنظيف البيئي الذي يحتاجه.

أدى امتلاء البحيرة الى تهجير ٧٠ ألفاً من سكان الريف الفقراء من بيوتهم ضد رغبتهم بدون تعويض مناسب. في معظم الاحيان لم تتوفر لهم ادنى أماكن لاعادة توطينهم وعليهم ببساطة أن يعيدوا تأسيس حياتهم في أي مكان يستطيعونه. وبعيدا عن انتهاك حقوق الانسان الذي يشير اليه هذا. هنالك خطر حقيقي من الضغط البيئي من حركة هؤلاء الى أعلى التلال المحيطة بالبحيرة كما ذكر تقرير صندوق حماية البيئة في واشنطن. هذه المناطق تعاني أصلا من القطع الجائر للغابات والتعرية والتدهور البيئي. اضافة الى ذلك ففي ضمن الـ ٩٠٠ كلم/٢ التي تغمرها مياه السد هنالك حوالي ١٢ ألف هكتار من الغابات المطرية مع كثير من عينات الاشجار النادرة كالفلورا وفاونا الى جانب ايقاع الحياة الكلي سيذهب كله هباءً كما جاء في تحذير لستة من العلماء الهنود القياديين وأنصار البيئة في خطاب لرئيس الوزراء راجيف غاندي.

وفي دراسة أعدها المجلس الهندي للعلوم والتكنولوجيا تنبأ بأن انتهاء العمل في ساردارماروغار يتسبب في زيادة الملاريا والكوليرا وغيرها من الامراض الناتجة عن المياه الكثيرة لملايين السكان المحليين. في نفس الاثناء فانه ليس هنالك ضمان بأن المشروع سيبرر وجوده على المدى الطويل حتى على أساس اقتصادي بحت. كثير من الاسئلة الجادة قد طرحت بواسطة منظمات غير حكومية: أنصار بيئة وعلماء تتعلق بتحليل تكلفة الفائدة التي اعتمد عليها البنك والحكومة الهندية لاثبات صلاحية السد.

ان برنامج نارمادا الكبير – الذي يمثل ساردارساروغار جزءا منه – يمثل في النهاية انفاق بلايين اخرى من الدولارات في ٢٩ سدا آخر على طول نهر نارمادا، وقد تمت الموافقة فعلا على التمويل عدد منها بواسطة البنك الدولي بالرغم من انه معلوم بأن إنشاءها سيؤدي الى نزوح اكثر من ١,٥

مليون من السكان معظمهم من القبائل والاقليات الا ان البدائل مثل تحسين كفاءة الطاقة وبناء سدود صغيرة والتي ستكون أقل خطورة بيئيا واجتماعيا واقتصاديا لم توضع في اعتبار المسلف العالمي وهو مندفع للالتزام بمبالغ ضخمة لاكثر مشروعات الهند (التنموية).

امنح قرضاً كبيراً وبسرعة:

يتلخص عمل البنك بالطبع في إقراض الاموال للتنمية. اذا توقف عن ذلك فلن يكون له دور. من ناحية اخرى فانه كلما أقرض أكثر كلما أصبح دوره أكثر أهمية. هذا الوضع يخلق نوعا من الضغط داخل المؤسسة لتجعل القروض كبيرة وأن تجعلها بسرعة. وعادة ما يقود ذلك الى اغفال تفاصيل صغيرة مهمة، ضبط الجودة مثلا، الانتباه الى فائدة المشاريع، الجهود لمعرفة عما اذا كانت ستحدث أذى أم لا.. الخ.. الشيء الذي دائما ما يتم نسيانه بسهولة هو مصلحة الفقراء. كلما كان الوقت المتاح للقلق حول الفلاحين والمعدمين وكلما كانت الجهود الكبيرة التي تنفق بنوده في تصميم المشاريع التي تأخذ البشر في اعتبارها كلما أدى ذلك الى ابطاء تدفق الاموال.

وبهذا فان حماس البنك المتصاعد لقروض التنظيم البنيوي قد اتضح منذ أن بدأ تقديمها في عام ١٩٨٠ وقد تم توضيح ذلك بصورة جلية عبر الحقيقة التي تشير الى ان الدولارات التي تبعثر من خلال قروض التنظيم البنيوي تعادل ضعف ما ينفق خلال اي ادارة أخرى. وكما لاحظ سيلدون أنيس من مجلس التنمية لما وراء البحار في واشنطن في نتيجة ذلك أن موظفي البنك الطموحين يتدافعون بصورة زائدة نحو العمل في التنظيم البنيوي أكثر من المشاريع الموجهة للفقراء.

انه بالضبط جزء من الحركة الداخلية ذلك الذي يجعل الشباب من الرجال والنساء الذين يبحثون عن مواقع ينجذبون اليها عن طريق الاغراء القوي للمشاريع الكبيرة عالية التقنية مثل ساردارساروغار وبواسطة المشاريع التي تشتمل على تصميمات ضخمة. الهجرة العابرة الاندونيسية مثلا – والتي تصور اعادة تركيب لمجتمع كامل، مثل هذه المشاريع لها القدرة لامتصاص القروض الضخمة بسرعة وفي مواصفات تغري بشدة الموظفين المتحمسين في البنك الدولي حيث يقوم كبار المسؤولين بتقديم الحوافز الضخمة بناءً على كمية الاموال التي تكون الاقسام التي تقع تحت اشرافهم قادرة على الالتزام بدفعها. كلما أنفقت كثيراً كلما يتم عملك بصورة أفضل. وهكذا في معرض حديثه عن عمليات «أبرل» في يوليو ١٩٨٧م تحدث رئيس البنك مفتخرا – أن السنة المالية ٨٧/٨٦ والتي انتهت في ٣٠ يونيو تعتبر نجاحا باهرا فقد مثلت التزاماتنا ٤،٢ بليون دولار مقارنة بـ ١٣ بليون في السنة الماضية.

في الاتحاد السوفياتي هنالك قصة غير مؤكدة تروي عن مصنع قام بالايفاء بمربوط انتاجه المدى المقدر بـ ٥٠ الف طن من المسامير بانتاج خمسين مسمارا يزن كل واحد منها الف طن. ويبدو أن بنك مستر كونايل شبيه بذلك المصنع وأن مشروعاته مثل تلك المسامير ضخمة وغير مفيدة وربما خطيرة. ليس كل الموظفين لدى البنك غير مبالين بايحاءات النظام الذي يعرف النجاح على أساس

الكمية. وفي نفس اللحظة التي كان يتحدث فيها الرئيس حول انفاق ١،٢ بليون دولار في عام ١٩٨٧ أكثر من ١٩٨٦ قام قسم تقييم العمليات التابع للبنك بالتحذير من ان الاندفاع نحو مربوط عالي للتسليف وهو أمر مدمر ويمثل سببا رئيسيا في ضعف اداء المشروعات ومثل كاسندرا البصيرة الاغريقية التي كان قدرها أن تتنبأ بالحقيقة ولكنها لا تُصدَّق فقد قام قسم تقييم العمليات بإبداء ملاحظات متطابقة في كل عام تقريبا منذ عام ١٩٧٥ عندما بدأ في تجميع تقريره السنوي عن نتائج اداء المشروعات الا انه حتى اليوم فان الاندفاع نحو انجاز مربوط القروض - ليتم النجاح عن طريق دفع أموال أكثر - يكتسب أهمية خاصة لدى موظفي البنك ويستمر في ايذاء الفقراء بينما يقوم بالدفع دافع الضرائب الغربي.

وفي مراجعة داخلية واسعة تمت بواسطة قسم تقييم العمليات وصف فيه أحد مشاريع التنمية الريفية الشبيهة بالكارثة في جزيرة هايتي الكاريبية الفقيرة كمثال لتأثير ضغط البنك من أجل سرعة تنفيذ المشروعات دون أدنى معرفة بامكانيات الدولة المعنية. ان رغبة الموظفين للحصول على حوافز من الادارة الرئيسية من أجل التسليف السريع وبكميات كبيرة يقف خلف النمو السرطاني لمشروع «بابا لوبان» للتنمية الريفية المتكاملة في المكسيك. وجد المراجعون أنه بالرغم من أن هنالك عملاً جيداً تم انجازه في مرحلة مبكرة الا أن التصميم المبدئي الذي وضع على نشاطات تدريبية قد تم تغييره كلية بواسطة لجنة الموافقة - فقد تم مد مساحة المشروع عدة مرات ليغطي كل حوض بابا لوبان بارتفاع في التكلفة من ٢٦ مليوناً الى ١١١ مليون دولار ومؤخرا الى ١٣٨ مليون دولار. هذا المشروع المكلف انتهى بعد سنوات مما كان مقررا له اضافة الى اعتبار نصف مكوناته التي استخدمت فاشلة وذلك بسبب ضغوط البنك للعمل السريع.

لم تكن المكسيك وهاييتي هما الدولتان الوحيدتان من دول العالم الثالث التي أعطيت قروضا باموال ضخمة لاشياء لا يحتاجون اليها بواسطة ضباط البنك المتحمسين لترقية مستقبلهم.

في مشروع مورروندوغا للري والتنمية الريفية في مدغشقر - مثلا - اكتشف المراجعون ضغطاً غير مبرر للاقراض وذلك باظهار عدم اتفاق بين البنك والمقترض. وأوضح أسفهم بأن الحكومة والتي لها في الحقيقة تحفظات خطيرة قد تعرضت لضغط للموافقة على المشروع. وما توصل اليه قسم تقييم العمليات أنه ليس في رغبة البنك أو المقترض المشاركة في مشاريع غير قادرة على الاستمرار على أساس مربوطات القروض.

عاما بعد عام يواصل البنك عمله على طريقة المصنع السوفياتي. وبهذا فانه ليس مصادفة أن تكون بنتيجة مراجعة عينات تمثيلية من الـ ١٨٩ مشروعا من مشروعاته حول العالم ليس اقل من ١٠٦ مشاريع - حوالي ٦٠٪ - وجدت عام ١٩٨٧ بها نقص خطير أو أن تكون فاشلة تماما. وفي نسبة مماثلة من هذه المشروعات - ضمنها مجموعة تمت اجازتها باعتبارها ناجحة - رؤى أنها تحتاج الى تدعيم بعد اكتمالها. أكثر من ذلك ففي أكثر أقطار العالم فقرا - ضمن أكثر الشرائح فقرا

في أفريقيا – مثلا – فان ٧٥٪ من كل المشاريع الزراعية التي تمت مراجعتها ثبت انها فاشلة وفي سلسلة مراجعات واسعة تمت بواسطة قسم تقييم العمليات. في ١٩٨٨ مرة أخرى يوجد نسبة فشل عالية خاصة في الاقاليم الاكثر فقرا: وقد جذب الانتباه الى الزيادة الخطيرة في موضوع التدعيم: من جملة ٢٤٦ مشروعا تمت مراجعتها هنالك حوالي ٥٠٪ منها احتاجت الى دعم مع ارتفاع هذه النسبة الى ٧٪ في مناطق غرب افريقيا الشديدة الفقر.

وفي تقرير آخر لشعبة تقييم العمليات صدر مؤخرا – والذي لم يتم توزيعه بسبب خطورته – قد نظر في مصير ٢٧ مشروعا زراعيا وافق عليها البنك بين ١٩٦١/١٩٧٥ (اعتبرت كلها ناجحة في وقت انتهاء تمويلها). أوضح التقرير أن تسعة فقط من هذه المشاريع قد حقق أي نوع من الدعم طويل المدى فان عشرة منها قد فشل كليا وأن لثمانية منها نتائج هامشية أو غير مؤكدة. وفي تقصيهم لظاهرة القلق حول نقص الدعم أشار المراجعون للنظرة شديدة التفاؤل من جانب الموظفين ا لذين يقدمون قروض المشروعات للموافقة بواسطة مجلس الادارة وينتقدون الاولوية التي يعطيها البنك للوصول الى مربوط الاقتراض بدلا من أن تكون على المراقبة.

يعتبر البنك هو مؤسسة المعونة الوحيدة الرئيسية التي يمكن لموظفيها الحصول على نقاط أكثر من قبل رؤسائهم عن طريق انفاقهم أكثر وانفقاهم بسرعة، حتى عندما نتج عن هذا السلوك مشاريع سيئة. قال احد الموظفين في وكالة التنمية العالمية الكندية: في دوائر الحكومة في اوتاوه فان آراء بوكالة التنمية العالمية يقاس كلية على أساس قدرتها على ايقاف الاموال الممنوحة لها في الوقت المحدد لذلك. وكذلك الحال بالنسبة لاداء موظفيها – يقاس التقدم بكمية الانفاق وهكذا فمن غير المدهش أن يتحد ضباط الاغاثة لربط أنفسهم الى تلك القنوات والمشاريع حيث ترتفع نسبة الانفاق فيها.

وبالمثل فقد قال ديفيد ديدنر أحد الموظفين في المعونة الامريكية:

«أن النظام الكلي للادارة في المعونة ينبني على كمية الاموال التي تنفق، مما يدفع لنا وتتم ترقيتنا بناء على حجم مشروعاتنا، ليس هنالك اداري يرغب في أن يظل مستيقظا بالليل قلقا على مجموعة من المشاريع الصغيرة في الوقت الذي يمكنه من انفاق وقته وهو يحرك المال من حوله في حزم كبيرة. وبما أن ادارة مشروع بعشرين مليون دولار تكون بنفس سهولة ادارة مشروع لعشرين ألف دولار: فان المنطق هو لماذا لا أذهب نحو الكبير؟

الصغير صعب:

ومن سخرية القدر أن يكون اتجاه الذهاب الى الكبير، واضحا حتى في تلك المناسبات النادرة عندما كانت الوكالة الامريكية تقوم بجهود واعية لتقديم مشاريع على مستوى صغير ومناسب أو تقنية مفيدة للاجواء المسحوقة من العالم الثالث. وقد ثبت أن هذا هو الحال على سبيل المثال، مع برنامج رينبوابل للطاقة الذي كانت تفاخر به. وقد قام مراجعون من الحكومة الامريكية مؤخرا بتفتيش نظام كهربائي يسير بالطاقة الشمسية كان خبراء الوكالة الامريكية قد قاموا بتركيبه بتكلفة

٧١٣ الف دولار في قرية ريفية فقيرة في الهند. يشتمل النظام على تجمعات معقدة للحرارة الشمسية. ماكينة تجارية مع منظمات محركات ومضخات يمكن أن تدار فقط بواسطة فنيين على مستوى عالٍ من التدريب، يقول التقرير:

«أن مزيدا من التقنية غير المناسبة لمناطق نائية يسكنها قرويون أميون من الصعب تصورها الكهرباء مثلا، وأمكانية خطيرة لتحويل حياة الريفيين. يمكنها أن تمنحهم الضوء، المتعة، للادارة الجديدة فرصة جديدة للحصول على دخل. ولكن وجود محطة كهربائية أكثر صعوبة في الصيانة وأكثر تكلفة من محطة ديزل وتحتاج الى ثلاثة مهندسين مدربين مقيمين ليست هي الحل».

ومن المشاريع الاخرى الشبيهة التي نظر اليها المراجعون في الهند، الفليبين وجمهورية الدومينكان – وجد انها تشتمل على معدات باهظة التكاليف. بعض المكونات القروية في حالة تعرضها لعطب وانه يتم إحلال بدائلها على حساب المستفيدين يتراوح سعرها بين ٢٥ الف دولار الى ٦١٥،١٢١٠٠٠ دولار. ضمن هذه الاشياء:

* قشارة أرز تدار بواسطة الطاقة الحرارية في الفليبين تكلف ٥٢٨،٠٠٠ دولار.
* مجفف شمسي في الدومينكان يكلف نصف مليون دولار.
* نظام صغير الحجم للطاقة الكهربائية المائية في الهند يكلف ٤٦٧،٠٠٠ دولار.

أشار المراجعون الى أن الفقراء الريفيين لا يمكنهم تحمل هذه التكلفة. كما لاحظوا اضافة الى ذلك أن جهاز الكمبيوتر المطلوب في مشروع الكهرباء المائية في الهند (ليقوم بتوزيع الطاقة بين استعمالات الري والاضاءة المنزلية) معقد جدا لدرجة أنه لا يستخدم البرامج التجارية العادية. ونتيجة لذلك فانه كان ضروريا تطوير برامج متخصصة وقد عبر المراجعون أيضا عن اهتمام جاد حول استمرارية التشغيل على المدى الطويل وحول الاعتماد على جهاز كمبيوتر صغير يعمل على مدار اليوم في موقع بعيد عن الطريق المطروق. كما لاحظ أن الخبير الفني الذي يقوم بصيانة الجهاز المعقد ليس موجودا بصورة دائمة في القرية.

كثير من المشاريع الصغيرة والتي يفترض أن تكون مناسبة والتي استثمرت فيها المعونة الامريكية دولارات الضرائب بالهدف الظاهري لمساعدة الفقراء الريفيين في الاقطار النامية، وجد انها عند المراجعة قد صممت دون اي فهم للمشاكل التي يواجهها الفقراء فعلا بنتيجة لذلك فان معظم هذه المشاريع تعتبر فشلا ذريعاً. من امثال ذلك:

* مشروع الطاقة الحيوية في مالي الذي كلف ٤،٥ مليون دولار، لم يكن مناسبا لحاجات الفقراء. هدف المشروع هو انتاج الغاز من مخلفات الحيوانات، كان الناتج النهائي أنه اكثر تكلفة بالنسبة للاستعمالات البسيطة مثل الطبخ، والاسوأ من ذلك أن المدخلات المطلوبة من الماء ومخلفات الحيوان لاستمرار التشغيل نادرة وان عملية الملء والتفريغ تتطلب عملا مرهقا يشغل وقتا طويلا من أناس قد أضعفهم سوء التغذية. وبسبب المشاكل الفنية والاقتصادية المستمرة فقد أصبح أحد

المشاريع الجانبية في الفليبين.. والذي كلف ٣ مليون دولار ويتعلق بتوفير مواقد الغاز – غير مقبول لدى القرويين المفترض أنهم يستفيدون منه. وفي وقت المراجعة كان هنالك اثنان فقط من مجموع ١٠١ جهازا تم تركيبها في أحد الاقاليم صالحة للعمل.

وعلى كل فان حكم المراجعين على مشاريع الطاقة المتجددة التي تمولها المعونة الامريكية هو أنها ملعونة. فهي لا تساعد الفقراء لانها ليست بسيطة وكثيرة التكاليف في حالة بنائها واستعمالها واصلاحها فهي تحتاج لاستثمارات برأسمال كبير وتتطلب تكلفة تشغيل عالية.

وقد كشفت مراجعات أخرى لمشاريع تنمية تجري حاليا وتمول وتنفذ بواسطة الوكالة الامريكية حول العالم نفس نوع الاخطاء تتكرر مرة بعد أخرى – ادمان على التقنية عالية التكلفة، ومشاريع ضخمة غير مناسبة دون التعرض المسبق في تصور للفقراء من جانب الموظفين والمستشارين والأخطاء المتكررة في وضع الحقائق القاسية لوجود العالم الثالث في الحسبان أثناء تصميم المشاريع.

أنفقت الوكالة الامريكية ١٠٨ مليون دولار في مصر خلال اعوام ٨٦ – ١٩٨٧م لدفعها من أجل تركيب مجمع صوامع غلال ضخمة في سفاجة على البحر الاحمر. يتضمن معدات متقدمة للتفريغ وتصاميم متطورة أخرى لتوفير الوقت وخفض الفاقد في الحبوب. وعند اقتراب المشروع من الاكتمال اكتشف المفتش العام للمراجعة ملاحظة مهمة: وهي ان امدادات الكهرباء المتوفرة محليا غير مناسبة بالمرة للتشغيل المعقول للمجمع المتقدم جدا مع متطلباته اليومية لكمية هائلة من الطاقة. كان الحل الوحيد المعقول هو اقامة مزيد من المال: ٦،٥ مليون دولار لتغطية تكاليف أربعة مولدات ديزل بطاقة قدرها ٣٠٠٠ كيلو واط لكل مولد. بالرغم من موافقة الوكالة الامريكية الفورية الا أنه كان من غير المعقول أن يتم استيراد الوحدات الجديدة وتركيبها وتشغيلها قبل ١٩٨٩ ولمدة عامين بعد الانتهاء لاحظ المراجعون بأسف أن على المجمع أن يشتغل على قاعدة منخفضة حتى تحقق الى حد كبير الفوائد التي كان يؤمل فيها عند الموافقة على المشروع.

ومشروع آخر للوكالة تم فيه تخفيف الفوائد بصورة كلية بواسطة التصميم والتطبيق، المشروع هو مشروع التنمية الريفية المتكاملة في بيرو فقد اكتشف المراجعون سلسلة من الاخطاء الفادحة – من ضمنها طريق كان يفترض فيه أن يربط بين قريتي سان ماركوك والمازفر، كان طول الطريق المدون على الورق ٧،٢ كلم، وبعد أن سافر عليه المراجعون لمسافة لا تزيد عن نصف كلم وجدوا أنه انتهى الى شاطىء نهر. وكان من المفترض أن يتم اضافة جسر هنا الا أنه قد تم ايقاف العمل بسبب معارضة جادة من الفلاحين المحليين الذين يزرعون على ضفة النهر. اكتشف المراجعون أن مثل هذه المواجهة ما كان لها أن تحدث لو كان الطريق وضع في مسار آخر على بعد ٢،٥ كلم. لم تنظر الوكالة الامريكية الى هذا الخيار – وعندما حدق المراجعون في الجهة الاخرى من النهر عبر المياه سريعة الجريان وجدوا ان الوكالة قد قاست بتكملة منشآت الطريق في الجانب الاخر بغض النظر عن استحالة بناء أي جسر لربط الجزئين.

ان الطرق التي تنتهي عند أنهار ومن ثم تواصل صاعدة على الجانب الاخر، وصوامع الغلال التي تنقصها، والمعدات المعقدة التي تركت في أماكن بعيدة دون أن يستعملها أحد، المزارع السمكية التي تنتج أسماكا للاستهلاك بواقع الكيلو ٤ آلاف دولار للمزارعين الافارقة الذين لا يستطيعون الحصول حتى على ٤٠٠ دولار في السنة، والسدود التي تشرد الالاف ونشر الامراض التي تحملها المياه، مشاريع اعادة التوطين التي تجعل المهاجرين أكثر فقرا مما كانوا قبل تهجيرهم والتي تؤدي الى تدمير البيئة وتشتيت القبائل مثل هذه الاخفاقات لا تعتبر استثناء لقانون التنمية العام وعلى عكس ذلك فان هذه هو القانون. والنتيجة أن العالم الثالث يمتلىء اليوم بجثث عدد من هذه الافيال البيضاء الخارقة.

ويمدنا مجمع سكر كنانة بمثال كلاسيكي في السودان – الذي قام باصطياد ثروته النادرة من الافيال لدرجة الافناء – نتيجة لدراسة جدوى تمت في ١٩٧٤ والتي وضعت التكلفة الكلية في حدود ١٥٠ مليون دولار بدأ كنانة أخيرا في انتاج السكر المكرر في عام ١٩٨١. وقد وصلت الفاتورة النهائية حتى ذلك التاريخ الى ٦١٣ مليون دولار. وباعتباره أكبر مشروع من نوعه في العالم فانه لا شيء أبدا في كنانة يبدو صحيحا في السياق السوداني. محطة توليد الطاقة التي تنتج ٤٠ ميغاواط، شبكة القنوات وتمتد القنوات الرئيسية فيها الى مسافة ٢٠ ميلا، المضخات التي تقوم برفع مياه النيل ١٥٠ قدما من القنوات الى الحقول، وقدرة المصنع على طحن ١٧ ألف طن من السكر في اليوم. كل هذه المكونات وغيرها أنها تنتمي الى حلم مستقبلي لاقتصاد زراعي صناعي متقدم بدلا من أن تقوم في واحد من أفقر البلاد في قارة بائسة.

لا ينتهي الشعور باللامعقول وأن هنالك خطأً كبير وفي غير مكانه – عند هذا الحد. فبناءً على أصرار البنك الدولي بأن ينال السودان مزيدا من العملات الاجنبية قد قصد من كنانة أساسا أن يقوم بتصدير السكر على مستوى واسع. الا أنه لسوء الحظ فأن موقع المشروع – عند كوستي على النيل الابيض – يبعد عن أقرب ميناء بأكثر من ألف ميل من الصحراء الحارقة وبما أن هنالك احتياطياً ضخماً من السكر في اسواق العالم الامر الذي يجعل السكر منخفضا فانه ليس هنالك هامش لتكلفة النقل الثقيل. ونتيجة لذلك فان السكر الذي ينتج في كنانة اليوم يباع تقريبا بداخل السودان نفسه وبسعر أعلى من السكر المستورد.

ان المستفيدين الرئيسيين من هذا المشروع هم الاجانب الـ ٤٠٠ الذين يسيرون كل هذا العرض. يتقاضى كل واحد من هؤلاء المديرين مرتبا معتبرا ٧٠٪ منه بالعملة الصعبة التي تدفع في الخارج. هنالك حوالي ١٥ ألف سوداني معظمهم مهاجرون من مناطق بعيدة ويسكنون في معسكرات حول المشروع. وبالمقابل فان هنالك فقط ٢٪ من أفراد قبائل الكنانة التي وجدت لها فرص عمل ويدفع لهم بمعدل ٣ دولارات لكل ١٢ ساعة عمل.

ودائما ما توضع كنانة في ناحيتي المساحة وعدم المناسبة مع مشروع سوداني آخر قناة جونقلي والتي تم تصميمها بواسطة مجموعة من وكالات المعونة التي تساندها بغرض سحب المياه من مستنقعات النيل وذلك لرَي أراضي الجزء الجنوبي من السودان. كان انشاء القناة - بدأ في عام ١٩٧٨ - يستدعي استخدام أكبر آلة متحركة للحفر والتنقيب في العالم. لقد تم شراء هذا الحفار مستعملا مما أدى الى احتياجه المستمر للصيانة بواسطة فريق من الفنيين الاجانب الذين يكلفون عاليا، كما ان له نهما عارما لقطع الغيار ولبحيرات من النفط المستورد. ومع ذلك فان زحفه كان بطيئا لدرجة أنه بعد عامين كانت القناة متأخرة جدا عما هو مجدول لها.. الامر الذي جعل الحكومة السودانية تنسحب من دفع نصيبها للشركة التي نالت عقد الحفر.

الا أن الامدادات الطازجة بالمعونة العالمية قد جعلت من الممكن للحفر أن يتصل وقد يكون ذلك بسبب مبدأ المانحين - الذي جرّب واختبر - بأنه يجب الا تترك فرصة القاء المال الطيب عقب المال الفاسد يضيع. وبمجيء عام ١٩٨٠م وصلت التقديرات بأن القناة ستكلف على الاقل ثلاث مرات ما هو مقدر لها حتى تكتمل وظهرت أيضاً مشكلة أساسية: فقد بدأت مظاهر معارضة شديدة من قبل المواطنين الجنوبيين الذين كانوا يتخوفون من أن يغزوهم المزارعون الشماليون الاغنياء في أعقاب تقدم القناة الذي يخلو من الشفقة. تجاهلت وكالات المعونة كل تلك الاحتياجات - الا انها سرعان ما أخذت تندم على ذلك. فعندما انفجرت الحرب الاهلية - التي كانت متوقعة - بين الشمال والجنوب - في عام ١٩٨٣ كان أول عمل تقوم به الحركة الشعبية لتحرير السودان هو ضرب قناة جونقلي. تم اختطاف العاملين الاجانب وضرب الحفار العظيم. حيث ظل معلقاً حتى اليوم تذكاراً للتنمية الرديئة.

وبالمثل وفي جزيرة ساي اعتبر أحد مشاريع البنك الدولي الحديثة - مشروع تنفيذ المعادن بتكلفة ٤٤ مليون دولار فاشلاً فشلاً ذريعاً من قبل السكان المحليين الذين قاموا باحراقه ولحرصه على انفاق الاموال بسرعة وبدون مراعاة لاراء الفقراء فان البنك لم يكلف نفسه لتقصي اراء الناس قبل أن يبدأ في المشروع. وكان سكان الجزيرة يعلمون بأن مصفاة الخام الضخمة ستكون مزعجة وملوثة مما يمثل تهديدا خطيرا للسياحة التي تزود الاغلبية بدخولها - وعندما اتضح - الى جانب ذلك - بأن المشروع عبارة عن رأسمال مكثف ولن يخلق أكثر من فرص عمل ضئيلة جدا فقد اتخذ قرار عاقل من كل الذين يهمهم الامر للتخلص منه، وبذلك فقد تم تحطيمه قبل أن تفتح أبوابه للعمل.

هذا المثال لقيام الفقراء باتخاذ اجراء ضد مشروع لا يقدم لهم شيئا - بل يضرُّ بهم - ويبدو أنه في خدمة مصالح مستثمريه ومستهلكيه، نادرا ما يحدث. فعادة ما يكون مال وكالات التنمية العالمية بالتضامن مع عضلات الحكومات المقترضة كافيا لارغام الناس على الموافقة على أي مشروع بغض النظر عن أنه غير مناسب، قاس غير عادي أو كونه متسرعا وسخيفا.

لادارة التنمية البريطانية لما وراء البحار - أودى ايه - سجل حافل من العمل اللصيق مع حكومات العالم الثالث لابتكار مشاريع تتجاوز الفقراء وتؤذيهم حقيقة - ففي كارتاتاكا في الهند قامت الادارة بتمويل مشروع غابات تمت فيه زراعة أشجار (يوكاليبتاس) سريعة النمو. كان الغرض الاساسي من المشروع هو تزويد المزارعين الذين ليست لهم أراض بحطب الوقود وعلف الحيوانات.

الا أن هذه الاشجار لم تكن مناسبة بالمرة. فان الماشية لم تستسغ طعامها وبذلك أصبح لا فائدة منها كغذاء للحيوان. وبالمثل فان ساقها ينمو في شكل مستقيم الى أعلى لعدة أقدام - أعلى من الرجل العادي - وليست لها فروع جانبية في متناول اليد يمكن كسرها والاستفادة منها في حطب الخريف كما ان أخشابها لا يستفيد منها الفقراء الريفيون. وقد أصبحت ترسل الان لتزويد مصانع الورق في «مايسور» وما تبقى يباع في أسواق «بانغالور» كوقود لمستهلكي المدن الميسورين.

من مشاريع الادارة أودي اي - في كاجاماركا (بيرو) تسببت في نفس النتائج المحزنة. قام هذا المشروع بتشجيع صغار المزارعين للاستثمار في أبقار الالبان ذلك عن طريق تزويدهم بالقروض والخدمات البيطرية. كان هنالك زبون واحد للبن المنتج هو شركة متعددة الجنسيات. استطاعت أن تستفيد من موقعها الاحتكاري في أن تتسبب في خفض أسعار اللبن انخفاضا حادا عند بداية المزرعة. الامر الذي أدى بالمزارعين أن يجدوا أنفسهم اليوم في مصيدة للفقر. ان عائداتهم منخفضة جدا حتى لتسديد القروض الاصلية كما أنهم لا يستطيعون أن يبيعوا أبقارهم لانه ليس هنالك أحد يرغب في شراء هذه الوحوش التي لا قيمة لها.

عادة ما تكون المبادرات التنموية التي تبدأ بالنوايا الطيبة تنهي بغصة، كما حدث في حالة أبقار بيرو. في مرتفعات المايان الهندية في «غواتيمالا» يقف اليوم سد «سيكسوي» الضخم للكهرباء المائية تحية للغباء غير الموجه لكثير من المطورين. كانت ميزانيته الاصلية حوالي ٣٤٠ مليون دولار وعند افتتاح السد عام ١٩٨٥ وصلت تكلفة الانشاءات الى بليون دولار. هذا المبلغ أقرض للحكومة الغواتيمالية بواسطة مجموعة من وكالات المعونة الغربية بالتعاون مع البنك الدولي وبنك التنمية الامريكي العالمي، المهم في الامر أن هذا المبلغ يجب أن يعاد دفعه بواسطة الشعب الغواتيمالي من عائد الضرائب. يضاف الى هذا العبء نسبة ٧٠٪ زيادة على أسعار الكهرباء المنزلية والتي فرضت منذ أن بدأ السد في تزويد البلاد بثلاثة أرباع حاجتها من الكهرباء واستنادا على روبرت بالسيلز الذي جرّه سوء حظه ليكون مديرا لشركة الكهرباء المملوكة للدولة في ذلك الوقت: ان آثار ذلك على الرجل المتوسط محزنة. فان الدفع لـ «تشيكسوي» يعني بالتأكيد أن يكونوا بلا دواء أو غذاء.. لقد كنا فقراء من قبل أما الان فنحن مسحوقون.

ونتيجة لبعدهم عن الفقراء وحقائق حياتهم اليومية المزرية فانه ليس مستغربا أن يأتي البنك الدولي وشركاؤه في التنمية بمثل هذه المشاريع الغربية - كسد شيكسوي - مشاريع لا قيمة لها بل هي أحيانا مؤذية لاولئك الذين يفترض أن يستفيدوا منها. ليس هنالك ما هو أكبر وأكثر خيالا واسرافا وأعلى تقنية من تلك المشاريع التي تلبي حاجة ... بيروقراطيي الوكالات أنفسهم واشباع رغبات العاملين النفسية والمهنية والحاجات التجارية للمتعهدين الذين تشترى منهم المعدات والخدمات.

وكما يقول المثل «أنها ريح مريضة تلك التي لا تجلب لاحد خيراً».

الفصل الخامس

رابحون وخاسرون

«إن المال العام كالماء المقدس؛ مشاع لكل الناس» مثل ايطالي.

هنالك في افريقيا وعلى نهر النيجر عند «ناماريغونس» تمَّ التخلي عن مشروع ضخم ومكلف للري وتركت معداته الحديثة جداً مهملة والسبب أن الحكومة التي مُنحت المشروع كمعونة لم تتحمل مقابلة تكلفة التشييد الفلكية. في نفس الاثناء وعلى بعد كيلو مترات قليلة كان المانحون العالميون يدفعون مبلغ ١٧ ألف دولار للهكتار الواحد لانشاء مشروع مشابه. ويبدو أن المتعهدين الغربيينّ والمستشارين الغربيين المسؤولين عن التصميم والمراقبة سيكونون على المدى الطويل هم المستفيدون الوحيدون من مجموع الاستثمار البالغ ٢٥،٥ مليون دولار. كان هذا واضحاً لكل المعنيين الا أنه لا يبدو أن أحداً مهتم كثيراً – فوق كل ذلك وبما أن الأموال تقدم بواسطة دافعي الضرائب في الغرب فمن المناسب أن تعود مرة أخرى للأعمال الغربية. هنالك بالطبع حجة تقول بأن الاستثمارات الصغيرة في الزراعة المطرية، والاستفادة القصوى من المهارات المحلية تنتج غذاء أكثر الا أنها تمنح مساحة قليلة لمتعهدي الدول الغنية».

هنالك قانون «للبصمة» يمكن تطبيقه بكل ثقة اينما تجولت في العالم الثالث: فاذا تم تمويل مشروع ما بواسطة أجانب فسيكون أيضاً مصمماً بواسطة أجانب ومنفذاً بواسطة أجانب مستخدمين معدات أجنبية مشتراة من أسواق أجنبية.

وهكذا فاننا نجد مركبات بريطانية ومحاريث روسية ومعدات المانية وآليات يابانية في مزارع تدار بواسطة هيئة التنمية الزراعية في بنغلاديش ومن الطبيعي أن يكون كل بند مصحوباً بخبير أو فني من الدولة المانحة.

يعتبر البريطانيون أكثر نشاطاً عن طريق ضباط التعاون الفني والعاملين في منظمات المتطوعين المنبثون في كل مزرعة لرعاية المعدات البريطانية. ومثل هذه الترتيبات تحدث في كل القطاعات الاخرى لكل اقتصاد تمثل فيه المعونة الاجنبية ٩٠٪ من ميزانية التنمية الوطنية. وتقدر المساعدة البريطانية بحوالي ٤٠ مليون استرليني في العام إلا أنه في بعض السنوات كان هنالك أقل من ١٪ من

هذا المجموع قد خصص لبنغلاديش أما البقية فقد استخدمت لاستيراد بضائع بريطانية ولدفع مرتبات الخبراء البريطانيين. وفي نيبال المجاورة فقد بلغ حجم الاسهامات الأجنبية في جهود التنمية الوطنية درجة عظيمة حتى أنه في بعض المشاريع يكون صعباً التعرف على المستفيدين الحقيقيين: هل هم فقراء نيبال أم أن كل العملية قد صممت حول احتياجات ورغبات الهيئات الاجنبية.

مثال لذلك مشروع التنمية الريفية لمنطقة «رابتي» الذي يمول بواسطة المعونة الأمريكية. نجد هنا متعهداً أجنبياً واحداً – «بادكو» التي تتخذ من واشنطن مقراً لها وتقوم بتقديم المساعدة الفنية – قد تمكنت من الحصول على ٢٠٪ من مبلغ الـ ٢٤ مليون دولار التي أنفقت حتى ذلك الوقت. وتمكنت «بادكو» من المشاركة الحميمة في مشروع آخر لوكالة المعونة «صندوق تنمية المدينة» في كاتمندو. ويرجع الفضل في هذا المشروع بناء على توصيات قُدّمت بواسطة «تقويم التنمية المدنية» والتي مولت بواسطة الوكالة الامريكية وتم تنفيذها بواسطة «بادكو» أيضاً. وبدعم اداري قدّر بـ ١،٣ مليون دولار مبدئياً قام المشروع وهو ما زال في طور التحضير بخلق مزيد من الاعمال «لبادكو» ولمؤسسة استشارية أمريكية اخرى كما أوجد فرصاً أخرى للعمل في خط الأنابيب، وهكذا فان حجم وتعقيد التعاون المطلوب لتسيير المشروع يمكن أن يقضي على اي مشاركة نيبالية فعالة.

المعونة والتجارة

من كاتمندو الى «كيتو» ومن تايلاند الى تميكتو ظل شعار المساواة المثير لعدة سنوات رمزاً للأريحية الأمريكية: – يدان: بيضاء وأخرى سوداء متصافحتان فوق العبارة. هدية من شعب الولايات المتحدة.. إن المرء لا يستطيع عادة أن يخمن من الغلاف أن الهوية المعنية هي عبارة عن قرض – وحتى عندما تكون منحة فان الكرم المعني يعتبر محدوداً؛ خلال فترة الستينات مثلا – التي سادت فيها مثالية كينيدي المعروفة بعقد التنمية الأول أثبتت الدراسات أن ٩٩٪ من كل الدعم الذي قررته المعونة الأمريكية للتنمية في أمريكا الجنوبية قد انفق حقيقة من الولايات المتحدة وعلى منتجات تم تسعيرها في المتوسط بـ ٣٥٪ اعلى من سعرها في السوق العالمي. وحتى اليوم فان ٧٠٪ من كل دولار من المساعدة الامريكية للعالم الثالث لم يغادر في الحقيقة الولايات المتحدة أبداً. وتقوم الوكالة الامريكية بدفع ٧ بليون دولار سنوياً في مقابل بضائع وخدمات مباشرة من الشركات والمتعهدين المحليين، نالت ولايات نيويورك، بنسلفانيا، كارولينا الشمالية؛ الينوي وتكساس نصيب الأسد الا أنه لم تفضل أي ولاية بالمرة. وفي أثناء التشغيل وكما ادعت الوكالة نفسها «فان آلاف الفرص للعمل قد خلقت للعمل هنا في الداخل».

وتتكرر نفس القصة تقريباً في كل بلد مانح للمعونة؛ ففي بريطانيا تخصص حوالي ٨٥٠ مليون استرليني لبرنامج المعونة المشترك، ومن هذا المجموع فان هنالك حوالي ٨٠٪ تدفع في مقابل بضائع وخدمات بريطانية وقد ترتفع احياناً الى ١٠٠٪ لبعض حالات الدول المستفيدة كما في مثال بنغلاديش.

إن المستوى العالي للمعاملات التجارية في الداخل التي تمول عادة عن طريق المعونة البريطانية لما وراء البحار قد زاد عن طريق تخصيص جزء من المال من الميزانية المشتركة التي تستخدم فقط لمساعدة المصدرين البريطانيين لتأمين التعاقدات في العالم النامي. في عام ١٩٧٧ تم انشاء صندوق يعرف بامداد المعونة والتجارة - (ايه تي بي) ومن حينها فقد تزايدت أهميته، ففي عام ١٩٨٤ ودون الاعتبار للمجاعة والكوارث الأخرى فقد كانت كتيبات (الأيتب) للمشروعات البريطانية قد استهلكت ضعف ما أنفقته المساعدة الرسمية التنموية البريطانية في مجال الاغاثة لكل منطقة افريقيا شبه الصحراوية.

ومن وجهة النظر الادارية تعتبر «الايتب» مخلوقاً مشتركاً من ادارة التنمية لما وراء البحار ومصلحة التجارة والصناعة. تقوم الأولى بتوفير الاموال (من عائدات الضرائب) الا أن الاخيرة هي التي تحدد الطريقة التي ينفق بها المال حقيقة. ينفق على الترتيبات التمويلية لمشاريع المعونة العادية مباشرة بين «الأودي ايه» والحكومة المتلقية في العالم الثالث؛ أما الدعم المقدم من الايه تي بي فيجب أن يبحث عنه المصدر البريطاني بصورة مبدئية عن طريق تقديم طلب لمصلحة التجارة والصناعة. وبالتالي فان كمية المعونة التي ستمنح في النهاية تعتمد بصورة كبيرة على تقديرات المصلحة لحجم الدعم المطلوب للفوز بالتعاقد - بدلاً من النظر اليها من وجهة النظر التموينية. أكثر من ذلك فانه قد أعلن بصورة لا لبس فيها ان (الايه تي بي) لن تكون متاحة للأعمال التي يتوقع الفوز بها بالشروط التجارية المعروفة. ففي كافة المحافل الدولية ولعدة سنوات ظلت الحكومة البريطانية تعلن نفسها كمدافعة بشدة عن السوق الحر وبهذا فانه يبدو غريباً ان تكتشف بأن هنالك شريحة متنامية من ميزانية المعونة قد وجهت حقيقة لمقاومة قوى السوق العالمية بدلاً من أن توجه لمساعدة الفقراء.

ان شركات «البطة العرجاء» التي فشلت في التنافس تجارياً يجب عليها ان تذهب الى الحائط كما كانت تقر مستر تاتشر في عدد من المناسبات، الا أن «الايه تي بي» تستخدم المال العام لاعطاء حق تنافس في ظروف لا يوجد فيها منافس.

ان البريطانيين ليسوا على علم كافٍ «بالايه تي بي». وفي تقرير حول هذا الموضوع أجري بواسطة (الأودي ايه) - وأوقف قبل طبعه - باعتبار أن نقده يتجاوز الحدود - وتمت تغطيته الآن بواسطة قفل الأسرار الرسمية»؛ بالرغم من ذلك فقد كشف البحث الدقيق أن هنالك عدداً قليلاً جداً من الهيئات الكبيرة يمثل المستفيدين الرئيسيين من هذا المشروع. فقد تم تخصيص ٣٢٨ مليون استرليني - بين ٧٨ - ١٩٨٥م - من المعونة لصندوق دعم التجارة والمعونة - ايه تي بي - ذهب أكثر من نصف هذا المبلغ ١٦٦ مليوناً الى أربع شركات فقط. نالت شركتا (جي، ايه، سي) و(إن، ايه آي) المتخصصتان في مجال الهندسة الكهربائية على التوالي ٤٩ مليون و٤٧ مليون جنيه من دافع الضرائب البريطاني وقد نالت مؤسستا «دافي ماكي» و«بالفوربيتي» حوالي ٣٤ مليون جنيه لكل في نفس الفترة. وفي عام ١٩٨٦ نالت مجموعة «بيوترمن دوركن» أكبر مبلغ تخصصه (الايه تي بي) حوالي ٦٠ مليون جنيه لدعم مشروع تنمية مائية في ماليزيا.



المشاركون المتعددون الكرماء:

لا يقتصر ما تجنيه الصناعات البريطانية من ميزانية المعونة الرسمية على المخصصات الثنائية فقط بل إن هنالك حوالي ٤٠٪ من جملة المساعدة التنموية تذهب في قنوات الوكالات المتعددة مثل الفاو والبنك الدولي. وبالرغم من أن هذه المنظمات يمكنها أن تنفق أموالها حيث شاءت فان السجل يوضح حصول بريطانيا على عائد كبير جداً من استثماراتها في القطاع المتعدد، فدائماً ما تنال تعاقدات تفوق قيمتها ما تسهم به حقيقة. وهكذا فقد قام دافعو الضرائب البريطانيون بتمويل هذه المنظمات بـ ٤٩٥ مليون جنيه في السنة الاخيرة الا أنه في نفس العام تلقت الاستثمارات البريطانية عقوداً قيمتها ٦١٦ مليون جنيه من تلك المنظمات. في سنة أخرى تلقت المؤسسات المتعددة ٥٣١ مليون جنيه من بريطانيا في مقابل ٦٣٧،٢ مليون جنيه عادت في شكل أعمال مع شركات بريطانية. وبناء على ادارة التنمية لما وراء البحار فان الوكالات المتعددة يمكن الاعتماد عليها لتسويق الخدمات والبضائع البريطانية بما يوازي في قيمته ١٢٠٪ من جملة الاسهامات البريطانية لتلك المنظمات. وقد أوضح إنفاق برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة ذلك؛ ففي احدى السنوات عندما وصلت اسهامات الحكومة البريطانية للوكالة ١٧،٥ مليون جنيه. قام البرنامج بشراء معدات وخدمات بريطانية بمبلغ ٢٣،٥ مليون جنيه بفائدة قدرها مليون جنيه. من بين المستفيدين شركة لايلاند (٤٤٤٠٠٠ ثمن عربات روفر)؛ راكال دريكا (٤٥٩،٠٠٠ لمعدات مساحة) جورج ويمبي انترناشونال (٦٨٨٠٠٠ لأعمال انشاء في تنزانيا).

اضافة الى ذلك فان أي احصاء رسمي للفوائد التي تجنيها بريطانيا من مساهمتها في جهود المعونة المتعددة لا يتضمن المرتبات التي تدفع لآلاف البريطانيين الذين يعملون كخبراء، مهنيين؛ مديرين وغير ذلك بواسطة الوكالات المعنية. ففي برنامج الامم المتحدة الانمائي وحده هنالك ١٢٢٣ بريطانياً في كشف المرتبات واذا استثنينا المخصصات فان مجموع ما يتقاضاه هؤلاء الناس لا يقل عن ٣٠ مليون استرليني في العام. وبالمثل فان مجموع تكاليف البريطانيين العاملين في الفاو في روما تعادل سبع مرات ما تأخذه من بريطانيا كمساهمة منتظمة في الميزانية.

وبالطبع فان بريطانيا ليست هي الدولة الصناعية الوحيدة التي تجني أكثر مما تزرع فيما يختص بالمعونة المتعددة. فاذا أخذنا مثال الفاو فان نسبة التكلفة للفائدة تكون «١ = ٥» في حالة هولندا؛ «١ = ٢» فرنسا؛ ١ = ٧ لبلجيكا. أما ايطاليا باعتبارها الدولة المضيفة فلها ميزة خاصة ففي كل دولار تساهم به للمنظمة يعود عليها بـ ١٦. في احدى السنوات كان نصيب ايطاليا في ميزانية الفاو المنتظمة ٥،٧ مليون دولار فقط في الوقت الذي كانت فيه مرتبات العاملين الايطاليين ٧٣ مليون دولار أما المؤسسات الايطالية فقد ربحت ١٩ مليون دولار.

وبنفس الأسلوب فقد قام برنامج الامم المتحدة الانمائي – مقره في نيويورك – بدفع ٤٥٪ في الاقتصاد الأمريكي أكثر مما أخذه في شكل مساهمات من الولايات المتحدة.



وبما أن هنالك القليل من مكاتب الامم المتحدة يوجد في العالم الثالث فان الدول الصناعية تكون مرة أخرى هي التي تستفيد من الانفاقات المرتبطة بالمقار ١٢٥٠ مليون دولار في حالة الأمم المتحدة في جنيف مثلاً؛ وحوالي ١٠٠ مليون دولار في السنة في حالة الامم المتحدة في فيينا. هذه الاموال وحدها أكبر من مساهمات سويسرا والنمسا من ميزانية الامم المتحدة السنوية. أما نيويورك التي تعتبر موقعاً مفضلاً من عدد كبير من وكالات المعونة التابعة للأمم المتحدة فانها مستفيدة بشكل ممتاز فبالرغم من أن تجمُّع موظفي الخدمة العالمية والدبلوماسيين يكلف المدينة ١٢٥ ألف دولار شهريا قيمة غرامات توقيف عربات لا تدفع بواسطة هؤلاء الا أن مطاعمها الفاخرة وباراتها ومخازنها تضخ ما لا يقل عن ٨٠٠ مليون دولار في العام في اقتصاد التفاحة الكبيرة - بغ أبل - وعلى رأس ذلك تستفيد المدنية من حوالي ٤٠٠ مليون دولار كنفقات سنوية تأتي مباشرة من ميزانية الأمم المتحدة.

وفي رئاسة البنك الدولي في واشنطن (دي سي)، فانك تتوقع أن تجد ٤٠٠ مليون دولار في صندوق النثرية. فهذا العملاق ضمن المؤسسات المتعددة ينفق بلايين الدولارات من أجل اغراض التنمية كل عام ويسترق النظر لمزيد من الدعم المتواصل من أعضائه الأغنياء. رغم ذلك فان المسلف العالمي هو أول من اعترف بأنه من كل عشرة دولارات يستلمها فان سبعة منها تذهب في الحقيقة في شكل خدمات وبضائع من الدول الصناعية الغربية. في عام ١٩٨٦ قامت «الايدا والايبرد» بالتسوق من اليابان، المانيا والمملكة المتحدة بـ ١،١٤ بليون دولار؛ ٧٦٢،٣ مليون دولار و٦٠٤،٧ مليون دولار على التوالي.

في نفس العام كانت المشتريات من الولايات المتحدة ١،٠٢ بليون دولار وفي عام ١٩٨٧ تحصلت الولايات المتحدة على طلبات شراء بـ ١،٨١ بليون دولار كما تحصلت المانيا على ٩٥٤،٣ مليون دولار والمملكة المتحدة على ٨٩٤،٨ مليون دولار واليابان على ١،٣٢٢ بليون دولار.

واذا أخذت المسألة بناء على العلاقة بين ما يوضع في البنك الدولي وما يؤخذ منه فدائماً ما تكون اليابان هي المستفيدة الكبرى أكثر من بقية الدول الصناعية خاصة الولايات المتحدة. هذا الأمر دائما ما يزعج ويحبط الساسة الامريكيون، رغم ذلك فان الولايات المتحدة تمكنت من اقتناص «قضمة معتبرة» من المعونة المتعددة التي تصرفها خلال البنك: ففي كل دولار تنفقه تعود منه ٨٢ سنتاً فوراً للأعمال الامريكية في شكل طلبات شراء.

وعلى كل حال فان المنظمات متعددة الأطراف توفر حجماً ضخماً من العمل المثمر للمتعاقدين في الدول الصناعية وقد قامت احدى دوريات الامم المتحدة - ديفيلو بمنت بزنس» بالترويج لهذه التجارة «إدفع في النشاط الذي يساوي ٢٤ بليون دولار..» داعية للاشتراك بقيمة ٢٩ دولاراً في السنة.

وفي كل اسبوعين تقوم الاصدارة بنشر قوائم لاعلانات الشراء وطلبات العطاءات التي تمنحك فرصة مبكرة لبلايين الدولارات من العمل من منظمات الاقراض المتعددة الأطراف. تصور (دي بي)

ملخصات عمليات شهرية من البنك الدولي وبنك التنمية الامريكي العالمي. ان مصادر المعلومات هذه تمكنك من التعرف على الاستشارة والتعاقد وتوفر الفرص من لحظة اقتراح المشروع. وستجد أيضا معلومات لا غنى عنها في تأمين العقودات في الدول النامية وموضوعات فنية تهدف الى جعل عملك أكثر سهولة... دع «دي بي» عبارة عن اداة عمل متفردة»... واستناداً على مسح مستقل تم مؤخراً فان واحداً من كل ثلاثة مشتركين تقدموا بعطاءات على ضوء الاعلانات المنشورة في «دي بي» قد كسبوا تلك العقودات».

وكما سمح بنشر ملخص عملياته الشهرة فان البنك الدولي يمنح أيضاً امتيازات وتسهيلات خاصة للهيئات التي تعمل معه. ان مثل خطابات الموافقة والتقارير للمديرين التنفيذيين وغيرها من الوثائق الداخلية عادة ما يقوم البنك بحجبها من الجمهور العريض ومن الجماعات المهتمة بحماية البيئة والآثار الاجتماعية لنشاطات البنك وايضاً من شعوب العالم الثالث الذين تتأثر حياتهم مباشرة بتلك الأنشطة.

إن كثيراً من مثل هذه الوثائق السرية يتم وضعها من ملفات مصلحة التجارة والصناعة في لندن وفي مكتبة مصلحة التجارة الأمريكية في واشنطن دي سي. وفي كلا الموقعين يمكن التفتيش بحرية بواسطة العاملين والمستشارين في الهيئات الغربية الفخمة بمجرد إظهار النوايا الحسنة والبدء في ملء الطلبات. وهكذا فان لمتعهدي البضائع والخدمات الحق القانوني في معرفة التفاصيل الدقيقة لأي مشروع يكون عندهم الرغبة فيه؛ وفي نفس الوقت فان أولئك الذين يعيشون فعلاً في منطقة المشروع نفسها لا يعلمون شيئا حتى وقت مجيء «البلدوزرات». من الصعب أن نجد تفسيراً واضحاً للإرتباط المميز بين العمل الخاص والمال العام – هذا الارتباط الذي يعتبر غالباً لكل ما يُعبّر عنه باعتباره تنمية.

ليس سمكاً أو طائراً:

بالرغم من أن هنالك بعض الضباب حول الموضوع الا أن وكالات المعونة قد خلقت حول الرفاهية التي تعود من العمل الانشائي خاصة عندما يكون هنالك هجوم من بعض النقاد – كما هو الحال الآن – حول حق الفعاليات السياسية عندما تتهم بتبديد أموال دافع الضرائب في حفرة العالم الثالث التي لا قرار لها. تدعي وكالة المعونة الأمريكية «بأن المعونة الأجنبية لا تكلف الأمريكيين بل تدفع لهم». وبالمثل وعبر الأطلنطي فان ادارة التنمية لما وراء البحار البريطانية تدعو نقادها ليعلموا بأنها «تسعى للتأكيد على أن برنامج المعونة أكثر فائدة لأولئك الذين في قدرتهم القيام بأعمال اقتصادية نتيجة لذلك.

المشكلة أن المعونة لا يفترض فيها أن تكون نوعاً من الدعم الخفي للتجارة والصناعة في الدول المانحة، ولأن وكالات المعونة تعلم هذا فهي ما زالت تسخر أدبياتها وبلاغتها للتركيز على الجوانب الانسانية المتعلقة بالفقر لعملياتها في الدول الناحية. «ان التحدي الرئيسي للبنك الدولي» كما يقول باربر كونايل رئيس المؤسسة متعددة المشاركين. هو مركز الاهتمام لعالمنا:

تحريك العزيمة والمصادر للموسرين والمتضررين على السواء في المعركة الكونية ضد الفقر. «إن القرض الرئيسي للمعونة الأمريكية هو تلبية الحاجات الاساسية للفقراء في الدول النامية». هذا ما صرح به وزير خارجية سابق للجنة العلاقات الخارجية بالكونغرس. وكما ذكر أحد مسؤولي المعونة الامريكية فان زيادة رفاهية الناس في الدول النامية هدف رئيسي لسياسة المساعدة الامريكية». كما تريد ادارة التنمية لما وراء البحار البريطانية ان توضح بالمثل أنها ستواصل تركيز معونتها في الدول الفقيرة وعلى الفقراء في تلك الدول».

وهكذا فاذا أردنا تصديق الناشرين فان المعونة يمكن أن تكون كل شيء لكل الناس: انها يمكن أن تفرح اليمين واليسار، ويمكنها دعم عامة الناس ومجتمع رجال الأعمال، ويمكنها أن تجعل الفقير غنياً والغني أكثر غنى» انها يمكن أن تجمع الاضداد وأن تحول صراعات المصالح الى تجانس وفائدة مشتركة. كما يمكنها عبور المباني العالية بقفزة واحدة ويمكنها قطع الطريق على قطار مسرع باختصار مثل الرجل الخارق يمكنها أن تفعل كل شيء يخطر على بالها.

«ولسوء الحظ ومثل الرجل الخارق أيضاً» فالمعونة ليست طائراً أو طائرة وليست سمكة أو صقراً. إن هذه الضبابية وهذه الصفة المزدوجة واضحة تماماً في كثير من التصريحات التي قيلت حولها. في ختام فترته الثانية قال الرئيس ريغان إن معونتنا الاجنبية ليست فقط رمزاً للتقليد الأمريكي للكرم والنوايا الطيبة ولكنها أيضا خادم لمصلحتنا الوطنية وفي نفس الوقت أكّد كريستوفر باتن وزير التنمية لما وراء البحار بأنه «يجب ألا نخجل عن المدى الذي يجب أن نفعل فيه ما هو صحيح ويمكن أن يكون أيضاً خيراً لبريطانيا». ولتوضيح هذه النقطة فقد أضافت وزارته «أن معظم المعونة الثنائية البريطانية يجب أن تنفق على بضائع وخدمات بريطانية الا أن ذلك لا يعني أننا لا نستطيع تقديم مساعدات ذات قيمة للمجموعات الاكثر فقراً في الدول النامية. وعن طريق الاختيار الدقيق للمشروعات فاننا نستطيع التأكيد بأن المصالح ستذهب اليهم في نفس الوقت الذي يمكن فيه توفير فرص قيمة للمؤسسات البريطانية».

هنالك شيء مثير لا يمكن إنكاره حول هذا النوع من الحجج ولكنه أيضاً شيء خطأ بصورة خطيرة. فعندما تقول منطقياً بأن المعونة تفيد المانح لأن بعضاً منها ينفق على بضائعه وخدماته هو مثل القول بأن صاحب الدكان سيستفيد من سرقة دفتر شيكاته طالما أن السارق سينفق بعضاً مما سرق في دكانه. وكما أوضح الاقتصادي البريطاني البارز لوردبوير «ان رجل الأعمال لن يستفيد من منح أموال لأناس سيقوم بعضهم مؤخراً بشراء منتجاته».

اذا كان يجب أن تكون لنا معونات – وهو افتراض غريب في ذاته – فلندعها على الأقل أن تكون فعّالة. وبالتأكيد فان أي حكومة لدولة صناعية تقوم بالزام دافعي الضرائب لمنح قروض لهيئات صناعة الفائدة ستكون قادرة بفاعلية أكثر اذا كان الدعم واضحاً في القيود بدلاً من أن يكون متخفياً تحت ميزانية المعونة فيجب إذاً أن يختبر بدقة وان يوزع بعدالة أكثر. وبدلاً من أن يذهب الى بعض الهيئات الكبيرة فانه يمكن أن يحول لمصلحة أكبر من الاعمال الصغيرة.

ان استخدام المعونة الغربية لخلق فوائد للشركات الغربية يبدو كسياسة مشروخة وسيئة التوجه حتى بالنسبة لمواصفاتها الخاصة. وفوق ذلك فهي سياسة تعطّل بدرجة خطيرة قدرة المساعدة التنموية لعمل وظيفتها الأخرى وهي توفير المساعدة المقدرة لفقراء العالم الثالث.

صادرات شمالية، فقر جنوبي:

هنالك نقطة جديرة بالنظر في الكارثة البيئية والانسانية المرتبطة بمحطة «سنغراولي» ومجمع تعدين الفحم في الهند التي أشير اليها من قبل. فبعد عشر سنوات من العمليات والتي اشتملت على مخصصات بلغت ٥٨ مليون دولار من المعونة المتعددة قرر البنك مؤخراً القيام بتقييم الآثار البيئية والاجتماعية الناتجة عن هذا المشروع المأساوي. لم تتضمن قائمة المستشارين القائمين بهذا العمل الحيوي أي من مجموعات أنصار البيئة الهندية المتعددة والتي كانت على اتصال دائم مع المجتمعات الفقيرة المتأثرة بالمشروع. وقد كانت المناطق التي تم اختيارها هي مناطق استخدام الطاقة والمنشآت الهندسية التي تم جلبها من مساهمين مهمين في البنك خاصة، فرنسا، كندا، استراليا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

والحقيقة أنه من برامج المعونة الثنائية دائماً ما يكون الضغط لدعم الأعمال الاقتصادية من الأقطار المانحة سبباً في قيام مشروعات رديئة التصور والتي دائماً ما تفشل في تقديم خدمات واضحة للفقراء.

بداية فان الخدمات والبضائع التي تشترى بالمعونة «المربوطة» دائماً ما تكون أسعارها أعلى من قيمتها الحقيقية من الأسواق بزيادات مصطنعة تتراوح بين ٢٠ و٣٠٪ بالإضافة الى هوامش ربحية عالية أيضاً. فقد وجدت بنغلاديش مثلاً أن عربات سكة الحديد التي اجبرت على شرائها من متعهدين بريطانيين أغلى من مثيلاتها من مصادر أخرى بنسبة ٥٠٪. كما ان العربات التي تم جلبها من الدانمارك بواسطة المعونة المربوطة اتضح مؤخراً أنها اغلى سعراً – كان سعرها يعادل ثلاثة أمثال سعرها من مصادر أخرى – وعندما تأخذ المعونة شكل القروض بدل الهبات – كما هو الحال دائماً – فهي بذلك لا تخدع دافعي الضرائب من الدول المانحة فحسب بل الفقراء من العالم الثالث أيضاً.

ليست الأسعار هي المشكلة الوحيدة فعندما تعطى الأفضلية لتلبية حاجات المتعهدين – بدلاً عن حاجات المتلقين – فان نوعية البضائع المرسلة دائماً ما تكون من الدرجة الثانية أو أسوأ. خير مثال لذلك هو تزويد «زامبيا» بعدد خمسين باصاً عن طريق (اي تي بي) البريطانية. فقد كان للعقد البالغ ١،٧٦ مليون جنيه أثره الايجابي في حساب شركتين بريطانيتين – ليلاند التي قدمت الأجزاء الداخلية و«بلاديروك العالمية» التي وفرت الهياكل الخارجية. لسوء الحظ فقد ثبت مؤخراً أن الباصات غير ملائمة للطرق الزامبية. ففي غضون شهور بعد عملها من حمل الركاب تهشمت الهياكل الخارجية، وبعد عدة محاولات للإصلاح مكلفة تم ايداعها كخردة. وبعد سنتين كانت معظم الأجزاء الداخلية – شاسيهات – والتي ركبت عليها هياكل من عربات أخرى قد أصبحت غير صالحة للخدمة وفي خلال خمس سنوات لم يتبق من تلك المركبات الا ثلاث.

وبالمثل فان المركبات الرافعة التي أهدتها بريطانيا السودان كجزء من برنامج المعونة البريطاني لذلك البلد الإفريقي قد اكتشف أن تصميمها غير مناسب للعمل في الأجواء الحارة ونتيجة لذلك فقد أرهق السودان بتكلفة الصيانة المستمرة التالية والأدهى أن الصانعين قد قاموا بتركيب إطارات من الحجم الخطأ.

واستناداً على كريستوفر باتن وزير التنمية لما وراء البحار الذي قال «يمكن للفضيلة أن تجلب مكافأتها – إنه ليس جريمة أن تكون مشهوراً» إن الإتجاه لإعطاء الأولوية للاعتبارات التجارية يعني أن المعونة البريطانية قد أصبحت غير محبوبة من المتلقين لها بصورة متزايدة وكثير منهم في حيرة للعثور على أي فضيلة فيها.

تعاني مصر اليوم – على سبيل المثال – من مجموعة توربينات غاز لتوليد الكهرباء قدمت بتكلفة ٢٨ مليون استرليني من شركة رولزرويس. وبالرغم من أن هذه التوربينات قد جاءت تحت إغراء الدعم بعشرة مليون جنيه من (الاي تي بي) فقد ثبت أن تشغيلها يكلف كثيراً كما أنها تمثل عبئاً ثقيلاً ومستمراً لمصر. كان الإقتراح الأساسي بالمشروع مع رولزرويس نفسها وقد تم الإسراع به بواسطة مصلحة التجارة والصناعة وإدارة التنمية لما وراء البحار، ولم تأخذ أي من المصلحة أو الإدارة الوقت الكافي للبحث عن بدائل مناسبة بتكلفة تسيير أقل، إضافة الى ذلك فان هنالك دلائل موثقة بأن الإدارتين على علم بأن توربينات رولزرويس غير مناسبة لإحتياجات مصر. إن المعنيين الحقيقيين ببرنامج المعونة التنموي في مصر قد تم تجاوزهم ببساطة في سبيل مساعدة المتعهد البريطاني – رولزرويس.

دائماً ما تظهر مثل هذه المشاكل بصورة متزايدة سواء بمشاركة (الاي تي بي) أو بدونها. كان «تيموثي رايسون» – الذي سبق باتن في رئاسة إدارة التنمية لما وراء البحار – قد عقد العزم للحصول على فوائد للأعمال الإقتصادية البريطانية من برامج المعونة المنتظمة لدرجة أنه في عام ١٩٨٥ قام باجبار الحكومة الهندية على قبول ٢١ طائرة هليكوبتر من طراز ويست لاند دبليو ٣٠ كان المبلغ المرصود ٦٥ مليون جنيه عبارة عن موافقة من دافع الضرائب البريطاني وبالرغم من أنها لا تعتبر من الأي تي بي فهي بذلك يجب أن تحسم من مخصصات الهند العادية لتلك السنة. وبحجة أن المال المقدم يمكن أن يستغل وبفعالية في مجالات أخرى، اقترح مستر رايسون بأن تعمل الطائرات مع المفوضية الهندية للبترول والغاز الطبيعي لتوفر المواصلات من وإلى الحقول البترولية، إلا أن مثل هذا النوع من الطائرات لم يكن مناسباً لهذا الغرض.

انفعل رايسون بهذه التحفظات وانذر السلطات الهندية بأن الفشل في إنقاذ الأمر لا ينتج عنه تحويل مخصصات القرض إلى مشروعات أخرى بل يعني فقدان الهند لـ ٦٥ مليون جنيه من المعونة البريطانية للسنتين القادمتين إلا إذا حدث تبديل في المواقف في آخر لحظة.

وقد تم ذلك التبديل في المواقف في آخر لحظة وتم التوقيع على الأمر في نيودلهي في ١٥ مارس ٨٦ أما «ويست لاند» التي كانت تعيش مشاكل اقتصادية خطيرة – كادت تؤدي لإغلاقها – فقد

قامت بالتهليل لمبلغ الـ ٦٥ مليون جنيه. ومن ثم فقد وضعت إعلانات في صحف فليت ستريت مهنئة نفسها بمهارتها في مجال الأعمال الاقتصادية. كل من قرأ هذه الإعلانات «لقد انتهت ثلاث سنوات من المفاوضات؛ وان عامين من التصنيع على وشك أن تبدأ - يمكنه أن يصدق أن ويست لاند قد انتزعت نصراً تجارياً. والمفارقة أنه لم ينشر في أي مكان بأن «صفقة العصر» هذه قد تمت كلية على حساب ميزانية المعونة البريطانية لما وراء البحار أو أن الفقراء الهنود قد تم تبديلهم بسرعة نتيجة لذلك.

سرعان ما ظهرت عدم ملاءمة طائرات ويست لاند للأغراض التي حددت لها في الهند. فمعظم الطائرات التي سلمت في ابريل عام ١٩٨٨ قد ثبت أن اداءها أقل من المطلوب وأنها قد فشلت في التلاؤم مع طبيعة العمل الثقيل في صناعة الغاز والبترول. وبعد تسجيل ٥٥ حالة لأعطال رئيسية في الماكينات، وحادث تصادم اودى بحياة سبعة أشخاص لم يكن مستغرباً أن تقوم مفوضية البترول والغاز الطبيعي في أغسطس ١٩٨٨ بتحويلها إلى اداء واجبات أخف ما عدا خمسة منها فقط. ويبدو أن أكثر الرموز مناسبة للدور الذي تقوم به المعونة في حياة الفقراء هو أن تلك المركبات التي تم تحويلها الى العمل في واجبات أخف أصبحت تستخدم اليوم كتاكسي جوي لكبار السياسيين والرسميين ورجال الأعمال الأثرياء. حتى لهؤلاء من ذوي الإمتيازات الذين ربما رغبوا في عكس مزيد من المعلومات عن هذه الطائرات البريطانية، فقد توقف الإنتاج في مصنع ويست لاند في بدفيل سومرست من طائرات دبليو ٣٠ بانتهاء آخر ماكينة صنعت للهند.

تلقت الهند حوالي بليون جنيه من دافع الضرائب البريطاني في الفترة من ٨٢ إلى ١٩٨٨، أكثر من نصفها كمساعدة ثنائية والبقية عن طريق المؤسسات المتعددة. هذا المستوى العالي في الإقراض كما أوضح كريستوفر باتن قد منح لشبه القارة «لأننا نعلم طاقة الهند لوضع المساعدة البريطانية في استخدامها الصحيح». إدعى الوزير بأن المشاريع التي قصد بها إزالة الفقر تلعب دوراً مهماً في مجمل البرنامج وأنه بفضل اعتبار حادثة ويست لاند سهواً: إلا أن الأمر أبعد من ذلك لأن الإنحرافات التجارية التي تعرضت لها المعونة البريطانية قد عملت بشدة ضد المشروعات الصغيرة ذات المستوى المحلي التي تكون أكثر عوناً للفقراء. وكما لاحظ «جون توي» استاذ السياسة التنموية والتخطيط في كلية سوانسي الجامعية «لا يحتاج المرء لمزيد من الخيال لكي يرى أن المشاريع الموجهة للفقراء في القطاعات الريفية والحضرية للبلدان النامية قد لا تقدم الكثير للصادرات أو الروابط الفنية لبريطانيا». والعكس صحيح أيضاً فالمرء لا يحتاج الى خيال ليفهم أن جاذبية المشاريع الكبيرة ذات التقنية العالية لأي برنامج معونة - كما قصد في المشروع البريطاني - عبارة عن ركلة للصناعات الجائعة للتصدير.

ليس مصادفة ان اعمال التشييد ومحطات الطاقة المتقدمة الكبيرة بارزة بصورة خاصة ضمن بنود دفعيات المعونة البريطانية للهند: إن المؤسسات البريطانية التي تخصصت في هذه المجالات عليها أن تبيع خدماتها ومنتجاتها في الخارج إذا أرادت أن تعيش في الداخل. يعتبر توفر التمويل المتواصل أمراً

حيوياً لتحقيق هذا العمل. وكما أوضح فرايم اندرسون وكيل مصانع الشمال الهندسية: إننا لا نستطيع البيع على أساس جودة أعمالنا أو متانتها - إذا لم نكن قادرين على أن نقابل التمويل الممنوح بواسطة منافسينا فان الزبون لن يشتري منا».

وقد أجبرت الصناعات الهندسية الشمالية - (إن، إي، آي) - التي ظلت باستمرار ضمن المستفيدين من دعومات (ايه تي بي) السخية - على البيع في العالم الثالث ذلك بسبب النقص في الطلبات المحلية. لقد عملت بشكل جيد في الهند إلا أن أعمالها هنالك قد صارت موضوعاً لنقد مرير متزايد.

ففي ريهاند - مثلاً - إحدى مناطق الهند البعيدة كانت الشركة مرتبطة لسنوات عديدة ببناء محطة كبيرة للطاقة والتي يجب أن تملأ بالفحم من مناجم سنقراولي سيئة السمعة؛ إلا أن الحكومة الهندية تضايقت من طريقة عمل شركة الصناعات الهندسية الشمالية والتي استمرت وقتاً طويلاً بعد الميعاد المحدد ويعود السبب بصورة رئيسية الى أن الشركة لم تكن مهيأة بصورة حسنة لظروف واحدة من أفقر مناطق شبه القارة. وقد بدأ سخيفاً ما قامت الشركة بتشييده في (ريهاند) عندما بدأت العمل هنالك عام ١٩٨٣ بنفس الطريقة التي كان يمكن أن تعمل بها إذا ما طلبت بواسطة «الهيئة المركزية لتوليد الكهرباء» من المملكة المتحدة. إلا أنها لم تتعلم ذلك إلا مؤخراً - واليوم تقر الشركة بأن هنالك مشاكل عند بداية المشروع. واضافت متفائلة: «بأن هذه المصاعب قد تم علاجها اليوم».

الشيء الذي لم تتم معالجته في ريهاند هو أي نوع من الدور الايجابي للمحطة التي كلفت ٢٣٠ مليون جنيه في حياة الفقراء الريفيين الذين يسكنون في تلك المنطقة. لقد توفرت بعض الأعمال المؤقتة = نساء القبائل يرتدين الساري المتسخ، يحملن أطفالهن إلى صدورهن يمكن رؤيتهن يعملن في الموقع وهن يحملن قوالب الطوب او سلالاً مملوءة بخلطة الاسمنت. ليست هنالك أي فوائد أخرى، فالقرويون في بيوت الأعشاب لا يستطيعون تحمل الكهرباء التي يتم توليدها حتى لو منحت لهم مجاناً. كما أنهم سيكونون معرضين للتلوث الحتمي الناجم من المحطة والذي يأتي - ككل الأشياء السيئة - بدون مقابل.

قال بريم بهاي - وهو عامل اجتماعي يناضل لتحسين الأحوال في المنطقة - «تمر التنمية فوق هؤلاء الناس وقراهم كما تمر كوابل الكهرباء مزمجرة فوق رؤوسهم ويظلون في فقرهم وقد يهجرون أحياناً ليواجهوا أمراض السل التي تفتك بصحتهم».

من الحقائق التي تروج لها (الأو دي إيه) هو أن أكثر من ٨٠٪ من المعونة البريطانية تذهب للدول الفقيرة. وكما يعلم «بريم بهاي» فان ذلك لا يعني أن المستفيدين هم فقراء تلك الدول. ومن المشاريع الأخرى التي يموها دافع الضرائب البريطاني في الهند مشروع تحديث نظام كهرباء الحركة. ولا نحتاج للقول بأن فقراء الهند لا يقودون سيارات (بالرغم من أنهم يقعون تحت عجلاتها من حين لآخر).

وفي افريقيا حيث ما زال معظم السكان ريفيين وحيث تكون الدخول اكثر انخفاضاً من كل العالم فقد شهدت الثمانينات انخفاضاً جاداً في المخصصات البريطانية للتنمية الريفية - من ١٠ مليون في العام الى ٢٠٠ ألف جنيه فقط. ولمزيد من الأذى لكل من فقراء الريف والحضر فان العقد نفسه قد شهد ارتفاعاً مضطرداً من أهمية مشاريع البنية التحتية.

ففي السودان مثلاً - ركزت المعونة البريطانية في السنوات الأخيرة على انشاء محطتين للطاقة لتوفير الإمداد الكهربائي غير المتقطع للمناطق المرفهة في ضواحي الخرطوم. هذه المشاريع التي كانت بمثابة منجم ذهب للشركات البريطانية كلّفت دافعي الضرائب ٧٨ مليون استرليني، أكثر من ٧٥٪ من جملة المعونة الثنائية لذلك البلد الفقير في الفترة من ٨٤ ألى ١٩٨٦.

لقد تم تأسيس الخرطوم - التي تضم حوالي ١٥٪ من سكان السودان - في القرن التاسع عشر بواسطة الجنرال غوردون والتي قام بتخطيطها بكل وطنية على شكل العلم البريطاني. ويقف اليوم فندق الهيلتون - مملوك لشركة لاديروكس البريطانية - في ملتقى النيلين مانحاً العاملين من المعونة البريطانية متكئاً مريحاً للإختلاط مع فريق المهندسين البريطانيين الذين تم استدعاؤهم مؤخراً لتقديم المهارات المعقدة المطلوبة لتشغيل محطات الطاقة - التي تم بناؤها بواسطة البريطانيين - تلك المهارات التي لم تكن متوفرة محلياً.

أما الضيوف الذين يتناولون وجباتهم في غرفة الخدمة أو يشاهدون أفلاما مستوردة على الفيديو في الهيلتون يمكنهم أن ينسوا تماماً بأنهم في وسط واحدٍ من أكثر بلدان العالم فقراً على وجه الأرض. فعلى بعد عدة كيلومترات من الفندق اللامع تتراكم العشش المكتظة التي لا تعلم شيئاً عن الكهرباء. وبالنسبة للاجئين والشحاذين والعاهرات الذين يتجمعون هنالك - والذين عادة ما يتدفقون ويفيضون كفيضان النيل في أغسطس عام ١٩٨٨ - لكل أولئك فان التنمية تعني الشرطة التي تقوم بازالتهم بالبلدوزرات وان محطات الطاقة المكلفة في «الخرطوم بحري» و«بري» تعتبر اسرافاً غير مناسب ينتمي الى مكان آخر في العالم.

ويمكن ان يقال نفس الشيء عن نظام التوصيل والتوزيع الكهربائي العظيم في «دكا» بنغلاديش والتي كلفت دافع الضرائب البريطاني ٣٨ مليون استرليني - وهو مبلغ كبير يعادل كل المعونة المقدمة لذلك البلد من عام ١٩٨٦. ان أكثرية سكان بنغلاديش يعيشون في مناطق ريفية وبالطبع فانهم لن يستفيدوا من كهربة العاصمة. وحتى في «دكا» نفسها فان المستخدمين الرئيسيين لهذا النظام لن يكونوا الفقراء بل أفراد الطبقة الوسطى والمجتمع الأجنبي العريق الذين يمكنهم الإنضمام الى قائمة مشتركي الكهرباء. وهذا هو السبب الذي جعل فريق المستشارين البريطانيين - الذين تحصلوا على عقد الـ ٣ مليون جنيه الخاص بالإشراف المرتبط بالمشروع - يركزون جهدهم على ضاحية «فلشام» الراقية والتي تبلغ الكثافة السكانية فيها ١٨ شخصاً للفدان في مقابل المدينة القديمة حيث يسكن الفقراء وحيث لا يتوقع أن تمتد إليهم خطوط توصيل الكهرباء من مكان تبلغ الكثافة السكانية فيه ألفين لكل فدان في المتوسط.

هنالك ٤٪ من مجموعة السكان الذين تتوفر لهم فرص الكهرباء، وبتحيزه الواضح للصفوة والحضريين فان مشروع «دكا العظيم» لا يتوقع منه أن يحدث أي تغيير في هذا الرقم الضئيل. أما كمبادرة تنموية فيبدو انها ستترك كثيراً مما هو مرغوب فيه حتى لو كان هنالك نقص في البنود الأخرى لصرف اعتمادات المعونة النادرة عليها في بنغلاديش. إلا أن تلك ليست هي القضية؛ وبالتأكيد ففي قطر يعاني ٩٥٪ من الأطفال تحت سن الحادية عشرة من سوء التغذية هنالك الكثير الذي يمكن عمله.

لا تعتبر المعونة البريطانية لما وراء البحار استثناءً في تفضيل المشاريع الكبيرة عالية التقنية مثل مشروع «دكا العظيم» والذي يتجاوز الفقراء ولكنه يعود بفوائد كبيرة للمتعهدين في الدول الغنية. هنالك كثير من الامثلة يمكن إيرادها من البرامج الثنائية لمانحين آخرين ومن العمليات المشتركة للوكالات.

انفقت اليابان مثلاً – في الفترة من ٨٤ – ١٩٨٨م ٢٥ بليون دولار على مستوى العالم مع تخصيص الجزء الكبيرمن هذا المبلغ لتمويل تعاقدات لمؤسسات يابانية. وكشف أحد التقارير الرسمية في عام ١٩٨٨ أنه حتى في الجزء اليسير المخصص لميزانية المساعدة الثنائية والتي تكون غير مفيدة هي دائماً ما تكون في الواقع قاصرة على عطاءات من شركات في اليابان وفي البلد المتلقي. ختمت الدراسة «بأن الشركة اليابانية غالباً ما تربح ١٠٠٪ من الزمن».

وهكذا فان المعونة اليابانية التي قدر لها أن تصل الى ٥٠ بليون دولار في الفترة بين ٨٩ و١٩٩٢ تقوم بدعم نوع المشروع الذي يمكن المتعهد الياباني من الخروج منه بعائد مالي – بغض النظر عما اذا كان المشروع مفيداً من وجهة النظر التنموية. ولأسباب مشابهة فان برنامج المعونة الكندي دائماً ما يضع الفقراء في آخر القائمة كنتيجة للضغوط التجارية.

نقدم تنزانيا مثالاً لذلك حيث أن أكثر من ٨٠٪ من كل المساعدة التنموية الكندية مقيدة بشراء الخدمات والبضائع الكندية. في خلال السبعينات قامت وكالة التنمية الكندية العالمية باعطاء دعمها لمشروع يفترض أنه صمم لمساعدة تنزانيا من الاكتفاء الذاتي من القمح. وفي منتصف الثمانينات وبعد أن تم صرف ٤٤ مليون دولار صار واضحاً ان ذلك الهدف لن يتحقق أبداً، لقد كان المستفيد الحقيقي الوحيد في الحقيقة من خمسة عشر عاماً من العمل هي الشركات الكندية التي كانت تقوم بتوفير المعدات الزراعية المكلفة وقطع الغيار والمساعدة الفنية طوال فترة المشروع.

إن النجاح الفاعل لطرق الانتاج الضخم في الاقتصاد الزراعي على النمط الغربي ليس من الضرورة أن يتحقق في أرياف افريقيا – خاصة عندما يتم بواسطة أناس ليست لديهم الخبرة المتخصصة بمشاكل الزراعة المدارية أو بانتاجية الفلاحين. إن الفشل في التعرف على أبعاد هذه التحديات في تنزانيا اضافة الى المفهوم المتداول بالتركيز على تأمين فوائد للمؤسسات الكندية قد أدى الى مشاريع خاسرة وغير مناسبة وليست لها أي قيمة بالنسبة للفقراء.

كما أن الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا المتقدمة والمعقدة يعني أن ٢٥٠ فقط من الموظفين التنزانيين يمكن استخدامهم من بين المتعلمين المتحدثين بالانجليزية وبالتالي فهم من الطبقة الوسطى المنعمة. لقد فشل ٧٠٪ من هؤلاء الذين أرسلوا الى كندا للتدريب الفني في مواصلة العمل في المشروع عند عودتهم. وبما أن الآلة تقوم بمعظم العمل اليدوي فان الحاجة الى العمل المؤقت ضئيلة. ففي زمن الحصاد لا تتوفر فرص العمل لأكثر من ١٠٠ من الرجال المحليين الذين يدفع لهم حوالي ٥,١ دولار للفرد في اليوم؛ في الوقت الذي تستطيع فيه زوجاتهم الحصول على ضعف هذا المبلغ عن طريق البحث عن القمح في مخلفات الحاصدات.

إن مشكلة المشروع الرئيسية - والذي تسهم فيه تنزانيا ووكالة التنمية الكندية بالتساوي - هو أنه قد فشل في تحقيق وعوده بانتاجية قليلة التكلفة. فالمزارع الست التي أنشئت على طريقة البراري؛ تحتاج كل واحدة منها لاستثمار مبدئي بـ ٥,١ مليون دولار للمعدات اضافة الى تكلفة قطع الغيار للحاصدات وحوالي ١٠٠ ألف لتر من الوقود لكل مزرعة في العام والتي أثبتت أنها عبء ثقيل الا أن هذه التكاليف يجب أن توفر اذا أريد لهذه الآليات ان تستمر في العمل. بمجيء منتصف الثمانينات كانت التكاليف المستمرة قد ارتفعت لحوالي ٤ مليون في العام. وفي نفس الوقت وفي ظل زيادة نسبة النمو في طلب القمح التي وصلت لأكثر من ٥٪ في السنة؛ وبقيام المشروع بتلبية ربع المطلوب ومع كون الاكتفاء الذاتي حلماً بعيداً فان تنزانيا المعدمة تجد نفسها ملزمة بالدفع رغماً عنها لاستيراد كميات ضخمة من الغلال من كندا ومن الولايات المتحدة.

ادمان المعونة الغذائية:

إن طعم القمح حديث نسبياً في افريقيا ولكنه أمر مهم؛ وبسبب ذلك فان الغلال التي تنتج محليا مثل الذرة الشامية فقد أصبحت تعتبر باضطراد غذاءً لفلاحي الطبقة السفلى وأنها أصبحت لا تساير الموضة. أضحت الحكومات الافريقية تنفق اليوم حوالي ٢ بليون دولار سنوياً على واردات القمح. وهنالك اتجاهات مشابهة واضحة في أماكن أخرى من العالم تشير الى أن الدقيق الأبيض المصفى يفرض سطوته من المكسيك الى اندونيسيا ومن تايلاند الى بيرو؛ لقد لعبت كندا دورها في هذا الوضع الاقتصادي الخطير؛ الا أن سياسة المعونة الغذائية العدوانية التي انتهجتها الولايات المتحدة هي التي أدت الى تعلق الدول النامية بستارة انتاج المزارع الغربية.

إن ادارة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للبرنامج الأمريكي الكبير (الغذاء من أجل السلام) تعمل على نفس المبدأ الذي يقول بأن أولئك الذين يقبلون المنح المجانية اليوم سيكونون من الزبائن الذين يدفعون في الغد. ان أخلاقيات الوكالة الأمريكية للمعونة لا تختلف كثيراً عن اخلاقيات مروجي المخدرات عندما تتفاخر - كما تفعل دائماً - عن الذين كانوا يستقبلون المعونة المجانية في الماضي واصبحوا اليوم على رأس قائمة المشترين للصادرات الزراعية الأمريكية. ففي عام ١٩٨٦ كان سبعة من المستوردين العشرة الأوائل من بضائع المزارع الأمريكية كانوا من متلقي الغذاء من أجل السلام؛ ومن الزبائن الخمسين الكبار للبضائع الأمريكية ثلاثون منهم من الدول النامية؛ ثلاث عشرة

منها تلقت مساعدة بموجب القانون العام «٤٨٠»؛ وواحدة وعشرون منها كانوا مستفيدين سابقين. أكثر من ذلك «فان الأقطار التي تلقت معونة أمريكية أساسية زادت من وارداتها الأمريكية بنسبة ٣٠٪ أعلى من مشترياتها من الدول الأخرى. وفي عام ١٩٨١ وحده استوردت كوريا الجنوبية ما قيمته ١,٢ بليون دولار من منتجاتنا الزراعية - أكثر من كل قيمة المعونة الغذائية التي قدمتها أميركا لذلك البلد بين ١٩٥٥ و١٩٥٩م -». يوضح السجل بأن المساعدة الغذائية بمكنتها أن تحدث علاقات تجارية نشطة وأن تحرك أسواق تجارية جديدة. وكما أقرت الوكالة الأمريكية للتنمية فان الأسواق التي تم افتتاحها بواسطة برنامج الغذاء من أجل السلام كانت في الحقيقة ضرورية للاقتصاد الزراعي الأمريكي المتوعك. واليوم فان أكثر من ٤٠٪ من الصادرات الزراعية الأمريكية تذهب للدول النامية وترتفع النسبة الى ٥٠٪ من الانواع الخاصة بمبيعات الحبوب والدقيق وتصل الى حدود ٧٠٪ في حالة القمح. اضافة الى ذلك في كل عام - مع احترامنا لدافع الضرائب الصابر - فان فوائد الاعمال الاقتصادية الزراعية من طلبات الوسطاء تبلغ ٨,١ بليون دولار كما أن الشركات الأمريكية المصدرة للذرة الشامية والأرز تتلقى مزيداً من الحوافز ذلك لأن برنامج المعونة قد صمم خصيصاً لوقف ظهور أي منافس فعال فيما وراء البحار. فالمتلقون للقمح بموجب القانون «٤٨٠» يستلمون إمداداتهم بشرط ألا يحاولوا أنفسهم القيام بتصدير أي ذرة شامية أو أرز قد يزرعونه.

إن كل ما هو حسن «لجنرال ميلز»، «والستون يوريتا» «أوكويكرز أوتس» ليس بالضرورة أن يكون حسناً للعالم الثالث. وبالقطع، وفي عدد من الحالات - فان العون الغذائي كان له تأثير مدمر على المردود الزراعي للدول النامية. فاضافة الى أنه يخلق إدماناً مكلفاً لحبوب غير محلية ولا يشجع الصادر من منتجات مثل الذرة الشامية والأرز التي تتوسع في تجارتها الولايات المتحدة، فان القانون «٤٨٠» دائماً ما يعمل كمثبط عظيم لجهود المزارعين المحليين لزراعة الغذاء حتى لو كان للإستهلاك المحلي. ويمكن إختصار ذلك ببساطة فان إلقاء كميات كبيرة من الحبوب الأمريكية ذات الأسعار الرخيصة في افريقيا وآسيا يمكن أن يجعل الأمر مستحيلاً إقتصادياً لصغار المنتجين في تلك المناطق لينافسوا.

لقد أثنى مساعد سابق لوزير الزراعة على كوريا الجنوبية باعتبارها «أكبر قصة نجاح على مستوى العالم لبرنامج الغذاء من أجل السلام على ضوء مساهمتها في نماء تلك الأمة». الأمر الذي لا شك فيه أن كوريا الجنوبية قد نمت إلا أن دور المعونة الغذائية الأمريكية في هذه العملية ليس واضحاً... وهو بالتأكيد ليس مثيراً للإعجاب. ففي إقتصاد محكوم بالصادر الموجه بواسطة التصنيع المبني على العمالة الرخيصة يبدو أن الوظيفة الرئيسية لواردات الحبوب الأمريكية في الخمسينات والستينات هي السماح للحكومة بدعم سياسة خفض أسعار الغذاء التي وضعت كثيراً من صغار المزارعين خارج الأعمال الإقتصادية. فالأسعار التي تدفع لمنتجي الأرز المحليين - مثلاً - دائماً ما تكون أقل من التكلفة - والنتيجة أن آلاف الريفيين اجبروا على البحث عن أعمال في المدن.

وفي «هايتي» من أواخر السبعينات وجد الباحثون بضائع القانون العام «٤٨٠» متوفرة تقريباً في كل الأسواق من منافسة مباشرة مع الأغذية المنتجة محلياً.



وبعد عقد من الزمان كان نفس الشيء في الصومال. ففي هذا البلد في القرن الإفريقي تقوم الأسواق حتى في أقصى المناطق الريفية بعرض جوالات من الحبوب وعلب زيت الطعام التي تحمل شعار السلم من أجل الطعام المعروف بمصافحة الأيدي دليلاً على الصداقة. وقد توصل الصحفيون الزائرون - وبعض الأعضاء الذين يجهلون أمر المعونة الأجنبية - من كل ذلك إلى أن المسؤولين الصوماليين الفاسدين يقومون ببيع العون الغذائي والذي يفترض أنه ممنوح للفقراء. إلا أن التقارير حول هذه النتيجة كانت مبنية على سوء فهم. والحقيقة أن الحكومة الصومالية - مثل حكومة هايتي - تتلقى إمدادات الغذاء الأمريكي تحت البند «١ للقانون العام ٤٨٠» - والذي يعني أنها تدفع الثمن - على أساس قروض طويلة المدى. وفي هذه الحالة فانه يمكنها بالطبع أن تفعل ما يحلو لها بمشترياتها وفي الحقيقة يتم تشجيعه لتقوم ببيعها في الأسواق.

تعرَّض برنامج البند «١» في الصومال لتحقيقات بواسطة مراجعين كان هدفهم الرئيس البحث عما إذا كان يقوم بدعم امداد الغذاء للصومال بفعالية دون أن يؤثر سلباً على الإنتاج المحلي. وجاءت نتائج التحقيق: فقد لاحظ المراقبون أن العون الغذائي للصومال قد أدى إلى زيادة العجز من إمداد الغذاء. والنتيجة أنه في نوفمبر ١٩٨٦ ظلت ٧٠٠٧ طن متري من الذرة الشامية و٢٧٢٧ طن متري من القمح الطري في مخازن الحكومة لمدة خمسة عشر شهراً ثم اصابها الفساد. وقد طلب فريق المراجعين تحليلاً معملياً للحبوب وذلك بسبب إهتمامهم بالآثار السلبية لتوزيع المنتجات الغذائية الأمريكية الفاسدة. أشار التحليل بأن الحبوب غير صالحة للإستهلاك الآدمي وقد أدى ذلك الى خسارة الحكومة الصومالية لـ ١،٥ مليون دولار.

هنالك أيضاً مشكلة جدولة التوزيع فشحنات الأغذية لأي قطر يجب أن تصل خلال الشهور التي تسبق الحصاد الرئيسي مباشرة إذا أريد لها أن تكون فعالة ومفيدة. وفي ذلك الوقت وكما أشار المراجعون فان الواردات الرخيصة يمكنها أن تجتثّ الجوع الناتج عن قصور الإنتاج وتقلل من تخفيض الأسعار التي يتحصل عليها المزارعون المحليون من انتاجهم. إلا أنه في حالة الصومال فان ١٠٠٪ من حبوب الغذاء تحت البند «١» و٩٢٪ من حبوب ١٩٨٦ قد وصلت أثناء موسم الحصاد - أسوأ الأوقات المحتملة.

ويوضع اللوم على سوء التخطيط الذي قامت به المعونة الأمريكية في مقديشو؛ فقد أوضح المراجعون نتيجتين سلبيتين: الأولى: «ان ما قيمته ١٦ مليون دولار من الغذاء عام ٨٥ و١٢ مليون دولار عام ١٩٨٦ لم يكن متوفراً أثناء فترة الجوع الحرجة. ثانياً: والأسوأ من ذلك أن التوقيت غير المناسب للإمدادات متزامناً مع الحصاد قد تسبب في إتخام السوق عند وصولها. نتج عن ذلك إنخفاض في الأسعار يقدر بـ ٤٠٪ والذي أدى بدوره إلى عدم تشجيع انتاج الحقول لأن المزارعين أصبحوا يجنون أرباحاً أقل.

وقد وضحت الصورة المحزنة بعد عدة شهور عندما ضربت المجاعة أواسط الصومال. فبارغام المزارعين المحليين بمنافسة الإحتياطات الأمريكية الكبيرة في السنوات المطيرة نسبياً ٨٥ - ١٩٨٦ تكون المعونة الأمريكية قد حرمتهم من فوائد ومن أي حافز لزيادة انتاجهم.

وعندما أصبحت المعونة الغذائية مطلوبة خلال كارثة ١٩٨٧ كانت الوكالة غير راغبة في تقديمها بصورة مبدئية وبهذا أصبحت غير قادرة على توصيلها للجوعى بالسرعة والكفاءة. نتيجة لذلك فقد مات الآلاف بسبب الحاجة.

وكهجين من التجارة والإنسانية فقد كشفت المعونة الغذائية أسوأ جوانب أبويها كما يبدو أنها لم ترث أياً من صفاتهم الحسنة. لقد كان يمكن لكفاءة ودقة المؤسسات الخاصة أن تنقذ ما يمكن انقاذه من كارثة الصومال. وبالطبع فقد كان يمكنها أن تنقذ أرواحاً عديدة إلا أنه بدلاً عن ذلك فقد كانت الفوضى وعدم الكفاءة هي المتحكمة. كان يمكن أيضاً لأي مؤسسة تسخر نفسها حقيقة لمصلحة الناس وتتمتع بالإخلاص ونكران الذات أن تقدم الكثير من المساعدة إلا أنها في تلك الأيام كانت تطغى عليها الإهتمامات البيروقراطية التافهة والعجرفة والغرور وهكذا يمكن للمعونة وباستمرار أن تنحدر لمستوى أدنى من ذلك.

حلوى من طفل:

مرة أخرى في الصومال - بلد المعونة النموذجي - تذكرت عندما كنت في عربة تسير بسرعة هائلة على طريق قاسي كان قد تم ترقيع حفره ومطباته حديثاً. «ربّاه!» قلتها محتجاً عندما ضرب رأسي سقّف اللاندكروزر للمرة السابعة أو الثامنة في عدة دقائق. «من الذي شيد هذا الطريق اللعين؟» أجاب مرافقي الصومالي: «المجموعة الإقتصادية الأوروبية» وبعد دقيقة أخرى وعند وصول المركبة الى وقوف مفاجيء على حافة هاوية غير واضحة أضاف: «هذا الإمتداد بالذات اسهام من إيطاليا».

وبمعنى آخر فان كل الطريق والذي يربط مقديشو العاصمة بكيسمايو - الميناء الجنوبي - يمكن أن تلام عليه إيطاليا: فقد بني خلال ٨٢ - ١٩٨٣ بواسطة مقاول من ميلانو ربح عقد الـ ١٠٠ مليون دولار من عطاء مفتوح من الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وسيستمر الصومال في دفع أقساط القرض طويل الأجل ذي الفائدة البسيطة حتى عام ٢٠٢٣. وسيكون هذا الأمر محزناً على ضوء الحقيقة المتمثلة في أن الطريق نفسه قد أصبح غير صالح للاستعمال منذ عام ١٩٨٨.

لقد كانت هندسته سيئة ومسحه الأولي متسرعاً وقد أصبح الآن في حالة إصلاح مستمر مما جعل العربات الكبيرة تتجنبه كلية عن طريق السير إلى جانبه وبذلك فقد خلقوا مجاري عميقة زادت كثيراً من نسبة تآكل الطريق. وبالرغم من أن بعض اجزائه ما زالت تحتمل السيارات الصغيرة والخفيفة إلا أن قليلاً منها يصل إلى غايته دون أعطال تذكر. وتعتبر أعطال السيارات أمراً عادياً إلى جانب العديد من الحوادث التي تودي بحياة الكثير بسبب انفجار الإطارات.

لم يقم أحد بعد بحساب تكلفة أسطول النقل الصومالي إلا أن الواضح هو أن الحكومة الصومالية لن يكون بمقدورها تحمل دفع الصيانة وإعادة الرصف المستمرة التي يحتاجها الطريق. نتيجة لذلك

فان المشروع الذي قصد منه أن يكون عوناً لتلك الدولة المعدمة تحول إلى عبء ونقمة. وكان الرابح الوحيد هو المقاول الإيطالي – الذي منع من العمل في الصومال – والذي خرج غانماً بالفائدة الكبيرة التي تحصل عليها باستخدام مواد وتقنيات قديمة.

وفي نفس الأثناء في زائير بوسط افريقيا تمكنت جنرال موترز وشركة المقاولات الأمريكية «موريسون – كندسون» من الحصول على مبلغ محترم من مشروع «شابا – انقا» للطاقة مع خط الضغط العالي والتي تبلغ تكلفتها ١,٥ بليون دولار. وقد تم تجهيز الخط الذي يعبر كثيراً من المناطق الوعرة في طريقه إلى مناجم الحديد والنحاس في مالكو بطريقة تجعل إمداد الكهرباء للقرى الفقيرة التي تقع في طريقه أمراً مستحيلاً؛ كما ان مناجم الحديد والنحاس التي صمم من أجلها لا تعمل الآن بكفاءة وليس مؤملاً أن تفعل ذلك في المستقبل المنظور.

وقد أشار كثير من المراقبين الخبراء إلى أن (شابا – انقا) كمشروع تنموي لم يكن التخطيط له سليماً منذ البداية: فان الكهرباء التي سيوفرها كان يمكن توليدها بصورة أرخص وأكثر كفاءة بطرق أخرى وبدون حاجة للخبرة الأجنبية المكلفة. وتأييداً لوجهة النظر هذه فقد نقل عن مسؤول الخارجية الأمريكية قولهم بان السبب الرئيسي وراء إنشاء الخط لزائير هو انه يوفر عقد إنشاءات ضخمة للصناعة الأمريكية وذلك مكافأة لها في مقابل دعمها المتصل لحكومة موبوتو سيسي سيكو التي لا تتمتع باي شعبية.

وفي حوالي نفس الوقت وفي شمال شرق غواتيمالا قامت الشركات الأجنبية بالحصول على فوائد كبيرة في تشييد سد «شكسوي» لتوليد الكهرباء، والذي كان مقدراً له من البداية ٣٤٠ مليون دولار في الوقت الذي وصلت فيه الفاتورة النهائية إلى ثلاثة أمثال ذلك المبلغ.

وكان العامل المهم في التصاعد الدرامي للتكاليف هو الإنهيار الذي تم في أحد الأنفاق في عام ١٩٨٣ والذي أدى الى تسرب المياه إلى محطة الطاقة. ويرى أن السبب الذي أدى الى مد فترة التشييد الى عامين آخرين وأضاف عبئاً مالياً قدره ١٦٥ مليون دولار كان نتيجة للأعمال غير المتقنة من مجموعة «لامي» التي قامت ببناء السد. «لقد تجاوزت الشركات الهندسية الإنذارات، فقد كانوا يعلمون أن الموقع غير ثابت» كان هذا ما صرح به روبرت بالسيد رئيس هيئة الكهرباء (إندي).

هنالك الآن تهديدات باتخاذ إجراءات قانونية: فقد ادعت (اندي) بأن أعضاء المجموعة – لاهمير العالمية من المانيا الغربية، موتور كولمبس من سويسرا والشركة الهندسية العالمية من الولايات المتحدة – متهمون بالتقصير والإهمال. إلا أن مجموعة «لامي» أنكرت التهمة. «إنه شيء محزن للبلد». هكذا قال مارتن لومانش أحد مسؤولي المجموعة، وأضاف «ولكني لا أشعر بأني مسؤول».

لقد تم تمويل السد بواسطة البنك الدولي الذي ما زال يجمع من أقساط الأرباح ورأس المال من قرضه الضخم لغواتيمالا – احدى أفقر دول أمريكا الوسطى حيث يتحصل ٧٥٪ من السكان على أقل من ٣٠٠ دولار في العام.

يفضل البنك أن يتصرف هكذا كأنما هو فوق الفساد والرشوة والتجاوزات المالية والغش إلا أن ذلك كله يحدث من أروقة أكبر مصدر للمساعدة التنموية في العالم. ومن ضمن الأمثلة التي ظهرت مؤخراً للضوء ما حدث لأحد المستخدمين الذي تجاوز حدود صراع المصالح بقبوله نفقات رحلة لأوروبا من متعهد خدمات كمبيوتر، وان هنالك ثلاثة من العاملين قد قاموا بتغطية ملف أحد المتعاقدين الذي كانت تنقصه كثير من الوثائق وأحد كبار الموظفين عن التسويق الذي قام بمنح عقد بمليون دولار على أساس مصدر منفرد من فرق مباشر لقوانين ونظم البنك.

هنالك روابط حميمة بين القطاع الخاص والمسؤولين الذين يسيطرون على خيوط محفظة المال العام يمكنها أن تقود إلى مفاسد خطيرة. ففي حالة إحدى تعاقدات البنك الدولي فان ما يقدر بثلاثة ملايين دولار أكثر مما هو ضروري قد دفعت لمتعهد نُظم طلمبات لمشروع أنابيب آبار في بنغلاديش. كانت هنالك بدائل لعطاءات أكثر إنخفاضاً بنفس مستوى النوعية متوفرة وقد تمت التوصية عليها بواسطة فريق العاملين في مكتب «دكا». هذه التوصيات قد تم تجاوزها بطريقة غامضة في واشنطن. «إن نهب (البنك)»، كما قال أحد الموظفين في ذلك الوقت، «أسهل من نهب بنك».

والحقيقة أن كثيراً من الشركات الغربية التي تعمل في عقودات المعونة في العالم الثالث مسموح لها بالمرور بسرقة النهار. يحدث هذا عادة نتيجة لمؤامرة بين أصحاب الأعمال الخاصة ومديري المعونة الفاسدين أو بسبب أن المسؤولين المعنيين عاطلون ومهملون. على كل حال وعندما يتعلق الأمر بميزانيات المساعدة التنموية فانه يبدو أن السرقة من دافعي الضرائب والفقراء شبيهة بسرقة حلوى من طفل.

الجبن الصلب في جمايكا:

هنالك مشروع في جزيرة جمايكا الكاريبية يوضح نوع المفاسد التي يمكن أن تحدث وتستحق أن تعرض بشيء من الاطالة. اتسم المشروع – الذي موّل بواسطة المعونة الامريكية – منذ البداية بالفساد وسوء الادارة والجشع والانتهازية وصراع المصالح. وكل هذه المساوىء – التي تخص متعهداً خاصاً – قد تم الكشف عنها بواسطة مراجعي المعونة الامريكية بعد أن فقدت ملايين الدولارات. ففي بداية الثمانينات حصلت احدى الشركات الامريكية – لانداوليكس – على عقد من الوكالة الأمريكية لتوفير المساعدة الفنية للزراعيين في جمايكا. وفي عام ١٩٨٣ وبينما كانت تعمل في المشروع قدمت الشركة اقتراحاً باستخدام فائض البضائع الأمريكية – بدون فائدة – لانشاء مؤسسة خاصة لتمويل مزيدٍ من مشاريع التنمية الزراعية في جمايكا. استحسنت المعونة الامريكية الفكرة ووافقت عليها في عام ١٩٨٤. كانت النتيجة إنشاء مؤسسة التنمية الزراعية الجمايكية والتي وافقت الوكالة الأمريكية بمنحها ٤٠٠٠ طن من الجبن والزبدة الأمريكية كل عام حتى ١٩٩٠.

كانت الفكرة بسيطة وغير جديدة يقوم العائد المحلي من مبيعات الجبن والزبدة بتمويل نفقات المؤسسة كما تقوم بتوفير السيولة للقروض والهبات والاستثمارات لترقية القطاع الزراعي في جمايكا. ولم تكن الأموال المرصودة قليلة. فبنهاية عام ١٩٨٥ استلمت المؤسسة ما قيمته ٦ مليون دولار منتجات ألبان من الولايات المتحدة. الا أن الأمور لم تسر كما هو مخطط لها: ذلك أساساً لأن أهل جمايكا لم يرغبوا وبذلك لم يقبلوا على شراء الزبد الأمريكي المملوح: أضف الى ذلك أن هنالك بدائل محلية متوفرة وأرخص سعراً. نتيجة لذلك أصبحت المبيعات لا تذكر وتزايدت نفقات التخزين وسرعان ما دخلت المؤسسة في مشاكل. وفي النهاية ولتفادي الإفلاس فقد تم ضمانها بواسطة المعونة الأمريكية بأكثر من ١،٥ مليون دولار من مال دافع الضرائب الأمريكي.

ان القروض والهبات التي تمكنت المؤسسة من الحصول عليها تحت توجيهها لترقية التنمية الزراعية في جمايكا لم تذهب الى المتلقين الحقيقيين عندما وافقت الوكالة الأمريكية على المشروع. لقد قامت الشركات الكبيرة الجيدة التأسيس بالحصول على نصيب أكبر أما صغار المزارعين وصناعة الألبان المحلية فلم تتلق شيئاً.

الشيء الذي أقلق المراجعين كثيراً عندما قاموا بدراسة فاحصة للمشروع عام ١٩٨٦ هو الأدلة التي تشير الى أن أحد المستفيدين الرئيسيين من المؤسسة كان مؤسسة «لانداوليكس» نفسها. ولأنها صاحبة الفكرة الأساسية وقد قامت بتقديم اقتراح المشروع فقد كان طبيعياً في عام ١٩٨٤ أن تمنح الشركة مقعداً في مجلس ادارة الكيان الجديد. وقد أدى ذلك الى تصعيد امكانية صراع المصالح - هذه الامكانية التي زادت كثيراً عندما اكتشف أن الشركة الأمريكية قد منحت مصاريف بلغت ١٨٥،٤٠٠ دولار ظاهرياً للتعويض عن خدمات المساعدة الفنية حتى أكتوبر ١٩٨٥.

اضافة الى ذلك وعندما بدأت فوائض الجبن الممنوحة بواسطة المعونة الأمريكية في الفساد بمخازن المؤسسة. قامت الشركة بتقديم توصية كحل لهذه المشكلة: وهو أن يتم خلط الجبن الذي عمره بين شهر وشهرين مع الكميات الجديدة. ومن غرائب الصدف ان تكون لدى الشركة الكمية المطلوبة من الجبن متوفرة. وبما أن كمية الجبن الجديدة لم تكن موجودة لدى خطوط المعونة الأمريكية في ذلك الوقت فقد قامت المؤسسة بشراء الجبن الذي لدى شركة «لانداوليكس»، وكان المبلغ الذي تم دفعه حوالي ٤٠٠،٠٠٠ دولار، اكتشف المراجعون مؤخراً أنه يعادل ثلاثة أمثال السعر في السوق العالمي - الأسوأ من ذلك أنه قد اكتشف مؤخراً بأن كل هذه العملية المكلفة لم تكن ضرورية بالمرة.

مسح؛ حفر؛ تسرب:

سيكون من الخطأ اعتبار المؤسسات الغربية وحدها التي تدخل أصابعها في «المعونة» وتخرج بالحلوى هنالك أيضاً أعداد أخرى في العالم الثالث كانت تدعو نفسها. ففي «بنغلاديش» - مثلاً -

هنالك مجموعة صغيرة من السماسرة المحليين الأثرياء تحصلت على ٦٣٦ مليون دولار – على الاقل – من مقاصات المعونة خلال السنوات الثماني الأخيرة. استناداً على قول الاقتصادي البنغالي «رحمان سبحان» «فان هؤلاء الوسطاء ذوي النفوذ قد أصبحت لديهم الآن حماية مادية في نظام يعتمد على المعونة... وأي اتجاه للتقليل من هذا الاعتماد الخارجي يعتبر عدائياً لوسطاء المتعهدين الأجانب هؤلاء. ان ارتباطاتهم الخارجية تمكنهم من السفر الى الخارج باستمرار حيث يستمتعون بنمط الحياة في الغرب، كما يقومون باستيراد البضائع الفاخرة الى بنغلاديش بطرق قانونية وغير قانونية وبالتالي يوفرون جزءاً كبيراً من الحاجة المحلية للواردات الفاخرة».

ليس الوسطاء الحضريون المرفهون وحدهم الذين يأخذون جزءاً كبيراً من زبدة المعونة الموجهة حقيقة لفقراء ريف بنغلاديش. هنالك في الميدان – كما في أقطار عديدة أخرى في العالم الثالث – مجموعة من المصافي جاهزة لتحويل مصادر أكثر من أولئك الذين يحتاجونها الى أولئك الذين لا يحتاجونها.

لنأخذ مثلاً مصير الثلاثة آلاف بئر ميكانيكي التي موِّلت بواسطة قرض طويل الأجل من البنك الدولي لبنغلاديش. وبناء على نشرة صدرت عن المشروع فان كل بئر يزود خمسة وعشرين الى خمسين مزارعاً صغيراً يتم تجميعهم في مجموعة تعاونية للري. وفي الواقع – كما اكتشف باحثون مستقلون – فان كل بئر قد تم الاستيلاء عليها بواسطة أغنى رجل في القرية التي ركبت فيها (في احدى الحالات قام أحد الأثرياء بشراء البئر بمبلغ ٣٠٠ دولار ومن ثم أخذ في تأجيرها بأسعار يعجز عنها كثير من أولئك المساكين).

وقد اعترف احد موظفي البنك: «ان كل تلك الآبار قد ذهبت الى «الأولاد الكبار»: فالأولوية لذوي النفوذ والسلطة؛ القضاة؛ وكلاء النيابة؛ أعضاء البرلمان؛ رؤساء النقابات. واذا بقيت إحدى الآبار فان السلطات المحلية تقوم بعرضها في المزاد حيث يقوم كبار الأراضي بالتنافس عليها والذي يعطي رشوة أكبر هو الذي يفوز بالبئر.

إن الفساد على المستوى القروي في الأقطار النامية يعتبر ضئيلاً اذا ما قورن بالفساد الذي على القمة. وفي هذا السياق تعود الى الذهن مرة أخرى حالة سد شيكسوي في غواتيمالا.

تعتبر حكومة الجنرال روميرو لوكاس غارسيا والتي كانت في الحكم في فترة انشاء السد وقامت بتوقيع الاتفاقية مع البنك الدولي. تعتبر هذه الحكومة اليوم من قبل المحللين السياسيين بأنها كانت أكثر الادارات فساداً في تاريخ ذلك البلد الذي أخذ أكثر من نصيبه من الانظمة الفاسدة غير الأمينة. واستناداً على روبرت بالسيلز رئيس شركة الكهرباء المملوكة من الدولة فقد قام أعضاء من المجلس العسكري بسرقة ٣٥٠ مليون دولار من البليون دولار التي خصصت للسد. وقد أشار لوثائق التأمين التي وضعت القيمة الحقيقية للسد في حدود ٦٥٠ مليون دولار. أضاف وهو يرفع كتفيه.. «يمكنك أن تتوصل الى النتائج بطريقتك».

خبير آخر هو «روفائيل بدلانوس» عميد مدرسة الهندسة المدنية في جامعة سان كارلوس له تقدير أعلى لحجم السرقة الرسمية: «حوالي ٥٠٠ مليون دولار». لقد كان السد كما قال «أكبر منجم ذهب تحصل عليه أولئك الجنرالات المتحرفون».

ان الكميات الضخمة من المعونة الدولية والتمويل التنموي التي تجتذب بواسطة مشاريع مثل شيكسوي - دائماً ما يتم حفرها وتنقيبها ومن ثم نهبها بواسطة السياسيين في العالم الثالث الذين يستولون على السلطة دون أي نوع من التفويض الشعبي والذين يقومون فيما بعد وبكل الحذق في اثراء أنفسهم على حساب الفقراء في بلدانهم.

أحياناً تكون هذه العملية مفروضة بواسطة الوكالات المعنية. ففي احدى المناسبات اعترف البنك الدولي بأن ما بين ١٠٪ و١٥٪ من كل الأموال التي رصدها لمشاريع في اندونيسيا قد تم تبديدها بواسطة التسرب - وهو صفة للسرقة على المستوى العالي.

حالة إميلدا وفيردناند:

في الفيليبين - أحد أقطار جنوب شرق آسيا المفضلة بواسطة البنك - بلغ حجم الدين الأجنبي ٢٦ بليون دولار تراكم حتى عام ١٩٨٦ عندما أقصى الرئيس فيردناند ماركوس. كانت معظم القروض قد تم التعاقد عليها لتمويل مشاريع تنموية تفاخرية وهي بالرغم من عدم مناسبتها للفقراء الا أنها ترضي غرور رئيس الدولة. وبعد رحيله وضح أن دوره في خلق هذا الوضع الأعرج قد ذهب الى أبعد من الرغبة في مشاريع مكلفة وغير مناسبة: فبعد عامين من التحري المضني حول صفقاته قد أثبتت بلا شك أنه قد قام شخصياً بتهريب أكثر من ١٠ بليون دولار خارج الفلبين. وبذلك فان معظم ماله - والذي كان يفترض أن يكون تحت تصرف حكومة وشعب الفلبين - قد اختفى الى الأبد في حسابات بنوك سويسرا. وقد تم استثمار كثير منه في عقارات بالولايات المتحدة؛ وذهب كثير منه في المقتنيات «الديكورية»: ١٠٠ مليون دولار دفعت للمجموعة الفنية التي استخدمتها ملكة الجمال السابقة «اميلدا ماركوس» في تجميل حيطان منازلها المفضلة فيما وراء البحار. ولأن ذوقها توليفي فقد شملت مقتنياتها لوحات أثرية اشتريت من كوندولر غاليري في نيويورك بـ ٥ مليون دولار. وكانفاه لفرانسيس بيكون من مارلبور غاليري في لندن ولوحة مايكل انجلو «العذراء والطفل» تمَّ شراؤها من ماريو بلليني من فلورنسا بـ ٣ ١/٤ مليون دولار. وبعد عامين من رحيل ماركوس واميلدا الى المنفى في هاواي لم يتم الا استعادة واحدة فقط من هذه المقتنيات الثمينة - لوحة زهرة فانتين لاتور والتي تم العثور عليها في احدى الشقق الفاخرة في نيويورك وتم بيعها في المزاد بـ ٤٤٠ ألف دولار. في تلك الأثناء تم العثور أيضاً على ٣٨ لوحة أخرى من مجموع ١٥٥ لوحة. الا أنه لم يمكن ارجاع تلك اللوحات للفلبين مباشرة لأنها في حوزة صديق عائلة ماركوس القديم تاجر السلاح عدنان خاشوقجي. وبناء على أقوال رومان دباز رئيس

اللجنة التي كونت لتقصي أثر هذه الثروة: «فان لوحة الكانفاه – التي يعتقد بأنها ضمن عملين لفرانز هالس» – قد اعطيت للملياردير السعودي في محاولة لإخفاء ملكيتها.

الرجل السمين والرجل النحيف:

بدلاً من معاقبة زعماء العالم الثالث الجشعين وغير المسؤولين مثل فيردناند ماركوس؛ غالباً ما تقوم المعونة الغربية بمباركة سلوكهم ودفعهم في أحلام عظمتهم المكلفة وامدادهم بما يحافظ على أعمالهم تلك.

كان هذا هو الحال تماماً مع جان بيدل بوكاسا رئيس جمهورية افريقيا الوسطى في الفترة من عام ١٩٦٦ الى ١٩٧٩ والذي صرح في لحظة صدق نادرة: «كل شيء حولنا هنا يمول بواسطة الحكومة الفرنسية؛ نحن نسأل الفرنسيين المال؛ نحصل عليه ثم نقوم بتبديده. ان فرنسا المانح الرئيسي حقيقة تقوم بتزويد مستعمرتها السابقة الغامضة بـ ٣٨ مليون دولار في العام كمعونة خلال السبعينات. وهو مبلغ ليس ضخماً بمقياس الفلبين ولكنه كافٍ ليجعل الأمور تسير في واحد من أفقر دول افريقيا اذا تم انفاقها على قدر الحاجة. في ديسمبر عام ١٩٧٧ وفي يوم واحد فقط سُمِح لبوكاسا أن ينفق على نفسه ليس ما لا يقل عن ٢٠ مليون دولار من كل مجموع معونة ذلك العام من أموال دافعي الضرائب الفرنسيين؛ وقد قذف ذلك المال في حفل لامع باذخ نقله من مجرد رئيس الى امبراطور. ولأجل تلك المناسبة التي حضرها آلاف الزوار الأجانب قام الكابتن السابق (المختل) في الجيش الفرنسي بوضع التاج الذي كلف ٢ مليون دولار والذي زينت قمته ماسة عظيمة. وقام بلف نفسه باردية صممت بواسطة غوسلين بتكلفة ١٤٥ ألف دولار كانت جمهورية افريقيا الوسطى – أو امبراطورية افريقيا الوسطى كما أصبح اسمها بعد حوادث ديسمبر ١٩٧٧ – في ذلك الوقت تملك أقل من ١٧٠ ميلاً من الطرق المرصوفة وسكاناً يعيشون في فقر مدقع – متوسط دخل الفرد السنوي في حدود ٢٥٠ دولاراً في العام. كان بوكاسا مقتنعاً بما أنفقه على تتويجه «لا يمكن للمرء أن يصنع تاريخاً عظيماً بدون تضحيات. وأوضح مضيفاً «وان هذه التضحية مقبولة من السكان».

تشتهر افريقيا بالثروات الضخمة التي تم خطفها أو تبديدها بواسطة الصفوة والتضحيات المطلوبة مثل قصة الرجل السمين والرجل النحيف التي تتردد في كل أزمة جوع.

قال السمين للنحيف «يجب أن تخجل من نفسك. فاذا رآك أحد الأجانب فسيعتقد بوجود مجاعة هنا». رد النحيف قائلا: «واذا رآك أنت بعدي مباشرة سيعرف سبب المجاعة».

قام دكتور محمود محمداني، أستاذ العلوم المشارك في جامعة ماكريري بيوغندا، بتقديم رواية أخرى لهذه الطرفة في ١٩ مارس ١٩٨٥ خلال حديث ألقاه في اجتماع الصليب الأحمر حول موضوع وقف الكوارث. أقيم المؤتمر في كمبالا واستغل محمداني المناسبة لجذب الانتباه لبعض التضحيات الجسيمة التي يقدمها فقراء يوغندا للأغنياء. فقد أخذ في حكاية قصص عن المزارعين

المرفهين الذين يقومون بشراء الأراضي في فترة انخفاض الأسعار من صغار الملاك أثناء المجاعة الأخيرة – وقد قام أحد المستفيدين – الذي تحصل على ٥٠٠ فدان – باختياره دون حياء «لقد ساعدتني المجاعة. الناس محتاجون أنها المرة الاولى التي يرغبون فيها ببيع الأرض والماشية.. وهي أشياء لا يحلمون ببيعها في الاوقات العادية». أضاف محمداني بأن الحكومة اليوغندية قد بدأت أيضاً في الظهور في المشهد باظهار نفسها غنية على حساب الفقراء. وقد أصبح الفلاحون – مثلاً – يحصلون فقط على ٢٥٪ من أسعار الذرة من لجنة التسويق الحكومية و١٩٪ من أسعار البن النهائية. نتيجة لهذه التصرفات «يعمل الفلاح باعاقة دائمة فدائماً ما يتم «شفط» فائض انتاجه. أما دخله النقدي فهو يغطي بالكاد حاجاته مثل الضريبة؛ تجديد آلة زراعية أو شراء بعض الملح أو الدواء. وقد أجبر على بداية دورته الانتاجية بنفس أو حتى بأسوأ قاعدة عما كان من قبل.

في مثل هذا السياق يسأل محمداني ما هو دور المساعدة التنموية الأجنبية؟ لقد حثّ سامعيه – والذين هم غالباً من موظفي المعونة الاجانب – بأنهم على الأقل يجب الا يتصرفوا بشكل قد يؤدي الى مواصلة استغلال الفقراء. وبدلاً من ذلك عليهم أن يسعوا في استعادة المبادرة التي كانت لدى الضحايا وأن يعيدوا روح الابداع لدى الناس... واذا تمت اعاقة العمل بواسطة القهر الاداري فعلينا أن ننظم أنفسنا لإزالة ذلك القهر. واذا كانت منتجات العمل قد تم تعطيلها بواسطة ممارسة السوق الاحتكارية فلا بد من أن ننتظم لنغير ذلك. وبسبب إبدائه هذه النصائح فقد تم تجريد محمداني من جنسيته اليوغندية في عهد حكومة د. ميلتون أبوتي.

زمجرة في الغابة:

في بعض الأقطار قد تفقد أكثر من جنسيتك اذا استفسرت عن الوضع الراهن؛ فمنذ عام ١٩٦٥ يقوم موبوتو سيسي سيكو رئيس زائير بحكم بلاده ذات الثلاثين مليون نسمة بقبضة حديدية. الحجز بدون محاكمة؛ التعذيب؛ القتل والاختفاء كلها أمور عادية كما أنه لا يسمح بأي نقد للنظام. تعتبر زائير أفقر ثامن دولة في العالم على أساس مستوى دخل الفرد عام ١٩٨٧، ويكون متوسط عمر الفرد فيها حوالي ٥٠ عاماً. ان الصعوبات التي تواجه المواطن الزائيري العادي لم تمنع موبوتو من أن يصبح أحد أغنى الرجال في العالم. تقدر ممتلكاته الشخصية – والتي يحتفظ بمعظمها بعيداً عن زائير – بواسطة المخابرات الغربية ما بين ٣ و٤ بليون دولار. ومن الأشياء في مقتنياته: فنادق، قلاع، شقق فاخرة في بلجيكا، فرنسا، انجلترا، استراليا والولايات المتحدة.

لقد تحصل الرئيس على ثروة بهذا المستوى عن طريق السرقة. استناداً على أروين بلومنتال، وهو مصرفي الماني أرسل الى زائير بواسطة صندوق النقد الدولي «فان ١٨٪ من الميزانية القومية تخصص بصورة روتينية لاستخدام موبوتو الشخصي – وهو يقوم ببعثرة المال على أشياء مثل رحلات لحوالي ٩٠ فرداً الى «ديزني لاند» مدفوعة بالكامل. ومن مصادر الدخل الأخرى للسيد الرئيس: عقود

العمل؛ هبات المعونة الأجنبية؛ ومن القروض طويلة الأجل للمشاريع التفاخرية مثل مشروع طاقة (انفا – شابا) أنه دائماً ما يقوم بأخذ ٢٠٪ من كل دولار يخص المساعدة الاجنبية يأتي الى زائير منذ ١٩٦٥ عندما أتى الى السلطة بانقلاب تسنده المخابرات الأمريكية. وقد قام بنهب المخابرات الأمريكية نفسها: ففي عام ١٩٧٠ اعطته المخابرات الأمريكية مبلغ ١،٤ مليون دولار بغرض تمويل حركة فنلا الانغولية في حربها ضد الـ (إم؛بي؛إل؛إيه) وبدلاً من ذلك فقد ذهب المال مباشرة الى جيبه الذي ليس له قرار.

في عام ١٩٨٢ حذر بلومنتال صندوق النقد الدولي: «يعتقد موبوتو وحكومته أن تسديد ديونهم مجرد نكتة. »لم تصدق هذه النبوءة واستمرت زائير في تلقي دعم متصل من الصندوق في السنوات التالية. في مايو عام ١٩٨٦ – مثلاً – تمت الموافقة على قرض من صندوق النقد الدولي بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار. في أكتوبر من نفس العام جعل موبوتو تحذيرات بلومنتال حقيقة باعلانه تأجيل دفع مستحقات الديون. وقد قام الصندوق – والذي كان قد ساعد زائير على اقتناص فرصة سابقة لاعادة الجدولة من نادي باريس للدائنين بعدم التوقف عند هذه المماطلة؛ وبدلاً من اتخاذ اجراءات أشد مع موبوتو عام ١٩٨٧ فقد تم اعطاؤه فرصة إعادة جدولة ثانية كما خصصت له قروض بمجموع ٣٧٠ مليون دولار.

المفارقة أنه اذا كان على الرئيس إعادة كل القروض التي أخذها من زائير خلال فترة حكمه التي استمرت ربع قرن فان ديون البلد من العملة الأجنبية والتي تقدر بخمسة بليون دولار ستنخفض الى مبلغ ضئيل لا يؤبه به. إن برنامج التقشف الذي أوصى به الصندوق – والذي قاد ضمن أشياء أخرى الى فصل سبعة آلاف مدرس من مدارس زائير الأولية بسبب عجز الميزانية الذي أحدث كثيراً من المعاناة في أوساط الفقراء؛ وبهذا فان هذه البرامج في ظل هذه الظروف لا تمثل أي إجابة لمشاكل الناس؛ كما لن تكون الاجابة في قروض جديدة أو ترتيبات إعادة جدولة سخية. وبالتأكيد فان الفكرة الرئيسية للمساندة الغربية المستمرة لهذا الطاغية الذي يصرف كما يشاء تبقى أمراً سرياً غامضاً لدافع الضرائب في بروكسل، لندن أو نيويورك.

إنه فودو ذلك الذي تفعله جيداً:

في افريقيا وفي كل العالم الثالث يبدو أن الوظيفة الرئيسية للعون الأجنبي هو تمويل ظهور المصابين بداء السرقة. ففي هايتي – مثلاً – قام الصندوق بدفع ٢٢ مليون دولار للخزينة كجزء من دين عاجل: وبعد يومين اكتشف فريق من خبراء الصندوق أن الرئيس جان كلود دوفالييه قد قام بسحب ٢٠ مليون من هذا المال لاستخدامه الشخصي. كما تلاحظ أيضاً اختفاء ١٦ مليون دولار أخرى من عدة وحدات حكومية في الشهور الثلاثة الماضية؛ وأن البنك المركزي يدفع لمدام ميشيل دوفالييه مبلغ ١/٢ مليون دولار سنوياً. كل ذلك حدث قبل وقت طويل من تحول دوفالييه، المساند

لأمريكا، الى نوع من الضيق يجب التخلص منه - وبالطبع فقد كان يغض الطرف عن هذه السرقات حتى عام ١٩٨٦ وكان الصندوق يتصرف كأنما كان المال يستخدم في أغراضه المحددة له، وبذلك فقد ظلّ يقتطع «رطل لحمة» من فقراء هايتي عن طريق فرض ضوابط تقشفية قاسية يفترض فيها أن تمكن الدولة من دفع ديونها بصورة أفضل.

كانت هايتي وبكل المقاييس قطرا فقيراً عام ١٩٥٦ وقد أصبحت أكثر فقراً بصورة متوالية بين ١٩٥٧ و١٩٨٦ عندما كان آل دوفالييه - الأب والابن - في السلطة. وزادت نسبة السكان الذين يعتبرون في فقر مدقع من ٤٨٪ في عام ١٩٧٦ الى ٧٠٪ في ١٩٨٦ والتي وصل فيها متوسط الدخل الفردي لأكثر من ثلاثة أرباع السكان الى ١٤٠ دولاراً في العام؛ هنالك نسبة ١٠٪ من سكان الريف تلقوا تعليماً وظيفياً؛ ٨٠٪ من الأطفال تحت سن السادسة قد تعرضت للملاريا على الأقل مرة واحدة. وبين ٧٥ و٨٠٪ من كل الأطفال يعانون من سوء التغذية (أكثر من نصف الوفيات المسجلة بسبب سوء التغذية والنزلات المعوية).

والمثير حقاً أن هايتي كانت متلقياً كبيراً للعون الاجنبي طوال عهد دوفالييه من الولايات المتحدة، كندا، ألمانيا الغربية وفرنسا كمانحين ثنائيين بارزين ومع البنك الدولي، الفاو، منظمة الصحة العالمية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونسيف كأبرز المانحين متعددي الأطراف. ومع وجود كل هؤلاء المساعدين في الصورة يبرز سؤال يفرض نفسه: هل حدث تدمير فقراء هايتي برغم العون الأجنبي أم بسببه؟

من الصعب الوصول الى اجابة حاسمة ولكن هنالك شيئاً سرعان ما ظهر من أرقام البنك الدولي حول اقتصاد تلك البلاد - فقد سهّل توفر العون الأجنبي على حكومة هايتي جهودها لفرض نسب ضريبية منخفضة على رعاياها من الأغنياء؛ فقد تمكن الاغنياء - يمثلون ١٪ من السكان - من حيازة ٤٠٪ من دخل البلاد القومي الا أنه كان مطلوباً منهم فقط ٣،٥٪ من تلك الأموال كضرائب.

مثل هذا الوضع المعكوس للأشياء صار ممكناً ببساطة بواسطة المعونة: فتحت إرشادات المساعدة التنموية الرسمية كان دافعو الضرائب الغربيون هم الذين يساهمون حقيقة في ميزانية الحكومة الهايتية - في خلال السبعينات والثمانينات قامت المعونة بتمويل ثلثي الاستثمار الحكومي وغطت أكثر من نصف فاتورة الواردات.

هنالك معرفة واسعة لفساد النظام لم يبذل أي جهود تذكر لفرض ضوابط على طرق صرف القروض، قامت الولايات المتحدة بالفعل باعتبارها أكبر المانحين الثنائيين بوضعها صراحة بأن استراتيجيتها تتمثل في وضع المسؤولية القصوى على الحكومة الهايتية بسبب اختيار وتصميم

المشروعات. ولكنها بذلك تكون كأنما وثقت في قاتل حوكم للمرة الثالثة بألا يقتل مرة أخرى؛ أو في مريض بداء السرقة ألا يسرق عندما يترك دون رقابة في مخزن للبضائع.

وبينما كانت المعونة الامريكية تدفع بسخاء قامت مصلحة التجارة الامريكية باصدار أرقام توضح أن ما لا يقل من ٦٣٪ من كل العائدات المسجلة في هايتي لم تكن في وضعها الصحيح كل عام.

لم يمض وقت طويل حتى قام وزير المالية مارك بازين - قبل أن يعزله دوفالييه بقليل - بالكشف عن أن هنالك ١٥ مليون دولار يتم تحويلها شهرياً في المتوسط من الأموال العامة لمقابلة نفقات الميزانية الاضافية والتي تشمل مدفوعات منتظمة في حساب الرئيس الخاص في أحد بنوك سويسرا. معظم الأموال العامة التي أشير اليها وصلت هايتي عن طريق المساعدة التنموية.

في هذه الأثناء قامت وزارة الرياضة بتخصيص ٢ مليون دولار من القليل الذي تبقى في الخزانة بعد مخصصات دوفالييه لبناء استاد كلف بناؤه حقيقة ٢٠٠ ألف دولار. في نفس الوقت تقريباً قامت المعونة الكندية (سيدا) بالغاء برنامج التنمية الريفية كانت تموله بملايين الدولارات عندما اكتشفت أن ٥٠٪ من الـ ٧٠٠ عامل هايتي في كشف المرتبات لا يحضرون للعمل في المشروع وربما لم يكونوا موجودين أصلا.

قليل من المانحين من اتبع المثال الكندي؛ رغما عن الفساد المزمن وسوء استخدام القروض الفاضح والعنف وانتهاك حقوق الانسان بواسطة تونتون ماكوتيس، فقد احتفظ الغرب بعلاقات الود مع آل دوفالييه حتى آخر لحظة ممكنة. وكان مناسباً عندما هرب دوفالييه (بيبي دك) مؤخراً عام ١٩٨٦ ليأوي الى منفاه الفاخر جنوب فرنسا مستغلاً بذلك احدى طائرات سلاح الجو الأمريكي.

المال له أجنحة:

الأقوياء في العالم الثالث يأتون ويذهبون «هم اليوم في القصر الرئاسي يعملون أعمالاً اقتصادية مع موظفي الخدمة العالمية، غداً مع الثورة في الشوارع ومن ثم يطيرون بعيداً متقاعدين الى بيوتهم حسنة الاعداد في هاواي أوكوت دازور، تسبقهم ثرواتهم المنهوبة عادةً الى سويسرا أو الولايات المتحدة. وكما قال دون ريغان وزير الخزانة الأسبق في أمريكا الظهر الأخضر العظيم «لقد أصبحنا عملة يلجأ اليها ودولة يلجأ اليها ليس للناس فقط لكن لأموالهم أيضاً.

هنالك مصطلح فني يطلق على ما يجري هنا وهو «طيران رأس المال» - يبدو مثل اسم للعبة جديدة مثيرة -. هذه هي الطريقة التي تجري بها اللعبة: المال الذي يجمع في شكل ضرائب من فقراء الدول الغنية يتم نقله في شكل عون أجنبي الى الأغنياء في الدول الفقيرة؛ يقوم الأغنياء في الدول الفقيرة بعد ذلك بتسليمه مرة أخرى للحفظ الآمن في الدول الغنية. الخدعة الحقيقية خلال

هذه الدورة هي دعم التظاهر بأن الفقراء في الدول الفقيرة هم الذين تتم مساعدتهم طوال هذه العملية والرابح هو اللاعب الذي يبذل جهداً في الحفاظ على الوجه مستقيماً أثناء بناء حساب البليون دولار في البنك.

وبالطبع تكون الأمور في الحقيقة أكثر تعقيداً من هذا؛ فالسرقات المباشرة من جرة المعونة ما زالت نادرة؛ الأكثر انتشاراً هي الاساليب غير المباشرة في الاثراء الشخصي والتي دائماً ما تكون ذكية وخادعة. إن اللاعبين الماهرين حقاً هم الذين يفهمون بأن كل دولار من المساعدة التنموية يأتي في طريقهم يخلق فرصة للثراء الشخصي الذي لا يمكن كشفه. وحتى عندما يصر المانحون على المراقبة اللصيقة لطريقة إنفاق أموال بعينها فان مثل هذه المراقبة لا تمثل عقبة للمتمرسين في تزوير الحسابات والذين يعرفون معنى كلمة «منحة».

ان العون الغذائي – مثلاً – يمثل هبة بصورة أساسية ذلك لأنه يعفي الحكومة المتلقية من ضرورة التأكد على أن أهلها لا يعانون من الجوع. فبينما يقوم الأجانب باطعام الجوعى يكون في إمكان زعماء البلد المضروب بالمجاعة وضع دعم آخر تحت تصرفهم الخاص في أي شيء يرغبون فيه: يمكنهم – مثلاً – شراء أسلحة متقدمة؛ كما يمكنهم زيادة رواتب موظفيهم؛ أو يمكنهم من إضافة مزيدٍ من الأرصدة الى حساباتهم في بنوك سويسرا أو كاليفورنيا.

يعتبر عون المشروعات منحة أيضاً وهو بهذا يخلق نفس أنواع الفرص: فالطريق أو السد أو نظام الري الذي يمول بواسطة شخص آخر هو طريق وسد ومشروع ري لا يؤدي مباشرة الى تخفيف الخزانة العامة من أموالها؛ وبهذا يمكن للرئيس ووزرائه أن يتعاملوا دون خوف مع الخزانة باعتبارها ملكاً خاصاً لهم.

إلا أن أكبر شرخ أدى الى إفساد الموظفين كما لم يحدث من قبل هو الموضة المعروفة بالتنظيم البنيوي كقائد للإصلاحات التي تؤذي الفقراء فقط. هذه السياسة التي تعتمد على الإقراض تهدف الى حقن أيدي الحكومات المتلقية مباشرة بملايين الدولارات؛ وبما أنه ليس هنالك مشروع يحتاج لأن يكمل أو يحاسب عليه وبما أنه ليس هنالك جائع يجب إطعامه فان مال التنظيم البنيوي يضع نفسه مباشرة أمام سرقة ونهب «طيران رأس المال».

وعلى كل حال فان الأموال التي طارت بعيداً عن العالم الثالث كبيرة جداً. فقد قدَّر أن الفنزويليين الفاسدين قد تمكنوا من تسريب أموال من حسابات بنوك خارجية يمكنها من تغطية ديون فنزويلا الأجنبية التي تبلغ ٤٠ بليون دولار. وفي دراسة أجرتها شركة «مورغان غارانتي ترست» قامت فيها بالنظر في عشرة اقطار في أمريكا اللاتينية ذات مديونية عالية بين ١٩٨٣

و١٩٨٥: ففي خلال هذه الفترة التي كان فيها مستوى معيشة الفقراء يهبط بسرعة تمكن أصحاب الأموال في الأقطار المعنية من وضع ٤٤،١ بليون دولار في أرصدتهم في البنوك الغربية.

وفي مسح آخر طويل الأمد غطى فترة العشر السنوات بين ١٩٧٦ و١٩٨٦ خرج بهذه الأرقام المتصاعدة «لطيران رأس المال»: الأرجنتين ٢٦ بليون دولار؛ البرازيل ١٠ بليون دولار؛ الهند ١٠ بليون دولار؛ اندونيسيا ٥ بليون دولار؛ كوريا الجنوبية ١٢ بليون دولار؛ ماليزيا ١٢ بليون دولار؛ نيجريا ١٠ بليون دولار الفلبين ٩ بليون دولار.

أما طيران الرأسمال المكسيكي فهو مقطع للأنفاس إذ يبلغ ٥٦ بليون دولار في نفس العقد - وهو مجموع المال الذي يمثل بالضبط نصف مجموع الدين الأجنبي على ذلك البلد. ولا يبدو أن وكالات المعونة والمؤسسات الاقتصادية قد وضعت هذه المشكلة في حساباتها وذلك في جهودها لترقية التنمية في المكسيك. ففي إقراض البنك الدولي القائم على نظام التنظيم البنيوي - مثلاً - وكما اعترف أحد المسؤولين الكبار «فانه ليست هنالك أي اشارة على وضع حدود على الفساد أو على طيران رأس المال - أكبر مشكلتين في المكسيك - وبالتأكيد فان المقرض الدولي لم يقم حتى بالزام الحكومة المكسيكية بوضع نظام مراجعة محترم للسيطرة على التزويد والفساد.

سيء حتى النخاع:

بالرغم من ان ذلك موضوع للأدب الديني ودائماً ما يتم التعامل معه بشيء من القداسة والدوافع الانسانية إلا أن المعونة الأجنبية كما رأينا دائماً ما تكون في صحبة غريبة وقاسية. ففي المكسيك وزائير، في الفلبين وهايتي دائماً ما يكون أصدقاؤها من اللصوص والقتلة والمخادعين والمرضى النفسانيين؛ ودائماً ما تقوم بمنح خيراتها للحاميات الكبيرة: مؤسسات كبيرة؛ مشاريع كبيرة وخاسرة؛ خطط تنمية سخيفة طموحة وكبيرة؛ أفكار كبيرة وبيروقراطيات كبيرة كلها تقدم الثناء لكرم واريحية المعونة؛ ذلك في الوقت الذي يتم فيه تجاهل المبادرات المحلية؛ الاستراتيجيات الواقعية وطاقة ومصالح الفقراء في العالم الثالث.

ليست المعونة سيئة لأنها أحياناً تستخدم بشكل خاطىء أو فاسد ولكن لأنها سيئة بالميراث سيئة حتى النخاع ولا يمكن اصلاحها. وكأقساط رفاهية لشراء ولاء حكومات عاجزة وفاسدة؛ أو كدعم خفي وغير مناسب للأعمال الاقتصادية الغربية فهي تعتبر أكبر العقبات لمحاولات الفقراء المنتجة. وهي ايضاً إنكار لإمكانياتهم وإهانة موجهة لقدراتهم المتفردة غير المعروفة.

مشاريع إعادة التوطين في البرازيل واندونيسيا التي تم استعراضها سابقاً قد استوعبت استثماراً بنسبة ١٢ ألف دولار للمستوطن. مثل هذه المشروعات التي تشمل نقل كميات ضخمة من العون الغربي لأنظمة قهرية وغير مسؤولة قد أدت الى تدمير البيئة حتى حدود الكارثة؛ والى ازالة السكان

المحليين؛ وجعلت معظم المهاجرين أكثر فقراً وتعاسة عما كانوا عليه قبل تدخل البنك الدولي والمانحين الآخرين. ما الذي كان سيحدث لو لم يسلم المال في دفعات للبيروقراطيات؛ أو لم يستخدم لاثراء بناة الطرق أو منظفي الغابات أو غيرهم من المقاولين وبدلاً من ذلك تم تقسيمها الى «حِزَم» في كل واحدة ١٢ ألف دولار وأعطيت لكلِ مهاجر واحدة منها؟ أعتقد أنهم لن يهاجروا أبداً اذا استفادوا من هذه الهبة. لمزارع برازيلي لا يملك أرضاً أو لصاحب أرض صغيرة يكدح للحصول على عيشه في الريف فأن ١٢ ألف دولار تعادل عنده ثروة وربما تعادل دخله في أربع سنوات. إني على ثقة بأن مثل هؤلاء الناس سيستخدمون هذا المال بشكل حسن اذا ما أعطي لهم بشكل مباشر وسيقومون باستثماره بذكاء وانتاجية في مناطقهم تلك لتطوير حياتهم وبالتالي يسهمون في تنشيط الاقتصاديات الريفية في الأقطار التي يعيشون فيها.

إلا أن هذه مجرد أحلام: فسواء أعطيت للسدود في الهند؛ إعادة التوطين في اندونيسيا، محطات الطاقة في بنغلاديش؛ التنظيم البنيوي في المكسيك أو دعم ميزان المدفوعات في السودان فان معونتنا لا تساعد الناس العادين على مساعدة انفسهم وأنها لا تنمي أي رفاهية على مستوى عريض - وعلى عكس ذلك فهي تقوم بانتظام بتقوية وإثراء نفس القوى التي تقوم اليوم بكل كفاءة باعاقة روح المبادرة والابداع لدى الفلاحين؛ البدو؛ سكان العشش والقرويين في كل أنحاء العالم الثالث.



الخاتمة

العون ليس هو المساعدة

شهرته وتعليمه ومنصبه العالي
اكسبته من الهندام الكثير والمال الوفير
ليس هنالك من هو أكثر منه انشغالا
لكنه قطعاً أقل عملاً عما يبدو عليه

شوسر: حكايات كنتربري

لم تتجاوز المعونة في الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٥ من كل المصادر - ثنائية أو متعددة - مبلغ ١،٨ بليون دولار في العام. زاد مستوى العمليات في الستينات بصورة درامية: أصبحت نفقات المساعدة التنموية في عام ١٩٦١ - مثلاً - أعلى بـ ٢٠٪ من العام السابق. بحلول ١٩٦٢ إرتفع العون العالمي إلى ما يقارب الستة بليون دولار وبقدوم ١٩٨٢ قامت الدول الأعضاء في «منظمة التعاون الإقتصادي الأوروبي» وحدها بمنح حوالي عشرة بليون دولار في العام. وعند مجيء عام ١٩٨٤ كان العون المقدم من دول أو أي سي دي قد إرتفع لثلاثة أمثاله ودخلت دول أخرى مانحة كدول الأوبك والإتحاد السوفياتي التي بدأت في تقديم مساهمات كبيرة في المساعدة التنموية. وبلغ مجموع العون العالمي في عام ١٩٨٧ أكثر من ٥٠ بليون دولار أكثر بـ ٧٪ من مجموع ١٩٨٦ الذي بلغ ٤٦ بليون دولار.

أحد الجوانب البارزة في نمو العون هو الطريقة التي ارتبط بها المنح الكثير مع العمل الجيد وبالطبع بالقيم الأخلاقية. ونتيجة لنشاطات مجموعات الضغط التي تدعم المعونة وللعلاقات العامة الفعالة التابعة للوكالات نفسها. فقد أصبح تعبير العون المتزايد يستخدم بالتناوب مع «الاداء المتطور للعون». وفي كل المنابر الدبلوماسية والإقتصادية، كما لاحظ لورد بوير «فان تلك الدول التي تعطي نسباً عالية من دخولها القومية للعون الرسمي توصف بأنها أحسن أداءً أكثر من تلك التي تمنح نسباً أصغر».

هذا هو الأمر بالتأكيد. فقد أصبحت المساعدة التنموية الرسمية اليوم «بقرة مقدسة» يجب ألا تقتل ويفضل أن تُغذى في داخل الأمم المتحدة – كما رأينا من قبل – كان كل الجدل يدور في محاور «الأهداف» ومنذ الستينات كانت الهيئة الدولية تحث الدول الأعضاء لدفع ٧٪ من دخولها القومية السنوية كمساعدة تنموية رسمية؛ فالدول التي تزيد من عونها والتي «تحقق أهدافها» تعتبر جيدة بمقاييس الأمم المتحدة وبالمقابل فان تلك التي تقلل من عونها تعتبر سيئة.

في عام ١٩٨٨ نُظمت حملة بواسطة حركة حزب العمال البريطاني لدعم وتطوير هذه الفكرة الساذجة. وتحت شعار «ادعم حملة الـ ٧٪» تخبرنا احدى النشرات بأن بريطانيا عام ١٩٧٩ قد صارت «أكثر الدول سخاء» ضمن الدول السبع الصناعية الكبرى. ذلك لأنها تسير بصورة حسنة في طريقها لتحقيق هدف «الـ ٧٪» ومنذ ذلك الوقت ونتيجة «للسجل المشين» للمحافظين فقد أصبح هنالك تحول كبير. وبوقوعها خلف فرنسا، السويد، الدانمارك، هولندا والنروج في مجال الكرم فقد أصبحت المملكة المتحدة اليوم في طريقها لتصبح أكثر الدول شحاً في العالم.

هنالك أيضاً أحكام مماثلة حول «اداء المعونة» في التقارير النافذة للجنة مفوضية التنمية العالمية التي انعقدت تحت رئاسة ويلي برانـدت في السبعينات والثمانينات. فبينما أثنى على الدول المانحة التي تجاوزت الـ ٧٪ فان فشل الدول الأخرى في الوصول «للهدف» قد وصف بأنه مخيب للآمال بصورة عميقة ودليل على «نقص مميز في الرغبة السياسية». وبملاحظة ان المعونة في الواقع هي نصيب في الدخول القومية لعدد من الأمم الصناعية الغنية – والتي لا يقبل منها عذر – فقد حثت اللجنة المانحين المترددين لإعادة النظر في تحقيق هدف الـ ٧٪.

وعندما يتم التوصل إلى هذا الهدف – كما يقول نفس المنطق – فان شعوب العالم الثالث سُتستفيد حتماً. تعامل الفكرة القائلة بأن زيادة العون من الشمال ستؤدي إلى أوضاع حسنة في الجنوب باعتبارها حقيقة لا تقبل الجدل.

إلا أن الحقيقة أبعد من ذلك خصوصاً عندما يكون ما تتحدث عنه هو زيادة تصل إلى مجرد بضعة أعشار من نسبة مئوية واحدة للدخول القومية للدول المانحة. إن المعونة بعد كل ذلك، هي مجرد رقم ضمن أشكال أخرى للتدفق المالي. وهذه التدفقات تتحرك من الجنوب إلى الشمال كما تتحرك من الشمال للجنوب. وللوصول إلى الحد الأدنى الحقيقي في العلاقة بين الدول الغنية والفقيرة فانه من الضروري حصر الأرقام الموجهة للمساعدة التنموية الرسمية العالمية مع كل العمليات الأخرى المرتبطة بها في كلا الإتجاهين.

عندما يحدث ذلك فان إتجاهاً مثيراً – قليل الإعلان – سيظهر على السطح فمنذ بداية الثمانينات وبصورة رئيسية كنتيجة للهبوط الحاد في الإقراض الجديد بواسطة البنوك الخاصة مع استمرار تسديد الديون القديمة بنسب ربحية عالية، أصبحت الدول الغنية بصورة مستمرة متلقية للدعم من العالم الثالث – بدلاً من أن تكون مانحة له – حتى عندما تؤخذ المساعدة التنموية الرسمية في الإعتبار.

ويعتبر ما تجنيه دول الشمال قليلاً بصورة مبدئية - فقط ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٣. بمجيء عام ١٩٨٤ إرتفعت بصورة درامية إلى ١٢،٥ بليون دولار. ومنذ ١٩٨٥ فقد وصل ما تم نقله من تمويل من الجنوب الفقير إلى الدول الغنية إلى ما يزيد عن ٣٠ بليون دولار في السنة - كان الرقم الذي دفع في العام يوليو ١٩٨٧ إلى يونيو ١٩٨٨ حوالي ٣٩،١ بليون دولار.

يخبرني القاموس بأن كلمة «معونة» هي مرادف لكلمة «مساعدة». إن كل الفكرة التي تقول بأن الدول الفقيرة تتم مساعدتها بواسطة الدول المتطورة - على أساس هذه التحويلات المالية السلبية وحدها - تبدو مثيرة للشك بصورة كبيرة.

هذه الصورة ستكون أكثر وضوحاً بعد إيراد بعض الأمثلة المحددة: خلال السنوات الثلاث ٨٦ - ١٩٨٨ تسلم صندوق النقد الدولي ما مجموعه ٨ بليون دولار من العالم الثالث. وقد أصبح البنك الدولي مؤخراً أحد المجففين البارزين لمصادر الدول الفقيرة. ففي السنة المالية المنتهية في ٣ يونيو ١٩٨٨ كان قد تحصل على ١،٨ بليون دولار. أما التحويلات السلبية من هذا النوع في القطاع المتعدد فيتم تحجيمها بواسطة قاعدة: كل دولة على حدة. أخذت البنوك البريطانية - بين ١٩٨٢ و١٩٨٧ - أكثر من ٨٠ بليون جنيه عبارة عن خدمات ديون من أمريكا اللاتينية. وإذا أخذنا المتوسط فان ذلك يعني أن كل رجل وامرأة وطفل من تلك القارة المسحوقة قد قام بكل الكرم بتحويل ٢٠٤ جنيه لمدينة لندن.

وبالمقابل فان العون الثنائي البريطاني لأمريكا اللاتينية في نفس تلك الفترة كان يساوي أقل من ٨ بنسات للفرد في السنة. وللتاريخ: تتلقى الهند - أكبر شركاء بريطانيا في العون الثنائي - ١٥ بنساً للفرد في السنة، كمبوديا - أحد أفقر دول العالم - تتحصل على ٢٦ بنساً للفرد في السنة. أما المساعدة التنموية الرسمية البريطانية لجبل طارق وجزر فولكلاند - في الجانب الآخر - فتبلغ في المتوسط ٧٤٨ جنيهاً للفرد في العام و٢٣٥٠ جنيهاً للفرد في السنة على التوالي.

مثل هذه المفارقات توجد في كل عون مقدم من أي مانح - توضح نقطة مهمة، إن ما يسهم به العون في المقاييس الإقتصادية الكبيرة قليل جداً لأي فرد - إلا من بعض حالات الدويلات الصغيرة المدللة مثل جبل طارق في حالة بريطانيا واسرائيل في حالة الولايات المتحدة. وهكذا فانه لا الزيادات الهامشية من النوع الذي صورته لجنة برانت ولا حملة «٠,٧ فقط» البريطانية بقادرة على إحداث أي اختلاف اساسي لحالة الأشياء الراهنة.

وفي الجانب الآخر فان مبلغ ٦٠ بليون دولار للمعونة في العام يعتبر كبيراً بما فيه الكفاية لإحداث ضرر. وبالتأكيد وكما نوقش ذلك من قبل فانه عادة ما يكون خطيراً للفقراء ومضراً بمصالحهم: فهي قد مولت إنشاء المشاريع الفخمة بتكلفة عالية والتي أدت إلى تدمير البيئة وقتل الأرواح، لقد ساندت وقننت للأنظمة الغاشمة، لقد سهلت ظهور البيروقراطيات البيزنطية التي تم حشوها بالمنافقين الذين يسعون في خدمة ذواتهم؛ لقد قامت بقتل روح المبادرة والإبداع عند الناس

العاديين وابدلتها بنصائح مستوردة غير مناسبة ومصطنعة؛ لقد قامت بامتصاص الإمكانات الطبيعية والعقلية في الدول النامية وحولتها إلى نشاطات إدارية غير منتجة؛ لقد خلقت نوعاً من «النغم الأخلاقي» في الشؤون الدولية ينكر العمل الشاق لخلق الثروة ويفضل إرسال الدفعات السهلة بدلاً من مخاطر الإعتماد على الذات. يضاف إلى ذلك وفي كل انحاء العالم الثالث كانت تسمح بتمكين القبضة الحكومية القائلة بكبت الإختيار الشعبي والحرية الفردية.

للمعونة مدافعوها؛ على الأقل رجال ونساء العلاقات العامة ذوو المرتبات العالية والذين يصرفون ملايين الدولارات من كل عام مبررين استمرار وجود الوكالات التي تستخدمهم. مثل هؤلاء الإعلاميين المحترفين يجب أن يرفضوا مقدماً النتائج الواضحة لهذا الكتاب: فان المعونة إضاعة للوقت والمال؛ وان نتائجها سيئة بصورة أساسية وأنه - بدلاً من أن تزيد - يجب أن توقف فوراً قبل أن تحدث مزيداً من الضرر.

اينما وضعت هذه المقترحات تقوم جماعات اللوبي برفع أيديها في ذعر. وبغض النظر عن بعض الإخفاقات المحزنة، فهم يحتجون بان المعونة مبررة بنجاحاتها؛ ورغم بعض العقبات والمشاكل، فانها من الأساس شيء يتحرك؛ الأهم من ذلك، اللمسة العاطفية والضراعات الموجهة لنياط القلوب؛ إنهم يناقشون بانفعال عاطفي بأن العون يجب ألا يتوقف ذلك لأن الفقراء لن يستطيعوا الحياة بدونه، لقد قدمت لجنة «برانت» مثالاً كلاسيكياً لهذا النمط من التفكير - فقد ذكرت بكل سطحية في تقريرها النهائي: «تعتبر المعونة للأقطار الأكثر فقراً أمراً ضرورياً للحياة».

مثل هذه التصريحات تفترض نوعاً من الوصاية وتبخس مواطني الدول الفقيرة المعنية؛ إضافة إلى ذلك فهم منطقياً غير محصنين عندما يذكر ذلك بواسطة أولئك الذين يريدوننا أن نصدق بأن «المعونة تعمل». إنه عبر التاريخ - وحتى قبل التاريخ - تتطور كل الدول في كل مكان بشكل حسن دون معونة على الإطلاق. أكثر من ذلك فقد كانت الدول تسير أمورها بشكل جيد في الخمسينات بمعونة أقل كثيراً جداً من تلك المساعدة التنموية التي كانت في السبعينات ولم يكونوا في حاجة لأي خبرة. الآن - وفجأة - وفي نهاية خمسين عاماً من المساعدة التنموية يقال لنا بأن أعداداً كبيرة من نفس هذه الأقطار قد فقدت قدرتها على العيش لحظة أخرى لولا استمرارها من استلام مقادير كبيرة من المعونة. إذا كان حتماً هذا هو الحال - وإذا كان الأثر الوحيد الذي يمكن قياسه طوال هذه العقود من التنمية هو تحويل هؤلاء المتمسكين بالحياة إلى معتمدين على الغير عاجزين، فانه يبدو لي إذا وبدون جدال «أن المعونة لا تعمل».

ومن الجانب الآخر إذا ثبتت صحة المقولة «المعونة تعمل» فمن المفترض إذاً أن يكون الفقراء في وضع أفضل مما كانوا عليه قبل أن يستلموا المعونة من قبل نصف قرن. وإذا كان الأمر كذلك فان عمل المعونة يجب أن يكون الآن على وشك الإكتمال وأن عليها أن تبدأ في الإنسحاب التدريجي دون أن تؤذي أحداً.

وبالطبع فان الحقيقة المرة أن معظم الفقراء في معظم الأقطار الفقيرة في معظم الوقت لا يستلمون أو حتى يقومون بأي اتصال مع المعونة بأي صورة ملموسة: اما إذا كانت حاضرة أو غائبة؛ مزيدة أو مخفضة فهي مواضيع لا علاقة لها بالطرق التي يديرون بها حياتهم اليومية. وبعد أن تتم غربلة بلايين الدولارات من التدفقات المالية من خلال غربال اسعار البضائع الغالية غير المناسبة والتي يُلْزم بشرائها من الأقطار المانحة؛ ومن ثم تصفيتها مرة أخرى في الجيوب العميقة لمئات الآلاف من الخبراء الأجانب وموظفي وكالات المعونة؛ ثم يتم خطفها بواسطة الوسطاء غير الأمينين؛ وتتم سرقتها بواسطة الوزراء والرؤساء؛ فان ما يتبقى يكون قليلاً جداً ليؤدي دوره. هذا القليل يُستخدم بدون تفكير أو بدون مسؤولية من قبل أولئك الذين هم في السلطة؛ الذين ليس لهم تفويض من الفقراء؛ الذين لا يستشيرونهم والذين هم سلبيون جداً تجاه مصيرهم. ليس غريباً إذاً أن تكون آثار المعونة دائماً قاسية ومدمرة لمعظم الفئات الضعيفة في المجتمع البشري.

بعد كل هذا ماذا يمكن أن يقال عن نجاحات المعونة المزعومة؟ هل يمكنها تبرير تأجيل إعدام البقرة المقدسة؟

الهند هي البلد الذي دائماً ما يقدم كمثال واضح لما يمكن أن تقدمه وتحققه المساعدة التنموية، فقد كانت نسبة النمو الإقتصادي العام عالية منذ الإستقلال، وخلال الثورة الخضراء تمكنت من تحويل نفسها من مستورد إلى مصدر كبير للغذاء. إضافة إلى ذلك فالهند هي القوة الإقتصادية العاشرة على مستوى العالم. ويمكنها أن تفاخر بسلسلة الصناعات الثقيلة وبقطاع التكنولوجيا الحديثة اضافة الى برنامج الفضاء الخاص بها. وقد عبر المانحون عن ثقتهم بمواصلة منح مزيد من المساعدة التنموية لشبه القارة.

غير أن الحقيقة الخفية للهند بالنسبة للغالبية العظمى من سكانها هي نفس مستوى الكآبة الذي يمكن أن تجده من أي مكان آخر في العالم. فبينما يمكن انتاج ٤ مليون جهاز تلفزيون لأغنياء الطبقات الوسطى كل عام – يتحصل ٢٠٪ من الأغنياء على ٤٩٪ من جملة دخل الإسكان – فان متوسط دخل الفرد في العام ما زال حوالي ٢٥٠ دولاراً. هذا يعني أنه بعد أكثر من ٤٠ عاماً من الإستقلال التنموي وامتصاص عشرات البلايين من دولارات العون الأجنبي فما زالت الهند أكثر فقراً من جارتها باكستان أو سريلانكا؛ أكثر فقراً حتى من الصومال الواقعة في القرن الإفريقي المضروب بالمجاعة.

يعيش أكثر من ٢٠٠ مليون هندي – حوالي ثلث السكان – تحت خط الفقر الرسمي مع عدم تلبية كثير من حاجياتهم الغذائية وما زال ثلثا السكان البالغين لا يستطيعون القراءة والكتابة وأن نسبة وفيات الأطفال فاضحة – ضعف نسبة فيتنام تقريباً – وفي مدن الهند المكتظة هنالك حوالي ٣٠ مليون عاطل. كما أخذت الأحوال تتدهور في الريف على الأغلبية التي تعتمد على الزراعة: كان نصف الدخل القومي في عام ١٩٤٧ يأتي من الزراعة وبعد أربعين عاماً انخفضت هذه النسبة الى الثلث؛

إلا أن حوالي ٧٠٪ من القوى العاملة ما زالت تعمل في الأرض - وهي نفس النسبة التي كانت قبل قرن.

أما بالنسبة للثورة الخضراء فالحقيقة أن فوائدها كانت «مرقعة» - فالمناطق المرفهة نسبياً في الزاوية الشمالية الغربية لشبه القارة خاصة ولايات هاريانا، بنجاب؛ وأشار براديش الغربية مع أجزاء من تاميل نادو في الجنوب قد استفادت بنسب متفاوتة من التقنية الجديدة ومن استثمار القطاع العام الثقيل في الري إضافة إلى أنها استطاعت الحصول على نصيب الأسد من دعم الزراعة - خاصة محاصيل التصدير. ربما يوضح هذا السبب في أنه رغم زيادة إنتاج الحقول فان متوسط نصيب الفرد من الحبوب قد انفض من ٤٨٠ جرام في اليوم عام ١٩٦٤ ألى ٤٥٠ جرام في اليوم الآن. وكما قال أحد المراقبين ستحتاج إلى مناظير تكشف أكثر المناطق عمقاً حتى تمتلىء بالدهشة من سجل الهند التنموي في العقود القليلة الأخيرة.

هنالك الكثير الذي يمكن قوله حول قصص المعونة «الناجحة»: ففي افريقيا مثلاً، كثيراً ما يسمع المرء عن ساحل العاج وملاوي - كلاهما يمتلك نسب نمو عالية - باعتبارهما تمثلان برهاناً قاطعاً بأن المساعدة التنموية قادرة على تحقيق الكثير. لكن ساحل العاج اليوم قد تراكم عليها دين بـ ٨ بليون دولار يجب أن يدفع بواسطة عشرة مليون نسمة وهو اتجاه غير مشجع للمستقبل.

وبنفس المستوى فان المعجزة الاقتصادية المالاوية بدأت تظهر أكثر عتمة، عندما أخذت في الإعتبار المصاعب التي يواجهها الفقراء: يحتل هذا البلد المرتبة الخامسة في وفيات الأطفال على مستوى العالم وأن ٤٪ فقط من النساء البالغات يستطعن القراءة والكتابة.

تحتوي افريقيا على كثير من الدروس لجماعة ضغط المعونة؛ لقد فقدت الإكتفاء الذاتي من انتاج الغذاء الذي كانت تتمتع به قبل أن تخترع المساعدة التنموية وخلال العقود الأخيرة تحولت إلى شحاذ في حجم قارة يعتمد في يأس على اكراميات الأجانب فقد ظل إنتاج الغذاء للفرد في إنخفاض مستمر منذ ١٩٦٢. هنالك سبعة من كل عشرة أفارقة يعتبرون اليوم مشردين أو على أبواب فقر مدقع؛ إضافة إلى أن بالقارة اكبر نسبة لوفيات الأطفال في العالم؛ أقل نسبة مواليد؛ أقل نسبة تعليم؛ أقل عدد أطباء؛ أقل عدد أطفال في المدارس. خلال السنوات ١٩٨٠ الى ١٩٨٦ عندما أصبحت افريقيا أكثر القارات التي تحصلت على معونة فقد انخفض مستوى دخل الفرد بنسبة ٣،٤٪ في العام.

من خارج افريقيا تبدو القصة نفسها وفي العالم الثالث ككل: فبينما ارتفع الدين الضخم بنسبة ١٠٪ خلال ١٩٨٧ و١٩٨٨ ليصل إلى ١،٢١ ترليون دولار: هبطت نسبة النمو الإقتصادي من ٤،٢٪ الى ٣،٥٪. مثل هذه الإحصاءات تترجم على أرقى الواقع في انخفاض مستمر في دخول الأفراد، وانهيار في مستويات المعيشة لمعظم الفقراء. وهكذا فقد ارتفعت في بنغلاديش نسبة وفيات الأطفال من ١٠١ طفل في الألف عام ١٩٨٠ إلى أكثر من ١٢٠ في الألف اليوم. وفي بوليفيا إنهار الدخل القروي في السنة بنسبة الثلث في العقد الأخير - تعتبر كلاً من بنغلاديش وبوليفيا من المتلقين

البارزين للعون الأجنبي. وفي نيكاراغوا بالمقابل - والتي تم قطع العون عنها منذ انهيار نظام سوموزا في عام ١٩٧٩ فقد تحسنت الأشياء بصورة ملحوظة خلال الثمانينات بدون أي مما يسمى بالمساعدة التي عادة ما يمنحها الغرباء. فقد تمكنت حكومة الإصلاح الوطني من النجاح في خفض الأمية بين سكان نيكاراغوا البالغين من ٥٣٪ الى ١٣٪ فقط وبناء على ما أوردته «نيو انجلند جورنال اوف مدسن» فقد حققت تقدماً واضحاً في معظم مجالات الرعاية الإجتماعية أكثر مما حدث في خمسين عاماً من ديكتاتورية عائلة سوموزا. وفي عام ١٩٧٩ وبالعون لم تكن هنالك فرصة لأكثر من ربع سكان نيكاراغوا في الخدمات الصحية. في عام ١٩٨٢ وبدون المعونة فان ثلاثة أرباع السكان أصبحت لديهم الفرصة في الرعاية الصحية. زاد الإنتاج الزراعي بأكثر من ٨٪ عام ١٩٨٣ بدون عون على ما كان عليه بعون عام ١٩٨٠ اضافة الى ذلك ومنذ أن تم سحب المعونة فقد انخفضت نسبة وفيات الأطفال من ١٢٠ في الألف (١٩٧٩) الى أقل من ٨٠ في الألف عام ١٩٨٧ كما تضاعفت اعداد المطعمين ضد الأمراض القاتلة بين الاطفال الفقراء كل عام. كما حدث إنخفاض بنسبة ٩٨٪ في عدد المصابين الجدد بالملاريا؛ وعلى مستوى الخزينة القومية فان المبالغ التي خصصت للتعليم والرعاية الصحية قد تضاعفت لأكثر من ثلاث مرات.

وهكذا فانه يبدو أن المساعدة التنموية الرسمية غير كافية وغير ضرورية للتنمية: فالفقراء يكابدون بدونها في بعض الأقطار وفي تلك التي تكون فيها متوفرة فانهم يعانون أكثر المصاعب. مثل هذه المعاناة كما تحدثت خلال هذا الكتاب تحدث دائماً ليس بالرغم من المعونة ولكن «بسببها».

إنه من السخف الإستمرار في المهرجان: فبعد أن تم جمع المعونة وتبريرها باسم المشردين والمعوزين فقد أصبح هدفها الرئيسي في نصف القرن الماضي هو خلق ومن ثم تحصين طبقة جديدة قوية من الأغنياء والمتميزين في ذلك الناديسيء السمعة للطفيليين الذي صنع من الأمم المتحدة؛ البنك الدولي؛ الوكالات الثنائية؛ إنها المعونة ولا شيء غيرها تلك التي وفرت مئات الوظائف «للأولاد» والتي سمحت بقيام مستويات تضرب الرقم القياسي في سلوك الخدمة الذاتية، العجرفة؛ الوصاية؛ الجبن الخلقي والوضاعة. في نفس الوقت قامت المعونة في الدول النامية باطالة حكم العاجزين والفاسدين الذي أوشك أن يكون غير قادر على البقاء؛ لقد سمحت لحكومات اتصفت بالجهل التاريخي؛ والطمع وعدم المسؤولية للإستمرار في الحياة. وأخيراً وليس آخراً، فقد غفرت - بل سهلت في بعض الأحيان - للإنتهاكات المحزنة والمستمرة لحقوق الإنسان التي ما حدثت من أي مكان في العالم منذ العصور المظلمة.

في هذه السنوات الخاتمة للقرن العشرين حان الوقت لسادة الفقر أن يغادروا؛ يمكن طردهم فقط عن طريق وقف المساعدة التنموية بشكلها الحالي. وهو شيء يمكن أن يبرهن في صالح دافعي الضرائب في الأقطار الغنية وفقراء الجنوب على السواء. وعندما يتم عزل وسطاء صناعة المعونة فربما يكون ممكناً إعادة اكتشاف طرق لمساعدة الآخرين مباشرة بناء على احتياجاتهم وتطلعاتهم كما يحددونها هم متماشية مع الأولويات التي وضعوها مسترشدين بالبرامج التي صاغوها.


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين

الفهرست

